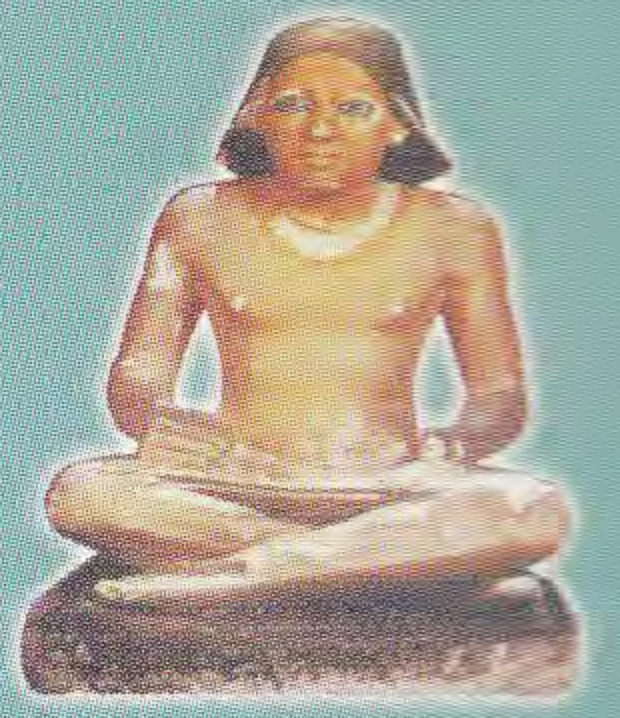


العلاقات المصرية اليمنية

النصف الأول من القرن التاسع عشر

د. زوات عرفان المغربي



تاريخ المصريين

٢٨٦



العلاقات المصرية اليمنية
النصف الأول من القرن التاسع عشر

سلسلة

تاريخ المصريين

رئيس مجلس الإدارة

و

رئيس التحرير

أ.د. محمد صابر عرب

مدير التحرير

د. عماد أحمد هلال

سكرتير التحرير

مصطفى غنאים

الإشراف الفنى

صبرى عبد الواحد

أسس هذه السلسلة

الدكتور / عبد العظيم رمضان

وترأس تحريرها

من ١٩٨٧ إلى ٢٠٠٧

المفري ، زوات عرفان .

العلاقات المصرية اليمنية: النصف الأول

من القرن التاسع عشر/ تأليف: زوات

عرفان المفري . - القاهرة: الهيئة

المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠.

٣٦٨ ص ، ٢٤ سم. (سلسلة تاريخ المصريين)

تدمك ٧ - ٦٩١ - ٤٢١ - ٩٧٧ - ٩٧٨

١ - مصر - العلاقات الخارجية - اليمن

٢ - اليمن - العلاقات الخارجية - مصر

١ - العنوان

رقم الإيداع بدار الكتب ٢١٣٤١ / ٢٠١٠

I.S.B.N 978-977-421 - 691 - 7

ديوى ٣٢٧،٦٢٠٥٣٢

حقوق النشر محفوظة بالكامل

للهيئة المصرية العامة للكتاب

ويحظر إعادة الطبع دون إذن مسبق من هيئة الكتاب

المالكة لكافة حقوق الطبع والنشر

الهيئة المصرية العامة للكتاب

القاهرة - جمهورية مصر العربية - كورنيش النيل - رملة بولاق

ص . ب : ٢٣٥ - الرقم البريدى : ١١٧٤٩ رمسيس

ت : ٢٥٧٧٥٢٢٨ / ٢٥٧٧٥٠٠٠ - فاكس ٢٥٧٥٤٢١٣ (٢٠٢)

www.egyptianbook.org.eg/e-mail:info@egyptianbook.org.eg.

العلاقات المصرية اليمنية

النصف الأول من القرن التاسع عشر

تأليف
زوات عرفان المغربي



الهيئة المصرية العامة للكتاب
القاهرة ٢٠١٠

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
على سبيل التقديم	٨-٧
المقدمة	١٤-٩
التمهيد	٥٠-١٥
الفصل الأول: العلاقات السياسية	١٦٨ - ٥١
الفصل الثاني : العلاقات الاقتصادية	٢٥٢ - ١٦٩
الفصل الثالث: العلاقات الثقافية والاجتماعية	٢٩٤ - ٢٥٣
الخاتمة	٣٠٤-٢٩٥
الملاحق	٣٣٠ - ٣٠٥
المصادر والمراجع	٣٥٢ - ٣٣١
صدر من هذه السلسلة	٣٦٤-٣٥٣

على سبيل التقديم

لقد اقتصر اهتمامنا خلال الأعداد السابقة من "سلسلة تاريخ المصريين" على التاريخ المحلي لمصر، وفاتنا أن نلقي الضوء على التاريخ المصري في بعده الإقليمي والدولي، فمصر لها مكانة عالية، ودور متميز في تاريخ المنطقة العربية والشرق الأوسط بشكل عام، وهذه قاعدة تصدق على تاريخ مصر في العصور القديمة والوسطى والحديثة، وقد امتد الحكم المصري في العصر الفرعوني ليشمل فلسطين وسوريا والعراق والسودان والنوبة. وفي العصر الإسلامي امتد نفوذ الفاطميين ليشمل الشام والحجاز وشمال أفريقيا، وفي عصر محمد علي تكونت إمبراطورية مصرية امتدت من الأناضول شمالاً إلى منابع النيل في أقصى جنوب السودان.

وكان اليمن دائماً بعبداً حاضراً في علاقات مصر الإقليمية، نظراً لأهمية موقع اليمن استراتيجياً وتجارياً، حيث كانت تجارة الهند والخليج العربي تأتي إلى مصر عن طريق مواني اليمن طوال العصر الإسلامي والحديث، وقد خضع اليمن للحكم المصري فترات طويلة، منذ العصر الأيوبي، كما اهتم سلاطين المماليك بمد نفوذهم إلى اليمن والتواجد هناك لتأمين تجارتهم مع الشرق.

لم يغفل العثمانيون أهمية اليمن في صراعاتهم مع البرتغاليين، ولذلك خرجت من مصر حملات عدة للسيطرة على اليمن، ودخل العثمانيون في صراع طويل مع أئمتهم. ولكن هذا الصراع تحول إلى تعاون بين العثمانيين وإمام اليمن المتوكل على الله أحمد (١٨٠٩ - ١٨١٦م) الذي استنجد بالسلطان العثماني وبواليه على مصر محمد علي باشا.

وعندما شرع محمد علي في محاربة الحركة السلفية في الجزيرة العربية، كان اليمن حاضراً في ذهنه، وتخذ أحد محاور الصراع، خاصة بعد أن قضى محمد علي

على الحركة السلفية في الحجاز ونجد، ولجأت كثير من فلولهم إلى شمال اليمن، فطاردهم هناك، وقد نجح في ذلك بالفعل من خلال الحملات التي أرسلها إليهم، ونجح في بسط سيطرته على شمال اليمن. ولكن الصراع لم يلبث أن تجدد حينما عانى محمد علي من تمرد القبائل في شمال اليمن وعسير، ولم يستقر الحكم المصري هناك إلى أن انسحبت القوات المصرية من اليمن في سنة ١٨٤٠.

وهذا الكتاب الذي نقدمه اليوم "العلاقات المصرية اليمنية في النصف الأول من القرن التاسع عشر" لا يكتفي بتتبع الصراع بين محمد علي وأئمة اليمن والقبائل في شمال اليمن وعسير، بل يتجاوز ذلك إلى دراسة العلاقات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بين البلدين. وهي علاقات أكثر عمقاً وتأثيراً في تاريخ البلدين، وقد نجحت الباحثة "زوات عرفات" في رصد ملامح تلك العلاقات من خلال المصادر الأصلية الموجودة بدار الوثائق القومية، كما نجحت في تحليل جوانب التأثير والتأثر، بحيث جاء هذا الكتاب أصيلاً في موضوعه، متفرداً في معالجته للقضايا الثنائية. وهو بذلك يغطي جانباً من تاريخ مصر في بعده الإقليمي، ويسد ثغرة في المكتبة التاريخية العربية.

وختاماً لا يفوتني أن أشكر أسرة تحرير سلسلة "تاريخ المصريين" على ما بذلوه من جهد في إخراج هذا الكتاب، وأخص بالذكر الدكتور عماد هلال الذي بذل مجهوداً كبيراً في مراجعة الكتاب وإخراجه بهذا الشكل الطيب.

والله وتاريخ أمتنا من وراء القصد

د. محمد صابر عرب

المقدمة

. الدراسة التي أقدمها بعنوان "العلاقات المصرية اليمنية في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي (١٢٢٠ - ١٢٦٦هـ/ ١٨٠٥ - ١٨٤٩م)"، وسبب اختياري لهذا الموضوع يرجع إلى أن تلك العلاقات قد شهدت تغيراً ملحوظاً منذ تولى محمد علي حكم مصر عام (١٢٢٠هـ/ ١٨٠٥م) وما صاحبه من تغيرات جذرية شملت مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية حيث كانت فترة حكمه مرحلة انتقالية مهمة في تاريخ مصر الحديث، فهي نهاية مرحلة - احتلال الفرنسيين لمصر (١٢١٣ - ١٢١٦هـ/ ١٧٩٨ - ١٨٠١م) - وبداية مرحلة أخرى - وهي توليته الحكم ووضع إدارة جديدة للبلاد تختلف عن سابقتها في الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية - ، وكان من الطبيعي أن يؤثر ذلك على طبيعة العلاقات بين مصر واليمن خلال تلك الفترة، لاسيما بعد وقوع معظم بلاد اليمن تحت سيطرة الحكم المصري المباشر.

ولهذه الدراسة أهمية خاصة في أنها تلقي الضوء على دور مصر الخاص تجاه الولايات العربية الأخرى، فبالرغم من أن مصر كانت في تلك الفترة ولاية تابعة للدولة العثمانية، فقد ظلت بموقعها الجغرافي المتوسط بين الولايات العربية في المشرق والمغرب تلعب دوراً مهماً في الاتجاهات السياسية العامة للدولة العثمانية، حيث اعتمدت عليها الدولة العثمانية في تطبيق اتجاهاتها السياسية في شبه الجزيرة العربية بشكل عام واليمن على وجه التحديد؛ للقضاء على السلفيين الذين اشتد خطرهم في تلك المناطق بعد سيطرتهم على الحجاز وشمال اليمن وإعلانهم إنهاء السيادة العثمانية في الحجاز.

وقد تناولت العديد من الدراسات العلمية العلاقات التي ربطت بين مصر واليمن عبر العصور المختلفة، سواء في الفترة السابقة على فترة البحث أم في الفترة التالية لها. بيد أن هناك دراسات تناولت نفس فترة البحث، منها: رسالة طارق عبدالعاطي غنيم بيومي، بعنوان: سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر (١٢٢٦ - ١٢٦٥هـ / ١٨١١ - ١٨٤٨م)، وهي رسالة ماجستير نشرت عام (١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م) ورسالة عبد الفتاح محمود عبد الحميد القط، بعنوان: الوجود المصري في اليمن في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي، وهي رسالة ماجستير غير منشورة، نوقشت بكلية الآداب جامعة سوهاج، عام (١٤١٤هـ / ١٩٩٣م) ويلاحظ على هذه الدراسات أنها قد انصب جل اهتمامها على النواحي السياسية وبعض النواحي الإدارية، مثل: الوالي، والمحافظون، والنظام القضائي، والأمن والتجنيد.

ونظراً لتشعب العلاقات بين مصر واليمن في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، ما زالت تحتاج إلى المزيد من الدراسات العلمية الجادة للجوانب التي أغفلتها الدراسات السابقة، مثل: الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ومن هنا جاءت هذه الدراسة متممة للدراسات السابقة لها.

وتنقسم هذه الدراسة إلى تمهيد وثلاث فصول بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، يدور التمهيد حول بعض الملامح السياسية لليمن قبيل القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، وتحدثت فيه عن الملامح الجغرافية لليمن من حيث الموقع والمساحة والأقاليم الطبيعية والمناخية بها، ثم انتقل الحديث بعد ذلك إلى العلاقات المصرية اليمنية منذ مطلع العصر الحديث، وذلك بعد ظهور الخطر البرتغالي في البحار الشرقية بوجه عام والبحر الأحمر بوجه خاص، وأهم ما طرأ عليها من متغيرات، إلى أن تم خروج العثمانيين من اليمن عام (١٠٤٥هـ / ١٦٣٥م)، ثم تطرق الحديث

بعد ذلك إلى نظام الإمامة في اليمن منذ قيام أول إمام بها عام (٢٨٦هـ / ٨٩٨م)، وتطور حكم الأئمة ببلاد اليمن حتى أوائل القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي.

ويتناول الفصل الأول العلاقات السياسية، من خلال الحديث عن الدعوة السلفية التي نادى بها الشيخ محمد بن عبد الوهاب (١١١٥ - ١٢٠٦هـ / ١٧٠٣ - ١٧٩٢م)، وكيف أن انتشارها في شبه الجزيرة العربية وسيطرتها على الحجاز ونجد وشمال اليمن، قد أدت في النهاية إلى استنجد إمام اليمن آنذاك المتوكل على الله أحمد (١٢٢٤ - ١٢٣٢هـ / ١٨٠٩ - ١٨١٦م) بكل من السلطان العثماني محمود الثاني (١٢٢٣ - ١٢٥٥هـ / ١٨٠٨ - ١٨٣٩م)، وبواليه على مصر محمد علي (١٢٢٠ - ١٢٢٦هـ / ١٨٠٥ - ١٨٤٩م)؛ لإنقاذه من هجمات السلفيين الذين اجتاحتها الأجزاء الشمالية من بلاده، محاولين نشر دعوتهم المتعارضة مع المذهب الزيدي، وبناءً على الأوامر الصادرة من الدولة العثمانية إلى محمد علي، أرسل قواته إلى شبه الجزيرة العربية عام (١٢٢٦هـ / ١٨١١م) من أجل القضاء على السلفيين الذين اشتد خطرهم هناك. وتم إسقاط الدولة السعودية الأولى سياسيًا عام (١٢٣٣هـ / ١٨١٨م) وإن لم يستطع القضاء على المبادئ التي قامت عليها الدولة، فهي مبادئ عقائدية ليس من السهل انتزاعها من القلوب.

ثم تطرق الحديث بعد ذلك إلى الدور الذي قامت به قوات محمد علي من أجل القضاء على فلول السلفيين في شمال اليمن، واستخلاص البلاد التي تم لهم السيطرة عليها من أيديهم، وقد نجح في ذلك بالفعل من خلال الحملات التي أرسلها إليهم، ولعل من أشهرها حملة خليل باشا على اليمن عام (١٢٣٤هـ / ١٨١٨م)، وقد اتفق الأخير مع إمام اليمن المهدي عبدالله بن أحمد المتوكل بن علي المنصور (١٢٣١ - ١٢٥١هـ / ١٨١٦ - ١٨٣٦م) عام (١٢٣٦هـ / ١٨٢٠م) على إعادة جميع المناطق التي استولت عليها قوات محمد علي إلى سلطة الإمام، مقابل أن يدفع الإمام

ضريبة سنوية قدرها مائة ألف ريال، وثلاثة آلاف قنطار من البن، ترسل سنوياً للباب العالي، ثم انتقل الحديث بعد ذلك إلى تمرد القبائل في شمال اليمن وعسير وموقف محمد علي منها، وكيف حاول بشتى الطرق الدبلوماسية والحرية القضاء عليها؛ لأنها بدون شك سوف تؤثر على حكمه في تلك المناطق، ثم تناولت بعد ذلك ثورة الجنود غير النظاميين التي نشبت في جدة بقيادة محمد أغا (تركجة ييلمز) وهروبه إلى اليمن عام (١٢٤٨هـ / ١٨٣٢م) وسيطرته على معظم المناطق هناك، وقد أرسل إليه محمد علي حملة بقيادة أحمد باشا يكن والي الحجاز في أواخر عام (١٢٤٩هـ / ١٨٣٣م) وقد تمكنت هذه الحملة من هزيمة الثائر وأتباعه ولجوء الأخير إلى الهرب.

وقد أعقب ذلك أن أرسل محمد علي حملة جديدة إلى اليمن عام (١٢٥٠هـ / ١٨٣٥م) من أجل مد سيطرته عليها وضمها للحكم المصري المباشر، وقد تمكنت هذه الحملة بالفعل من السيطرة على معظم الموانئ الساحلية و المدن الداخلية بها. ثم تناولت موقف إمام اليمن الناصر عبدالله بن الحسن بن أحمد بن المهدي (١٢٥٢ - ١٢٥٦هـ / ١٨٣٦ - ١٨٤٠م) من التوغل المصري في بلاده محاولاً مقاومته بشتى الطرق، وما أعقب ذلك من قيام قبائل يام وعسير وإعلانهم الثورة من جديد على الوجود المصري هناك، والتي ظلت مستمرة رغم جهود محمد علي المضنية للقضاء عليها إلى أن تم خروج القوات المصرية من اليمن، وختمت هذا الفصل بالحديث عن الدور الذي قامت به بريطانيا من أجل تصفية الوجود المصري باليمن والذي تم بالفعل في (٧ ربيع الأول ١٢٥٦هـ / ٩ مايو ١٨٤٠م).

وعالج الفصل الثاني العلاقات الاقتصادية، من خلال الحديث عن سياسة محمد علي الاقتصادية والتي اشتملت على الزراعة والصناعة والتجارة، وما أحدثه من تغيرات جذرية في نظمها التي كانت سائدة قبل وصوله إلى الحكم في كل من مصر واليمن على حد سواء، ثم تطرق الحديث بعد ذلك إلى أهم متعلقات التجارة من

السلع المتبادلة بين مصر واليمن، وكذلك الدور الذي قامت به الموانئ المصرية اليمنية في ازدهار العملية التجارية بين البلدين، وكما تحدثت عن العملة التي كانت مستخدمة في عملية التبادل التجاري بين البلدين، بالإضافة إلى الموازين والمكاييل وأهم ما طرأ عليهما من متغيرات في ظل وقوع كل من البلدين تحت سيادة حاكم واحد ألا وهو محمد علي باشا. وأنهيت الفصل بالحديث عن أهم الأسباب التي أدت إلى انهيار السياسة الاقتصادية التي رسمها محمد علي لمصر.

أما الفصل الثالث، فقد خصص للحديث عن العلاقات الثقافية والاجتماعية، فبالنسبة للعلاقات الثقافية بين مصر واليمن فقد تم تناولها من خلال التعرض لدراسة رواق اليمنية الذي ضم بين رحابه الطلبة القادمين من اليمن؛ لتلقى الدراسة في الجامع الأزهر بمصر، ثم انتقل الحديث بعد ذلك إلى محمد علي وموقفه من سير العملية التعليمية داخل جامع الأزهر الشريف، وكذلك تحدثت عن الدور الذي قام به العلماء في دعم العلاقات الثقافية بين مصر واليمن من خلال العلماء اليمنيين في مصر والعلماء المصريين في اليمن، أما العلاقات الاجتماعية فقد تم التعرض لها من خلال الحديث عن اليمنيين في مصر والمصريين في اليمن، ودورهم في تقوية العلاقات الاجتماعية بين البلدين.

أما بخصوص تحديد عام (١٢٦٦هـ / ١٨٤٩م) كنهاية للبحث فلكونها نقطة تحول مهمة في تطور الأحداث وهي وفاة محمد علي وما صاحبه من تغيرات في أوضاع مصر السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية - في عهد خلفائه - سواء في الداخل أم في علاقاتها الخارجية بوجه عام واليمن بوجه خاص.

أما الخاتمة فتشير إلى أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. بالإضافة إلى إعطاء لمحة موجزة عن تطور العلاقات المصرية اليمنية في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي.

وأخيراً فإني لا أملك إلا أن أشيد بما تفضل به علىّ أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور/ صلاح أحمد هريدي على لما غمرني به من تشجيع وتوجيه، منذ البداية حتى إخراج هذا العمل على هذا النحو، فجزاه الله عنى خير الجزاء. كما أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى الدكتورة/ عفاف مسعد السيد العبد لما قدمته لى من إرشادات قيمة وتوجيهات كان لها أثر كبير في إخراج هذا البحث المتواضع على هذا النحو.

ولا يفوتني إلا أن أشيد بالأستاذين الجليلين الأستاذ الدكتور/ عاصم الدسوقي، والأستاذ الدكتور / عاصم محروس لقبولهما مناقشة رسالتي المقدمة إليهما، فلهما منى جزيل الشكر والتقدير.

وأقدم بخالص شكري وتقديرا إلى والدتي العزيزة، لما شملتني به من عناية ورعاية يعجز اللسان عن التعبير عنها، كما أشكر إخوتي الأعزاء على ما قدموه من عون ومساعدة طوال فترة الدراسة، كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الدكتور/ أحمد عبدالعزيز، والى كل من مد لي يد العون والمساعدة وأخص بالذكر الأستاذة/ فائزة محمد ملوك، والدكتور/ ياسر أحمد السيد، وفي النهاية أشكر السادة العاملين بدار الوثائق القومية، ودار الكتب المصرية بالقاهرة، ومكتبة الإسكندرية ومكتبة البلدية بالإسكندرية، ومكتبة كلية الآداب والتربية ومجمع مبارك ومديرية التربية والتعليم بدمهور... وغيرها، فأشكرهم جزيل الشكر على ما قدموه من تسهيلات في الإطلاع على كل ما لديهم من مادة خاصة بهذا البحث لإتمام هذه الدراسة.

وفي النهاية فإن هذا لا يعنى أن أحداً يتحمل تبعه ما في هذه الدراسة من عثرات فذلك يقع على عاتقي وحدي، فكلنا يبغى الحقيقة وينشد الكمال، وقد نصل إلى الحقيقة بيد أن الكمال لله وحده.

وعلى الله قصد السبيل

التمهيد

بعض الملامح السياسية لليمن قبل القرن التاسع عشر الميلادي

تعتبر دراسة الملامح الجغرافية لليمن الصورة المتممة لدراسة الملامح التاريخية لها خلال فترة البحث، وعلى هذا فسوف يتم التعرض في هذا الفصل لدراسة بعض الملامح الجغرافية لليمن من حيث الموقع، والمساحة، والأقاليم الطبيعية والمناخية بها، ثم ينتقل الحديث بعد ذلك إلى العلاقات المصرية اليمنية منذ مطلع العصر الحديث - منذ ظهور الخطر البرتغالي في البحار الشرقية بوجه عام والبحر الأحمر بوجه خاص، وأهم ما طرأ عليها من متغيرات - إلى أن تم خروج العثمانيين من اليمن عام (١٠٤٥هـ / ١٦٣٥م)، ثم يتطرق الحديث بعد ذلك إلى نظام الإمامة في اليمن منذ قيام أول إمام بها عام (٢٨٨هـ / ٩٠٠م) وتطور حكم الأئمة ببلاد اليمن حتى أوائل القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي.

أولاً: الملامح الجغرافية لليمن:

تقع اليمن في الركن الجنوبي الغربي لشبه الجزيرة العربية، بين دائرتي عرض ١٢° و ١٩° شمالاً، وبين خطي طول ٤٣° و ٥٣° شرقاً، وبهذا تقع كل بلاد اليمن في المنطقة المدارية، وتبلغ المساحة الكلية لها حوالي ٤٨٣,٠٠٠ كيلو متراً مربعاً^(١)، أما الحدود الطبيعية لليمن، فتمتد من جنوب نجد والحجاز في الشمال إلى البحر العربي في الجنوب، ومن حدود عمان والربع الخالي شرقاً إلى البحر الأحمر ومنضيق باب المندب^(٢) غرباً^(٣).

وبهذا الموقع تحتل اليمن موضعاً جغرافياً مهماً على طريق الملاحة العالمية بين المحيط الهندي وحوض البحر المتوسط، وقربها من إفريقيا جعلها حلقة وصل بينها وبين آسيا؛ ولهذا فقد اشتغل سكان اليمن منذ القدم بالتجارة والوساطة التجارية^(٤)،

ونجحوا فيها أيما نجاح وجنوا منها أرباحًا طائلة، وتمكنوا من تنظيم نقل المتاجر بحرًا بالسفن، وبرًا بالإبل بين المحيط الهندي والبحر المتوسط، واتصلوا بحضارات العالم واقتبسوا منها وأخذوا عنها ما أعانهم على التقدم ورفع مستواهم الحضاري^(٥).

وعلى الرغم من أن هذا الموقع قد وفر للسكان الرخاء الاقتصادي، وساهم في تقدمهم الحضاري طوال فترة ناهزت ألفي عام قبل الميلاد، فإنه أصبح نقمة حينما برزت القوى الاستعمارية الأوروبية على مسرح التجارة والسياسة العالمية، وأخذت تتصارع على السيطرة على نفس طرق التجارة العالمية بين الشرق والغرب، ومنها قوى الاستعمار البرتغالي والهولندي والفرنسي والبريطاني، وقد عرفت جميعها الأهمية الإستراتيجية - التي أضفاها الصراع على طرق التجارة - لبلاد اليمن وبخاصة موانئها الجنوبية المتحكمة في مدخل البحر الأحمر^(٦)، حتى قُدِّرَت الغلبة أخيرًا لبريطانيا، التي تمكنت من احتلال ميناء عدن^(٧) (٤ ذي القعدة ١٢٥٤هـ - ١٩ يناير ١٨٣٩م)^(٨).

هذا وتعتبر اليمن من الناحية الطبيعية امتدادًا - ولكن بصورة أوضح - لإقليم عسير^(٩) الجبلي الذي يقع في شمالها، ففي اليمن يتسع نطاق المرتفعات على شكل هضبة عظيمة تمتد من الشمال إلى الجنوب موازية لساحل البحر الأحمر، ولكن يفصلها عنه سهل ساحلي منخفض هو سهل قحمة، الذي يعتبر امتدادًا لتهامة عسير^(١٠).

وعلى هذا تنقسم اليمن إلى ثلاثة أقسام طبيعية رئيسة، وهي:

(أ) منطقة ساحل قحمة في الغرب:

وهي عبارة عن شريط سهلي ساحلي، يمتد على طول ساحل البحر الأحمر لمسافة نحو ٥٠٠ كيلو متر، بين حرص^(١١) في الشمال وقرب عسدن في الجنوب، ويتراوح عرض هذا السهل بين ٣٠ - ٦٠ كيلو مترًا، وتحده من الغرب المقدمات

التلالية لهضبة وجبال اليمن، ويبلغ منسوب الأرض في الأجزاء الشرقية من سهل تهامة نحو ٢٠٠ متر فوق سطح البحر، ومن هذا الارتفاع تتدرج الأرض في الانحدار التدريجي حتى تنتهي إلى ساحل البحر الأحمر، وطبيعة الأرض حجرية حصوية بالقرب من الجبال، وطينية رملية خفيفة في مجارى الأودية وفيما حولها، ثم رملية ذات غرود رملية متنقلة بالقرب من ساحل البحر الأحمر^(١٢).

(ب) منطقة الهضبة الجبلية في الوسط:

وهي على شكل مثلث قاعدته في الجنوب ويزيد اتساعها عن ٢٢٠ كيلو متراً من الغرب إلى الشرق، ثم تأخذ الهضبة في الضيق كلما اتجهنا شمالاً حيث السطح أكثر ارتفاعاً، وحيث تتسع الهضبة إلى حوالي ١٥٠ كيلو متراً في الأجزاء الشمالية والوسطى، ويتراوح سطح هذه الهضبة بين ١٠٠٠ - ٣٦٠٠ متر فوق سطح البحر، كما أن سلاسل الجبال تحصر فيما بينها مساحات واسعة ومنبسطة إلى حد كبير وتسمى قيعان، وهي قابلة للزراعة^(١٣).

(ج) منطقة الهضبة الصحراوية في الشرق:

وهي القسم الثالث من اليمن، وأكبر أقسامها مساحة، وتشغل ثلثي مساحة اليمن كلها، وتقع في شرقها، وهي عبارة عن هضبة صحراوية ترتفع في الغرب إلى حوالي ١٠٠٠ متر فوق سطح البحر، ثم يأخذ سطحها في الانخفاض التدريجي كلما اتجهنا شرقاً إلى أن تنتهي الهضبة شرقاً برمال الربع الخالي في الأراضي الحجازية^(١٤).

ولعل الظاهرة الطبوغرافية التي تميز المنطقة، هي امتداد وادي حضرموت الذي يجرى موازياً للساحل على بعد ١٦٠ كيلو متراً منه، ويمتد لمسافة ٣٠٠ ميل قبل أن ينحرف بشدة جنوباً بالشرق قاطعاً السلاسل الساحلية لينتهي في المحيط الهندي، ويتميز هذا الوادي الانكساري بأنه أكثر اتساعاً في أعاليه ٦٠ كيلو متراً بينما يضيق في أجزائه الدنيا ١٨٠ متراً عندما يقترب من البحر العربي^(١٥).

ونتيجة لما سبق فقد أدت تلك التضاريس إلى وجود اختلافات مناخية كثيرة من موقع لآخر باليمن، ففي الصيف تقل درجة الحرارة على المرتفعات بينما ترتفع كثيراً على السهل الساحلي مصاحبة بنسبة عالية من الرطوبة تضاعف من حدتها، أما في الشتاء فتتخفض درجة حرارة المرتفعات إلى ٥°م وربما إلى الصفر المئوي كما تكسى القمم المرتفعة بالثلوج، في حين أن السهل الساحلي يزال دافئاً بحكم موقعه المداري، وفصل التساقط يمتد من يوليو حتى سبتمبر ويكون بتأثير الرياح الموسمية الجنوبية الغربية، وتقل الأمطار في سهل قحاة عن ١٥ سم بينما ترتفع إلى متر على الجبال في الوسط وتقل إلى نصف ذلك على الهضاب الشرقية، أي أنها تتميز بعدم الانتظام مما يؤدي إلى إصابة البلاد بالجفاف كما حدث مراراً في تاريخ اليمن^(١٦).

أما شرق اليمن الذي يتميز بأنه أقل ارتفاعاً فهو يقع في ظل مطر هضبة اليمن الرئيسة في الغرب، ومن ثم فهو أقل منها أمطاراً، وأمطاره أيضاً صيفية من تأثير الرياح الموسمية الجنوبية الغربية، وتغزر على المرتفعات الغربية إلى أكثر من ٧٥ سم وتقل في الشرق والشمال عن ١٠ سم وقد لا تسقط لأعوام متصلة، ونظراً لوقوعه في العروض المدارية فالحرارة مرتفعة معظم العام ويصل متوسطها الصيفي إلى ٤٠°م مصحوبة برطوبة عالية في الساحل الجنوبي^(١٧).

ثانياً: العلاقات المصرية اليمنية في مطلع العصر الحديث:

ارتبطت مصر واليمن بعلاقات وطيدة منذ مطلع العصر الحديث بعد ظهور الخطر البرتغالي^(١٨)؛ فقد أحدثت حركة الكشف البحرية البرتغالية تغييرات جذرية في الأوضاع القائمة في البحار الشرقية بوجه عام، وفي البحر الأحمر بوجه خاص. إذ نجح البرتغاليون في الوصول بحراً إلى الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح في أواخر القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، كما نجحوا في احتكار التجارة الشرقية بعد وصولهم إلى الهند بزمان قليل، وقد أدى تحول طريق التجارة العالمية إلى

الطريق البحري المباشر الجديد - رأس الرجاء الصالح - إلى حرمان العرب من مصدر مهم من مصادر ثروتهم، مما أحدث هزة عنيفة في بنائهم الاقتصادي، وأدى بالتالي إلى إحداث انهميار في الأنظمة السياسية القائمة حينذاك^(١٩)؛ فقد قامت السياسة البرتغالية حينئذ على مطاردة السفن العربية وإغراقها أو الاستيلاء عليها، كما قامت أيضاً على مطاردة العرب من المراكز التجارية الهندية والإفريقية، واعتمد البرتغاليون في تنفيذ هذه السياسة على قوة أساطيلهم البحرية، وعلى إقامة الحصون القوية إلى جانب مراكزهم التجارية أينما وجدت^(٢٠).

وقد حاول العرب من جانبهم منذ البداية مقاومة هذا الغزو الأوروبي الجديد، واسترداد سيطرتهم على طرق التجارة العالمية بين الشرق والغرب، ووقع عبء المقاومة في بداية الأمر على القوى الموجودة بحكم موقع بلادها الاستراتيجي في مواجهة هذا الخطر الجديد، مثل القوى العربية اليمنية في جنوب البحر الأحمر، غير أن جهود هذه القوى باءت بالفشل في مواجهة هذا التحدي البرتغالي^(٢١)؛ لذلك بادر السلطان الطاهر^(٢٢) الظافر عامر الثاني^(٢٣) بالاستنجاد بالسلطان الغوري^(٢٤)؛ لتخليص اليمن من هذا الخطر الداهم^(٢٥)، وكان بعض أمراء الهند أيضاً قد استنجدوا بالسلطان الغوري ليساعدهم في مواجهة الخطر البرتغالي باعتبار دولته أقوى الممالك الإسلامية ذات المصالح الاقتصادية المباشرة في الهند^(٢٦).

لذلك أعد الغوري حملة بحرية كبيرة، وأرسلها في البحر الأحمر عام (٩١١هـ / ١٥٠٥م) بقيادة حسين الكردي - نائب جدة^(٢٧) - وأعلن السلطان الغوري أن سبب إرسال هذه الحملة "هو عبث الفرنج في بحر الهند" واستطاعت هذه الحملة أن تنزل الهزيمة فعلاً بالبرتغاليين قرب الشواطئ الغربية للهند عام (٩١٤هـ / ١٥٠٨م) ولكن سرعان ما انتقم البرتغاليون لأنفسهم، فحطموا أسطول المماليك^(٢٨) في العام التالي (٩١٥هـ / ١٥٠٩م) في موقعة ديو البحرية^(٢٩)، ونجح البرتغاليون بذلك في السيطرة على مياه الهند في ذلك الوقت الذي ضعفت فيه إمكانيات مصر

العسكرية بعد تحول طرق التجارة عنها، وحرمت من مورد أساسي من موارد رزقها^(٣٠).

وهكذا فقد كان لانتصار البرتغاليين أثره في توطيد دعائمهم في الهند؛ فاستولوا على مصادر التوابل واحتكروا تجارتها، واشتدت وطأهم على المسلمين، وتمكنوا من إحكام الحصار على الخليج العربي والبحر الأحمر وعدن، وترصدت أساطيلهم لسفن الأسطول المصري وغيرها من السفن العربية، وتمكنوا في عام (٩١٥هـ / ١٥٠٩م) من الظفر ببعض السفن اليمنية الخاصة بسلطان اليمن الظافر عامر الثاني، ولم تستطع السلطات اليمنية أو الهندية القيام بأي عمل مضاد للبرتغاليين الذين أصبحت لهم السيطرة الكاملة بغير منازع، ونتيجة لذلك أسرع السلطان اليمني إلى الاستنجاد من جديد بالسلطان الغوري وحثه على تدارك الخطر البرتغالي^(٣١).

كذلك ظل الأمراء الهنود المسلمون يشجعون السلطان الغوري على إرسال حملة بحرية إلى الهند للقضاء على النفوذ البرتغالي الذي اشتدت وطأته هناك بعد انتصار البرتغاليين في موقعة ديو البحرية، وقد أرسل الغوري مندوباً من قبله إليهم ليعدهم بإرسال الحملة ويطلب منهم الاستمرار في التعاون معه حتى يتحقق النصر^(٣٢).

وبالفعل أعد الغوري حملة بحرية ثانية اشتهرت حينذاك باسم حملة الهند، كلفت الغوري الكثير من الجهد والمال، وقد غادرت مصر في عام (٩٢١هـ / ١٥١٥م)، وعين الرئيس^(٣٣) سلمان العثماني قائداً للأسطول على أن يتولى قيادة الحملة الأمير حسين الكردي نائب جدة عند وصولها إلى هناك^(٣٤)، وبدأ هذا الأسطول بالفعل في الإبحار جنوباً في طريقه إلى الهند، وعندما وصل إلى السواحل اليمنية، أرسل حسين الكردي رسولاً من قبله إلى السلطان الطاهري الظافر عامر الثاني؛ يخبره بأمر الحملة البحرية، ويطلب سرعة العمل على تزويده بالمؤن والأموال تنفيذاً لما تعهد به في

مكاتبته للسلطان الغوري، وذلك حتى يمكنه مواصلة الإبحار إلى الهند لمقابلة البرتغاليين هناك^(٣٥)، وقد مال السلطان في بادئ الأمر إلى إجابة طلب حسين الكردي والوفاء بوعوده السابقة للسلطان الغوري، ولكن أشار أحد قاداته عليه بعدم إجابة مطالب المماليك وطرد رسولهم، وكانت حجة هذا القائد هو الخوف من أن تكون مطالب المماليك نوعاً من فرض السيادة السياسية أو السيطرة العسكرية على اليمن، أو أن يتحول طلب المماليك إلى ضريبة سنوية يطالب بها اليمن باسم محاربة البرتغاليين^(٣٦).

لهذا أعرض السلطان عن رسل الأمير حسين الكردي، وامتنع عن تزويده بالمساعدات التي كان قد اشترطها على نفسه من مؤن وأموال وقواعد للأسطول، مما كان له أثره في تخويف الأمير حسين الكردي، الذي كان حريصاً على عدم انتهاك حرمة الأراضي اليمنية، وتأمين سلامتها وحمايتها من الخطر البرتغالي، مما يفرض على اليمن تقديم المساعدات المطلوبة، كما كان التعاون اليمني أمراً ضرورياً ولازماً لإنجاح مهمة الأسطول المملوكي، وذلك بالسماح له باستخدام بعض الموانئ اليمنية، مما يساعد على حماية السواحل وتأمين البحر الأحمر، في وقت عجز فيه السلطان الظافر الطاهري عن مقاومة البرتغاليين لانشغاله في القضاء على الثورات الداخلية^(٣٧).

وقد انتهزت بعض العناصر اليمنية - الساخطة أو الطامعة أو الطموحة - فرصة العداء الصريح بين الحملة المملوكية وبين السلطان عامر بن عبد الوهاب فعملت على استغلال هذه الحملة لتحقيق مصالحها الخاصة، وقامت بالاتصال بالمماليك لتشجيعهم على التزول إلى الساحل للقضاء على حكم السلطان الطاهري، ورحب حسين الكردي بدوره بهذه الاتصالات حتى يتمكن من التزول إلى السواحل اليمنية لتحقيق غرض الحملة بالقوة، وهو إقامة القواعد البحرية اللازمة هناك، وذلك بعد أن رفض السلطان الطاهري التعاون معه، والسماح له بالتزول إلى السواحل اليمنية^(٣٨).

ونتيجة لما سبق فقد قام الأمير حسين الكردي بمهاجمة السواحل اليمنية بالقوة، ونظرًا لتفوق المماليك من الناحية الحربية التي كانوا يستعملون فيها الآلات النارية التي لم يكن للدولة الطاهرية عهد بها من قبل^(٣٩)، فكان طبيعيًا أن يتفوق الجيش المملوكي على الطاهريين، وأن يستولى على عدد كبير من المدن المهمة في اليمن^(٤٠). لكنه لم يتمكن من احتلال عدن، التي استبسلت في الدفاع عن نفسها، واعتمدت في ذلك أيضًا على حصانتها الطبيعية^(٤١).

وإزاء فشل المماليك في السيطرة على عدن قرروا تأجيل ذهابهم إلى الهند حتى يضمنوا حماية البحر الأحمر وتأمين خط رجعتهم، كما قرروا أيضًا أن يتخذوا سواحل قحاة اليمنية خط دفاع أول عن البحر الأحمر، على أن تكون جدة خط الدفاع الثاني، ولهذا اتجه حسين الكردي وسلمان العثماني - الذي انضم إليه بعد مطاردته لبعض السفن اليمنية المتجهة إلى الهند - إلى جدة؛ لتركز الدفاع بها بدلاً من عدن حتى يتحينوا الفرصة للهجوم عليها من جديد^(٤٢).

أما عن موقف المماليك الموجودين داخل اليمن والذين استقروا في زيد^(٤٣) تحت قيادة الأمير برسباي فقد كان من الطبيعي أن ينشأ صدام بينهم وبين الطاهريين بزعماء السلطان عامر بن عبد الوهاب، وقد ظل السلطان عامر لا يعترف بنفسه في قحاة حتى قدر له أن يقتل وهو يقاتلهم على مقربة من صنعاء^(٤٤) عام (٩٢٣هـ / ١٥١٧م) واستولى المماليك على صنعاء، وبذلك انتهى حكم آخر سلاطين آل طاهر الذي تمكن من توحيد معظم أجزاء اليمن تحت حكمه^(٤٥)، واتجه المماليك بعد ذلك إلى استكمال عملية فتح باقي المدن اليمنية، ولكن حدث ما لم يكن في الحسبان، إذ وردت الأنباء المؤكدة إلى المماليك هناك بسقوط الدولة المملوكية على يد العثمانيين في (٣ المحرم ٩٢٣هـ / ٢٦ يناير ١٥١٧م)^(٤٦).

وقد شاع حينئذ الاضطراب بين صفوف المماليك، وثار بينهم جدل حول اتخاذ موقف معين من السيادة العثمانية الجديدة في مصر، فرأى الأمير إسكندر - الذي خلف الأمير برسباي بعد تعرضه لثورة قبلية أطاحت به - أنه لا مفر من الاعتراف بهذه السيادة العثمانية حتى يقوى جانب الحملة في اليمن، وحتى يقضى على الخلافات التي ثارت بين صفوف جيشه، وقام الأمير إسكندر بجمع أهالي صنعاء في الجامع الكبير، وأعلن بينهم استيلاء السلطان سليم الأول (٩١٨ - ٩٢٦هـ) / (١٥١٢ - ١٥٢٠م) على مصر، وخضوع المماليك في اليمن للسيادة العثمانية^(٤٧)، وترتب على ذلك تثبيتته حاكماً عثمانياً باسم السلطان سليم^(٤٨)، ونتيجة لذلك دخلت العلاقات المصرية اليمنية منعطفاً آخر لا سمياً بعد استيلاء العثمانيين على مصر، وتحويل مصر لولاية تابعة لها ونقطة انطلاق لفرض سيطرتها الذاتية على البحر الأحمر بوجه عام وعلى اليمن بوجه خاص، وهو ما سوف نوضحه على النحو التالي:

بدأ اهتمام العثمانيين بالسيطرة على سواحل البحر الأحمر بعد فتحهم لمصر مباشرة عام (٩٢٣هـ / ١٥١٧م) وكان قمر هذا الاهتمام يرجع - إلى حد كبير - إلى محاولتهم معالجة أهم المشاكل السياسية والاقتصادية التي واجهتها مصر بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح في أواخر القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، إذ كان على الدولة العثمانية أن تواجه النفوذ البرتغالي المتغلغل في المحيط الهندي والجزء الجنوبي من البحر الأحمر، ووجد العثمانيون أن من واجبهم القيام بعمل حاسم لوقف التيار البرتغالي؛ لإنقاذ العالم الإسلامي من هذا الخطر الصليبي المتعصب، وحماية القوى الإسلامية في الهند من أن تتحطم، ومحافظة على الولايات العربية الواقعة على سواحل البحر الأحمر من أن تنتزع السيطرة على التجارة الشرقية من أيديها، هذا فضلاً عن الفائدة الكبيرة التي تعود على الدولة العثمانية من القضاء على قوة

البرتغاليين، ومن بسط سيطرتها على الطريق التجاري القديم، واستعادة أهميته السابقة كطريق تجاري مهم بين الشرق والغرب^(٤٩).

وقد رأى العثمانيون أن سيطرتهم الفعلية على اليمن ستحقق أهدافهم في حربهم ضد البرتغاليين، فهي بحكم موقعها الممتاز في جنوب غرب الجزيرة العربية، وبحكم إشرافها على مضيق باب المندب، تعتبر منطقة دفاع مهمة عن حدود الإمبراطورية العثمانية من ناحية الجنوب، بحيث يمكنهم بالسيطرة عليها أن يضمنوا سلامة الأماكن الإسلامية المقدسة في الحجاز، وأن يتحكموا في البحرين الأحمر والعربي، فضلاً عن امتلاك قواعد تصلح للوثوب على البحرية البرتغالية في البحار الشرقية، وتحقيق أحلامهم بمد سيطرتهم شرقاً إلى أقاصي العالم الإسلامي^(٥٠).

وفي أوائل عام (٩٢٦هـ / ١٥٢٠م) بدأ العثمانيون في تنفيذ جزء من خطتهم العامة في البحر الأحمر بمد نفوذهم المباشر إلى اليمن^(٥١)، وذلك عندما أمر خاير بك^(٥٢) نائب جدة العثماني حسين الرومي، بأن يضم إليه ولاية السواحل اليمنية، ولكن الممالك في اليمن رفضوا تسليم الحكم إليه، وتكررت هذه المحاولة في عامي (٩٢٩ - ٩٣٣هـ / ١٥٢٣ - ١٥٢٧م)، ولم تنجح الحملات التي أرسلها العثمانيون في فرض النفوذ العثماني الفعلي على اليمن^(٥٣)، كما أن الممالك الذين تولوا إدارة الأمور في اليمن كممثلين للعثمانيين، استغلوا بُعد العثمانيين وعدم وجود قوة عسكرية لهم في اليمن، فأوسعوا الأهالي ظلمًا، خوفاً من تفاقم الأمور في اليمن^(٥٤).

وعلى الرغم من ذلك فقد ظلت خطوات العثمانيين لتدعيم سيطرتهم على اليمن ضعيفة مهزوزة مدة طويلة، إذ لم يتمكنوا من إرسال حملة قوية لبسط سيطرتهم على اليمن إلا في عام (٩٤٥هـ / ١٥٣٨م) أي بعد حوالي ٢٠ عامًا من وصولهم

إلى مصر، والسبب في ذلك هو اتساع الإمبراطورية العثمانية، وانشغال العثمانيين في جهات حربية متعددة^(٥٥).

وعلى أية حال وبناء على أوامر السلطان سليمان القانوني (٩٢٦ - ٩٧٤هـ / ١٥٢٠ - ١٥٦٦م) تم إرسال حملة قوية إلى اليمن في عام (٩٤٥هـ - / ١٥٣٨م)، بقيادة والي مصر سليمان باشا^(٥٦) الخادم^(٥٧)، باسم القضاء على البرتغاليين الذين كانوا يعيشون الفساد في موانئ البحر الأحمر والعربي، وكان الغرض الكامن هو احتلال اليمن^(٥٨)، وعند وصول الحملة إلى هناك تمكن قائدها من الاستيلاء على عدن - بعد الغدر بحاكمها عامر بن داود الطاهري وشنقه - ووضع فيها حامية قوية ثم غادرها نحو الهند^(٥٩)، ولما عاد منها بعد فشل مهمته ضد البرتغاليين هناك، كان هدفه الوحيد هو إتمام فتح السواحل اليمنية، وتقدم نحو عدن ومخا^(٦٠)، حيث أنزل جنوده استعدادًا للزحف على زبيد مقر حكام الماليك، بهدف القضاء نهائيًا على فلول الماليك الباقين في اليمن، وبالفعل تم له الاستيلاء عليها بعد أن أعدم حاكمها الناخوذة أحمد وجمع من رفاقه، وهكذا خضعت اليمن خضوعًا فعليًا للسيادة العثمانية في أواخر عام (٩٤٥هـ / ١٥٣٨م)^(٦١)، وقد استعان سليمان الخادم بكثير من الماليك في بعض المناصب الإدارية والحربية مستفيدًا من خبرتهم في شئون اليمن^(٦٢).

هذا وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية استطاعت فتح معظم بلاد اليمن في عام (٩٤٥هـ / ١٥٣٨م) فإنها لم تتمكن من البقاء فيها أكثر من قرن من الزمان، والسبب في ذلك هو الثورات العنيفة والمقاومة الضارية من قبل اليمنيين ضد الحكم العثماني^(٦٣)، عندما بدأوا في التوسع في أنحاء اليمن المختلفة^(٦٤)، وقد كان لمصر دور كبير في القضاء على بعض تلك الثورات، وإرسال المساعدات المختلفة للقوات الموجودة هناك بهدف التوسع في اليمن وتثبيت الحكم العثماني هناك بحكم تبعيتها للسيادة العثمانية.

ولم يمض وقت طويل على سيطرة العثمانيين على عدن حتى أعلنت القبائل اليمنية ثورتها على الحامية العثمانية المرابطة فيها بعدما غدر العثمانيون بأمرهم عامر بن داود الطاهري^(٦٥)؛ لذا فقد صدرت الأوامر من الدولة العثمانية إلى والي مصر داود باشا^(٦٦) بإرسال بيري باشا^(٦٧) على رأس الأسطول الذي توجه من السويس إلى عدن للقضاء على تلك الثورة، وبالفعل تمكن بيري باشا من استعادة عدن بعد أن أخذ ثورة القبائل هناك، وقد كوفئ بعد عودته إلى مصر، مكافأة كبيرة تقديراً لأعماله المهمة في عدن^(٦٨).

كما كان على الوالي العثماني في مصر إمداد الولاية في اليمن بالذخيرة من أجل إتمام فتح باقي المدن اليمنية هناك، مثلما حدث في عام (٩٥٦هـ / ١٥٤٩م) عندما صدرت الأوامر من السلطان العثماني إلى والي مصر داود باشا بإرسال الذخيرة والجنود من مصر إلى الوالي العثماني في اليمن أزدر باشا^(٦٩) من أجل إتمام عملية فتح باقي المدن اليمنية، وبالفعل امتثل الوالي في مصر إلى هذه الأوامر وأرسل الذخيرة والجنود اللازمة من مصر إلى والي اليمن^(٧٠).

وكذلك عندما وصلت الأخبار إلى الدولة العثمانية بالانهيار الذي أصاب الحكم العثماني في اليمن؛ نتيجة لقيام الثورة اليمنية بقيادة الإمام المطهر^(٧١) بن شرف الدين (٩٦٥ - ٩٨٠هـ / ١٥٥٨ - ١٥٧٢م) والتي أدت إلى فقد العثمانيين جميع ممتلكاتهم اليمنية عدا زبيد، في غضون عام تقريباً بعد اندلاع الثورة^(٧٢)، وصدرت الأوامر من السلطان العثماني سليم الثاني (٩٧٤ - ٩٨٢هـ / ١٥٦٦ - ١٥٧٤م) إلى والي مصر سنان باشا^(٧٣) في عام (٩٧٦هـ / ١٥٦٨م) بالتوجه إلى اليمن من أجل القضاء على تلك الثورة، وإعادة فتح اليمن من جديد، وقد امتثل الوالي إلى الأمر الشريف واصطحب معه بعض أمراء المماليك، مثل: الأمير حمزة بك، والأمير ماماي بك، وبعض أمراء العربان، مثل: ابن الخبيري^(٧٤)، وقد وصل عددهم إلى أربعة

عشر صنجقاً^(٧٥) و ٢٠ ألف من العسكر، وتم صرف جوامكهم^(٧٦) وما احتاجوا إليه من ماله الخاص، فقد أعطاهم جوامك ثلاثة سنين وما يحتاجون إليه من دواب وعتاد، وخرج الجيش في موكب عظيم يسار به برّاً وبحراً^(٧٧).

وفي ذلك يقول قطب الدين النهروالي: ((أما حضرة الوزير سنان باشا فشر من ساعد العزم، وتقلد سيف الحزم، وشرع في الحال، إلى الإذعان والامتثال، وبادرت عسكر مصر كلها إلى القبول، والإذعان بعد أن شاهدت ذلك الأمر المهول، وصار كل من لا يتصور خروجه من مصر، يسابق إلى طلب السفر، وبادر كل يعرض نفسه في الديوان السلطاني، ووقف لذلك وحضر، إلى أن كتب غالب عسكر مصر من الأقوياء والتمولين، والكشاف^(٧٨)، والمتفرقة^(٧٩)، والبلوكات^(٨٠)، ولم يبق بمصر إلا نفل، كشيخ هرم أو طفل، أو نحو ذلك، وخرج من مصر بهذه العساكر، من طريق البر، بالخييل والجمال، والبغال، وأرسل الأثقال من البحر، وأخذ من الزاد والمتونة ما فوق الكفاية، وتوكل على الله تعالى القوى القدير، وشرع في السفر وأخذ في المسير))^(٨١).

وعلى أية حال فقد وصلت تلك الحملة إلى زيد، ثم واصلت زحفها تجاه معسكرات قوات المطهر حيث جرت بين الجانبين حروب كثيرة استطاع في خلالها سنان باشا أن يدك مراكز المقاومة اليمنية بمدافعه^(٨٢)، وبالرغم من أن هذه الحملة لم تسفر عن القضاء على قوة الإمام المطهر، فإنها أجبرته على الاعتراف بالسيادة العثمانية في اليمن، ويعلق قطب الدين النهروالي على هذا الانتصار بأنه ((الفتح العثماني الثاني لليمن))^(٨٣)، وبعد عودة السيادة العثمانية على اليمن رحل عنها سنان باشا في (٥ شوال ٩٧٨هـ / ٢ مارس ١٥٧١م) وقد كافأه السلطان العثماني بولاية مصر للمرة الثانية مقابل ما لاقاه من الحن والصعاب في القضاء على المقاومة اليمنية^(٨٤)، وتستحق هذه الحملة ما نالته من شهرة في تاريخ اليمن الحديث، فكما أعادت للعثمانيين سيطرتهم على اليمن، كانت بداية لمرحلة أخرى طويلة لهذه

السيطرة، إذ استمر وجود العثمانيين في اليمن إلى عام (١٠٤٥هـ / ١٦٣٥م) بعد أن كانوا على وشك الخروج منها في عام (٩٧٦هـ / ١٥٦٨م) على يد المطهز بن شرف الدين^(٨٥)، ورغم انتصار العثمانيين على اليمنيين فإن هذا الانتصار لم يقض على المقاومة اليمنية التي سرعان ما اندلعت نيرانها من جديد.

وظلت الأوضاع مستقرة في اليمن حتى بداية القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، فقد قامت بعض الحركات الثورية من قبل الإمامة ضد الحكم العثماني هناك بزعامة الإمام القاسم بن محمد (١٠٠٦ - ١٠٣٠هـ / ١٥٩٧ - ١٦٢٠م) والذي استطاع أن يسط نفوذه على أغلب الأقاليم الشمالية بين صعدة^(٨٦) وصنعاء، وقد أثارت انتصارات هذا الإمام ذعر حسن باشا (٩٨٨ - ١٠١٣هـ / ١٥٨٠ - ١٦٠٥م) والي اليمن وسارع بطلب الإمدادات من مصر والأستانة، واهتمت الدولة العثمانية من جانبها بالقضاء على تلك الثورة عندما أصبحت تشكل خطراً على الحكم العثماني في اليمن، ولذلك فقد صدرت الأوامر من السلطان العثماني محمد الثالث (١٠٠٣ - ١٠١١هـ / ١٥٩٦ - ١٦٠٣م) إلى والي مصر خضر باشا (١٠٠٦ - ١٠٠٩هـ / ١٥٩٧ - ١٦٠١م) بإرسال الإمدادات اللازمة من مصر إلى والي اليمن للقضاء على تلك الثورة^(٨٧).

وبالرغم من ذلك فقد قاوم الإمام هجمات العثمانيين قرابة ١٨ عامًا، خسر العثمانيون خلالها من الأرواح والعتاد ما جعلهم ييأسون من القضاء على الثورة أو القبض على الإمام، مما اضطر الوالي محمد باشا (١٠٢٥ - ١٠٣١هـ / ١٦١٦ - ١٦٢١م) في النهاية إلى إبرام الصلح مع الإمام القاسم، وتم ذلك في (جمادى الأولى ١٠٢٨هـ / إبريل ١٦١٩م)^(٨٨)، وبموجب هذا الصلح أقرت الدولة العثمانية للإمام على ما تحت يده لمدة ١٠ سنوات مقابل اعترافه بسيادتها في بلاده، كما اتفق

الجانبان على وقف القتال، ومنع تدخل الجنود العثمانيين في المنطقة الشمالية التي كان يحكمها الإمام^(٨٩).

ويتضح مما سبق أنه كان لزاماً على المسؤولين العثمانيين في مصر تدعيم السيطرة العثمانية في اليمن باعتبارهم المسؤولين عن السيادة العثمانية في حوض البحر الأحمر بوجه عام واليمن بوجه خاص، فعندما قام الإمام المؤيد (١٠٣٠ - ١٠٥٥هـ / ١٦٢٠م - ١٦٤٥م) - وهو أكبر أبناء الإمام القاسم والذي بويع بالخلافة بعد وفاة والده - بمد سيطرته على معظم أقاليم اليمن المختلفة، ولم يبق في أيدي العثمانيين سوى زبيد والأقاليم التهامية المحيطة بها، أثارت هذه الانتصارات ذعر المسؤولين العثمانيين في مصر^(٩٠) ونتيجة لذلك فقد كانت هناك محاولة أخيرة من جانب ولاية مصر لإنقاذ السيطرة العثمانية في اليمن، وتمثلت هذه المحاولة في تعيين أحمد قانصوة باشا (١٠٣٩ - ١٠٤٥هـ / ١٦٢٩ - ١٦٣٥م) والياً على اليمن بدلاً من حيدر باشا (١٠٣٤ - ١٠٣٩هـ / ١٦٢٤ - ١٦٢٩م)^(٩١) الذي تدهور في عهده وضع العثمانيين في اليمن.

وقام والي مصر محمد باشا (١٠٣٨ - ١٠٤٠هـ / ١٦٢٨ - ١٦٣٠م) بإرسال أحمد قانصوة باشا على رأس قوات ضخمة من مصر إلى اليمن؛ لاستعادة أملاك العثمانيين هناك، وقد بذل قانصوة باشا جهوداً صادقة في استعادة هذه الأملاك، ولكنها كانت جهوداً يائسة منيت بالفشل؛ نظراً لسوء أحوال العثمانيين هناك، فاضطر في (صفر ١٠٤٥هـ / يوليو ١٦٣٥م) إلى عقد الهدنة مع الإمام المؤيد، وبعد شهر من عقد الهدنة سلم نفسه إلى أحد القواد اليمنيين، وفر إلى مصر وعلى أثر فرار قانصوة باشا قررت الدولة العثمانية إنهاء وجودها في اليمن، وإجلاء قواتها، فصارت اليمن أول ولاية عربية تنفصل عن الدولة العثمانية^(٩٢)، وهكذا جاء جلاء العثمانيين عن اليمن في عام (١٠٤٥هـ / ١٦٣٥م) في عهد السلطان العثماني

مراد الرابع (١٠٣٢ - ١٠٤٩ هـ / ١٦٢٣ - ١٦٤٠ م)، استجابة طبيعية لما فرضته المقاومة العنيفة التي قام بها الشعب اليمني ضد العثمانيين^(٩٣).

وهكذا شاركت مصر بدور فعال ومؤثر في مساعدة الدولة العثمانية في القضاء على بعض الثورات التي قامت في اليمن وقت انشغال الدولة العثمانية في حروبها الخارجية وقمع الفتن والثورات التي كانت تنشب في أقاليمها، ويلاحظ أن دور مصر لم يقف عند هذا الحد فقط، بل كان يمتد في بعض الأحيان إلى أن يكون الوالي المعين في اليمن ممن تقلدوا وظائف مهمة قبلها بمصر؛ حتى يكونوا على دراية بأحوال اليمن وعلى علم بأخباره، ونذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر: مصطفى باشا النشار، حيث صدر فرمان همايوني^(٩٤) في عام (٩٤٨ هـ / ١٥٤١ م) بتعيينه كأول والي عثماني على اليمن، وكان مصطفى باشا أحد ضباط الحملة التي ترأسها السلطان سليم على مصر، وظل يتدرج بالمناصب، حتى تولى إمارة الحج^(٩٥) المصري عدة سنوات، فجعلته أحد المقربين إلى داود باشا (٩٤٥ - ٩٥٦ هـ / ١٥٣٨ - ١٥٤٩ م) والي مصر آنذاك، الذي رشحه ليكون واليًا على الممتلكات العثمانية في اليمن، وظل بها إلى عام (٩٥٣ هـ / ١٥٤٦ م)، كما كلف بها أيضًا للمرة الثانية في عام (٩٦٣ هـ / ١٥٥٦ م)، وظل يمارس عمله هناك إلى أن وافته المنية بها في عام (٩٦٧ هـ / ١٥٦٠ م)^(٩٦)، ومحمود باشا، الذي كان يعمل أميرًا للحج المصري أيضًا، وأخذ يترقى في المناصب إلى أن وصل إلى منصب والي اليمن في عام (٩٦٨ هـ / ١٥٦١ م)، وظل بها إلى أن طلب عزله عنها وبالفعل تم عزله عام (٩٧٢ هـ / ١٥٦٤ م)^(٩٧)، وكذلك أيضًا محمد باشا، الذي كان يعمل كاتب الديوان بمصر قبل تعيينه واليًا على اليمن من عام (١٠٢٥ هـ / ١٦١٦ م) إلى عام (١٠٣٠ هـ / ١٦٢١ م)^(٩٨).

ومما سبق يتضح أن أغلب الولاة اليمنيين كانوا يشغلون منصب أمير الحج بمصر قبل تقلدهم ولاية اليمن، عدا محمد باشا الذي كان يعمل كاتب الديوان، وترجح الباحثة ذلك لما كان يمثله أمير الحج من مكانة دينية مرموقة في نفوس المسلمين.

ويلاحظ أيضاً أنه في بعض الأحيان كان يتولى ولاية مصر بعض الولاة الذين تولوا ولاية اليمن قبل ذلك، ونذكر منهم على سبيل المثال: مصطفى باشا، الملقب بـ "قرة شاهين" - لذكائه ونبوغه منذ نعومة أظفاره - فقد تولى عمله في اليمن كوالي لها في عام (٩٦٧هـ / ١٥٦٠م) وظل بها عام واحد ثم عزل منها ليتولى عمله الجديد كوالي لمصر في (غرة ربيع الأول ٩٦٨هـ / ١٨ يناير ١٥٦١م) إلى أن عزل عنها أيضاً في (٢٠ جمادى الآخرة ٩٧١هـ / ٧ ديسمبر ١٥٦٣م)^(٩٩)، وكذلك محمود باشا، الذي تولى ولاية مصر بعد عزله مباشرة من ولاية اليمن في عام (٩٧٣هـ / ١٥٦٦م) وظل يمارس عمله في مصر إلى أن قتل في عام (٩٧٥هـ / ١٥٦٧م) وقد بلغت مدة ولايته بمصر سنة و٧ أشهر^(١٠٠).

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل كانت اليمن في بعض الأحيان منفي للمجرمين والعصاة، فكان رجالات الدولة في الأستانة ومصر يرسلون إليها هذه الفئات للتخلص منها ولتأديبها، فقد قام والي مصر محمد باشا الوزير (١٠١٦ - ١٠٢٠هـ / ١٦٠٧ - ١٦١١م) بإرسال حوالي ٣٠٠ جندي من مصر إلى اليمن مقيدين بالسلاسل ممن كانوا يشيرون الاضطرابات في مصر، وذلك بناء على نصيحة أحد أتباعه بعد أن كان محمد باشا قد قتل الكثير من هؤلاء المشاغبين، فكشف عن القتل، وأرسل الباقي وهم ٣٠٠ إلى اليمن، وكذلك أرسلت الأستانة إلى مصر أثناء ولاية محمد باشا الصوفي (١٠٢٠ - ١٠٢٤هـ / ١٦١١ - ١٦١٥م) حوالي ٢٠٠٠ جندي لينفوا إلى اليمن لتمردهم، وقد امتنع هؤلاء الجنود عن الذهاب إلى اليمن بعد وصولهم إلى القاهرة، واعتصموا في إحدى دورها، فاضطر السوالي إلى

إرسال قوة من الجند لمحاصرتهم وإخراجهم بالقوة، فاستسلموا لمصيرهم بعد أن قتل من بينهم ٣ جنود أثناء المقاومة التي بذلوها، وبعد أن فشلت الوساطة السلمية في إقناعهم بالتوجه إلى اليمن^(١٠١).

وأخيراً فإنه يمكن القول بأن مصر كان لها دور فعال ومؤثر في تثبيت الحكم العثماني الأول باليمن والذي استمر قرابة قرن من الزمان، ونظراً لبعدها اليمن عن مركز الدولة العثمانية ولعجزها عن إرسال الجنود النظاميين إلى هناك؛ لانشغالها بالحروب الخارجية في تلك الفترة، فقد عهدت إلى القادة العثمانيين في مصر بإمداد الولاية في اليمن بالجنود والذخيرة من مصر من أجل استكمال عمليات الفتح والقضاء على العناصر المناوئة لهم هناك، وبهذا كانت مصر بمثابة حلقة الوصل بين الدولة العثمانية وبين اليمن، وظل الحال على هذه الصورة إلى أن تم خروجهم منها.

ومن الملاحظ أن العلاقات المصرية اليمنية بعد خروج العثمانيين من اليمن عام (١٠٤٥هـ / ١٦٣٥م) اتسمت بالضعف الشديد بل تكاد تكون منعدمة، حتى تبوأ محمد علي (١٢٢٠ - ١٢٦٦هـ / ١٨٠٥ - ١٨٤٩م) حكم مصر، وعمل على إعادة هذه العلاقات إلى سابق عهدها، وهو ما سيتم توضيحه في فصول الدراسة.

ثالثاً نظام الإمامة في اليمن:

قبل أن نتقل بالحديث إلى العلاقات المصرية اليمنية في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، يحسن بنا أن نلقى الضوء على النظام السياسي الذي كان يسود البلاد عند دخول قوات محمد علي اليمن، ألا وهو نظام الإمامة. ويعتبر الإمام الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم - الذي ينتسب إلى الحسن بن علي بن أبي طالب - أول إمام في اليمن وكان مولده في المدينة المنورة في عام (٢٤٥هـ / ٨٥٧م)، ونشأ على طلب العلم والعبادة، وكان مجتهداً وكتب عدداً من المؤلفات في الدين والفقه، وكان يتبع مذهب الإمام زيد بن علي بن الحسين

بن علي بن أبي طالب، وكذلك كان جميع أئمة اليمن من أتباع المذهب الزيدى،
وحيثما كان الإمام الهادي في المدينة المنورة، استدعاه بعض أهالي شمال اليمن، فوصل
إلى بلدة صعدة في عام (٢٨٥هـ / ٨٩٨م)^(١٠٢)، وبويع بها إماماً في عام (٢٨٨هـ /
٩٠٠م) وتسمى بالهادي إلى الحق، وقد توفي الإمام الهادي في (٢٠ ذى القعدة
٢٨٩هـ / ١٩ أغسطس ٩١١م) بعد أن نجح في نشر المذهب الزيدى في جبال
اليمن، وبعد أن وضع الأساس للدولة اليمن الزيدية، وقد ورثه الأئمة الزيديون في
حكم اليمن^(١٠٣)

ومن الجدير بالذكر أن المذهب الزيدى هو أحد مذاهب الشيعة، وأكثرها
اعتدالاً وأقربها إلى مذهب جماعة المسلمين من أهل السنة، وأهم ما يمتاز به عن بقية
مذاهب الشيعة عدم المبالغة في تقديس علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وجعله في
مصاف الآلهة، كما هو حال المتشدد من الشيعة، وعلى الرغم من أن أتباع الزيدية
قد حصروا الإمامة في أولاد فاطمة، فإنهم لم يقصروها على فرع معين، بل أجازوا
لكل فاطمي، عالم، زاهد، شجاع، سخي، خرج بالإمامة أن يكون إماماً واجب
الطاعة سواء أكان من أولاد الحسن أم من أولاد الحسين، كما أجازوا خروج إمامين،
في قطرين، يستجمعان هذه الخصال، ويكون كل واحد منهما واجب الطاعة، بل
أجازوا أمراً مهماً جداً، وهو أن الإمام ليس من الضروري أن يكون أفضل
الموجودين، بل يجوز أن يكون المفضول إماماً، والأفضل قائماً، فيرجع إليه في
الأحكام، ويحكم بحكمه في القضايا، كما أن شروط الإمامة عندهم هي ١٤ شرطاً
تتلخص في أن يكون الإمام مكلفاً، ذكراً، حراً، مجتهداً، علوياً، فاطمياً، عدلاً، سخيّاً،
ورعاً، سليم العقل، سليم الخواس، سليم الأطراف، صاحب رأى وتدبير، مقبداً
فارساً^(١٠٤).

وعلى أية حال بلغ عدد أئمة اليمن ٦٦ إماماً من عام (٢٨٦هـ / ٨٩٨م)
إلى عام (١٣٨٠هـ / ١٩٦٢م)، وهؤلاء غير الدعاة من الأئمة وهم كثيرون،

ومعظم أئمة اليمن من أولاد وأحفاد الإمام الهادي يحيى، ومنهم ٥٩ إماماً ينتسبون إلى الحسن بن علي بن أبي طالب، ويسمون بالحسينيين، أما الباقون فينتسب ٥ منهم إلى الحسن بن زيد بن علي بن أبي طالب، واثنتان إلى الحسين بن علي وهم الحسينيون، وقد بقي سلطان الأئمة محصوراً في الجهة الشمالية من اليمن حتى أوائل القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، وذلك بسبب معارضة الدول اليمنية^(١٠٥) لهم ومناهضة سلاطين هذه الدول لحكم الأئمة، على أنه كانت هناك فترات قصيرة ومتقطعة خلال القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، تمكن خلالها بعض الأئمة من بسط نفوذهم على صنعاء وذمار^(١٠٦)، وهي الفترة الممتدة من حوالي عام (٨٤٤هـ / ١٤٤٠م) حتى عام (٩٠٩هـ / ١٥٠٣م)^(١٠٧).

وتجدر الإشارة إلى أن الدولة الزيدية قامت في اليمن في أواخر القرن الثالث الهجري/ ومطلع القرن العاشر الميلادي على أساس ديني، وهي الدولة الإسلامية العربية الوحيدة التي واصلت حكمها وحافظت على كيانها أكثر من ألف عام منذ قيامها حتى ثورة اليمن الوطنية في عام (١٣٨٠هـ / ١٩٦٢م)، وقد عاصر الدولة الزيدية في اليمن كثير من الدول التي قامت أيضاً هناك وعاشت مدة ثم أصبحت في ذمة التاريخ، وكان لكل منها علاقات بدولة الأئمة الزيديين، كما كان للكثير منها حروب معها^(١٠٨).

وقد ظهرت أهمية حكم الأئمة في اليمن في فترة الحكم العثماني الأول، إذ كان هو التنظيم السياسي الوحيد، الذي اصطدم به العثمانيون في اليمن وظلوا يقاومونه إلى أن تم جلاؤهم عنها في أواخر عام (١٠٤٥هـ / ١٦٣٥م)^(١٠٩) وبعد زوال الحكم العثماني عنها تمتعت البلاد اليمنية باستقلالها الذاتي لمدة قرنين من الزمان تحت حكم الأئمة الزيديين^(١١٠)، ومنذ أواسط القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، أي منذ عهد الإمام المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم (١٠٥٤ -

١٠٨٧هـ / ١٦٤٤ - ١٦٧٦م). بدأ نفوذ الأئمة ينتشر في جنوب اليمن، فقد استولت جيوش الإمام على يافع^(١١١) وحضرموت ولحج^(١١٢) وعدن، كما شمل سلطانه كثيراً من قحاة، ويرجع ذلك إلى عدم وجود فئات مناوئة للأئمة في هذه المقاطعات البعيدة، وبخاصة بعد جلاء العثمانيين عن اليمن للمرة الأولى^(١١٣).

هذا ويعتبر عهد الإمام المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم من أزهى عهود الإمامة الزيدية في اليمن^(١١٤)، ويتضح ذلك جلياً من أن حكم الأئمة في اليمن بعد وفاته في عام (١٠٨٧هـ / ١٦٧٦م) قد واجه كثيراً من الثورات وحوادث التمرد والانتفاضات القبائلية والتي كانت كثيراً ما تنشب نتيجة للمنازعات بين أسرة آل القاسم أنفسهم؛ فقد عاشت اليمن طوال حكم الأئمة القاسميين فترة من الفوضى والقلق والفتن، وكانت القبائل قد سئمت هذا الوضع الذي أصبح فيه معظم الأئمة من آل القاسم يتكالبون على الحكم، غير عابئين برعاية الأمة أو بنشر العدل وإقرار الأمن في البلاد، هذه البلاد التي تفرقت شيعاً وأحزاباً نتيجة لقيام عدة أئمة في وقت واحد، وكل منهم يقود الحملات ضد منافسه ويؤلب عليه القبائل، بل لقد حدث أن قام خمسة أئمة خلال خمس سنوات فقط^(١١٥)، الأمر الذي لم يكن سبباً في إضعاف البلاد وتأخرها فحسب، بل شجع الحكام المحليين في أرجاء اليمن على الانفصال والاستقلال، فانفصلت حضرموت، وأعلن شيخ قبيلة العبادلة^(١١٦) نفسه مستقلاً في لحج عام (١١٤١هـ / ١٧٢٨م)، كما سيطر على عدن بعد أن تحالف مع جاره سلطان يافع في عام (١١٤٨هـ / ١٧٣٥م)، واتفقا على أن يتبادلا معاً خراج^(١١٧) عدن بالمناوئة، أما القسم الشمالى من اليمن فكان الأئمة الزيدون قد أسندوا حكمه لآل خيرات الذين قسموه فيما بينهم إلى قطاعات منفصلة، ثم استقلوا عن الأئمة وانصرفوا إلى مصالحهم الشخصية عن مصالح رعاياهم؛ فقاسى اليمنيون من جراء ذلك أشد المتاعب والأهوال، ولم تنعم بلادهم بالوحدة السياسية^(١١٨).

واستمر الوضع على هذا الحال، مما أدى في النهاية إلى دخول قوات محمد علي باشا اليمن في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، وهنا تبدأ مرحلة جديدة من مراحل العلاقات المصرية اليمنية ولكن بلامح ومعالم مختلفة نظراً لاختلاف الزمان والظروف السياسية التي أحاطت بالبلدين، وهذا ما سوف نتناوله بالدراسة والتحليل من خلال الفصول القادمة.

هوامش التمهيد

(١) محمد محمد سطيحة: اليمن شماله وجنوبه، معهد الدراسات الإسلامية، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٧.

(٢) باب المندب: هو الفتحة الجنوبية لمدخل البحر الأحمر يبعد عن قرية (ذباب) من الجهة الجنوبية بمسافة ٣٦ كم. ومن (المخا) ٨٤ كم. وهو من المضائق المهمة في مدخل البحر الأحمر الجنوبي؛ لأنه يسيطر من الجنوب على البحر العربي المتصل بالمحيط الهندي، ومن جبال المندب ((الشيخ سعيد)) وارتفاعه ٣٠٠ متر من سطح البحر، وبشرقيه جبل (المنهلي) وهو أعلا منه، وهناك سلاسل جبال بركانية أخرى كجبل (مراد) وجبل (العقد) وغيرها. انظر: إبراهيم أحمد المقحفى، معجم المدن والقبائل اليمنية، دار الكلمة، صنعاء، ١٩٨٥، ص ٤١١، ٤١٢؛ عبد الله بن علي الوزير، تاريخ اليمن خلال القرن الحادي عشر الهجر - السابع عشر الميلادي ١٠٤٥ - ١٠٩٠ هـ / ١٦٣٥ - ١٦٨٠ م، المسمى تاريخ طبق الحلوى وصحاف المن والسلوى، تحقيق محمد عبد الرحيم جازم، ط ١، مركز الدراسات والبحوث اليمنى، صنعاء، ١٩٨٥، ص ١٨٢).

(٣) الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني: صفة جزيرة العرب، تحقيق محمد بن علي الأكوع الحوالى، دار اليمامة، الرياض، ١٩٧٧، ص ٦٥.

(^٤) جودة حسنين جودة: العالم العربي، دراسة في الجغرافيا الإقليمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٦، ص ٢٣٦؛ شبه الجزيرة العربية، دراسة في الجغرافيا الإقليمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ت، ص ١٠٨.

(^٥) جودة حسنين جودة: العالم العربي، ص ٢٧٦؛ شبه الجزيرة العربية، ص ١٤٨.

(٦) فيليب رفة: الدولة العربية اقتصادياتها وجغرافيتها، ط ١، سعد الدين للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٠٥.

(^٧) عدن: ميناء مهم عند مضيق باب المندب، وقد سميت بعدن بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان، وهي محاطة بالجبال من ثلاث جهات، جبل شمسان (العرب) من الغرب والشمال، وجبل صبرة من الجنوب الغربي (انظر: إبراهيم أحمد المقحفي، مرجع سابق، ص ٢٧٩).

(^٨) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص ٩٣، م ٨٨، بتاريخ ١٠ ذي القعدة ١٢٥٤هـ / ٢٥ يناير ١٨٣٩م؛ F. O, No9, dat 26 January 1839.

(^٩) عسير: هي عبارة عن المنطقة الغربية من شبه الجزيرة العربية الواقعة إلى جنوب الحجاز وشمال اليمن. (انظر: صلاح أحمد هريدي علي، عسير تحت الحكم العثماني (١٢٨٩ - ١٣٣٦هـ / ١٨٧٢ - ١٩١٤م)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص ١٢).

(^{١٠}) محمد محمد سطيحة: مرجع سابق، ص ١٠.

(^{١١}) حرص: وهي مدينة أثرية عثر تحت أنقاضها على آثار حجرية مما يدل على حضارتها وقدمها، وهي تقع في أوائل اليمن من جهة مكة، وقد سميت بهذا الاسم نسبة إلى حرص بن خولان بن عمرو بن مالك بن حمير. (انظر: الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني، مرجع سابق، ص ١٢٥؛ إبراهيم أحمد المقحفي، مرجع سابق، ص ١١٦؛ شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الحموي، معجم البلدان، تحقيق، فريد عبد العزيز الجندي، ج ٢، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م، ص ٢٨٠).

(^{١٢}) محمد محمد سطيحة: مرجع سابق، ص ١١، ١٢.

(^{١٣}) المرجع السابق: ص ١٥.

(^{١٤}) محمد محمد سطيحة: مرجع سابق، ص ١٧.

(^{١٥}) محمد عبد الغني سعودي: الوطن العربي، المكتبة النموذجية، القاهرة، د.ت، ص ٢٠٩.

(١٦) طه عبد العليم رضوان: في جغرافية العالم الإسلامي، الدول العربية جـ ٢، ط ٦، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٢١٩.

(١٧) طه عبد العليم رضوان: مرجع سابق، ص ٢١٩ - ٢٢٠.

(١٨) كان الاستعمار البرتغالي في العالم الإسلامي والعالم العربي أول استعمار غربي في المنطقة الإسلامية إذ بدأ مع مطلع القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، فهو البدايات الأولى زمنياً التي قام بها الاستعمار الأوروبي بالاتجاه نحو البلدان الإسلامية لاحتلالها أو لاستعمارها وضمها إلى إمبراطورياته ثم تلتها بعد ذلك أسبانيا، ومن هنا كانت بدايات الاستعمار الغربي في العالم الإسلامي تمثل بالحملة العسكرية البرتغالية وليس بحملات عسكرية للدول الأوروبية الأخرى إذ أن الدول الاستعمارية الأوروبية الكبرى مثل بريطانيا وفرنسا لم تنزع هيمنتها بقوة تجاه العالم الإسلامي إلا بعد ذلك بأكثر من قرنين من الزمن في الوقت الذي شهدت قوى البرتغال وأسبانيا الاستعماريتين نوعاً من التراجع بعد ظهور موجات الاحتلال البريطاني والفرنسي على الساحة الدولية، فالبدايات الاستعمارية في البلدان الإسلامية كانت تقترون بالإمبراطورية البرتغالية والحملة العسكرية التي نظمتها نحو مناطق الشرق ومناطق الجنوب من العالم. (انظر: علاء طاهر، العالم الإسلامي في الاستراتيجيات العالمية المعاصرة، ط ١، مركز الدراسات العربي - الأوروبي، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٣٣٢، ٣٣٤) حيث حاولت السيطرة على عدن وجزر سقطرى وبريم وكمران من خلال محاولتها للوصول إلى موانئ جدة والسويس، والسيطرة على الأقطار الإسلامية المطلة على البحر الأحمر، مثل، مصر، والحجاز، والسودان، واليمن بعد أن نجحت في السيطرة على المدن الإسلامية المزدهرة بشرق إفريقيا ومملكة هرمز وجزر البحرين في الخليج العربي. (انظر: رأفت الشيخ: التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية، ط ١، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٧٩).

(١٩) فاروق عثمان أباطة: عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩ - ١٩١٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٣٣.

(٢٠) السيد مصطفى سالم: الفتح العثماني الأول لليمن ١٥٣٨ - ١٦٣٥، ط ٣، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٦٩.

- (^{٢١}) فاروق عثمان أباطة: عدن والسياسة البريطانية، ص ٣٣.
- (^{٢٢}) قامت الدولة الطاهرية على أنقاض الدولة الرسولية في عام (٨٥٨هـ / ١٤٥٤م) وذلك بعد أن تنازل لهم عن الحكم آخر الرسولين الذي نفي خارج اليمن. (انظر: أيمن فؤاد سيد، مصادر تاريخ اليمن في العصر الإسلامي، مج ٧، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، ١٩٧٤، ص ١٨٩).
- (^{٢٣}) الظافر عامر الثاني بن عبد الوهاب: تولى عرش السلطنة من عام (٨٩٤هـ / ١٤٨٩م) إلى عام (٩٢٣هـ / ١٥١٧م) حيث لقي مصرعه وهو يدافع عن وطنه. (انظر: أيمن فؤاد سيد، مرجع سابق، ص ٧).
- (^{٢٤}) الغوري: هو السلطان الأشرف قانصوة الغوري، تولى عرش السلطنة في عام (٩٠٦هـ / ١٥٠١م) ومات في موقعة مرج دابق عام (٩٢٢هـ / ١٥١٦م). (انظر: جرجي زيدان، كتاب تاريخ مصر الحديث من الفتح الإسلامي إلى الآن مع فذلكة في تاريخ مصر القديم، ج ٢، ط ٣، مطبعة الهلال، ط ٣، مصر، ١٩٢٥، ص ٣٧٨؛ محمود رزق سليم، الأشرف قانصوة الغوري، دار مصر للطباعة، مصر، د.ت، ص ٥؛ ناصر الأنصاري، موسوعة حكام مصر من الفراعنة إلى اليوم مع صورهم وأعلامهم ورموزهم، ط ٤، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩١، ص ١٠٢).
- (^{٢٥}) محمد عبد العال أحمد: بنو رسول وبنو طاهر وعلاقات اليمن الخارجية في عهدهما ٦٢٨ - ٩٢٣هـ / ١٢٣١ - ١٥١٧م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٨٠، ص ٤٩١.
- (^{٢٦}) فاروق عثمان أباطة: عدن والسياسة البريطانية، ص ٣٨، ٣٩؛ تاريخ مصر الحديث والمعاصر، دار الرشاد، الإسكندرية، ١٩٨٤، ص ٦٥.
- (^{٢٧}) جدة، مدينة تقع في منطقة مكة المكرمة على دائرة عرض ٣٠° و ٢١° وخط طول ١٠° و ٣٩°، وتبعد حوالي ٧٣ كم غربي مدينة مكة المكرمة. (انظر: وزارة الشؤون البلدية والقروية، أطلس السعودية الوضع الراهن ١٤٠٧هـ، المملكة العربية السعودية، د.ت، ص ٧).

(^{٢٨}) المماليك، هم الرقيق الأبيض الذين اعتمد عليهم حكام الشرق الأدنى الإسلامي، ولا سيما في مصر والشام، في صراعاتهم ضد بعضهم البعض من خضم الفوضى السياسية التي نشبت مخالفاً في هذه الأنحاء عقب وفاة السلطان الناصر صلاح الدين الأيوبي، وكان أولئك الحكام المتنازعون يشتركون المماليك في سن الطفولة من عناصر مختلفة من الأتراك والمغول والصقالبية والأسبان والألمان والجراكسة .. وغيرهم، ثم ينشئونهم تنشئة عسكرية وسياسية خاصة ليكونوا عدهم في الصراع المرتقب، وبدأ عصر المماليك يتزايد في جيوش أولئك الحكام مما أدى إلى ازدياد دورهم في الحياة السياسية في مصر والشام منذ آخريات القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي. (انظر: سعيد عبد الفتاح عاشور: العصر المماليكي في مصر والشام، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٥، ص ١٤٥). هذا وينقسم حكم المماليك في مصر بين دولة المماليك البحرية التي امتد حكمها من عام (٦٤٨هـ / ١٢٥٠م) إلى عام (٧٨٤هـ / ١٣٨٢م) ودولة المماليك البرجية أو "الجراكسة" والتي بدأت في عام (٧٨٤هـ / ١٣٨٢م) وانتهت مع فتح العثمانيين لمصر في عام (٩٢٣هـ / ١٥١٧م). (انظر: جوان فوتشر كنج، معجم تاريخ مصر (من الفتح العربي إلى نهاية عهد السادات)، ترجمة، عنان على الشهاوي، مراجعة، عاصم الدسوقي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م، ص ٣٠).

(^{٢٩}) سعيد عبد الفتاح عاشور: الأيوبيون والمماليك في مصر والشام، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٢٩٩.

(^{٣٠}) جلال يحيى: مصر الحديثة ١٥١٧ - ١٨٠٥، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٩، ص ٥٨.

(^{٣١}) محمد عبد العال أحمد: مرجع سابق، ص ٥٠٠.

(^{٣٢}) فاروق عثمان أباطة: عدن والسياسة البريطانية، ص ٤٢.

(^{٣٣}) الرئيس، جمعها رويسا: وقد عمل في قيادة المراكب الشراعية على أنواعها ربانة تعلموا فنون الملاحة منذ طفولتهم كنوتية وبحارة، وامتلكوا الخبرات العلمية التي كانت تؤهلهم لقيادة المراكب، حتى يتجنبوا المخاطر التي تعترض عملية الملاحة وخاصة في مواسم تقلب الريح والعواصف، وكان ذلك يؤدي إلى غرق العديد من المراكب أو جنوحها، واقتضى ذلك أن

يتمتع ربانة المراكب بمهارات وخبرات، حتى أصبحت قيادة المراكب مرتبة لا يصل إليها البحارة إلا بعد عمل طويل مع ربانة أكثر خبرة وأبعد تجربة، وقد عرفت الوثائق المختلفة ربانة المراكب تسمية شائعة هي الرؤسا ومفردها ريس. (انظر: عبد الحميد حامد سليمان، الملاحة النيلية في مصر العثمانية ١٥١٧ - ١٧٩٨، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ١٧٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٩).

(^{٣٤}) السيد مصطفى سالم: الفتح العثماني الأول لليمن، ص ٩٦؛ جلال يحيى، العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، د.ت، ص ٣٩٧.

(^{٣٥}) محمد عبد العال أحمد: مرجع سابق، ص ٥١٢.

(^{٣٦}) السيد مصطفى سالم: الفتح العثماني الأول لليمن، ص ٩٩.

(^{٣٧}) محمد عبد العال أحمد: مرجع سابق، ص ٥١٣.

(^{٣٨}) السيد مصطفى سالم: الفتح العثماني الأول لليمن، ص ٩٩.

(^{٣٩}) محمد يحيى الحداد: تاريخ اليمن السياسي، دار الهنا، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٣٠٦؛ عبد الله بن أحمد الثور، مختصر من تاريخ اليمن، دار الاستقلال، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٨٠.

(^{٤٠}) عبد العزيز سليمان نوار: الشعوب الإسلامية، الأتراك العثمانيون الفرس مسلمو الهند، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩١، ص ١٠٠.

(^{٤١}) عمر عبد العزيز عمر: تاريخ المشرق العربي (١٥١٦ - ١٩٢٢)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص ٩٦.

(^{٤٢}) فاروق عثمان أباطة: عدن والسياسة البريطانية، ص ٤٤، تاريخ مصر الحديث والمعاصر، ص ٧٥.

(^{٤٣}) زبيد، مدينة يمنية حصينة ذات تاريخ سياسي وعلمي عريق، تقع في سهل قحاة إلى الجنوب من ميناء الحديدة. (انظر: عبد الله بن علي الوزير، مرجع سابق، ص ٥٨).

(^{٤٤}) صنعاء، عاصمة اليمن وأكبر مدنها وأقدمها تاريخاً، وكان يحيط بها سور ضخمة ترجع أقدم أجزائه إلى أيام الأيوبيين، ومازلت معالمه باقية، وقد كتب عن صنعاء الكثير من الكتاب العرب والمستشرقين، وأطنب في الثناء على جودة هوائها، واعتدال مناخها الكثير من الشعراء والأدباء. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفي، مرجع سابق، ص ٢٥٢، ٢٥٣).

- (^{٤٥}) فاروق عثمان أباطة: عدن والسياسة البريطانية، ص ٤٥.
- (^{٤٦}) مؤلف مجهول: مخطوط ملوك عثمان ونواهم بمصر القاهرة إلى غاية تاريخه، نسخة مصورة تحت رقم ٢٣٨١، بمكتبة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، عن النسخة المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٤٠٨، من المكتبة التيمورية، ص ٨؛ أحمد شلبي بن عبد الغنى، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات الملقب بالتاريخ العيني، تحقيق، عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٣؛ CL. Huart: Histoire Des Arabes, Tome II, Libraririe Paul Geuthner, Paris, 1913, p.253; Charles Augustus Murray, A short memoir of Mohammed Ali, Bernard Quaritch, London, 1898, p.23.
- (^{٤٧}) السيد مصطفى سالم: مرجع سابق، ص ١١١.
- (^{٤٨}) صلاح أحمد هريدي علي: دراسات في تاريخ العرب الحديث، دار الوفاء، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٣٦٧.
- (^{٤٩}) محمد محمود السروجي: سياسة مصر العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ثورة عسير (١٨٦٤ - ١٨٦٦)، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، مج ٩، مطبعة جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، ١٩٥٦، ص ٩٣، ٩٤.
- (^{٥٠}) فاروق عثمان أباطة: عدن والسياسة البريطانية، ص ٤٩.
- (^{٥١}) عمر عبد العزيز عمر، مرجع سابق، ص ٩٩.
- (^{٥٢}) خاير بك، هو والى مصر من قبل السلطان سليم العثماني من (شعبان ٩٢٣هـ / أغسطس ١٥١٧م) وتوفي عام (٩٢٨هـ / ١٥٢٢م)، وكانت مدة ولايته خمس سنوات وثلاثة أشهر. (انظر: فؤاد فراج، تاريخ المدينة القديمة ودليل المدينة الحديثة، مج ٣، ج ١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٤٣، ص ٤٨٦؛ ناصر الأنصاري، مرجع سابق، ص ١٠٥). * بك، تعنى كبير، أو أمير، أو حاكم، أو رئيس. (انظر: محمد علي الأنسي، قاموس اللغة العثمانية المسمى الدراري اللامعات في منتخبات اللغات (يحتوى على الكلمات التركية والألفاظ الفارسية والإفرنجية المتداولة في اللغة العثمانية)، بيروت، ١٣١٨هـ / ١٩٠٠م، ص ١١٥).
- (^{٥٣}) حلمي محروس إسماعيل، تاريخ العرب الحديث من الغزو العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص ١٦.

(^{٥٤}) راغب العلى وآخرون: دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، منشورات جامعة دمشق، ١٩٩٧، ص ٧٢.

(^{٥٥}) c.l Huart : Op.cit , p . 253 ، السيد مصطفى سالم: الفتح العثماني الأول لليمن، ص ١١٣، ١١٤.

(^{٥٦}) باشا: كلمة تركية ما زال أصلها الاشتقاقي خلافًا فليل، إنما من (باشاغ) أي رئيس الأغوات، أو كبير الخصيان، وقيل، إنما من الكلمة الفارسية (بادشاه)، وقيل، إنما من (باش) بمعنى الرأس والرئيس، كما كان يطلق في مصر على رجال الجيش إذا صاروا ألوية، وعلى أعيان المدنيين ووكلاء الوزارات ومحافظي الأقاليم وكبار التجار وملوك الأراضي، وقد ألفى هذا اللقب في مصر عام (١٣٧١هـ / ١٩٥٢م). (انظر: أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٣٦).

(^{٥٧}) سليمان باشا الخادم: تولى ولاية مصر مرتين المرة الأولى عام (٩٣١هـ / ١٥٢٤م) وحاز على ثقة السلطان سليمان فظل في منصبه عشر سنوات حتى عام (٩٤١هـ / ١٥٣٤م) والمرة الثانية من عام (٩٤٣هـ / ١٥٣٦م) إلى عام (٩٤٥هـ / ١٥٣٨م) (انظر: فؤاد فراج: مرجع سابق، ص ٤٨٦؛ ناصر الأنصاري: مرجع سابق، ص ١٠٥، ١٠٦).

(^{٥٨}) أحمد حسين شرف الدين: اليمن عبر التاريخ (من القرن الرابع عشر قبل الميلاد إلى القرن العشرين) دراسة جغرافية، تاريخية، سياسية شاملة (مزينة بالصور والخرائط)، ط ١، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٩٦٣، ص ٢٦١؛ أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٩٨.

(^{٥٩}) محمد يحيى الحداد: مرجع سابق، ص ٣١٥.

(^{٦٠}) مخا: ميناء تجارى مهم يقع على ساحل البحر الأحمر، بالغرب من مدينة تعز بمسافة ٩٤ ك. م (انظر: إبراهيم أحمد المقحفي، مرجع سابق، ص ٣٦٧، ٢٦٨).

(^{٦١}) يحيى بن الحسين بن القاسم: غاية الأمان في أخبار القطر اليمني، تحقيق، سعيد عبد الفتاح عاشور: مراجعة، محمد مصطفى زيادة، ق ٢، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٦٨٤، ٦٨٥.

(^{٦٢}) فاروق عثمان أباطة: عدن والسياسة البريطانية، ص ٥٣؛ تاريخ مصر الحديث، ص ٨٩.

(٦٣) فاروق عثمان أباطة: الحكم العثماني في اليمن ١٨٧٢ - ١٩١٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٢٠.

(٦٤) السيد مصطفى سالم، تكوين اليمن الحديث، اليمن والإمام يحيى ١٩٠٤ - ١٩٤٨، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٦٣، ص ٢١.

(٦٥) فاروق عثمان أباطة: الحكم العثماني في اليمن، ص ٢٠.

(٦٦) داود باشا: تولى ولاية مصر عام (٩٤٥هـ / ١٥٣٨م)، وظل بها إلى أن توفي عام (٩٥٦هـ / ١٥٤٩م). (انظر: ناصر الأنصاري، مرجع سابق، ص ١٠٦).

(٦٧) بيرى باشا: ولد في غاليلوى بتركيا عام ١٤٦٥م ولقد انضم الرئيس بيرى إلى قوات البحرية النظامية العثمانية وشارك في الفتح العثماني لمصر ١٥١٧م، وفي عام ١٥٤٧م صدر مرسوم بتعيينه قائداً للقوات البحرية المصرية العثمانية، ويعتبر الرئيس بيرى، رائد من رواد رسم الخرائط في الأدب الجغرافي العثماني ومن أشهر مؤلفاته "كتاب البحرية". وكانت وفاته في القاهرة ١٥٥٤م. (محمد حرب: العثمانيون في التاريخ والحضارة، المركز المصرى للدراسات العثمانية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢٧١ - ٢٨٠).

(٦٨) صلاح أحمد هريدى: دراسات في تاريخ العرب، ص ٣٦٨.

(٦٩) أزدمر باشا: تولى ولاية اليمن عام (٩٥٦هـ / ١٥٤٩م) بقى بها لمدة سبع سنين ونصف، سلك معهم فيها السيرة الحسنة، والسلوك الحسن، مع الرضا التام مع الرعايا، مال الفقراء والمشايخ إليه في المساجد والزوايا، وشكر العسكر من حسن مقابلته، ولطف مكالمته ومجاملته، وطرح عنه التكلف في مأكله وملبسه، ولزم التقشف التام في مقامه ومجلسه واستمر على هذا الحال إلى أن رغب في الاعتزال عن ولاية اليمن، وكان له ما أراد في عام (٩٦٢هـ / ١٥٥٤م). (انظر: قطب الدين النهروالى، البرق اليماني في الفتح العثماني (تاريخ اليمن في القرن العاشر الهجري مع توسع في أخبار غزوات الجراكسة والعثمانيين لذلك القطر)، تحقيق، حمد الجاسر، دار التنوير، بيروت، ١٩٨٦، ص ١٠٥، ١١٧، ١١٨).

(٧٠) قطب الدين النهروالى، مصدر سابق، ص ١١٧.

(٧١) الإمام المطهر: هو أكبر أبناء الإمام شرف الدين الزيدى، وقد أراد والده أن يعهد بالإمامة لابنه على دون المطهر بحجة أنه لا يصلح لها حيث كان به عرج نتيجة إصابته في إحدى

المعارك؛ فخرج على والده وتولى الإمامة في عام (٩٦٦هـ / ١٥٥٨م)، كما صمد أمام محاولات الدولة العثمانية التي تهدف إلى القضاء على القوى المحلية في اليمن، حتى أصبح رمزاً للمقاومة اليمنية ضد الحكم العثماني، واستمر يعمل على توطيد نفوذ الإمامة الزيدية في اليمن وإخراج العثمانيين منها إلى أن توفي في عام (٩٨٠هـ / ١٥٧٢م). (انظر: عفاف مسعد السيد العبد: دور الحامية العثمانية في تاريخ مصر (١٥٦٤ - ١٦٠٩م)، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ١٧٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٨٧، ١٨٨).

(٧٢) السيد مصطفى سالم: الفتح العثماني الأول لليمن، ص ٢٣٥.

(٧٣) سنان باشا: تولى سنان باشا ولاية مصر مرتين، المرة الأولى في (٢٤ شعبان ٩٧٥هـ / ٢٣ فبراير ١٥٦٧م) واستمر بها إلى أن خرج منها بعد تكلفة بإعادة فتح اليمن في عام (٩٧٦هـ / ١٥٦٨م) ونظراً لجهوده في فتح اليمن، فقد منح باشوية مصر للمرة الثانية، من عام (٩٧٩هـ / ١٥٧١م) حتى عزل عنها في عام (٩٨٠هـ / ١٥٧٢م). (انظر: مؤلف مجهول، مصدر سابق، ص ١٤، ١٥).

(٧٤) كانت القبائل العربية تحصل على الاقطاعات نظير قيامهم بالخدمة الحربية في العصر المملوكي وقد تمتع زعماء العربان بالاستقلال المحلي المحدود، وورثة المشيخات في قبائلهم ونواحيهم، مما لم يتيح لأمرء المماليك بل للسلطين أنفسهم. وكان الزعيم البدوي لهذه القبائل يعرف باسم شيخ العرب، وقد حصل بعض المشايخ على لقب أمير وبعد الفتح العثماني لمصر، أبدى السلطان سليم تقديره لقوة القبائل العربية في مصر، وللدور الذي قاموا به أثناء الفتح، فأقرهم في امتيازاتهم التي كانت لهم في العصر المملوكي. (انظر: عفاف مسعد السيد العبد، مرجع سابق، ص ١١٨، ١٤٢).

(٧٥) صنجق: لفظ تركي ويعنى العلم، ثم أطلق اللفظ على القسم الإداري كما أصبح يطلق على حاكم هذا القسم، ثم أصبحت الصنjqة رتبة عسكرية عُلّيا، يتقلدها كبار الأمرء والمماليك. (انظر: أحمد شلبي بن عبد الغنى، مصدر سابق، ص ١١٧).

(٧٦) جوامك: مفردة جامكية وهى من الفارسية (جامه) بمعنى اللباس، ومعناها اللغوي دولاب الملابس أو بدل ملابس، والجامكية في الاصطلاح الجراية الشهرية تعطى من غلة الوقف، فهي من ناحية أجر، ومن ناحية منحة. (انظر: أحمد السعيد سليمان: المرجع السابق، ص ٥٩).

(٧٧) مؤلف مجهول: مصدر سابق، ص ١٤.

(٧٨) الكشف: جمع كاشف، وهو لقب كان مستعملاً زمن السلطنة لمملوكية أطلق على الموظفين الذين كانوا يتولون الإدارة في الأقاليم واستمر هذا الاصطلاح في العهد العثماني، وعرفت المنطقة التي كان يحكمها باسم (كشوفية)، وقد قسم قانون نامة - مصر ولاية مصر إلى ١٥ كشوفية، ولكن يبدو أن عدد هذه الكشوفيات قد زاد عند نهاية القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي إلى ما يزيد عن الثلاثين. (انظر: عفاف مسعد السيد العبد، مرجع سابق، ص ٩٢).

(٧٩) المتفرقة: لم يشر قانون نامة مصر لهذا الأوجاق، فقد تأسس لأول مرة عام (٩٦٢هـ) —/ ١٥٥٤م) من الممالك الذين كانوا يحرسون القلاع الرئيسة في مصر، ثم انتسب إليه أناس جلبوا خصيصاً من الأستانة، وهذا الأوجاق من المشاة والفرسان، وقد اختص بخدمة الباشا والديوان؛ لذا عرف باسم (متفرقة ديوان مصر) وكذلك الدفاع عن حدود مصر وثغورها وامتداد القلاع المحيطة بمصر بالجند بمشاركة الفرق الأخرى، وإن كان الجزء الأكبر يقع على عاتق المتفرقة، هذا بالإضافة للاشتراك في الإمدادات المطلوبة للسلطان، والحملات التي توجه داخل مصر للقضاء على المتمردين على الدولة، وكان يشرف أيضاً على تسهيل القوافل ونقل الغلال، ومختلف البضائع والمهمات بين الصعيد، والقاهرة، والسويس، وقد منح أفراد هذا الأوجاق الكثير من الامتيازات، فقد خصصت لهم مرتبات عالية تفوق التي كان يتقاضها أعضاء الفرق الأخرى، ولكن بازدياد نفوذ الإنكشارية والممالك في القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي أصبحت هذه الطائفة ميداناً لنفوذهم. (انظر: ليلي عبد اللطيف أحمد، الإدارة في مصر في العصر العثماني، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٢٢٤؛ أحمد عبد العزيز على عيسى، العلاقات بين ولاية مصر والدولة العثمانية في القرن السابع عشر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب بدمنهور، جامعة الإسكندرية، قسم التاريخ والآثار المصرية والإسلامية، عام ١٤٢٥ / ٢٠٠٥م، ص ٥٠).

(٨٠) البلوكات: هي عبارة عن الوحدات الصغرى التي ينقسم إليها الأوجاق، والأوجاق كلمة تركية تطلق على طائفة أو فرقة من الجند. (انظر: أحمد السعيد سليمان، مرجع سابق، ص ٤٤، ١٩٤؛ عفاف مسعد السيد العبد، مرجع سابق، ص ٩٠، ٩٩).

- (^{٨١}) قطب الدين النهروالى: مصدر سابق، ص ٢١١.
- (^{٨٢}) Abdelhamid El Batrk, Egyptian – Yemeni Relations (1819 – 1840) and Their Implications for British Policy in The Red Sea, In. P. M. Holt, Political and Social Change in Modern Egypt, Oxford University press, London, 1968, p.281 ؛ فاروق عثمان أباطة: الحكم العثماني في اليمن، ص ٢٣.
- (^{٨٣}) قطب الدين النهروالى: مصدر سابق، ص ٣؛ عفاف مسعد السيد العبد: مرجع سابق، ص ١٦٧، ١٦٨.
- (^{٨٤}) قطب الدين النهروالى: مصدر سابق، ص ٤٤٥، ٤٥٨.
- (^{٨٥}) السيد مصطفى سالم: الفتح العثماني الأول لليمن، ص ٣٠٠.
- (^{٨٦}) صعدة: مدينة تاريخية تقع في الشمال من صنعاء بمسافة ٢٤٣ كم، وهى على ارتفاع ٢٢٦١ مترا من سطح البحر. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفي: مرجع سابق، ص ٢٤٨، ٢٤٩؛ أبي الضيا عبد الرحمن الربيع: قرة العيون بأخبار اليمن الميمون، تحقيق، محمد بن علي الأكوع الخوالى، ط ٢، صنعاء، ١٩٨٨) ص ١١٤، ١١٥.
- (^{٨٧}) مؤلف مجهول: مصدر سابق، ص ٢٢، ٢٣؛ السيد مصطفى سالم: الفتح العثماني الأول لليمن، ص ٣٥٧، ٣٦٩.
- (^{٨٨}) عمر عبد العزيز عمر: مرجع سابق، ص ٢٠٢؛ صلاح أحمد هريدى: دراسات في تاريخ العرب، ص ٣٧٠.
- (^{٨٩}) فاروق عثمان أباطة: الحكم العثماني في اليمن، ص ٢٤.
- (^{٩٠}) السيد مصطفى سالم: الفتح العثماني الأول لليمن، ص ٣٩٧.
- (^{٩١}) المرجع السابق: ص ٤٠٠؛ عمر عبد العزيز عمر، مرجع سابق، ص ٢٠٣؛ أحمد عبد العزيز على عيسى: مرجع سابق، ص ٣٨.
- (^{٩٢}) السيد مصطفى سالم: الفتح العثماني الأول لليمن، ص ٤٠٠؛ عمر عبد العزيز عمر: مرجع سابق، ص ٢٠٣؛ أحمد عبد العزيز على عيسى: مرجع سابق، ص ٣٨.

(٩٣) D. C. Hogarth, Arabia, At The Clarendon press, Oxford, 1922,

p.99 ؛ فاروق عثمان أباطة: الحكم العثماني في اليمن، ص ٢٥.

(٩٤) همايوني: بمعنى قوى أو مسعود أو مبارك أو سامي، وكانت تستخدم في كل أمر يتعلق بالسلطان، فيذكر (خط همايون) بمعنى فرمان صادر من السلطان (سراي همايون) بمعنى سراي السلطان، وأيضاً (در سفر همايون) أي الجند المرسلين للسلطنة، ومنها (توقيع رفيع همايون) واصل أوليجق) وهي جملة تفتح بها الفرمانات بعد ديباجة الألقاب، ومعناها سيصل التوقيع الهمايوني الرفيع، وكذلك (سفن همايون) أي أسطول السلطنة. (انظر: ليلي عبد اللطيف أحمد، مرجع سابق، ص ٤٥٧).

(٩٥) أمير الحج: هو قائد قافلة الحجاج المصرية التي كانت تخرج سنوياً من القاهرة إلى الأراضي المقدسة وتضم حجاج مصر وشمال إفريقيا، وهو المسئول عن حفظ مال صرة الحرمين وكسوة الكعبة وكذلك الغلال التي كانت ترسل كل عام إلى أهالي الحجاز، ودفع أذية العربان عن الحجاج إما بمعروف إما بحرب، وكان عادة يعين من بين بكوات الممالك. (انظر: عفاف مسعد السيد العبد، مرجع سابق، ص ١٤٥).

(٩٦) قطب الدين النهروالي: مصدر سابق، ص ١٢١، ١٢٢؛ راغب العلي وآخرون: مرجع سابق، ص ٧٢، ٧٣.

(٩٧) قطب الدين النهروالي: مصدر سابق، ص ١٢٦، ١٢٨، ١٣٦.

(٩٨) السيد مصطفى سالم: الفتح العثماني الأول لليمن، ص ٣٨٤.

(٩٩) مؤلف مجهول: مصدر سابق، ص ١٣؛ قطب الدين النهروالي: مصدر سابق، ص ١٢٣، ١٢٥.

(١٠٠) مؤلف مجهول: مصدر سابق، ص ١٣؛ قطب الدين النهروالي: مصدر سابق، ص ١٥١، ١٥٤.

(١٠١) السيد مصطفى سالم: الفتح العثماني الأول لليمن، ص ٤٠٦.

(١٠٢) محمد محمد سطيحة: مرجع سابق، ص ٦٦، ٦٧.

(١٠٣) فاروق عثمان أباطة: الحكم العثماني في اليمن، ص ٥٣.

(^{١٠٤}) السيد مصطفى سالم: تكوين اليمن الحديث، ص ١٨، ١٩؛ فاروق عثمان أباطة: الحكم العثماني في اليمن، ص ٥٤، ٥٥.

(^{١٠٥}) أهم الدول اليمنية التي عاصرت حكم الأئمة في اليمن: - دولة بني زياد (٢٠٣ - ٢٩١هـ / ٨١٨ - ١٠٠٠م) وكان مقرها زيد، ودولة بني يعفر (٢٥٢ - ٢٩٣هـ / ٨٧٦ - ١٠٠٣م) وكان مقرها شبام. وكان بنو يعفر ونوابهم في صنعاء من أشد المعارضين للإمام الهادي. وقد دارت بين الإمام الهادي وبين بني يعفر وخلفائهم من آل الضحاك وآل طريف العديد من المعارك، ودولة بن نجاح (٤٠٣ - ٥٥٥هـ / ١٠١٢ - ١١٦٠م) وكان مقرها زيد، ودولة الصلحيين (٤٣٩ - ٥٣٢هـ / ١٠٤٧ - ١١٣٧م) وكان مقرها صنعاء، ودولة بني زريع (٤٦٧ - ٥٦٩هـ / ١٠٧٠ - ١١٨٣م) وكان مقرها عدن، ودولة الأيوبيين في اليمن (٥٦٩ - ٦٢٦هـ / ١١٨٣ - ١٢٢٨م) وكان مقرها زيد ودولة بني رسول (٦٢٦ - ٨٥٨هـ / ١٢٢٨ - ١٤٥٣م) وكان مقرها تعز، ودولة بني طاهر (٨٥٨ - ٩٢٣هـ / ١٤٥٣ - ١٥٢٦م) وكان مقرها المقرنة. (انظر: أحمد فخري: اليمن ماضيها وحاضرها، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٥٧، ص ١٥٢ - ١٥٤؛ محمد محمد سطحية: مرجع سابق، ص ٥٤ - ٦٢).

وكما أوضحنا سابقاً فقد خضعت معظم بلاد اليمن في عهدهم إلى الحكم المملوكي بمصر والذي أعقبه مباشرة الحكم العثماني الأول لليمن.

(^{١٠٦}) ذمار: مدينة كبيرة جنوبي صنعاء بمسافة ٩٩ كم، وهي على ارتفاع ٢٣٠٠ متر من سطح البحر. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفي: مرجع سابق، ص ١٦٧).

(^{١٠٧}) محمد محمد سطحية: مرجع سابق، ص ٦٦، ٦٧.

(^{١٠٨}) فاروق عثمان أباطة: الحكم العثماني في اليمن، ص ٥٣.

(^{١٠٩}) السيد مصطفى سالم: تكوين اليمن الحديث، ص ١٧.

(^{١١٠}) فاروق عثمان أباطة: الحكم العثماني في اليمن، ص ٢٨.

(^{١١١}) يافع: بلدة في الشمال الشرقي من عدن في المنطقة المعروفة باسم (سر وحمير)، وتنسب إلى يافع بن قاول بن برهم ذي رعين الأكبر وهي منطقة غنية بالآثار. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفي: مرجع سابق، ص ٤٦٩).

(^{١١٢}) لحج: مخلاف من مخالف اليمن في منتهاه في الجهة الجنوبية، وهو مترامي الأطراف يحده غرباً سواحل باب المندب والمخا وشرقاً يافع وجنوباً ساحل عدن وشمالاً صهيب والضالع (انظر: إبراهيم أحمد المحففي: مرجع سابق، ص ٣٥٥؛ أبي الضيا عبد الرحمن الربيع مصدر سابق، ص ١٣٨).

(^{١١٣}) السيد مصطفى سالم: تكوين اليمن الحديث، ص ٢١؛ محمد محمد سطيحة: مرجع سابق، ص ٦٩.

(^{١١٤}) السيد مصطفى سالم: تكوين اليمن الحديث، ص ٢١.

(^{١١٥}) محمد محمد سطيحة: مرجع سابق، ص ٦٩، ٧٠.

(^{١١٦}) العبادلة: من قبائل خولان بن عمرو بن الحاف في بلاد صعدة. (انظر: إبراهيم أحمد المحففي: مرجع سابق، ص ٢٧٤).

(^{١١٧}) الخراج، هو مقدار معين من المال، أو الغلال، أو الطعام، ويكون الخراج حصة عينية مما خرج من الأرض، وما يؤخذ من الفلاحين هدية، مثل، الغنم، والدجاج، وغيره من خيرات الريف. (انظر: تقى الدين أبي العباس أحمد بن علي المقرئ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقرئية، مج ١، ج ١، مكتبة الثقافية الدينية، القاهرة، د.ت، ص ١٩١).

(^{١١٨}) فاروق عثمان أباطة: الحكم العثماني في اليمن، ص ٢٨.

الفصل الأول

العلاقات السياسية

إن من الأهمية بمكان أن نبدأ دراسة العلاقات المصرية اليمنية في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، بدراسة العلاقات السياسية؛ لأنها هي الأساس الذي تقوم عليه العلاقات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بين البلدين فيما بعد، وبناءً على ذلك فسوف يتم التعرض في هذا الفصل لدراسة العلاقات السياسية بين مصر واليمن من خلال الحديث عن الدور الذي قامت به قوات محمد علي في شبه الجزيرة العربية من أجل القضاء على الدعوة السلفية، بالإضافة إلى الجهود التي بذلها الجيش المصري من أجل القضاء على فلول السلفيين في شمال اليمن الذي أدى إلى تطور الأحداث بعد ذلك وتمكين الجيش من الإستيلاء على معظم الموانئ الساحلية والمدن الداخلية لليمن مستغلاً في ذلك حالة الضعف الشديدة التي وصلت إليها الإمامة هناك إلى جانب اضطراب الأوضاع الداخلية لليمن، علاوة على توضيح موقف إمام اليمن من التوغل المصري في بلاده والجهود التي بذلها من أجل مقاومة هذا الزحف الذي أصبح يهدد نفوذه وسلطانه في تلك المنطقة، مع إلقاء الضوء على الثورة التي قامت بها قبائل يام وعسير على الوجود المصري في تلك المناطق، وأخيراً تتبع أساليب الضغط السياسي والاقتصادي التي اتبعتها بريطانيا لتصفية الوجود المصري في اليمن. هذا وسوف نتناول هذه النقاط على النحو التالي:

أولاً: قوات محمد علي في شبه الجزيرة العربية:

وصل محمد علي عن طريق الزعامة الشعبية، إلى الحكم في مصر في (١٢ ربيع الأول ١٢٢٠هـ / ١٣ مايو ١٨٠٥م)، وكل آماله أن تستمر ولايته في مصر،

وكذلك التغلب على العقبات التي تقف في وجه استمراره في هذه الولاية، والتي حصرها في: الأمراء المماليك، الذين يريدون استعادة نفوذهم في حكم البلاد، والأخطار الخارجية، التي كانت تمثل في الصراع الإنجليزي الفرنسي، حول مصر، ومحاولة السيطرة عليها، وبخاصة من جانب الإنجليز، والزعامة الشعبية، التي أوصلته إلى الحكم، وقدر بثاقب نظرة خطورتها على وضعه في الحكم، وكانت الأمانى تراوده في التخلص من هذه العقبات، التي رأى أنها ستحد من حكمه لمصر، التي أصبحت قوام آماله السياسية^(١).

وفي الوقت الذي وصل فيه محمد علي إلى منصب ولاية مصر، كان نفوذ الدعوة السلفية^(٢) التي نادى بها الشيخ محمد بن عبد الوهاب (١١١٥ - ١٢٠٦هـ / ١٧٠٣ - ١٧٩٢م) في نجد - قلب الجزيرة العربية - قد امتد ليشمل الحجاز ونجد والأجزاء الشمالية من اليمن، وفي هذه الأثناء رأى إمام اليمن في ذلك العهد المتوكل على الله أحمد (١٢٢٤ - ١٢٣٢هـ / ١٨٠٩ - ١٨١٦م) أن يستنجد بالسلطان العثماني محمود الثاني (١٢٢٣ - ١٢٥٥هـ / ١٨٠٨ - ١٨٣٩م) وواليه على مصر محمد علي؛ لإنقاذه من هجمات السلفيين الذين اجتاحتها الأجزاء الشمالية من بلاده، محاولين نشر دعوتهم المتعارضة مع المذهب الزيدي الذي كان يقوم عليه حكمه في اليمن، والذي كان يجتذب عن طريقة ولاء أتباعه، فرد عليه كل منهما وأرسلا له هدايا قيمة ووعداه بالمساعدة^(٣).

وتخوفت الدولة العثمانية من أن يمتد نفوذ السلفيين إلى العراق والشام، فأرسلت أوامرها إلى ولائها هناك بأن يقوموا بحملات لصد الغزاة، ولكن لم يستطع والى بغداد ووالى دمشق أن يحققا أمل السلطان العثماني في القضاء على الدعوة السلفية^(٤)؛ فاستنجد السلطان العثماني بمحمد علي والى مصر وطلب منه في (شوال

١٢٢٢هـ / ديسمبر ١٨٠٧م) إرسال حملة إلى الحجاز لمحاربة السلفيين والقضاء عليهم^(٥).

وأغلب الظن أن هذا التكليف، أول دافع لمحمد علي إلى التطلع السياسي الواسع، في مد نفوذه إلى خارج حدود مصر، فقد بدأت منذ تلك اللحظة تتسع دائرة طموحاته السياسية، وقد كان حصيفاً في تطلعه، واتباع أسلوب التريث والتروى والمماطلة، قبل إقدامه على قبول التكليف، وإن لم يعلن رفضه، معللاً تريثه، تارة بسوء الأحوال الاقتصادية، لانخفاض مياه النيل، وعدم ري معظم الأراضي المصرية، وقلة إنتاجها، وتارة أخرى بالأخطار الداخلية التي تهدد ولايته، من جانب الأمراء المماليك ومحاربتهم له، وتارة ثالثة بتخوفه من الأطماع الإنجليزية في الاستيلاء على مصر، هذا فضلاً عن تخوفه من سليمان باشا والي الشام المعادي له، والمؤيد للأمراء المماليك^(٦)، وعدم توفر العمد الحربي والسفن الكافية والجنود المعدين للقيام بهذه الحملة عبر البحر الأحمر إلى الحجاز^(٧).

ولا شك أن الدولة العثمانية فزعت من هذا التوسع السلفي وخشيت أن يعيد تاريخ الفتح العربي نفسه، وأحست الدولة بحاجتها الماسة إلى تغيير سياستها السلبية إزاء الولايات التابعة لها إذا كانت تريد البقاء لإمبراطوريتها، ورأي السلطان محمود الثاني أن يعيد الأمن والاستقرار في الحجاز واليمن، ويقضى على الدعوة السلفية التي كادت تودي بدولته، وعلى الرغم من أن بلاد العرب لم تكن من المناطق الغنية التي تحرص الدولة العثمانية على المحافظة عليها، فإن بقاءها في يد السلطان العثماني كان أمراً لا بد منه حتى تتم المظاهر الشكلية للدولة العثمانية، وحتى لا يقع الشك في قدرته على حماية "الحرمين الشريفين" الأمر الذي كان يجعل لدولته كياناً في العالم الإسلامي^(٨).

غير أن الدولة العثمانية في ذلك الوقت كانت تقاسى الأمرين من اختلال نظام الإنكشارية^(٩) الذي كان مصدر قوة الدولة ودعامتها وتوسعها، ولكن هذا النظام

فقد تدريجيًا كل مزاياه، وتحول في نهاية الأمر إلى معول هدم في شئون الحرب والإدارة على السواء، وصارت الحروب التي تخوض غمارها الدولة كثيرًا ما تنتهي بسالفات، وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى اختلال نظام الحكم من جميع الوجوه، وخاصة في الأقطار العثمانية البعيدة عن عاصمة الدولة، ولم يجد السلطان تحت يده القوة اللازمة للقضاء على السلفيين^(١٠)، فأعاد السلطان طلبه على محمد علي في عام (١٢٢٥هـ / ١٨١٠م) وأمره بالإسراع في إعداد الحملة الحجازية على أن يتولى قيادتها بنفسه^(١١).

ويتضح من الوثائق نية محمد علي في الاستجابة لرغبة الباب العالي وتنفيذ أوامره، فقد عمد إلى أن يعد للحملة ما ينبغي من كامل العدة والعتاد، ولذلك سافر في (المحرم ١٢٢٦هـ / يناير ١٨١١م) إلى السويس؛ كي يشرف بنفسه على إتمام أسطوله البحري الذي أعده خصيصًا لنقل الجنود والذخيرة عبر البحر الأحمر إلى موانئ الحجاز، كما حرص على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير المؤن والذخيرة، ولقد بلغ من بعد نظره وحيطة أن أرسل أحد أعيان تجار القاهرة المسمى سعيد أحمد الملا إلى الحجاز كي يستطلع أحوال السلفيين ويجمع ما يمكن من المعلومات عن مبلغ قوتهم، ورأي مع ذلك تعذر إجابة السلطان إلى ما أراد من حيث توليه قيادة الحملة، فمركزه بالقاهرة - وهو الذي لا يزال محتاجًا إلى توطيده - لا يستطيع تركه والابتعاد عنه في الوقت الحالي في رحلة مجهولة المصائر، لهذا وكل قيادة الحملة إلى ابنه الثاني طوسون وكان لا يزال في السادسة عشرة من عمره^(١٢).

ولقد كان المماليك كما تشير الوثائق يمثلون أهم العقبات التي تحول دون قيام محمد علي بتنفيذ أوامر السلطان وإرسال حملة الحجاز، ومن هنا جاء حرص محمد علي على التخلص منهم أولاً في مذبح القلعة حيث أرسل يفيد السلطان بقيامه بقتل أغلبية المماليك في (٩ صفر ١٢٢٦هـ / ٥ مارس ١٨١١م)، كما قام بإرسال رؤسهم المقطوعة إلى الأستانة^(١٣)، ولما استتب الأمر لمحمد علي بمصر بقضائه على

المماليك في مذبح القلعة، لم يجد لديه من الأعذار ما يبرر التأجيل، فبادر بالاستجابة إلى طلب الباب العالي واعتزم إرسال الحملة إلى الحجاز حتى تحقق هدفها، وهو القضاء على السلفيين هناك^(١٤).

غير أن إقدام محمد علي على خوض غمار هذه الحملة الشاقة يجعلنا نتساءل عن دوافع ذلك، حيث يرى بعض المؤرخين أن محمد علي وجد في هذه الحرب فرصة لتمكين سلطته ورفع شأنه وشأن مصر، خاصة وأن الدولة العثمانية قد أرسلت لإخمادها حملات عدة ولكنها فشلت، فرأي محمد علي أنه إذا نجح حيث أخفقت الدولة العثمانية واستطاع بقوة جيشه أن يقضى على السلفيين ويستخلص منهم الأراضي المقدسة. فمن غير شك سيتوطد مركزه وتسمو مكانته حيال الدولة العثمانية، فلا تعود تفكر في عزله أو تغييره، ولا تستطيع أن تعامله معاملة سائر الولايات الذين كانت تتصرف فيهم بالعزل أو النقل، بل يدعوها تطور الحوادث إلى أن تعامله معاملة الند للند، أو الخليف للخليف، ويتدرج مركزه من والى تابع إلى حاكم مستقل^(١٥).

أضف إلى ذلك إبعاد الجانب الأكبر من قواته غير المنظمة من الألبانيين وغيرهم ممن كانوا دائماً مصدر القلاقل والتمرد والعصيان، كما جعل هذه الحملة ذريعة لطلب المال على هيئة ضرائب يدفعها الأهالي بحجة حاجته إلى المال لإنفاقه في مهمة دينية، وهي استرداد الحرمين الشريفين وتأمين الطرق التي يسلكها الحجاج إلى مكة، إلى جانب تحقيق أمنية من أعز أمانيه، وهي أن يصبح لمصر أسطول كبير في البحر الأحمر^(١٦).

ويتضح لنا من دراسة وثائق هذه المرحلة أن محمد علي كان يرنو إلى هدف أكبر من وراء الإقدام على هذه الحملة ألا وهو رغبته في مد نفوذه والسيطرة على بلاد الشام، حيث أرسل خطاباً إلى الباب العالي - عقب مذبح المماليك وقبل خروجه إلى حملة الحجاز - - يلتمس فيه عزل سليمان باشا من ولاية الشام^{(١٧)*}، ولم

يكتف محمد علي بذلك، بل طلب أيضًا أن تحال إليه ولاية الشام قبل أن يتحرك جيشه إلى بلاد العرب؛ لكي يرسل حملتين تخرج إحداهما من مصر والأخرى من الشام، وبذلك يضمن نجاح المهمة الشاقة التي كلفه بها السلطان، ولكن هذا الطلب لقي معارضة في الأستانة؛ لذا قرر محمد علي أن يفض الطرف مؤقتًا عن تمسكه بولاية الشام^(١٨)، وهنا يتجه بطموحاته نحو أرض شبه الجزيرة العربية كخطوة أولى، مستغلا الشرعية التي أعطاها السلطان له في إرسال جيوشه إلى تلك البقاع^(١٩).

بعد انتهاء الاستعدادات البحرية الخاصة بحملة الحجاز، اتجه محمد علي إلى ميناء السويس مع قوة المشاة البالغ عددها ٧ آلاف جندي، توطئة لإبحار هذه القوة من هناك إلى الحجاز حيث أعد في ميناء السويس لهذه الغاية ٦٣ سفينة، وقد قام بإرسال هذه القوة إلى موانئ الحجاز بعد تقسيمها إلى قسمين: أبحر القسم الأول منها في (١٩ رجب ١٢٢٦هـ / ١٠ أغسطس ١٨١١م) على أن يأخذ طريقه إلى ميناء ينبع^(٢٠) رأسًا، كما أبحر القسم الثاني في (٥ شعبان ١٢٢٦هـ / ٢٥ أغسطس ١٨١١م) إلى ميناء ينبع أيضًا على أن تعرج سفينه على مينائي الوجه^(٢١) والمويلح^(٢٢)؛ لتزول فيها طائفة من الجنود والعتاد، ثم تواصل سيرها إلى ينبع حيث تزل فيها باقي جنود وعتاد هذا القسم^(٢٣).

وقبل إبحار قوة المشاة إلى موانئ الحجاز أمر محمد علي قادة هذه القوة بأن يرابطوا في ينبع دون أن يتجاوزوا حدودها إلى أن يصل جيش ابنه طوسون أحمد باشا إلى أطراف ينبع، وزودهم بالتعليمات المطلوب اتباعها بمجرد وصول جيش ابنه إلى هناك، وعلى أثر قيامه بهذه المهمة عاد إلى القاهرة وأخذ يعمل في إعداد جيش ابنه طوسون باشا، وتسهيل أسباب قيامه إلى الحجاز في خلال أيام قلائل^(٢٤)، ولم يمض وقت طويل على إبحار هذه الحملة حتى وصلت الأخبار إلى محمد علي في (غرة رمضان ١٢٢٦هـ / ١٩ سبتمبر ١٨١١م) بأن قواته هناك تمكنت من الاستيلاء

على ميناء الوجه والمويلح وينبع دون مقاومة تذكر على الإطلاق، وتم تخليصها من أيدي السلفيين - أو الوهابيين كما أطلقت عليهم الوثائق - دون أن تمس أهلها بأذى سوء، ثم بعد ذلك أخذت القوة العسكرية ترابط في هذه القلاع المذكورة حتى يصل الباشا القائد العام للحملة إليها^(٢٥).

وفي (١٠ رمضان / ٢٨ سبتمبر) من نفس العام، سار طوسون باشا في طريقه إلى ينبع على رأس ٢٠٠٠ من الفرسان و ٢٠ مدفعًا، وعندما وصل إليها انضم إلى القوات الموجودة هناك، وأخذ يعد العدة من أجل فتح المدن الرئيسية الموجودة في الحجاز، التي يسيطر عليها السلفيين، وتخليصها من أيديهم وعندما علم سعود الكبير بوصول هذه القوات جمع جيشًا من نحو ١٥ ألف مقاتل عهد بقيادته إلى ابنه الأكبر عبد الله، وتعطينا الوثائق وصفًا لهذا الجيش فتذكر أنه كان ((يمتاز بالخفة المعروفة عن البدو فكل حمل يركبه رجلان، معهما من الزاد ما يقوئهما ٢٠ يومًا: قربة للماء وزق (وعاء) لدقيق الشعير، وكان الرجال يقنعون من الطعام ببعض الدقيق المخلوط بالماء، على أنهم وإن كانوا رجالا ذوى جلد وشجاعة منشؤها التعصب للعقيدة، كان يعوزهم النظام وحسن التسليح الذي امتازت به القوات المصرية))^(٢٦).

وبعد معارك عنيفة دارت بين قوات محمد علي وقوات السلفيين كان النصر في النهاية حليف قوات محمد علي حيث تمكنت من الاستيلاء على المدينة المنورة في عام (١٢٢٧هـ / ١٨١٢م)، وأرسل طوسون باشا خطابًا إلى والده مرفق به ٣ آلاف زوج من آذان القتلى، كما أرسل إليه المفاتيح الفضية للحرم النبوي، ومفاتيح قلعة المدينة، والتي أرسلها بدوره إلى الباب العالي^(٢٧)، وقد عبر الجبرتي عن استيلاء طوسون على المدينة المنورة بقوله: ((وفي يوم الجمعة ١٥ ذي القعدة ١٢٢٧هـ / ٢٠ نوفمبر ١٨١٢م، وصل مبشرون من ناحية الحجاز، وهم أتراك على الهجن، والخبر عنهم أن عساكرهم ووصولوا إلى المدينة المنورة، ونزلوا بفنائها))^(٢٨) ولقد تمكنت هذه القوات أيضًا من الاستيلاء على مكة^(٢٩) والطائف^(٣٠) في العام التالي؛ لذا

قام طوسون باشا بإرسال خطاباً إلى والده يشره فيه بفتح الحرمين الشريفين ودخولهما في حوزة السيادة العثمانية مرة أخرى، طالباً منه إبلاغ الباب العالي بهذا النصر المبين^(٣١)، وهكذا تمكنت قوات محمد علي من فتح الحجاز، وأصبح ينادى باسم السلطان العثماني من جديد من فوق المنابر في الأراضي المقدسة^(٣٢)، كما يصور الجبرتي الاحتفالات المصرية بهذه المناسبة بقوله: ((في يوم الثلاثاء ٧ صفر ١٢٢٨هـ / ٩ فبراير ١٨١٣م، وردت بشائر من البلاد الحجازية باستيلاء العساكر على جدة، ومكة من غير حرب، فضربوا مدافع كثيرة، ونودي في صبح ذلك اليوم بزينة المدينة ومصر وبولاق^(٣٣)، فزينوا خمسة أيام أولها الأربعاء وآخرها الأحد))^(٣٤).

وعلى الرغم من هذا النصر الجزئي الذي حققه طوسون باشا على السلفيين في الحجاز فإنه لم يتمكن من تحقيق هدفه الأكبر، وهو القضاء النهائي على السلفيين، إذ ظلت كافة القبائل المنتشرة في أرجاء الحجاز من الشمال إلى الشرق خاضعة للسلفيين؛ فقرر محمد علي أن يتوجه بنفسه إلى شبه الجزيرة العربية للإشراف على تطهير البلاد من السلفيين^(٣٥)، وإن دل ذلك فإنما يدل على مدى حرص محمد علي على ألا يفشل في حملة الحجاز، التي من الممكن أن يترتب عليها ضياع هيئته في الداخل والخارج^(٣٦)، ومن أجل ذلك خرج محمد علي مسافراً إلى الحجاز في (٢٨ شعبان ١٢٢٨هـ / ٢٧ أغسطس ١٨١٣م)، وحمل لوازمه من مصر على السفن المرتبة بالسويس والقصير، وقد وصلت حملته إلى ينبع بعد إقلاعها من السويس بستة أيام، وكان قوام هذه الحملة ٦٠ من رجال حاشيته، و ٢٠٠٠ من مشاته أرسلوا عن طريق البحر الأحمر، أما القوات واللوازم التي أرسلت برا فكانت عبارة عن ٢٠٠٠ فارس، و ٨ آلاف رجل محملة بالأثقال^(٣٧).

ثانيا : محمد علي وفتح اليمن:

بعد وصول محمد علي على رأس قواته المتجهة إلى الحجاز في (٥ رمضان ١٢٢٨هـ / ١ سبتمبر ١٨١٣م)، أخذ يعد العدة من أجل القضاء على قوة السلفيين داخل الأراضي الحجازية وما حولها، وفي هذه الأثناء وصلت الأخبار إليه بأن عربان عسير وشمال اليمن يناصرون السلفيين ويقاومون وحدات جيشه في الحجاز ويلحقون الضرر بها^(٣٨). واتضح ذلك من خلال الرسالة التي بعث بها محمد علي إلى إبراهيم أفندي^(٣٩) (مهر دار^(٤٠) مكة)، التي أخبره فيها بأنه وصل إلى مسامعه اجتياز بعض القادة اليمنيين (التابعين للسلفيين) على رأس ١٥ فارساً من تربة^(٤١) لمهاجمة قوات محمد علي المرابطة بمجدة^(٤٢).

لذلك اتخذ محمد علي من مكة قاعدة للزحف على تربة من أجل الاستيلاء عليها؛ للقضاء على السلفيين المرابطين هناك، وعهد بهذه المهمة إلى ولده طوسون باشا، ولكنه لم يتمكن من الاستيلاء عليها وفشل في القيام بهذه المهمة، حيث وجد مقاومة عنيفة من قبل السلفيين هناك^(٤٣)، عندئذ تبين لمحمد علي مدى اعتماد السلفيين على عربان عسير وشمال اليمن في مناوشة القوات التابعة له المرابطة بالأراضي الحجازية فاستقر رأيه على إرسال حملة للاستيلاء على قنفذة^(٤٤)، وكانت هي الميناء الرئيس لمنطقة عسير، والقاعدة الرئيسة لسفن السلفيين في البحر الأحمر، ولذا كان من الضروري لمحمد علي أن يستولى على هذا المنفذ الحيوي، لضمان النجاح في السيطرة على شبه الجزيرة العربية، وقد تمكنت قواته من السيطرة عليها عام (١٢٣٠هـ / ١٨١٤م) دون مقاومة تذكر^(٤٥)، وقد أمر محمد علي بتحصين هذا الميناء استعداداً للزحف إلى داخل اليمن، كما أبقى حامية هناك تتألف من ١٢٠٠ ألف جندي، غير أن قائد الحامية فاته أن يحتل عين الماء التي تحصل المدينة منها على المياه اللازمة، فاحتلها العربان وساندتهم السلفيون بقيادة طامي بن

شعيب^(٤٦) أمير عسير، فلم تنجح محاولات جنود محمد علي لاستعادتها، ولم يجد قائدهم وسيلة لإنقاذ جنوده من الظمأ سوى إخلاء قنفذة والعودة إلى جدة، فنجا من الحامية من استطاع ركوب السفن، بينما قتل السلفيون عدداً كبيراً ممن أدركوهم^(٤٧)، أما الذين نجوا في السفن فقد مات أكثرهم جوعاً وعطشاً في الطريق^(٤٨).

ويصف الجبرتي هذا الحدث بقوله: ((في يوم الأحد ٢٩ رجب ١٢٢٩هـ / ١٧ يوليو ١٨١٤م، وصلت القافلة من ناحية السويس، وأخبر الواصلون عن واقعة قنفذة، وما حصل بها بعد دخول العسكر إليها، وذلك أنهم لما ركبوا عليها برا وبحرا وكبرهم محمود بيك، وزعيم أوغلي، وشريف أغا^(٤٩)، ووجدوها خالية، فطلعوا إليها وملكوها من غير ممانع ولا مدافع، وليس بها غير أهلها، وهم أناس ضعاف فقتلوهم وقطعوا آذانهم، وأرسلوها إلى مصر ليرسلوها إلى إسلامبول (الأستانة)، وعندما علم العربان بمجيء الأتراك خلوا منها، ويقال لهم عرب عسير، وترافعوا عنها، وكبرهم يسمى طامي، فلما استقر بها الأتراك ومضى عليهم بها نحو ثمانية أيام رجعوا عليهم وأحاطوا بهم، ومنعواهم الماء، فعند ذلك ركبوا عليهم وحاربوهم، فانهزموا وقتل الكثير منهم، ونجا محمود بيك بنفسه في نحو سبعة أنفار وكذلك زعيم أوغلي وشريف أغا، فزلوا في سفينة وهربوا فغضب الباشا...))^(٥٠).

وتعويضاً لما فقده محمد علي في قنفذة، أرسل إلى مصر، يطلب أدوات ومهمات وذخائر حربية وأموال، و٧ آلاف من العساكر، وبعد أن وصلت هذه الإمدادات إليه أخذ يعد العدة للزحف على أماكن تجمع السلفيين، وقد ساعد على ذلك وفاة سعود الكبير في (جمادى الأولى ١٢٢٩هـ / إبريل ١٨١٤م) أمير الدولة السعودية الأولى، فاستغل محمد علي الفرصة، وشدد هجماته على نواحي شبه الجزيرة العربية، وسير حملة لاحتلال وادي زهران - حصن عسكري للسلفيين بين الحجاز

واليمن -، وبعد حصاره استطاع القائد السلفي طامي بن شعيب أن يحول الدفة لصالحه^(٥١)، فهاجمهم واضطربهم إلى الانسحاب، كما تعقبهم إلى داخل الحجاز وحاصره في الطائف، ولكن محمد علي نجح في أن يخدع السلفيين بذكائه فأوهمهم بقدومه إلى الطائف، على رأس قوة كبيرة، مما اضطربهم إلى الانسحاب، ورفع الحصار عن المدينة خوفاً من مواجهته^(٥٢).

ولعل من أهم التطورات التي حدثت أثناء وجود محمد علي في الحجاز هو استيلاء قواته على بيشة^(٥٣) ورنية^(٥٤)، وهما يعدان مفتاح اليمن من جهة الشمال الشرقي^(٥٥)، كما تمكن من تذليل سائر القلاع والحصون الكائنة في عسير وشمال اليمن التي كان يسيطر عليها السلفيون، برغم المتاعب والصعوبات المضنية التي واجهته هو وقواته في مقاومة القبائل اليمنية الموجودة في عسير وشمال اليمن التابعة للسلفيين، ثم اتجه بعد ذلك إلى الشاطئ وتمكن من الاستيلاء على ثغر قنفذة الذي فشلت قواته في الاستيلاء عليه قبل ذلك، وبذلك اطمأن محمد علي على تأمين قواته من ناحية الجنوب من خطر هجمات عربان القبائل اليمنية التابعة للسلفيين والمعادية له في عسير وشمال اليمن وعاد راجعاً إلى مكة^(٥٦).

غير أن محمد علي لم يمكث في شبه الجزيرة العربية لكي يتابع النصر الذي أحرزه، بل اضطرب إلى مغادرة البلاد لعدة أسباب، منها: طول ابتعاده عن القاهرة وتدبير الباب العالي المؤامرات لعزله في غيبته، وتمرد الجنود بسبب محاولة تطبيق النظام الجديد في الجيش (وهو التنظيم العسكري على النسق الفرنسي)، وبسبب الأنباء التي وصلتته من فرار نابليون من منفاه في جزيرة ألبا، فقد توقع محمد علي اضطراب الأحوال السياسية في أوروبا إثر فرار الإمبراطور السابق، وكان محمد علي يبغى المحافظة على باشويته؛ فترك شئون الحملة لابنه طوسون وعجل بالعودة إلى القاهرة التي وصلها في (٦ رجب ١٢٣٠هـ / ١٤ يونيو ١٨١٥م)^(٥٧)، ونظراً لسوء حالة طوسون باشا الصحية فقد لحق بوالده وعاد إلى القاهرة في (١٦ ذي القعدة

١٢٣٠هـ / ٢٠ أكتوبر ١٨١٥م)، ولكن القدر لم يعمله بمصر طويلاً فقد وافته المنية بها في (٧ ذي القعدة ١٢٣١هـ / ٢٩ سبتمبر ١٨١٦م) متأثراً بمرض الطاعون^(٥٨). وفي خلال هذه الأحداث قدم إلى حسن باشا نائب محمد علي في الحجاز أميران يمنيان، هما: علي بن حيدر، ومنصور بن ناصر، يشكوان عمهما حمود وريث حكم آل خيرات في المخلاف^(٥٩) السليماني بشمال اليمن، وهذه الأسرة كانت تدين بالولاء لأئمة صنعاء، وكان حمود قد سجن ابن أخيه يحيى بن حيدر ظلمًا، كما كان يميل إلى السلفيين أحيانًا ويتقرب إلى محمد علي أحيانًا أخرى تبعًا لتطورات الموقف الحربي، فهو دائمًا يميل إلى الكفة الراجحة ولهذا انضم حمود إلى السعوديين بعد أن هددوا نفوذهم في المنطقة، وقد طلب الأميران اليمنيان من حسن باشا أن يمدّهما بقوة تمكنهما من الاستيلاء على اليمن باسم الدولة العثمانية والتخلص من استبداد حمود، وهكذا صاحب الأميران قوة من رجال محمد علي توجهت إلى عسير بقيادة سنان باشا، كما رافق أحدهما وهو علي بن حيدر القوة الأخرى التي توجهت إلى قمامة بقيادة خليل باشا. وكانت هاتان الحملتان تمثلان البداية الفعلية لوصول قوات محمد علي إلى اليمن لتدعيم السيادة العثمانية هناك^(٦٠).

ومنذ أن انتصرت قوات محمد علي على السلفيين في موقعة بسل بين الطائف وترية في عام (١٢٣١هـ / ١٨١٥م)، انسحب السلفيون إلى شمال اليمن، وحاول القائد السلفي طامي بن شعيب أن يلجأ إلى الشريف^(٦١) حمود حاكم المخلاف السليماني، غير أن أنباء الهزيمة شجعت حمود على التنكر للسلفيين فطردهم من قلعة صبيا^(٦٢) وأسر قائدهم طامي بن شعيب، كما رأى حمود من مصلحته أن يقيم علاقات ودية مع محمد علي خاصة بعد أن علم بانتصاراته على السلفيين، ولهذا سلم القائد السلفي الأسير لديه إلى رجال محمد علي دون أدنى مساومة، فأرسل طامي إلى مصر ورحل منها إلى الأستانة حيث طيف به في شوارعها، ثم أمر السلطان العثماني

بإعدامه، غير أن حمود تنكر لمحمد علي كما فعل من قبل مع السلفيين، واستجاب لنداء أشراف عسير الذين اتخذوا موقفاً معادياً من قوات محمد علي المعسكرة هناك، ولهذا قام حمود بمهاجمتهم في عسير وألحق الهزيمة بقائدهم جمعة باشا، وعلى الرغم من أن قوات محمد علي عاودت هجومها على عسير بقيادة سنان باشا، فإن النصر كان حليف حمود في تلك المرة أيضاً، فراجع جنود محمد علي عن عسير وقتل قائدهم سنان باشا أثناء الانسحاب^(٦٣).

حملة خليل باشا على شمال اليمن سنة ١٢٣٤هـ / ١٨١٨م:

بعد عودة طوسون، لم تنقض فترة طويلة حتى جاءت الأخبار من الحجاز بتمرد بعض القبائل بتحريض من السلفيين، وكان طوسون قد توفي في مصر في تلك الأثناء؛ فأسند محمد علي قيادة الجيش في الجزيرة العربية إلى نجله إبراهيم باشا^(٦٤) الذي وصل إلى ينبع في (٧ ذي القعدة ١٢٣١هـ / ٢٩ سبتمبر ١٨١٦م)، وبعد عدة معارك دارت بينه وبين السلفيين ظهر إبراهيم باشا بقواته أمام الدرعية عاصمة السلفيين، واستطاع أن يسيطر عليها في (٨ ذي القعدة ١٢٣٣هـ / ٩ سبتمبر ١٨١٨م)، وذلك بعد حصار دام ٧ أشهر، وبالإستيلاء على الدرعية، ضاق الخناق على السلفيين فجنحوا إلى الصلح والتسليم^(٦٥)، وبذلك استطاع محمد علي، بعد ٧ سنوات متكاملة لتحقيق هدفه، بإسقاط الدولة السعودية الأولى سياسياً، وإن لم يستطع القضاء على المبادئ التي قامت عليها الدولة، فهي مبادئ عقائدية، ليس من السهل انتزاعها من القلوب^(٦٦).

ونتيجة لما سبق فقد كان على قوات محمد علي متابعة فلول السلفيين في شمال اليمن من أجل القضاء على البقية الباقية منهم هناك، وقد عهد إلى خليل باشا قيادة هذه الحملة، وتوضح لنا الوثائق موقف إمام اليمن في ذلك العهد وهو المهدي عبدالله ابن أحمد المتوكل بن علي المنصور (١٢٣١ - ١٢٥١هـ / ١٨١٦ - ١٨٣٦م)

من هذه الحملة، وكيف أنه كان يأمل لها النجاح، حيث وجد فيها فرصة ذهبية له سوف تخلصه من منافسين خطيرين، وهما: السلفيين، وأحمد بن الشريف حمود، الذي خلف أباه بعد وفاته في الحكم^(٦٧)، ولذلك فقد أرسل إمام اليمن مكاتبتين إلى خليل باشا إحداهما إلى محمد علي، والأخرى له يوضح لهما فيهما موقفه من هذه الحملة، وقد قام خليل باشا بدوره بإرسال هاتين المكاتبتين إلى محمد علي مع رسالة منه بتاريخ (٢٨ المحرم ١٢٣٤هـ / ٢٧ نوفمبر ١٨١٨م) فحواها ((معروض من عبدكم أنه بساعة تاريخ عريضتي وردت مكاتبة مرسله من إمام اليمن داخل كيس إلى عبدكم صاحب السعادة حسن باشا، وعندما فتحت للاطلاع على ما بها وجد بداخلها أيضاً مكاتبة لمولانا صاحب الدولة، وبالحال وضعت تلك المكاتبتين داخل عريضتي وتجاسرت على إرسالها لمقامكم العالي، وحيث أن الرجل الموفد من الإمام خصيصاً بهاتين المكاتبتين قد جاء القنفذة بحرّاً ومر على من فيها، فقد أرسلها إلى طرف عبدكم وطلب الرد عليها، وبناء على ذلك فإن عبدكم أيضاً سيكتب للمشار إليه قائلاً، لقد أرسلنا مكاتبتكم التي لمولانا ولي النعم مع مخصوص، وسنشعره أننا قمنا بجيشنا جميعاً على ابن الشريف حمود، ولييان ذلك تجاسرت بعريضة عبودي، والأمر والفرمان بمنه تعالي، بهذا الصدد لحضرة صاحب الدولة ولي النعم))^(٦٨).

وما إن وصلت أنباء هذه الحملة إلى الشريف أحمد حتى استعد وزيره لمواجهة قوات محمد علي من ناحية عسير، غير أنهم عدلوا عن طريق عسير وتقدموا في حركة خاطفة تجاه مدينة أبي عريش^(٦٩) عاصمة المخلاف السليماني، مما اضطر أحمد بن حمود أن يسرع في التحرك إلى هناك، وكان يدور في خلد ابن حمود أن مقصد خليل باشا هو فرض السيادة العثمانية على اليمن مع الإبقاء عليه أميراً في بلاده، لهذا تهاون في أمر المقاومة والدفاع، واطمأن إلى أنه سوف يستطيع بقواته من رجال قبائل همدان..^(٧٠) وغيرهم من المرتزقة أن يقاوم جنود محمد علي للحصول على صلح يحقق أغراضه، ولكن جيش محمد علي بعد أن سيطر على صبيا واستولى على قلعتها، طلب

قائده من ابن حمود أن يحضر إلى معسكره للتفاهم معه، وقد قدم ابن حمود إلى معسكر خليل باشا معلنا طاعته وولائه، فأمره خليل باشا بالعودة إلى أبي عريش، ونصب مأمورًا يتولى إدارتها من قبله، كما طلب من ابن حمود أن يكتب إلى كافة عماله وحامياته في أرجاء البلاد بالتسليم، فصارت البلاد الواقعة من أبي عريش شمالاً إلى زبيد في الجنوب تحت إمرة خليل باشا^(٧١)، أما الشريف أحمد بن حمود فقد بعث به خليل باشا إلى مصر هو وزوجه وأولاده، ولكن القدر لم يمهله بها طويلاً حيث توفي هناك بمرض الجدري^(٧٢).

ويؤرخ الجبرتي لهذا الحادث بقوله: ((وصل جماعة هجانة من جهة الحجاز، وصحبهم ابن حمود أمير يمن الحجاز، وذلك أنه لما مات أبوه تأمر عوضه، وأظهر الطاعة، وعدم المخالفة للدولة، فلما توجه خليل باشا إلى اليمن أخلى له البلاد، واعتزل في حصن له، ولم يخرج لدفعه ومحاربه كما فعل أبوه، وترددت بينهما المراسلات والمخادعات حتى نزل من حصنه، وحضر عند خليل باشا فقبض عليه، وأرسله مع الهجانة إلى مصر))^(٧٣).

وبعد أن استقر الموقف في يد خليل باشا في اليمن في عام (١٢٣٦هـ) — / ١٨٢٠م) بعث رسولا من قبله إلى المهدي عبد الله إمام صنعاء، ومعه رسالة من محمد علي تشير إلى أن قواته جاءت إلى اليمن لتخليص البلاد من ورثة الشريف حمود باعتبارهم من أتباع السلفيين، وإعادةها إلى الإمام، وطلب خليل باشا من إمام صنعاء، أن يوفد مندوبين من قبله للتفاوض معهم في أمر إعادة البلاد إليه^(٧٤)، وقد اتفق الجانبان على أن تعاد جميع المناطق التي استولت عليها قوات محمد علي إلى سلطة إمام اليمن، مقابل أن يدفع الإمام ضريبة سنوية وقد تباينت الآراء حول تحديد قيمة هذه الضريبة؛ فقد ذكر الدكتور فاروق عثمان أباطة أنها كمية من محصول البن — لم يحدد مقدارها —^(٧٥)، بينما ذكر الدكتور محمد حسن العيدروس في بعض مواضع من كتابه أنها حوالي ٣ آلاف قنطار^(٧٦) بن ومبلغ من المال — لم يحدد قيمته —^(٧٧)، وذكر

في موضع آخر أنها حوالي ٣ آلاف قنطار بن تستبدل بـ ١٠٠ ألف ريال^(٧٨)* ووافقه هذا الرأي طارق عبد العاطي غنيم بيومي^(٧٩). في حين أن الوثائق قد أشارت إلى أنها بلغت ٣ آلاف قنطار بن و ١٠٠ ألف ريال^(٨٠). وترجح الباحثة الرأي الأخير لأنه من خلال الوثائق الرسمية الخاصة بهذه المرحلة.

ومن ثم أصبحت هذا الضريبة بمثابة ضريبة مفروضة على بلاد صارت منذ ذلك الحين تحت مظلة الحماية العثمانية^(٨١)، وقد قبل الإمام ذلك رغم أنه، فقد كانت حالة اليمن الداخلية مضطربة، والإمامة في حالة ضعف شديد لا تمكنها من التصدي لقوات محمد علي في بلاده^(٨٢)، والدليل على ضعفه الشديد موقفه السلبي تجاه حملة خليل باشا على شمال اليمن، بل على العكس من ذلك فإنه قد أبدى ترحيبه بها؛ لأنها سوف تخلصه من منافسيه على السلطة في بلاده، الذين لم يكن باستطاعته القضاء عليهم بنفسه.

وعلى ذلك قام إمام صنعاء بإرسال مندوبين عنه لاستلام البلاد اليمنية التي سيطرت عليها قوات محمد علي، وذلك باستثناء مدينة أبي عريش التي اتفق الإمام مع قائد هذه القوات على أن يكون تسليمها لعلي بن حيدر، المنافس الأول للشريف حمود ولابنه أحمد من بعده، أما خليل باشا فقد عاد إلى الحجاز بعد أن سلم ما فتحه من البلاد اليمنية للإمام الزيدي، وانتهت بذلك مهمته في بلاد اليمن^(٨٣).

وهكذا أعادت قوات محمد علي الأراضي والموانئ اليمنية الواقعة تحت سيطرتها لإمام اليمن، ما عدا أبي العريش، وترجع الباحثة أن محمد علي احتفظ بهذه المدينة حتى تكون خط رجعة له عندما تتيح له الفرصة فيما بعد لضم اليمن إلى حكمه المباشر.

تمرد القبائل في شمال اليمن وعسير وموقف محمد علي:

بعد الاتفاق الذي تم بين محمد علي وإمام اليمن على دفع ضريبة سنوية للسلطان العثماني، مقابل أن تعاد له الأراضي اليمنية التي استولت عليها قوات محمد

علي، قرر محمد علي الاكتفاء بما حققه من انتصار وعدم التوسع في الأراضي اليمنية، ويرجع ذلك لسببين مهمين، الأول: هو خوف محمد علي من موقف بريطانيا إزاء تحركاته على السواحل اليمنية، فإنها لن تقف مكتوفة الأيدي، إذا تجاوز محمد علي حدود معينة قد تؤثر على مصالحها في الشرق - وهو ما سيتم توضيحه فيما بعد - ^(٨٤) والسبب الثاني والأهم: هو أن محمد علي وجه اهتمامه بعد ذلك إلى تنفيذ مشروع آخر ألا وهو فتح السودان ^{(٨٥)*} لذا فإنه طرح مشروع فتح اليمن جانبا حتى تنهياً له الظروف المناسبة لتحقيق سياسته التوسعية في الأراضي اليمنية.

وهكذا قرر محمد علي عدم التوسع في الأراضي اليمنية لتلك الأسباب، ولكن أحداثا وقعت هناك جعلته يتخذ منها موقفا حازما، ومن بين هذه الأحداث تمرد قبائل يام ^(٨٦)، ففي أواخر عام (١٢٣٥هـ / ١٨٢٠م) أرسل أحمد باشا (محافظ مكة) - ابن أخت محمد علي - إلى محمد علي رسالة يخبره فيها أنه عندما ورد أمره الشريف إليه بشأن إرسال مندوب إلى إمام اليمن لاستجلاب بقية ١٠٠ ألف ريال و ٣ آلاف قنطار من البن المتعهد بها للدولة العثمانية، وصلته الأخبار برول ٤ آلاف أو ٥ آلاف من العساكر من قبيلة يام في جهات أبي عريش وأخذوا يطالبون الإمام بمرتبات مستحقة لهم عنده، وبدعوا ينهبون القرى المتفرقة وساروا نحو الحية وأحرقوا البلدة وخربوها، فالتجأ أهالي الحية عموماً إلى جزيرة كمران ^(٨٧) الواقعة تجاههم، ثم توجه الثوار المذكورون ينهبون القرى في أثناء سيرهم إلى الحديدة ^{(٨٨)*}.

وقد عاد المندوب - ويدعى سعيد جاويش ^(٨٩) - الذي أرسله أحمد باشا إلى إمام اليمن ومعه أحد أتباع الإمام ومكاتبان منه، و أفاد أن الإمام يلتمس تخفيض مقدار من الضريبة السنوية المذكورة، معللاً ذلك بسببين، الأول: هو كثرة الجراد في الأراضي اليمنية، والثاني: هو الخسائر التي أحدثتها قبيلة يام؛ وبناءً عليه قام بتحرير خطابات شديدة اللهجة إلى كل من الإمام ومفتي صنعاء وقاضيهما لأجل إرسال البن الخاص بعام (١٢٣٤هـ / ١٨١٨م)، وعندما وصلت هذه الأخبار إلى محمد علي

أرسل إلى أحمد باشا قائلاً له : ((اقتضت إرادتنا أن تحرروا خطابات قطعية الإفادة إلى طرف الإمام المشار إليه تكراراً قائلين فيها، إنه بالنظر إلى أن البن المذكور قد تعهد به لأجل المطبخ الهمايوني السلطاني وأعطيت بدله الأراضي الجسيمة، مثل: الحجاز، واليمن، وعرضت الكيفية للسدة السلطانية فتعلقت الإرادة الخسروية بإعطاء تلك الأراضي وأخذ ذلك المقدار من البن بموجب السند المعطى من طرف الإمام يتبين عدم إمكان تخفيض حبة واحدة من البن المذكور، وأنه حيث يظهر أن التردد والتوقف في هذا الشأن يوجبان الاغيار وتكدر الخاطر لا يمكن لنا تجويز حصول هذا التكدر كما أنكم لا تجوزون ذلك، فتبعثوها مع رجالكم أصحاب الأقدام والأبرار الصالحين لهذا العمل مع ذكركم في هذه الخطابات: إذ قلتم أن طغيان قبيلة يام هو سبب (عدم) إعطاء هذا البن فها حتى تقوموا أنتم من ذلك الطرف ونحن نقوم من هذا الطرف ولنسع من الطرفين في دفع مضرات الطائفة المذكورة بالكلية، وأن لا تبدوا صورة التساهل والملاينة في هذا الشأن قيد شعرة مع الإمام المشار إليه، وأن تقطعوا الكلام بالكلمات الأكيدة الشديدة المناسبة، وأن تضيقوا عليه بأسلوب حكيم، وأن تنجزوا هذه المسألة فتوافقونا بأبناء الصورة التي تكتسبها كيفية المصلحة المذكورة))^(٩٠).

ومن خلال هذه المراسلات يتضح أن تمرد عساكر قبيلة يام كان مدفوعاً بسوء الأحوال الاقتصادية التي حلت بها، مما جعلها في حالة فقر، واضطرها إلى القيام بعمليات السلب والنهب هناك، كما أن سوء هذه الأحوال أدت أيضاً إلى عجز إمام اليمن عن سداد مرتبات العساكر من قبيلة يام مما جعلهم يقومون بالثورة ضده، ويتبين أيضاً أن إمام اليمن لم يكن يعطى الضريبة المفروضة عليه للدولة العثمانية على دفعة واحدة بل كان يسدها لهم على دفعات حسب ما تتيح له الظروف، الشيء الذي كان يؤدي إلى تأخره في سدادها في بعض السنوات مما يؤدي إلى إرسال محمد علي لطلبها منه كما حدث في عام (١٢٣٥هـ / ١٨٢٠م)، كما اتضح أيضاً أن الإمامة وصلت إلى حالة شديدة من الضعف لدرجة أنها لم تستطع القضاء على هؤلاء

الثوار المتمردين عليها هناك، والحد من أعمال السلب والنهب التي قامت بها، مما دفع الإمام إلى أن يرسل إلى محمد علي يطلب منه تخفيض مقدار البن المقرر سنوياً للدولة العثمانية، ولكن محمد علي رفض طلبه هذا، وطلب منه بدلاً من ذلك ضرورة التعاون فيما بينهم للقضاء على هؤلاء الثوار.

ومما لا شك فيه أن الثورة التي قام بها هؤلاء المتمردون قد أزعجت محمد علي؛ فأولاًها كثيراً من الاهتمام، وعمل منذ البداية على اتباع أسلوب الحكمة حيثما يستدعي الأمر استعمال الحكمة، واتباع أسلوب الشدة، في المواقف التي تتطلب ذلك لمعالجة هؤلاء المتمردين، أي أنه استخدم مزيجاً من أساليب الترغيب والترهيب في معظم أدواره، وتشير الوثائق إلى تبادل الرسائل بين محمد علي وقادته بالحجاز لمتابعة تطورات الموقف على التوالي، ووضع الخطط الكفيلة للقضاء على تلك الثورة قبل أن يستفحل خطرها ويصعب السيطرة عليها.

فقد أرسل محمد علي إلى أحمد باشا (محافظ مكة) في (٢٧ صفر ١٢٣٦هـ / ٤ ديسمبر ١٨٢٠م) برسالة أخبره فيها بأنه علم من بعض الخطابات التي وردت إليه أن طائفة يام عندما أغاروا على الحية^(٩١) نهبوا حوالي ٤٩٦٥٠ ريال فرانسة من تجار مشهورين بجدة - لم تذكر الوثيقة أسماءهم - كانت بذمة شركائهم كودائع، وعلى ذلك فقد أصدر الأوامر إليه بضرورة تحصيل جميع ما نهبته الطائفة المذكورة من أموال تجار جدة على الوجه المحرر، وإجراء الحق بتسليم تلك الأموال وردها لأصحابها، كما أمره أيضاً بأن يرسل إلى إمام اليمن يطلب منه تحصيل الأموال المنهوبة واستردادها من الطائفة المذكورة، بأن يزحف الإمام عليهم من الجنوب بينما يزحف أحمد باشا عليهم من الشمال ويقدموا على تحصيلها من المتمردين على أي حال من الأحوال^(٩٢).

ونظراً لحالة الضعف الشديدة التي كانت تعاني منها الإمامة في اليمن في تلك الفترة، فقد ظلت الرسائل المتبادلة بين الإمام ومحمد علي يطلب منه فيها تدخله من

أجل القضاء على هؤلاء الثوار؛ لأنه في تلك الظروف لم يكن لديه الإمكانيات الكافية التي تؤهله للقضاء عليهم بنفسه دون تدخل خارجي^(٩٣)، حيث قامت قبائل العربان الساكنين في جوار صنعاء بشق عصا الطاعة ومحاصرة صنعاء، كما أن رجال يام قاموا بقطع طرق قحامة^(٩٤).

وبناءً على ذلك فقد أرسل أحمد باشا إلى محمد علي في (٢٩ صفر ١٢٣٧هـ / ٢٥ نوفمبر ١٨٢١م) يطلب الاستئذان للتوجه بالعساكر التي تحت إمرته؛ لمقاومة قبائل العربان وقبيلة يام باليمن، والتمس منه إرسال قوة إضافية لهذا الأمر، ولكن محمد علي أمره بأن يتبع معهم في الوقت الراهن أسلوب التهيب عن طريق إلقاء الرعب في قلوبهم بإظهار القوة من بعيد، ما دام لم يبد منهم تعدى على التابعين له هناك^(٩٥).

ولكن في (غرة ربيع الآخر ١٢٣٧هـ / ٢٦ ديسمبر ١٨٢١م)، أرسل الشريف علي بن حيدر (أمير أبي عريش) إلى محمد علي يخبره أن عساكر يام تحركوا من زبيد وهجموا على جهات لحية وقاموا بعمليات سلب ونهب واسعة النطاق وأغاروا على كل ما وجدوه من حيوانات وأموال.. وغيرها، وليس هذا فحسب بل طلبوا من الشريف علي بن حيدر ٢٥ ألف ريال فرانسة، وعندئذ أدرك محمد علي خطورة هؤلاء العربان على حكمه في اليمن؛ فأرسل إلى أحمد باشا يوبخه على وقوفه مكتوف الأيدي تجاه هذه الأعمال، كما حثه على ضرورة تدارك هذه الثورة والقضاء عليها، من خلال التعاون والتنسيق فيما بينه وبين محمد بن عون (أمير عسير) وعربان عسير التابعين له، من أجل مساعدة الشريف علي بن حيدر للقضاء على تمرد هؤلاء العربان نهائياً، وإعادة الأمن والاستقرار إلى تلك المناطق^(٩٦).

كما أرسل محمد علي في (٩ ربيع الآخر ١٢٣٧هـ / ٣ يناير ١٨٢٢م)، إلى علي بن حيدر أيضاً وأخبره بأنه أصدر الأوامر إلى أحمد باشا بتقديم المساعدات

اللازمة له لمحاربة عساكر يام، ويطلب منه المشاورة على إخلاصه في محاربة عساكر يام الذي هو على يقين منه^(٩٧).

وتوضح الوثائق أن محمد علي، في كل مراسلاته إلى أحمد باشا كان يصدر الأوامر إليه بأن يتبع الأسلوب الأمثل، في معاملة هؤلاء المتمردين إن كان بالشدة أو اللين، وأن يتخذ الوسائل والتدابير التي من شأنها أن تقر النظام بالحكمة والروية، وكان يطالبه دائما باظهار قوة الحكم وهيبته ولا يظهر لهم أي قهوان^(٩٨)، ولعل مرجع ذلك أن محمد علي في تلك الفترة لم يكن لديه الإمكانيات الكافية من أجل إرسال قوات من عنده إلى هناك نظراً لانشغاله بإخماد الثورات التي نشبت ضد الدولة العثمانية في بلاد اليونان وجزر البحر المتوسط^{(٩٩)*}.

ولذلك فقد أرسل محمد علي إلى الشريف محمد بن عون (أمير عسير) في (١٧ ربيع الأول ١٢٣٨هـ / ٢ ديسمبر ١٨٢٢م)، برسالة وضح له فيها تلك الظروف التي أحالت دون إرساله قوات من عنده إلى هناك لمساعدتهم في القضاء على تلك الثورة، وأمره في نهاية الرسالة بأن يتخذ الإجراءات الكفيلة التي تمكنه من السيطرة على هذه الثورة قبل أن يستفحل خطرها ويصعب السيطرة عليها^(١٠٠).

ورغم الجهود التي بذلها محمد علي، وقواده في الحجاز وعسير من أجل القضاء على تمرد العربان هناك، فإن هذا التمرد امتد ليشمل قبائل ألمع^(١٠١)، وعسير، وقحمة، ويرجع ذلك لسببين، أولهما: الخلاف الذي نشب بين الشريف محمد بن عون وأحد أقربائه على مجسمي، بسبب رفض الأخير مرافقته أثناء ذهابه إلى أحمد باشا للحاق به في وادي الدواسر، وثانيهما: وصول الأخبار إليهم بقتل إسماعيل باشا (سر عسكر السودان) — ابن محمد علي — في شندى^(١٠٢)؛ فأغتنم على مجسمي فرصة غياب محمد بن عون عن عسير، وأتخذ من الخلاف الذي نشب بينهما ذريعة وأثار ضده الشيخ قاسم شيخ قبيلة ألمع وثوار عسير وبدو قحمة، واتفقوا فيما بينهم، وقاموا بالهجوم ليلاً في (١٥ جمادى الأولى ١٢٣٨هـ / ٢٨ يناير ١٨٢٣م) على عساكر القيادة

المرابطين في عسير، وقتلوا وجرحوا مقدار ١٠٠ منهم ونجا الباقي بتحصنهم في قلعتي حُسْن وطَب، وما إن وصلت هذه الأخبار إلى محمد علي حتى أصدر أوامره إلى كل من أحمد باشا ومحمد بن عون باتخاذ التدابير اللازمة من أجل القضاء على هذه الثورة، واعداد إرسال قوات في اقرب فرصة ممكنة^(١٠٣). ولم يكتف بهذا وحسب، بل أصدر الأوامر إلى الأشراف والعربان التابعين له في تلك المناطق؛ لمشاركة قواته في القضاء على تلك الثورة^(١٠٤).

ومما لا شك فيه أن كراهية قبائل المنطقة لحكم الأشراف هناك، الذين أصبحوا يدينون بالولاء والتبعية إلى محمد علي، هي التي دفعتهم إلى إعلان الثورة عليهم، فقد كانوا ينتهزون الفرص من أجل قيامهم بالأعمال المضادة لحكم الأشراف، وتعتبر الثورة عسيرية من أعنف الثورات التي كانت تهدد نفوذ محمد علي في تلك المناطق، حيث تمثلت خطورتها في أنها تميزت بالاستمرارية، فقد كانت حلقاتها متصلة طول فترة حكمه، ولم تتمكن قواته هناك من القضاء عليها مطلقاً إلى أن تم خروج قواته من أراضي شبه الجزيرة العربية بشكل عام واليمن بشكل خاص. وهذا ما سوف يتم توضيحه فيما يلي:

بعد محاصرة ثوار عسير لبقية العساكر البيادة في قلعة طب ظلت الحرب دائرة بينهما لمدة ١٧ يوماً توفي من رجالها ٤ بكباشية^(١٠٥) و ٣٠ جندياً، أما الثوار فقد توفي منهم مقدار ٤٠٠، وقد تمكن العسيريون من قطع الماء عن القلعة المذكورة مما أدى إلى نقص الطعام إلى جانب نفاذ الذخيرة، لذلك أخذ البكباشية عساكرهم وتوجهوا إلى القنفذة ومنها إلى جدة، وبناء على ذلك فقد أرسل أحمد باشا ٤٠٠ من الفرسان من وادي الدواسر بقيادة الشريف راجح (رئيس الفرسان بالحجاز) والشريف محمد ونزلوا إلى منطقة خميس مشيط، استعداداً للزحف منها على ثوار عسير، وبالرغم من ملاقاتهم هناك للشريف يحيى بن بركات والشريف سلطان بن

شرفي فلم يتمكنوا من الذهاب إلى عسير، حيث قام الثوار وهجموا عليهم في (١٤ رجب/ ٢٧ مارس) ولم يثبت رجال الجيش أمامهم وتراجعوا إلى جهة بيشة بعد أن تركوا مدافعهم ومهامتهم وخيامهم، وتوفي الشريف راجح أثناء الطريق متأثراً من رصاصة أصابته من كمين في الجبل، أما الثوار فقد انسحبوا إلى (ليمان البرك) الواقع بين جيزان^(١٠٦) والقنفذة، وعندما وصلت هذه الأخبار إلى محمد علي أرسل على الفور إلى أحمد باشا وأمره بالثبات والصبر على هذه الفتنة، وأن يعمل ما في وسعه كي يتمكن من القضاء عليها^(١٠٧).

هذا ولم يقف إمام اليمن مكتوف الأيدي تجاه هذه الأحداث، بل حاول من جانبه القضاء على تمرد القبائل اليمنية رغم إمكانياته المحدودة حتى لا تتفاقم الأمور لديه مما يؤثر على نفوذه وسلطانه هناك، واتبع في ذلك أسلوب السياسة والود وتعاهد مع الثوار على أن يدفع لهم مبلغ ٣٠ ألف ريال، مقابل خضوعهم لطاعته وعدم قيامهم بأعمال مناهضة لنفوذه في تلك المناطق^(١٠٨).

وعلى الرغم من محاولات إمام اليمن القضاء على تلك الثورة، فإن الكثير من الوثائق تشير إلى فشل هذه المحاولات، ويتضح ذلك من خلال الرسائل المستمرة التي كان يرسلها محمد علي إلى قواده هناك، وإلى الأشراف التابعين له في تلك المناطق، فقد أرسل محمد علي إلى الشريف علي بن حيدر في (٣ ذي الحجة ١٢٣٨هـ / ١١ أغسطس ١٨٢٣م) برسالة وضح له فيها ضرورة القضاء على تلك الثورة بكافة الطرق، كما وضح له أيضاً أنه أخذ يعد العدة من أجل إرسال قوات جديدة من عنده إلى هناك، ولكنه نظراً لانشغاله في هذه الفترة بحروبه الخارجية باسم السلطان العثماني فإنه أجل إرسالها بعد ٥ أشهر لأجل تأديب طائفة يام المتمردين سواء في اليمن أم في عسير^(١٠٩).

أما أحمد باشا (محافظة مكة) فإنه كان يبذل أقصى ما في وسعه من أجل القضاء على هذه التمردات التي قامت في وقت واحد مما زاد من خطورتها وصعوبة السيطرة

على الموقف هناك بسهولة ويسر، وعلى ذلك فقد قام بإحضار المشايخ التابعين له وكلفهم بإحضار ٢٠٠٠ من الجمال لنقل الذخيرة، وتم الاتفاق على نقلها حتى بيشة بـ ٦ ريالات، كما أرسل جاويشًا إلى ينبع بسبب قلة الذخيرة ونبه بمضاعفة اهتمامه بنقل الذخيرة باستمرار، وأخذ في تجهيز قواته وذلك لمقاومة ثوار عسير وغيرهم من المتمردين في تلك المناطق، وعندما وصلت هذه الأخبار إلى محمد علي أرسل إلى الباشا المذكور وأخبره بأنه قد سره جدًا ما عقد النية على فعله وما أظهره من الحمية والغيرة، وقد أمره بأنه إذا تمكن من إخضاع ثوار عسير وكسر شوكتهم، عليه أن يتقدم بعد ذلك لإخضاع طائفة يام المسيطرة على إقليم اليمن ثم بعد الانتهاء من ذلك يكتب خطابًا إلى الإمام يقول فيه: ((ها نحن قد حضرنا إلى هذه الجهات بموجب الأمر السلطاني وقمنا بتأديب طائفة يام وخلصنا العباد من شرورهم وآذاهم، وعاوناكم من هذه الوجهة، وغرضنا أن نفد على تلك الجهات أيضًا لرفع الفتنة ومحققا وإحالة التصرف فيها إليكم كما كانت من قبل، فنحن نلتمس منكم أن تكونوا معنا يدا واحدة في ذلك الأمر، وأن تبذلوا همتمكم لحماية البلاد اليمنية من تسلط الأتقياء، وتنفيذ الأمر السلطاني))، ثم بعد ذلك يرسلها مع رجل كفاء، ولا يعود إلى الورا بل يتقدم شيئًا فشيئًا، وبعد مرور بضعة أيام يكتب رسالة أخرى إلى الإمام تحمل هذا المعنى وينظر أحواله وأقواله، فإن أظهر علامات القبول فعليه أن يتقدم ويستولي على تلك الجهات، وإن تظاهر الإمام بعدم الرضا والقبول واستعد للحرب، فعليه أن يكتب له على التعاقب، ويسير إليه وأن يضع يديه على صنعاء وما حولها، وأمره بأن يبذل قصارى جهده لإنهاء هذه المسألة على الوجه المحرر، وقد أضاف محمد علي في نهاية رسالته حاشية، قال فيها:

((يجب معاملة الإمام معاملة حسنة كما ذكرنا لكم ذلك في متن كتابنا فعاملوه بالحسنى، فإذا قابل هذه العاملة الحسنة بإظهار الولاء ورضى بحقه، فأقيموه في مقامه معززًا مكرمًا وتنظروا في تنظيم الأمور التي هممه وتلزمه، أما أنتم فانظروا في أمر

تصرف الولاية واعملوا عملكم، وإذا ما أظهر عدم الرضا ولم يرض بحقه وتظاهر بالمقابلة فيكون إذ ذاك قد استحق الجزاء؛ لأنه بعمله يشرك نفسه مع المخالفين الآخرين فقوموا بسحقه، وقاصر القول يجب إقناع الإمام بالكلام المعسول، وتذكرون له مثلاً أن حراسة الأقاليم اليمنية التي تعد مفتاح الحرمين الشريفين وحمايتها من تسلط الأتقياء وغيرهم واجبة، وتعملوا على إقناعه بمثل هذه الأقوال حتى لا يميل إلى ناحية الأشرار وأهل البغي))^(١١٠).

ويتضح مما سبق أن مشروع فتح اليمن كان يراود خاطر محمد علي في تلك الفترة، ولكنه كان مشغولاً في حروبه الخارجية باسم السلطان العثماني مما جعله يؤجل هذا المشروع تحيناً للفرصة المناسبة التي تبرر له القيام بعملية فتح اليمن، كما اتضح أيضاً مدى حرص محمد علي على كسب ولاء وتبعية إمام اليمن، ويتضح ذلك بجلاء شديد من خلال مراسلاته المستمرة إلى محافظ مكة وحثه فيها دائماً على معاملة الإمام معاملة حسنة، كما كان يؤكد عليه دائماً زيادة الحذر والحيلة لحماية جهات اليمن من تعديات العربان لأنها بدون شك سوف تؤثر على نفوذه في تلك المناطق.

وبالفعل تحرك أحمد باشا على ثوار عسير بقوة قوامها ١٥ ألف جندي، وعندما وصلت هذه القوة إلى زيران في (غرة جمادى الآخرة ١٢٣٩هـ / ٢ فبراير ١٨٢٤م)، هجم عليها ثوار عسير بقيادة زعيمهم علي بن مجتل ومن معه من الرؤساء، مثل: ابن مجسمى، وابن شعبان.. وغيرهم من العربان الذين انضموا إليه، وقد بلغ عددهم ٥٠ ألف، ودامت الحرب سجلاً بين الفريقين، وانتهت الموقعة بهزيمة العربان بعد أن جرح منهم نحو ١٠٠٠، ومات مثل هذا العدد، أما بقيتهم فتشتتوا، ثم أرسلوا بعد ذلك في طلب الأمان من أحمد باشا^(١١١).

ومن الملاحظ أنه بالرغم من الفرق الشاسع بين قوات الثوار وقوات محمد علي فإن النصر كان حليف قوات الأخير، ويرجع ذلك إلى أن هؤلاء الثوار كان يعوزهم حسن التسليح والنظام الذي امتازت به القوات التابعة لمحمد علي.

وهكذا وبعد هذه الهزيمة التي منى بها رؤساء الثورة العسيرية فإنهم لم يجدوا بداً من طلب الصلح بينهم وبين قواد محمد علي^(١١٢)، فقد تفرق الثوار الذين كانوا مع علي بن مجتل، وحضر إلى أحمد باشا جميع مشايخ عسير، وطلبوا منه العهد والأمان، ولكن رجال ألمع أصروا على تمردهم^(١١٣)، وعلى ذلك ظلت الرسائل المتبادلة بينهم من أجل الوصول إلى صلح يرضى الطرفين، وقد تبين من خلال هذه الرسائل أن سبب قيامهم بهذه الثورة والتمرد هو نفورهم من ظلم الأشراف والعساكر الذين أصبح سلوكهم غير مرضى، ولقد طالب زعماء عسير بعد ذلك أن يقوم أحمد باشا بإعطاء الأمان إلى رجال ألمع مع تنصيب علي بن مجتل أميراً عليهم، ولكن نظراً لنقص الذخيرة ووسائل المواصلات من جمال وخيول، آثر أحمد باشا تأجيل المفاوضات وتهدئة الفتنة متعللاً بموسم الحج ورغبته في توفير الأمن والراحة للحجاج المسلمين، وفي نفس الوقت أصدر أوامره إلى الشريف محمد بن عود والشريف علي بن حيدر بأخذ التدابير المناسبة تحسباً لقيام هؤلاء الثوار بأي تمرد من جديد خلال هذه الفترة^(١١٤).

وعقب انتهاء موسم الحج استأنفت المفاوضات مرة أخرى وقام أحمد باشا (محافظة مكة) بإرسال خطاب إلى محمد علي في (١١ المحرم ١٢٤١هـ / ٢٦ أغسطس ١٨٢٥م) تناول فيه سياسته في معالجة الأوضاع في منطقة عسير عقب قيام مشايخ ألمع، وحسن المشارى وعلي بن مجتل، بطلب الأمان وتعهدهم بالطاعة وعدم الاعتداء على سائر العربان، فمنحهم الأمان تحت كفالة المشارى، مع تنصيبه شيخاً على عسير، وفي نفس الوقت أصدر أوامره إلى الأشراف والعساكر بالانسحاب من عسير رغبة منه في تهدئة النفوس، ولكنه قام بتعزيز قواته في ثغر قنفذة حيث أرسل العديد من العساكر لحمايتها ولمراقبة مشايخ عسير ومدى التزامهم بتعهداتهم تحسباً منه لحدوث ما يغير ذلك^(١١٥).

ولقد تضمنت المفاوضات إعادة توزيع نفوذ زعماء عسير بالاتفاق فيما بينهم حيث أعطيت أبو عريش لعلی بن حيدر، وأعطيت منطقة بارق^(١١٦) لجمعة أغا حاكم القنفذة، بينما أحييت المجائل إلى حسن المشارى شيخ رجال ألمع، أما باقي عسير؛ وبني الأسمر، وبني الأحمر^(١١٧) فقد أسندت إلى علی بن مجتل، ولقد تعهد الجميع بالولاء والطاعة، وأقرهم أحمد باشا على مناصبهم وقام بإلباسهم الكسوة اعترافاً منه بنفوذهم في منطقة عسير^(١١٨).

ويتضح مما سبق أنه بالرغم من أن مشايخ قبائل عسير قد أتوا إلى أحمد باشا طالبين منه الأمان وأعلنوا الطاعة والانقياد فإنه أخذ يعد العدة من أجل عمل الاحتياطات اللازمة تحسباً لأي عمل مضاد يقومون به، وعلى ما يبدو أن محمد علي لم يكن يقنع بمثل هذا الصلح أيضاً، وكان يعرف نواياهم السيئة، لأن هذا الصلح كان يمثل لهم صلح هدنة أكثر منه صلحاً دائماً، فعلى الرغم من تظاهرهم بمظهر الطاعة والانقياد، فإنهم كانوا يعملون على تقوية أنفسهم وإعداد العدة من جديد لإعلان ثورتهم ضد قوات محمد علي هناك في أقرب فرصة تتاح لهم. وعلى هذا فقد قام محمد علي بإرسال الآلاي^(١١٩) التاسع والآلاي العاشر إلى عسير؛ لإحكام النظام والأمن^(١٢٠).

ومما لا شك فيه أن أحمد باشا لم يقف مكتوف الأيدي تجاه هذه الحوادث، بل كان يعد العدة ويضع الخطط العديدة التي تمكنه من إخماد هذه الثورة، وذلك بعد وصول الإخبار إليه بأن علی بن مجتل أخذ يحشد العربان التابعين له من أجل السيطرة على بعض جهات اليمن، وإجبار أشرافها على الطاعة بعد القبض على الشريف علی بن حيدر؛ ولذا قام بتعيين بكباشياً مع عدد كبير من العساكر والطوبجية^(١٢١)، لحماية أبي عريش وكذلك عين بكباشى مع عساكره للمحافظة على القنفذة أيضاً، وأخذ يجهز لادخال علی بن مجتل تحت طاعته^(١٢٢).

وعلى الرغم من هذه الاستعدادات الحربية التي اتخذها أحمد باشا من أجل مقاومة أي اعتداء من جانب الثوار، فإن محمد علي كان يؤثر حتى تلك اللحظة استعمال أسلوب الحكمة والسياسة؛ لذا أرسل إلى كل من محمد بن عون (أمير عسير)، وأحمد باشا، وعابدين بك (محافظ مكة) بأن يكتب كل واحد منهم إلى علي بن مجتل محذرين إياه من عواقب أقدامه على أي اعتداء على الأراضي اليمنية؛ لأن عواقب ذلك ستكون وخيمة عليه وعلى أهل عسير جميعاً، وأن يعملوا على إنهاء هذه المسألة بالسياسة واللين حتى لا يتطلب الأمر الدخول في معارك دموية بين الطرفين^(١٢٣).

وبناء على ذلك فقد أرسل أحمد باشا إلى علي بن مجتل في (٥ شعبان ١٢٤٦هـ / ١٩ يناير ١٨٣١م) مذكراً إياه بما بينه وبينهم من عهد وشروط قطعها على نفسه لا يمكن أن تنقض، محذراً إياه من عواقب الإقدام على مثل هذه الخطوة، والقيام بأي عمل مضاد لهم في عسير أو اليمن، فإن عاقبة ذلك سوف تكون وخيمة عليه وعلى أهل عسير جميعاً، كما أوضح له أنه على استعداد تام لخوض الحرب معه من أجل رد فساد هذا وتمرده بالقوة إذ لم يقبل إنهاء هذه المسألة بالطرق السلمية^(١٢٤).

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها محمد علي وقواده هناك، سواء في الحجاز أم في عسير أم في شمال اليمن كمحاولة للقضاء على الثورة العسيرية، فإن العديد من الوثائق تشير إلى استمرارها وازدياد حدتها، بل واستمرارها كحركة مثلت إحدى العقبات في سبيل حكم محمد علي هناك، وكثيراً ما عاقت تحركات قواته وسببت لها الارتباك، ومن هنا كانت خطورة هذه الثورة، على نفوذه في المنطقة، وذلك نتيجة لفشل قواته هناك في القضاء النهائي عليها، واستمرت على هذه الحالة إلى أن تم خروج قواته بشكل نهائي من شبه الجزيرة العربية بشكل عام واليمن بشكل خاص،

ولعل من أهم الأسباب التي صعدت الموقف مع قوات محمد علي هناك في القضاء عليها هو أن وجودها صاحب قيام حركات مضادة أيضاً لقواته هناك، ونذكر منها الفتنة التي قام بها بعض الجنود غير النظاميين^(١٢٥) في الحجاز، والتي سوف نتناولها بالدراسة والتحليل فيما يلي:

ثورة الجنود غير النظاميين وموقف محمد علي:

نشبت هذه الثورة في جدة، وكان قوامها بعض الضباط من العناصر غير النظامية في جيش محمد علي معظمهم من الأرناؤود والأتراك، إذ أن جيش محمد علي في مكة في ذلك الوقت كان يتكون من مجموعتين يقود إحداهما "زينل أغا"^(١٢٦) الذي كان في تنافس ونزاع مع "خورشيد بك" وإلى الحجاز من قبل محمد علي، وقد حرض "زينل أغا" بعض الضبط لكي ينضموا إليه في نزاعة مع "خورشيد بك" وليعلنوا تمردهم مطالبين برواتبهم المتأخرة، وكان أكثر هؤلاء الضباط تشيعةً لزينل أغا ضابط تركي يدعى محمد أغا اشتهر باسم "تركجه بيلمز"^(١٢٧) - أي الرجل الذي لا يعرف التركية^(١٢٨) - وهو من مماليك مصطفى بك صهر محمد علي، وأحد قوداه الفرسان الخيالة الألبان بالحجاز، وقد كان سلوكه في الحجاز غير مرض حتى أن أحمد باشايكن (محافظ مكة) شكاه لـ محمد علي^(١٢٩)؛ لذا أصدر الأخير أوامره إلى أحمد باشا في (٢٢ ربيع الأول ١٢٣٩ هـ / ٢٦ نوفمبر ١٨٢٣ م)، لتحذير محمد أغا "تركجه بيلمز" بألا يخالف تعاليم أحمد باشا وإلا فإن عاقبته ستكون النفي إلى البصرة أو الهند^(١٣٠) ولكن أحمد باشا عاد وطلب العفو عنه تقديرًا لبلائه الحسن في حروب عسير^(١٣١) وسمح له بالبقاء في الحجاز^(١٣٢).

ولقد حاول محمد علي بادئ الأمر تجنب استخدام أسلوب الشدة والعنف في معالجة هذه الثورة وقام بتوفير الرواتب المتأخرة للعساكر^(١٣٣) كما أمر حسن أغا (وكيل الحرمين) في رسالته المؤرخة بتاريخ (٧ رمضان ١٢٤٧ هـ / ٩ فبراير

١٨٣٢م) بضرورة "استخدام الحيلة والخديعة" في إرسال محمد أغا "تركجة بيلمز" و "زينل أغا" إلى مصر، وفي حالة عدم نجاحه في ذلك يتم القبض عليهما وإرسالهما إلى مصر "مغلوتين الأيدي" مع قيامه بتوزيع عساكرهما على القواد الآخرين^(١٣٤).

وقد شغلت هذه الثورة محمد علي كثيراً، فأخذ يضع الخطط الكفيلة للقضاء عليها قبل أن يتفاقم خطرهما، وعندما فشل حسن أغا في المهمة التي كلفه بها محمد علي، أراد أن يستعمل أسلوب المكر والدهاء مع "تركجه بيلمز"، وأرسل إليه متظاهراً بالرضا عنه وطلب منه الحضور إلى مصر بصحبة خورشيد بك^(١٣٥)، ولكن "تركجه بيلمز" لم يصغ لهذه الأوامر، وتماذى في تمرده وعصيانه ضد نفوذ محمد علي في الحجاز، مستغلاً في ذلك انشغال محمد علي في حروبه ببلاد الشام (١٢٤٧ - ١٢٥٧هـ / ١٨٣١ - ١٨٤١م) وقام بأخذ جنود ومدافع من جدة وزحف بها على مكة المكرمة^(١٣٦).

وتجدر الإشارة إلى أن السلطان العثماني في ذلك الوقت كان في نزاع مع محمد علي، الذي ازدادت قوته، وبدأ يعمل للاستقلال عن الدولة العثمانية^(١٣٧)، من أجل ذلك أرسل السلطان العثماني فرمائاً إلى "تركجه بيلمز" بتعيينه والياً على الحجاز ووعدته بتقديم كافة المساعدات حتى يمكنه مقاومة قوات محمد علي^(١٣٨)، حيث ظن السلطان أن هذا الثائر قد أمسك بزمام الأمور في جدة، وأنه متجه صوب مكة تمهيداً لإعادة الحكم العثماني المباشر لشبه الجزيرة العربية، وعملت الدولة العثمانية على بث الثقة لدى ذلك الثائر، فسربت إليه خبراً يفيد بأن قوات محمد علي قد لقيت هزيمة قاسية في سوريا، وأن محمد علي في طريقه إلى الزوال، كما وعدته الدولة العثمانية بتقديم كافة المساعدات حتى يتمكن من مقاومة محمد علي^(١٣٩).

ولم يرض محمد علي بطبيعة الحال عن قيام تلك الفتنة، ولم يعترف بفرمان السلطان العثماني، بل قرر أن يوطد نفوذ حكومته في الحجاز واليمن، نظراً لما

للحرمين الشريفين من الأهمية الدينية والسياسية، ولأن ثغر الحجاز واليمن بمثابة حلقة الوصل التجاري بين مصر والهند^(١٤٠)، وأسرع في إرسال الحملة المصرية^(١٤١) إلى الحجاز، وكان قوامها آلايين بيادة، وآلاى سوارى، وألف عربان خياله، بقيادة أحمد باشا يكن لدفع وإزالة هذا الفساد على حد تعبير محمد علي مع منع المفسد "تركجة بلمز" من الدخول إلى مكة^(١٤٢). كما قام بإرسال خطاباً إلى تركجة بلمز وأعوانه ينذرهم فيه بقرب وصول الحملة المصرية الرادعة، ويحذرهم من مغبة هذا العمل حقناً لدمائهم ودماء من معهم من العساكر، وأعلن عن أمله في إصفائهم لنصحهم رحمة وشفقة بهم^(١٤٣). غير أن هذه النصيحة لم تؤت ثمارها حيث بلغت الأبناء محمد علي أن القوات المصرية بقيادة إسماعيل بك "أميرالاي العساكر بمكة" نجحت في التصدي لقوات تركجة بلمز وهى في طريقها للاستيلاء على مكة وأجبرتها على التقهقر والتراجع إلى جده^(١٤٤).

وعندما وصلت الأخبار إلى "تركجه بيلمز" بأن أحمد باشا يكن في طريقه على رأس قوة كبيرة إلى ينبع، قام على الفور بترحيل رجاله بقيادة "زينل أغا" على ست من السفن المصرية التي استولى عليها والتي كانت موجودة بجدة، ووجهها لمهاجمة موانئ اليمن، أما هو فتقدم مع عدد من الفرسان برّاً نحو اليمن^(١٤٥). ويتضح ذلك من سياق الرسالة التي بعث بها أحمد باشا يكن إلى محمد علي في (٢١ ربيع الآخر ١٢٤٨هـ / ١٨ سبتمبر ١٨٣٢م)، أوضح له فيها أن الثوار الذين تحصنوا في جدة فروا إلى جهة اليمن برّاً أو بحراً، وذلك بعد مرور أربعة أيام من وصوله إلى ينبع^(١٤٦)، وعلى ذلك فقد تقدمت الحملة على أثر انسحاب الثوار إلى جده فاحتلتها، أما بخصوص "تركجه بيلمز" الذي فر إلى اليمن فقد عسكر في سهل مواجه لقنفذة، وتصدرت الحامية الموجودة بها له، فتقدم نحو الحديدة وعسكر على بعد ٦ أميال منها، بينما ضرب أسطوله الميناء، فدخلها في (ربيع الآخر ١٢٤٨هـ / سبتمبر ١٨٣٢م) وقام بوضع حامية من ٤٠٠ جندي فيها، ثم تقدم بقواته نحو زبيد واستولى

عليها (٢٦ جمادى الأولى ١٢٤٨هـ / ١٥ أكتوبر ١٨٣٢م)، ثم سقطت مخا^(١٤٧)، وهكذا تم "تركجه بيلمز" السيطرة على معظم بلاد اليمن وعلى الأخص سواحلها المطلّة على البحر الأحمر في ظل السيادة الاسمية للدولة العثمانية^(١٤٨).

وإثناء وجود "تركجه بيلمز" على رأس قواته المتمردة في مخا، قام بالاستيلاء على السفن الآتية من الهند والتي اعتادت المرور بمخا الميناء الحيوي لليمن حينذاك؛ لأخذ ما تحتاجه من تموين لمواصلة رحلتها عبر البحر الأحمر، وقد استولى "تركجه بيلمز" على شحنات هذه السفن ثم أعادها ثانية إلى الهند دون أن تواصل رحلتها إلى موانئ البحر الأحمر، وكان يقصد من وراء ذلك حرمان أحمد باشا يكن من استخدام هذه السفن في نقل قواته حتى يمنع من مهاجمته في الموانئ اليمنية، وقد حاول "تركجه بيلمز" الاتصال بثوار عسير ليكونوا عوناً له ضد الحملة المصرية القادمة في الطريق، لاسيما أن زعيم الثوار "علي بن مجتل" لم يكن راضياً عن الوجود المصري أو العثماني على السواء، أما بالنسبة لإمام اليمن فقد كان عاجزاً عن رد ذلك العدوان مما جعله يضطر إلى ترك المنطقة من بلاده فنبأ للحوادث بين قوات "تركجه بيلمز" المتمردة وزعيم الثوار في عسير، وبين القوات المصرية الزاحفة نحو الجنوب للقضاء على المتمردين^(١٤٩).

ومن ناحية أخرى أرسل "تركجه بيلمز" إلى السلطان محسن فضل العبدلى سلطان لحج وعدن يطالبه فيه بتسليمه ميناء عدن، وقد أجابه السلطان محسن متظاهراً بالموافقة، ومن ثم قام "تركجه بيلمز" بإرسال قوة من ٤٠ رجلاً لتنظيم الاستيلاء على هذا الميناء، ونزلت هذه القوة إلى شاطئ عدن في (٢٧ رمضان ١٢٤٨هـ / ١٧ فبراير ١٨٣٣م) فاستقبلها السلطان محسن استقبالاً طيباً في بداية الأمر، غير أنه أمر رجاله بمهاجمة أفراد هذه القوة ليلة وصولهم، فقتل منهم ٢٧ رجلاً، وفر الباقون إلى مخا، مما اضطر "تركجه بيلمز" إلى صرف النظر مؤقتاً عن

الاستيلاء على عدن. ولم يكتف "تركجه بيلمز" بهزيمته في عدن، و قام في شهر (ذى القعدة ١٢٤٨هـ / مارس ١٨٣٣م) بوضع خطة لمهاجمة ميناء جدة عن طريق البحر، في نفس الوقت الذي يهاجمها فيه حاكم عسير عن طريق البر، غير أن أمير عسير تقاعس في اللحظة الأخيرة عن مناصرته؛ فتراجع "تركجه بيلمز" عن مهاجمة جدة، وعاد إلى مخا بخصي حنين^(١٥٠).

وبناءً على ذلك بدأ محمد علي يعد العدة من أجل إرسال حملة إلى اليمن للقضاء على المتمردين هناك، محاولاً في نفس الوقت تحييد الموقف البريطاني بإقناع الحكومة البريطانية، بأن الغرض الرئيس من إرسال هذه الحملة إلى اليمن هو القضاء على "تركجه بيلمز" وأعدائه، إلى جانب الحفاظ على أمن وسلامة السفن التجارية هناك — أيًا كانت جنسيتها — من خطر هؤلاء المتمردين، وأرسل محمد علي أمره إلى بوغوص بك^(١٥١) "مدير الأمور الأفريقية" في (١٧ المحرم ١٢٤٩هـ / ٦ يونية ١٨٣٣م) بأن يبلغ القنصل البريطاني في مصر بأن الغرض من إرسال هذه الحملة جهة مخا هو طرد السفن التابعة "لتركجه بيلمز" من مصوغ بعد استيلائه عليها، كما قام بتحريض مشايخ عربان اليمن بقصد التعرض لجدة ومكة عن طريق عسير بمعاونة هؤلاء المشايخ، ولذا أمر بإرسال الحملة إلى مخا لإفساد خطته، وأنه لا يقصد أي إضرار بالمصالح البريطانية في الجهة المذكورة^(١٥٢)، وهنا أيد كامبل^(١٥٣) لدى حكومته إرسال هذه الحملة مؤكداً لوزير الخارجية البريطانية أن مصلحة بريطانيا في أن يسود الأمن بلاد اليمن، خاصة وأن محمد علي قد عرض صداقته على البريطانيين، وأبدى حرصه على مصالحهم التجارية في منطقة البحر الأحمر والتي كانت تتخذ من ميناء مخا مركزاً لها، ولكن "بالمرستون" كان شديد الحقد حينذاك على نحو القوة المصرية في منطقة البحر الأحمر، مما جعله يترقب تطور الأحداث بكل يقظة واهتمام^(١٥٤).

وعلى أية حال فقد عهد محمد علي أخيراً إلى أحمد باشا يكن وإلى الحجاز بمطاردة "تركجه بيلمز" في بلاد اليمن؛ فتوجه إليها على رأس قوة قوامها ١٥ ألف

مقاتل في أواخر عام (١٢٤٩هـ / ١٨٣٣م)، وقد اشترك حاكم عسير "علي بن مجتل" مع قوات محمد علي في محاصرة مخا حتى يحظى بأي كسب في قهامة علي حساب تقدم القوات المصرية هناك، وقد ضرب أسطول "أحمد باشا يكن" ميناء مخا من جميع الاتجاهات المتاحة من ناحية البحر، كما أن قوات الأمير "علي بن مجتل" العسيري كانت تزحف إليها بالطريق البري، ولم تجد قوات "تركجه بيلمز" فرصة للهرب، وأصر "علي بن مجتل" علي أن يستسلم "تركجه بيلمز" دون قيد أو شرط، وعندما رفض الأخير هذا الإنذار هوجم ميناء مخا، وتمكنت قوات أحمد باشا يكن وقوات الجيش العسيري من الاستيلاء عليه في (٣ رجب ١٢٤٩هـ / ١٣ ديسمبر ١٨٣٣م). وحاولت جموع كثيرة من قوات "تركجه بيلمز" الهرب عن طريق البحر على ظهر قوارب غير مجهزة، وأستطاع البعض الوصول إلى السفن البريطانية الراسية في الخليج المواجه لمخا حينذاك، وهي السفن التابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية، وقد التقطت هذه السفن "تركجه بيلمز" ومعه ١٥٠ من رجاله وحملتهم إلى بومباي، بينما غرق الكثيرون من قواته؛ نظراً لشدة الريح وصعوبة الموقف الذي نتج عن مهاجمة مخا من البر والبحر في وقت واحد، وهكذا انتهت الفتنة التي أشعلها "تركجه بيلمز" في الحجاز وامتدت إلى اليمن، وقد ترتب عليها عودة النفوذ المصري وامتداده إلى الأراضي اليمنية، مما شكل تهديداً خطيراً للمصالح البريطانية في الجزء الجنوبي من البحر الأحمر، وكان سبباً رئيسياً في تصميم البريطانيين على السيطرة على عدن على نحو ما حدث فيما بعد^(١٥٥).

يتضح لنا من خلال ذلك وجود تقارب وتعاون بين البريطانيين من جهة وبين العناصر المنشقة من قوات محمد علي من جهة أخرى مما يعكس رغبة بريطانيا آنذاك في عرقلة جهود محمد علي في جميع أنحاء شبه الجزيرة العربية حيث كانت سيطرته على الجزيرة العربية بشكل عام واليمن بشكل خاص تشكل تهديداً خطيراً للمصالح

البريطانية وطريق مواصلاتها إلى مستعمراتها في الهند عبر الخليج العربي والبحر الأحمر على حد سواء^(١٥٦).

سيطرة القوات المصرية على السواحل اليمنية:

على الرغم من نجاح قوات محمد علي في إخماد الفتنة التي أثارها "تركجه بيلمز" في الحجاز واليمن، فإن محمد علي رأى أن يجتث جذور المتمردين من الجزيرة العربية - بشكل عام واليمن بشكل خاص - حتى ولو أدى ذلك إلى أن يستولى على ما يمكنه الاستيلاء عليه من الأراضي اليمنية، وبناءً على ذلك فقد أصدر أوامره بإرسال حملة جديدة إلى اليمن، تتكون من ٣ آليات من المشاة، و ٢٠٠٠ من الفرسان يقودهم "إبراهيم باشا"^(١٥٧)، الذي عينه محمد علي "سر عسكر" على اليمن، وتوجه إليها في (رمضان ١٢٥٠هـ / يناير ١٨٣٥م)، وكان يسالده في تحركه الشريف "محمد بن عون" شريف مكة، وبدأت بذلك عملية فتح مصر لليمن على أيدي قوات محمد علي الذي سيطر على منطقة قحاة، وتطلع للسيطرة على صنعاء ثم على عدن في ذلك الحين^(١٥٨).

وقد انقسمت هذه الحملة إلى قسمين: حملة بحرية، قادها علي بك، و حملة برية، قادها إبراهيم باشا يكن بنفسه^(١٥٩)، وقد استطاع الأسطول بقيادة علي بك أن يستولى على موانئ اللحية، وكمران، والحديدة، وعندما وصلت هذه الأخبار إلى محمد علي وعلم أن قواته في اليمن تمكنت من الاستيلاء على مينائي مخا والحديدة، وجد من الضروري إرسال قوة عسكرية لتتولى حمايتهما والدفاع عنهما، وبناءً على ذلك أصدر أوامره باستدعاء آلاى من الآليات الموجودة في الشام وإرساله إلى هناك، ولم يكتف بذلك بل أمر أيضاً بإرسال أورطة^(١٦٠) من الأورط المتفرقة بمصر^(١٦١).

أما بالنسبة للقوات البرية التي كان يقودها إبراهيم باشا يكن، فقد تمكنت من الاستيلاء على بيت الفقيه^(١٦٢) الذي يعتبر سوقاً من أسواق اليمن لتجارة البن^(١٦٣)، ثم تقدمت هذه الحملة واستولت على زبيد، وبناء على ذلك أصدر محمد علي أوامره بإرسال ١٠٠ مدفع و ١٠٠ من الجبخانجية "مدفعية" من مصر إلى محافظ جدة؛ لكي يرسلهم إلى القلاع الواقعة بسواحل اليمن، وهي: الحديدة، ومخا، وزبيد، وبيت الفقيه، من أجل حمايتها والدفاع عنها، بعد أن تمكنت قواته هناك من السيطرة الفعلية عليها^(١٦٤).

ولا شك أن أخبار هذه الانتصارات قد سرت محمد علي كثيراً، الشيء الذي دفعه إلى إرسال خطاباً إلى علي بك قائد الأسطول في (٥ جمادى الآخرة ١٢٥١هـ / ٢٨ سبتمبر ١٨٣٥م) أثنى فيه على كفاءته وسياسته في أداء مهمته سواء أكان ذلك في حماية سواحل اليمن أم في استيلائه على البلاد والبقاع، فأثابه باصعاده من رتبة قائم مقام^(١٦٥) إلى رتبة مير آلاي^(١٦٦)، ومنحه وسام مجوهر، ورفع من مكانته وأعلى من قدره^(١٦٧).

وهنا تجدر الإشارة إلى أن قوات محمد علي أثناء زحفها على عسير والمنطقة الممتدة على طول الساحل اليمني حتى الحديدة، قد واجهت مشقات هائلة نتيجة لوعورة الطرق وسوء المناخ وقلة الماء وفداحة المتاعب، وقد وقعت بينهم وبين رجال القبائل اليمنية، وخاصة تلك التي اندس بينها بعض البقية الباقية من دعاة السلفيين، كثير من المناوشات والمصادمات التي ألحقت بقوات محمد علي خسائر فادحة، اضطرتهم إلى التقهقر إلى الحجاز بعض الوقت، وقد عانى رجال محمد علي من البدو الذين كان بعضهم يتحالفون معهم تارة، وينقلبون عليهم تارة أخرى وخاصة في وقت الأزمات، بيد أنهم في نهاية الأمر استجمعوا قواهم واستأنفوا زحفهم من جديد حتى تمكنوا من احتلال الثغور اليمنية، وبعض المواقع الداخلية في قحمة، وقد اتخذ القائد

المصري إبراهيم باشا يكن ميناء الحديدة مركزاً لإدارتها، وأصبح والياً لليمن من قبل محمد علي^(١٦٨).

وهكذا أصبح لمصر السيطرة الفعلية على ساحل البحر الأحمر من السويس شمالاً إلى مخا بالقرب من مضيق باب المندب جنوباً، ولم يبق من الموانئ المهمة سوى ميناء عدن، وبناءً على ذلك بدأ إبراهيم باشا يكن يعد العدة من أجل استئناف الزحف داخل الأراضي اليمنية لاستكمال عملية فتح باقي المدن، إلا أن الوحدات المتحركة من الجيش قليلة؛ لأن القوات العسكرية كانت موزعة على الحديدة ومخا.. وغيرها من المدن اليمنية الأخرى التي سيطرت عليها قواته - كما ذكرنا من قبل - ثم أخذ يعمل على تعزيز قواته هناك عن طريق تجنيد العربان الموالين له في تلك المناطق مقابل راتب شهري يتقاضونه عن ذلك، بناءً على أوامر محمد علي له قبل خروجه إلى حملة اليمن^(١٦٩)، كما أصدر الأخير أوامره أيضاً إلى سرعسكر الحجاز بضرورة قيد العربان في الجندية عند الحاجة إليهم^(١٧٠).

كما تشير الوثائق أيضاً إلى أن العربان هناك كان لديهم رغبة ملحة في الانضمام إلى قوات محمد علي، فأرسل إلى شريف مكة في (٢١ جمادى الأولى ١٢٥١هـ / ١٤ سبتمبر ١٨٣٥م) بأنه علم من المكاتبات التي أرسلت إليه، وجود راغبين بكثرة من العربان في الدخول في سلك العسكر، وأمره بأن يعمل على قيد هؤلاء العربان نظراً لحاجته إليهم في تلك الظروف^(١٧١).

وتبع ذلك صدور الأوامر من محمد علي إلى أحمد باشا "سر عسكر الحجاز" بصرف النظر عن إرسال الآلاى الحادي والعشرين إلى اليمن، الذي سبق وأمره من قبل بإرساله إلى هناك وأن يعمل في نفس الوقت على قيد أفراد عساكر من القبائل الكائنة بأطراف الطائف وما يماثلها من الجهات قدر ما هو لازم ويرسلها إلى اليمن بدلاً عن الآلاى المذكور، كما أخبره بموافقته على قيد عساكر من قبائل يام باليمن، وأمره كذلك بأن يرسل إليه موضحاً الآتي: هل يمكن قيد عسكر من تلك الجهات ؟

وإذا كان يمكن فما مقدار ما يمكن قيده؟ وهل يمكن إرسال مقدار منهم إلى اليمن؟ وإذا كان يمكن فما مقدار ما يكون إرساله؟^(١٧٢).

وبناءً على ذلك بدأ أحمد باشا يتخذ الإجراءات اللازمة من أجل قيد العربان في الجندية هناك، وأرسل إلى محمد علي يخبره بأنه يمكن قيد أربعة آلاف من العساكر الذين يراد قيدهم من القبائل وسيتم قيد نصفهم من قبيلة بني يام، أما الباقي فسيتم قيدهم ممن هم في ضواحي مكة، وبناءً عليه أمره محمد علي بأن يعمل على ترغيب العساكر الذين سيتم قيدهم من الجهات الكائنة بجوار مكة المكرمة في الذهاب إلى اليمن، وقيد عساكر أخرى إذا لزم ذلك بعد ذهاب المذكورين إلى اليمن^(١٧٣).

هذا ولم يكن تجنيد عساكر من العربان في اليمن مقتصر على قبائل يام فقط، بل شمل أيضاً تجنيد عساكر من العربان القاطنين في الحديدة وما يماثلها من الجهات التي كانت تحت سيطرة الحكومة المصرية^(١٧٤)، كما شمل التجنيد أيضاً القبائل الواقعة في عسير وذلك عن طريق إغرائهم بالأموال للدخول في الجندية^(١٧٥)، ومن الجدير بالذكر أن تجنيد هؤلاء العربان لم يكن مفتوح المدة، بل كان لمدة محدودة وقد حددتها الوثائق بـ ٥ أشهر فقط، وذلك مقابل مبلغ معين من المال يتقاضونه شهرياً عن ذلك^(١٧٦).

أما بخصوص مرتبات هؤلاء العربان فلم تشر الوثائق إلى قيمة محددة لها، بل أوضحت أنها كانت تتراوح ما بين ٣ ريالات إلى ١٣ ريال، هذا بخلاف مرتب البقسماط، وعلى ما يبدو أن هذه المرتبات كانت باهظة في تلك الفترة، الأمر الذي دفع محمد علي إلى إصدار أوامره إلى أحمد باشا يكن (سر عسكر الأقطار الحجازية) بأن يعمل على إيجاد حل لهذه المرتبات وإلا فعليه أن يقوم بتسريحهم من الخدمة، وسوف يقوم هو بتدبير العساكر اللازمة من مصر وإرسالها على وجه السرعة^{(١٧٧)*}.

ويتضح مما سبق أن محمد علي كان حريصاً على أن تدين قبائل العرب له بالولاء والتبعية في شبه الجزيرة العربية بشكل عام واليمن بشكل خاص، حتى يثبت قواعد حكمه هناك ويحكم سيطرته على تلك المناطق.

سيطرة القوات المصرية على تعز^(١٧٨) وملحقاتها:

بعد أن استقرت الأمور في يد إبراهيم باشا يكن في اليمن، بدأ يعد العدة من أجل القيام بحملته داخل اليمن للاستيلاء على المدن المهمة بها، ووجه نظره بعد ذلك إلى الاستيلاء على مدينة تعز والمناطق المجاورة لها، وكانت أوضاع اليمن الداخلية آنذاك مواتية لإنجاح عمليات إبراهيم باشا يكن في اليمن، فالإمامة في صنعاء تعاني من ضعف شديد، حيث توفي الإمام المهدي عبد الله بن المتوكل سنة (١٢٥١هـ / ١٨٣٥م) وتولى بعده ابنه الإمام علي (١٢٥١ - ١٢٥٢هـ / ١٨٣٥ - ١٨٣٦م) ولقب نفسه بالمنصور، وكان هذا الإمام متلاًفاً للمال، وجاء في وقت قد تدهورت فيه أحوال اليمن، وقد زاد من سوء الأحوال قحط وجفاف عام لم تشهد البلاد لهما مثيلاً منذ زمن بعيد في مختلف المناطق، كما انتشر بعد أشهر قليلة من حكمه "وباء" لعله "التيفوس" هلك فيه كثير من الناس، وفي هذه الظروف الصعبة بدأ حكم الإمام المنصور على الذي استحوذ عليه مجموعة من الوزراء كان بعضهم جدد قليلي التجربة، وبعضهم الآخر ممن يشتكى من ظلمهم أو جشعهم كثير من الناس^(١٧٩).

ولم يمض وقت طويل على تولي الإمام المنصور على الحكم، حتى خرج عليه عمه السيد قاسم بن المنصور، الذي كان يطمع في تولي الإمامة بعد موت أخيه المهدي عبد الله، باعتباره المستحق لتولية الإمامة من بعده، وعلى ذلك ظهر بينه وبين ابن الإمام المتوفي اختلاف على ولاية الإمامة الذي آل إلى عدااء سافر بينهما، وتبوأ الإمام المنصور على الإمامة مكان أبيه بالقوة، مما دفع السيد قاسم إلى استمالة فريق

من ذوى محمد^(١٨٠) وذوى حسين^(١٨١) واستولى على تعز واستكبر على إمام صنعاء، ومكث في تعز حتى استتب له الأمر واستقر له الحكم، وحكمها لمدة سنة ولقب نفسه بالهادي^(١٨٢). كما ازداد نفور الأهالي والجنود أيضاً من الإمام المنصور على، وثار الجنود ضده وتمكنوا من إلقاء القبض عليه، وتولى الإمامة بدلا منه الإمام عبد الله بن الحسن بن أحمد بن المهدي (١٢٥٢ - ١٢٥٦ هـ / ١٨٣٦ - ١٨٤٠ م) ولقب باسم الإمام الناصر، ولكن الخلاف ما لبث أن نشب من جديد بين الإمام الناصر وبين السيد قاسم الطامع في الإمامة، وقد استغل إبراهيم باشا يكن هذا الخلاف لصالحه، وعمل على توسيع هوة هذا الخلاف، حتى يتمكن من تحقيق أهدافه التوسعية في داخل اليمن^(١٨٣).

في الوقت الذي كانت فيه قوات إبراهيم باشا تتجه للقيام بحملتها داخل اليمن لفتح باقي المدن اليمنية، كانت قوات أحمد باشا يكن تواجه ثورة عسير التي قامت متضامنة مع قبائل يام معلنة تمردها من جديد على الوجود المصري هناك - وهذا ما سوف نوضحه بالدراسة والتحليل فيما بعد -؛ لذا أرسل إبراهيم باشا إلى محمد علي في طلب ٢٠٠ فارس؛ لحماية الثغور اليمنية التي تحت سيطرة القوات المصرية من اعتداء ثوار عسير ويام عليها، كما أوضح له أنه بمجرد تولى الإمام الناصر عبد الله الحكم غادر صنعاء إلى بلاد آنس^(١٨٤) وذمار؛ لإخضاع بعض القبائل المتمردة عليه، ومن ثم فإنه يريد انتهاز هذه الفرصة لاستمالة القبائل المتمردة على الإمام، وإدخالها تحت طاعة محمد علي، كي يدينوا له بالولاء والتبعية^(١٨٥).

وفضلاً عن ذلك فإن إبراهيم باشا يكن أخذ يعمل على استمالة السيد قاسم إليه هو ومشايخ القبائل التابعة له من ذوى محمد وذوى حسين، مستغلاً في ذلك الخلاف القائم بينه وبين الإمام الناصر - كما ذكرنا من قبل - لإدخال تعز وملحقاتها تحت سيطرة القوات المصرية، سواء بالترغيب أم بالترهيب، فأرسل إبراهيم

باشا إلى السيد قاسم السيد محمد الباز أحد شيوخ قبائل مخا، بأن يهبي للسيد قاسم ومن معه من مشايخ القبائل الحضور إلى مدينة مخا، وبالفعل حضر السيد قاسم إلى مخا ومعه نحو ٥٠٠ من محاربين قبائل ذوى محمد وذوى حسين التابعين له، ونحو ١٥ شيخاً من شيوخ القبائل المذكورة، وبعدها التقى مع إبراهيم باشا يكن أخذ يتفاوض معه في أمر إلحاق تعز وملحقاتها بالحكومة المصرية، وقد انتهت هذه المفاوضات باتفاق الجانبين على البنود الآتية:

- ١ - إدخال تعز وملحقاتها في حكم الجناح العالي.
 - ٢ - أن يدفع إبراهيم باشا يكن مبلغاً قدره ١٢٨٨٩ ريالاً للقبائل سالفة الذكر، مقابل التزامهم بهذه الاتفاقية.
 - ٣ - أخذ ١٠ رهائن من هذه القبائل ووضعهم لدى محافظ مخا حتى يتم للجيش المصري احتلال تعز وملحقاتها.
 - ٤ - تحديد إقامة السيد قاسم في مخا على أن تصرف له الحكومة المصرية مرتباً شهرياً وقدره ٤ آلاف قرش^(١٨٦).
- وبعد هذه الاتفاقية قرر إبراهيم باشا يكن أنه بمجرد أن تتمكن قواته من السيطرة على إقليم تعز وملحقاتها، أن يتم تنصيب الأميرالاي مصطفى بك قائد الآلاى الثالث المشاة المرابط باليمن محافظاً لتعز وليس هذا فحسب، بل أخذ يعد العدة من أجل القيام بهذه المهمة ومنها أنه عزز الآلاى الثالث المشاة - والبالغ عدده ١٣٠٠ جندي - الذي تحت إمرة مصطفى بك بـ ٤٠ فارساً ومدفعين، كما صرف لكل ضابط من ضباط هذه القوة مرتب شهر ولكل جندي ٤٠ قرشاً مضافة على مرتبه، وذلك تشجيعاً لهم منه حتى يقوموا بمهمتهم هذه على أكمل وجه^(١٨٧).
- وبعد أن أتم إبراهيم باشا الاستعدادات اللازمة التي تمكنه من فتح تعز، أصدر أمره العالي إلى مصطفى بك بوجوب الزحف على تعز بالأورطة الثانية والثالثة من

الآلآى الثالث مشاة، ويتضح من خلال التقرير الذي قدمه مصطفى بك عن الموقعة الحربية التي حارب فيها الآلآى الثالث المشاة في بندر^(١٨٨) تعز، أنه قد انضم إلى هذه القوة العساكر الموجودة في زبيد وكذلك الأورطة الأولى من الآلآى الثالث مشاة، كما يتبين أيضا كيف أن الأهالي كانوا يعاملونهم معاملة حسنة ويقدمون لهم المساعدات اللازمة أثناء سير الحملة من مخا إلى تعز، فيذكر أنهم عندما أصبحوا على مقربة من قرية موزع^(١٨٩) هرع أهالي هذه القرية إلى استقبال الحملة وساروا معهم حتى وصلوا إلى المكان الذي عسكروا فيه، وقد أحضر أحد شيوخهم ويدعى الشيخ عبد الله إلى المعسكر بعض الخراف والثيران لضيافة الجنود، ولم يفارقهم مطلقاً وقد ظل إلى جانبهم طيلة مدة إقامتهم هناك، كما فعل هذا أيضاً مع الحملة أهالي قرية البرح^(١٩٠)، فبمجرد وصولها إلى هناك هرع أهلها كافة إلى استقبالهم، وحضر شيوخها أيضاً، وقد أرسل الشيوخ والأهالي بعض الخراف والثيران إكراماً لهم، وفي مدة إقامتهم هناك حضر لاستقبالهم ناصر بن يس شيخ قرية القريبات — التي تبعد مسافة ٩ ساعات من قرية برح — في نحو ٢٠٠ من جماعته، رغبة منه في الدخول في طاعة الجناح العالي؛ ولذا فقد أعطى له قائد الحملة كسوة عبارة عن عباءة وشال، كما فعل ذلك أيضاً أهالي قرية حوزيمة^(١٩١)، وإن دل ذلك فإنما يدل على مدى رغبة الأهالي هناك في الدخول في طاعة الحكومة المصرية باليمن.

وبالرغم من هذا الترحيب الذي قوبلت به قوات الجيش المصري أثناء الزحف على تعز من قبل معظم الأهالي هناك، فإنها قد تعرضت إلى بعض المناوشات من قبل المتمردين من قبيلة ذوى محمد، فعندما عسكرت قوات الجيش بالقرب من قرية خزران قام المتمردين المتحصنين فوق قمة برج على الجبل المواجه للمعسكر بإطلاق بعض الطلقات من البنادق عليهم، ولكن مصطفى بك (قائد الحملة) تمكن من إخضاعهم بالطرق السلمية، وذلك عن طريق وساطة شيوخ القبائل الذين كانوا مرافقين له أثناء الزحف، وهم: محمد بن الإمام القاسم، و محمد البار، و محمد بن

دماج، ومحمد أبو شعلة، وعبد الله دابولي، وبعد ذلك أخذت الحملة تواصل سيرها في طريقها إلى تعز، وعندما وصلت إلى هناك دارت بينها وبين القبائل المتمردة بعض المناوشات، فقد خلالها الجانبان كثيرًا من الأرواح والعتاد، ولكن القوات المصرية قد تمكنت من السيطرة على تعز ملحقاتها، وهي: الحجرية^(١٩٢)، وشرعب^(١٩٣)، وجبل صبر^(١٩٤)، في أوائل (جمادى الأولى ١٢٥٣هـ / أغسطس ١٨٣٧م)^(١٩٥).

وعقب هذا الانتصار أرسل إبراهيم باشا يكن إلى محمد علي في (١٤ جمادى الأولى ١٢٥٣هـ / ١٦ أغسطس ١٨٣٧م) برسالة يخبره فيها بهذا النصر، موضحًا له الإجراءات التي اتخذها فور هذا الانتصار، والتي تمثلت في: تنصيب مصطفى بك ميرالاي الآلاي الثالث مشاة محافظًا عليها وعهد لهذا الآلاي بحمايتها، كما زود هذا الآلاي بقوات القائد عثمان أغا الياقولي القادم من مصر حديثًا وحسين الكردي الموجود ببندر لحية؛ نظرًا لاتساع هذه المنطقة، عمل كذلك على إقامة بعض القلاع هناك لحماية المنطقة من أي اعتداء من قبل المتمردين على الحكومة المصرية باليمن، كما اتخذ الإجراءات الكفيلة لتوفير كافة العتاد والمؤن اللازمة لهذه القوات، ولكنه التمس منه في آخر الرسالة بعض المبالغ من المال لحاجته الماسة لها في تلك الظروف الحرجة حتى يتيسر له تنفيذ هذه الإجراءات على وجه السرعة^(١٩٦).

وعلى أية حال فقد أرسل إليه محمد علي في (٢٨ جمادى الأولى ١٢٥٣هـ / ٣٠ أغسطس ١٨٣٧م) موضحًا له بأنه اطلع على خطابه المطلوب فيه إرسال النقود، وعلى التقرير المقدم من الميرالاي مصطفى بك عن كيفية الاستيلاء على تعز، وبناءً على ذلك فهو ينصحه ألا يدفع إلى المشايخ الذين سهلوا له الاستيلاء عليها مبالغ كثيرة، ولا يحل كل المسائل بقوة المال، وأن يعنى الآن بالاحتفاظ بتعز، ولا يتوسع ولا يرسل الجنود إلى جهات أخرى، وينتظر إلى أن ترسل قوات كبيرة من مصر في حينها وتفتح تلك البلاد بقوة الجيش، ثم أخبره بأنه أرسل إليه بالفعل مبلغ ٤ آلاف كيس^(١٩٧) في تاريخ الأمر^(١٩٨).

وعلى الرغم من ذلك فإن إبراهيم باشا يكن "سرعسكر اليمن" لم يصغ إلى أوامر محمد علي، واستغل فرصة ضعف الإمام الناصر و نفور القبائل منه إلى جانب رغبتهم في الدخول في طاعة الجناح العالي، ولم ينتظر وصول قوات جديدة من مصر وأستغل ما لديه من قوات للاستيلاء على ما يمكنه من المدن اليمنية، فقد حرص قبل مواصلة الزحف عليها أن يقوم بترتيب الجنود اللازمة من الآلأى العشرين للمحافظة على ثغور مخا والحديدة واللحية وزبيد من أي اعتداء من جانب المتمردين أثناء انشغال قواته في استكمال الفتح^(١٩٩).

سيطرة القوات المصرية على منطقة جبل رأس^(٢٠٠) والعدين^(٢٠١):

بعد أن تمكنت قوات إبراهيم باشا يكن من الاستيلاء على تعز وملحقاتها، وجد من الحكمة انتهاز الظروف الداخلية في اليمن — السالفة الذكر — ويستولى على العدين؛ لأنها من حيث الاتساع والموارد تشبه إقليم تعز، وهى أيضاً مجاورة للنواحي التي تم له الاستيلاء عليها، وليس من المصلحة أن تترك على علاقتها، ولهذا رأى وجوب ضمها إلى حكم الجناح العالي^(٢٠٢) ونظراً لأن المكان المسمى جبل رأس بمثابة باب إقليم العدين لزم الأمر الاستيلاء عليه أولاً، وبناءً على ذلك فقد صدرت الأوامر منه إلى صادق أفندي بكباشى الأورطة الرابعة في الآلأى العشرين المشاة المرابط في زبيد، بالاستيلاء على هذا الجبل مع ٦٠٠ جندي — منهم ١٠٠ من الجنود الذين تم قيدهم من العربان في تلك المناطق —، وبالفعل تمكن صادق أفندي من الاستيلاء على جبل رأس؛ فأرسل إلى إبراهيم باشا يبشره بهذا النصر، وأخبره بأن شيوخ وأهالي تلك المنطقة يرغبون في الدخول في حكم الجناح العالي^(٢٠٣)، و شجع هذا الأمر صادق أفندي على مواصلة الزحف إلى العدين التي تمكن من الاستيلاء عليها دون مقاومة تذكر، كما دخل في الطاعة جميع شيوخ العدين والمناطق التي حولها، ويرجع ذلك لعدة أسباب، ومنها: أن أهالي العدين كانوا متضررين من

حكومة صنعاء؛ لذا رحبوا بدخول القوات المصرية المدينة، كما أنه لم يقع أي اعتداء منهم على أموال أهالي القرى أثناء الزحف من زبيد إلى العدين، أضف إلى ذلك المعاملة الحسنة التي كان يعامل بها أفراد القوات الأهالي، وإكرامهم كل حسب درجته ومركزه، الأمر الذي أدى إلى الاستيلاء على المدينة دون مقاومة تذكر^(٢٠٤).

وعلى أية حال فقد أرسل صادق أفندي إلى إبراهيم باشا يكن عقب هذا الفتح وطلب منه موافاته بأورطة كاملة على الأقل، و٤٠٠ عسكري من أجل استخدامها في المحافظة على الجهات التي تمكن من السيطرة عليها من هجمات المتمردين، كما أوضح له أيضاً أن جميع الناس في هذا الأيام، نظراً لضعف الإمام وظلمه لهم، قد أشاحوا بوجوههم عنه وتحولوا نحو الحكومة المصرية، ولذا فهو يريد استغلال هذه الفرصة ويواصل زحفه في داخل اليمن، إذا وافق إبراهيم باشا وأرسل إليه العساكر سالفة الذكر^(٢٠٥).

ولكن على ما يبدو أن إبراهيم باشا يكن لم يتمكن من إمداد صادق أفندي بما طلب من العساكر؛ لأن القوات التي كانت تحت إمرته باليمن، موزعة على المدن التي تم لهم السيطرة عليها، من أجل حمايتها وتأمينها ضد أي اعتداء - كما ذكرنا من قبل - ومن أجل هذا لم يستطع صادق أفندي أن يقدم على أي خطوة جديدة في اليمن من أجل الاستيلاء على باقي المدن الداخلية، وأرجأ هذا العمل إلى حين وصول إمدادات جديدة من مصر.

ثالثاً: موقف إمام اليمن من التوغل المصري:

مما لا شك فيه أن الإمام الناصر قد ضاق ذرعاً من التوغل المصري في الأراضي اليمنية، ويتضح ذلك من خلال الرسالة التي بعث بها مصطفى بك ميرالاي الآلای الثالث المشاة (المرباط في تعز) إلى إبراهيم باشا يكن، والتي وضح له فيها موقف الإمام من التوغل المصري في بلاده، والاستعدادات التي اتخذها من أجل استرداد تعز

من أيدي القوات المصرية. وعلى ذلك فقد طلب إمداده بقوة كافية من الجنود؛ فأرسل إبراهيم باشا بدوره إلى محمد علي يلتمس منه إرسال الآي من مصر حتى يتمكن من حماية تعز من هجمات الإمام^(٢٠٦)، في حين تشير الوثائق إلى أن إبراهيم باشا لم ينتظر وصول الآي الذي أرسل في طلبه من مصر، وقام بإرسال جميع العساكر الأشداء القادرين على حمل السلاح ممن بقوا من الآي العشرين المعسكر تجاه الحديدة إلى مخا بطريق البحر، والبالغ عددهم ٨٠٠ جندي برفقة قائمقامهم على أن يسيروا بعد ذلك إلى تعز، ولكن قد واجهته مشكلة نقص الأموال للأسباب التالية:

أولاً: النفقات الباهظة من جراء تكلفه نقل المؤن من مخا إلى تعز.

ثانياً: اقتضت الظروف تجديد ٢٠٠٠ جندي من العرب بمرتبات شهرية؛ لتوفير القوة العسكرية اللازمة لحماية بعض جهات تعز ومنطقة العدين وقمامة، بسبب تعذر وصول القوات العسكرية اللازمة من مصر.

ثالثاً: عجز إيرادات الجمارك^(٢٠٧) عن مواجهة النفقات سالفة الذكر دفعت إبراهيم باشا إلى اقتراض مبلغ قدره ٢٠ ألف ريال فرانسة من التجار، على أن يتم تسديدهم من خزانة الجمارك فيما بعد، ولكن نظراً للعجز المستمر في إيرادات الجمارك^(٢٠٨) فقد عجز عن سداد ديون التجار، الأمر الذي ترتب عليه رفض التجار اقراضه مرة أخرى.

وفي نفس الوقت وجد إبراهيم باشا أن مصاريفه تزداد يوماً بعد يوم، الأمر الذي دفعه أن يرسل مجدداً إلى محمد علي ويطلب منه أن يرسل إليه على وجه السرعة ٥٠ ألف ريال فرانسة وبعض القوات العسكرية، موضحاً له قيام أحد المتمردين التابع لإمام صنعاء ويدعى قاسم بن حسن بن يحيى بجمع نحو ١٠٠٠ جندي من العربان لمهاجمة القوات المصرية المرابطة في تعز، وعند وصولهم إلى المكان المسمى "وادي الجند" - الكائن على بعد ٣ ساعات من تعز - أرسل إليهم إبراهيم باشا في

(٢٩ جمادى الأولى ١٢٥٣هـ / ٣١ أغسطس ١٨٣٧م) بعض قواته، ودارت بين الجانبين معركة عنيفة استغرقت حوالي ٣ أو ٤ ساعات انتهت بهزيمة المتمردين وتقهرهم إلى موضع على بعد ٥ أو ٦ ساعات من تعز، ولذلك فهو يعمل على جمع العساكر من أجل الهجوم عليهم عندما تحين الفرصة لذلك^(٢٠٩).

ولم يكتف إبراهيم باشا بذلك بل أرسل أيضاً إلى أحمد باشا بالحجاز يطلب منه أن يمدّه بالعساكر والأموال نظراً لحاجته الشديدة إليها^(٢١٠)، ولكن نظراً لانشغال أحمد باشا في ذات الوقت بالثورة العسيرة وقبائل يام، فقد كتب إليه يعتذر عن عدم إمكانه إرسال العساكر والنقود التي طلبها منه، والواضح من الرسالة التي بعث بها أحمد باشا إلى محمد علي، أنه لم يكن راضياً عن أعمال أخيه إبراهيم باشا في اليمن، وعلى الأخص قيامه بتوزيع القوات التي تحت إمرته هناك على المدن الداخلية و الموانئ الساحلية التي أصبحت تابعة للحكومة المصرية؛ لأن فعل هذا العمل من شأنه أن يضعف من مركز هذه القوات، وتشتتها في أكثر من جهة يجعلها غير قادرة على صد أي هجوم من قبل الأعداء، موضحاً لمحمد علي أيضاً الظروف التي أحاطت به والتي حالت دون إرساله الإمدادات التي طلبها منه أخوه باليمن^(٢١١).

وتشير الوثائق إلى أن محمد علي قد أرسل بالفعل إلى إبراهيم باشا القائمقام عثمان أغا الياقولي وقواته، ووعدّه بأنه سوف يرسل له أيضاً القائمقام إبراهيم أغا وقواته القادمة من كريت إلى اليمن، وقد عمل إبراهيم باشا على إقامة عثمان أغا وقواته في تعز من أجل حمايتها والدفاع عنها^(٢١٢).

وعلى ما يبدو أن إبراهيم باشا يكن لم يكن يقنع بمثل هذا فقط، بل كان في حاجة شديدة إلى إرسال المزيد من العساكر والأموال إليه، وعلى هذا أخذ يرسل محمد علي ويطلب منه أن يمدّه بالمزيد من القوات والأموال، حتى يتمكن من مقاومة هجمات الإمام المتابعة عليه من جهة تعز والعدين آنذاك^(٢١٣).

بيد أنه على الرغم من إلحاح إبراهيم باشا يكن على محمد علي من أجل أن يرسل إليه العساكر والأموال اللازمة له سواء من مصر أو من الحجاز فإن محمد علي أرسل إليه برسالة في (١٣ رجب ١٢٥٣هـ / ١٣ أكتوبر ١٨٣٧م) يأمره فيها بأن لا يتوسع الآن في القيام بحركات عسكرية، وأن يقتصر على الاحتفاظ بالبلاد الخاضعة للحكومة المصرية، وأن يكرم السادة والمشايخ الذين لهم يد في فتح تعز وغيرها من البلاد، وأن يعمل على كسب الوقت إلى أن يحين الأوان لإرسال قوات كبيرة والاستيلاء بها على البلاد قوة واقتداراً، كما أخبره في آخر الرسالة بأنه سوف يرسل إليه قوات إبراهيم أغا القادمة من كريت إلى جانبه في اليمن^(٢١٤).

وقد تبع هذه الرسالة برسالة أخرى أرسلها له في (١٩ رجب ١٢٥٣هـ / ١٩ أكتوبر ١٨٣٧م) جاء فيها: ((اطلعت على خطابك المطلوب فيه إرسال آلاى إلى طرفك لأن إمام صنعاء يريد أن يهجم على تعز بقوة كبيرة، وقد علمت مما كتبناه إليك أولاً وأخيراً أن الظروف السائدة لا تسمح بإرسال قوة من هنا، وإنك بتحريض المشايخ النفعيين قد فرقت جنودك في أماكن بعيدة دون أن تقدر ظروفنا حتى وقعت الآن في هذا المأزق، ومع ذلك سنمدك بالآلاى الذي تطلبه إذا أصبحت الحالة من ناحية تركيا مطمئنة، وإلى أن يرسل الآلاى المذكور فعليك أن تقتصر على الاحتفاظ بالبلاد الخاضعة فقط دون أن تأمل منها أي فائدة مادية، وأن تعمل على إكرام السادة والمشايخ وكسب قلوب السكان، وتتمكن بهذه الأساليب الحكيمة من دفع مشكلة الإمام، واعلم أنه لا يمكن الآن إرسال قوة أخرى غير قوة إبراهيم أغا المرسلة قبلاً، فاستخدم العساكر الموجودة بالحكمة وحسن التدبير في الدفاع عن البلاد الخاضعة وحراستها))^(٢١٥).

وبناءً على ذلك أخذ إبراهيم باشا يكن يعمل على صد هجمات الإمام الناصر عن تعز والعدين بما لديه من القوات، فدارت الحرب سجلاً بين الفريقين، كان النصر

فيها دائماً حليف القوات المصرية، وكان الناصر كلما هزم في معركة راح يحشد عساكر العرب من جديد من القبائل اليمنية الموالية له، مثل: قبيلة ذوى محمد، وذوى حسين، وفهم، وخولان^(٢١٦)، وأرحب^(٢١٧)، وحاشد^(٢١٨) - وهم من القبائل التابعة لصنعاء المعروفين بالبسالة في القتال - وعاود بهم الهجوم مرة ثانية على إقليمي تعز والعدين، وبعد ٦ معارك دارت بينهما حسم الموقف لصالح القوات المصرية، وفر الإمام الناصر هارباً إلى صنعاء بعدما حلت الهزيمة به وبأشياعه الذين كانوا زهاء ١٥ ألف فارس، وتفرقت القبائل الموالية له من حوله^(٢١٩).

ويصف إبراهيم باشا يكن محمد علي في إحدى خطاباته المعركة الأخيرة التي دارت بين قواته وبين قوات إمام اليمن بقوله: ((إن الإمام ناصر المقيم مع جيشه ببلاد (إب)^(٢٢٠) و(صبيا) الواقعين فيما بعد إقليمي تعز والعدين، الداخلين في حوزة الحكومة الخديوية بعد أن ظلا تحت حكم صنعاء منذ القدم، قد هجم ست مرات متواليات على الإقليمين المذكورين ولكن لم يثبت وانهمز في كل مرة من هجماته دون أن يحصل على أي فائدة، فعمد إلى تقوية جيشه بضم عساكر العربسان، وأعاد الاعتداء على العدين فانتهزنا الفرصة ولم نتوان دقيقة واحدة حتى أمددنا العساكر الموجودين في تلك البلد بإرسال أورطتين من الجهادية وعبدكم القائد حسن أغا الكريتي مع من معه من الجنود مرفقين بقائمقام الآلى العشرين، وقد قاتلوا المذكورين من صبح أمس الأول حتى ظهره، ثم استأنفوا الحرب عصر غداته فقاتلوا قتالاً عظيماً دام إلى الساعة الثانية (أي بعد الغروب) من الليل، فأخرجوهم بعون الله تعالى من المباني التي كانوا متحصنين فيها بهجمات متعددة، وقُتل ثلاثون من المفسدين المجرمين، وجُرح ستون ومات اثنان من شيوخ صنعاء، فلم يرجوا قراراً حتى ولو هاربين، كما أن عدد القتلى منا أيضاً يبلغ أربعة وثلاثين والجرحى يزيدون على (السبعين)^(٢٢١).

وعقب ذلك صدرت الأوامر من محمد علي إلى أحمد باشا (القائد العام للحجاز) في (٢٦ رجب ١٢٥٣هـ / ٢٦ أكتوبر ١٨٣٧م) بضرورة الإسراع في إرسال آلاى من الحجاز إلى إبراهيم باشا يكن باليمن نظراً لحاجته الشديدة إلى المزيد من القوات العسكرية في الظروف الراهنة^(٢٢٢). كما أوصاه بأن يوجه إليه خطاباً يلفت فيه نظره إلى أنه لم يكن على صواب في توزيع جنوده على مناطق نائية، وينصحه بأن يعمل على كسب قلوب المشايخ والأهالي، ويعدل عن التقدم مكثفياً بالمحافظة على البلاد التي تم إخضاعها للحكومة المصرية^(٢٢٣).

كما أن محمد علي أيضاً لم يكن يدع مناسبة ويذكر فيها إبراهيم باشا يكن بالنصائح السالفة الذكر، وهذا يوضح مدى اهتمام محمد علي بهذا الموضوع، فعندما وصلت إليه الأخبار بأن إبراهيم باشا تمكن من الانتصار على إمام صنعاء وإحباط الهجمات التي قام بها ٦ مرات على تعز، والجهاء إلى الفرار عندما فقد الأمل في النصر، فقد أرسل إلى إبراهيم باشا على الفور يخبره بأنه تلقى هذا النبأ بسرور عظيم، ويؤكد عليه ما نصحه به من قبل، من العمل على الاحتفاظ بالبلاد الخاضعة للحكومة المصرية دون التوسع والطمع في فوائد مادية، والعمل على إرضاء المشايخ والأهالي، كما أخبره بأنه قام باستدعاء نحو ١٠٠٠ جندي من ألبانيا لإرسالهم إلى اليمن، وعلى ذلك فهو يأمره بعدم القيام بحركات عسكرية قبل أن تتجمع لديه القوات المرسلة كلها^(٢٢٤).

ويتضح مما سبق مدى حرص محمد علي الشديد على كسب ولاء وتبعية الشيوخ والأهالي في اليمن، وقد كان بعيد النظر في ذلك حيث أن مثل هذا العمل سوف يسهل على قواته هناك فتح باقي البلاد بسهولة ويسر كما حدث في فتح تعز والعدين، إلى جانب تمكنه من إحكام السيطرة على الأقاليم التي تم لقواته السيطرة عليها، وعدم قيام الأهالي والشيوخ بحركات تمرد ضد حكمه هناك.

وعلى أية حال فعلى الرغم من الرسائل المتتالية التي بعث بها محمد علي لأحمد باشا يكن (القائد العام للحجاز) والتي يأمره فيها بإرسال آلاى من طرفه إلى جانب إبراهيم باشا يكن في اليمن، فإن أحمد باشا أرسل إلى محمد علي يعتذر له عن عدم إمكانية القيام بمثل هذا العمل؛ وذلك نظرًا لانشغال قواته في إخماد الثورة العسيرية وقرود قبائل يام، وليس من الثواب أن يرسل آلاى من قبله إلى اليمن في تلك الظروف الراهنة، وامثالاً لأوامره فقد أصدر أمراً بإرسال ما تبقى من العساكر السودانية من الآلاى الذي أمر بإرساله إلى اليمن^(٢٢٥). ولكن قد تبين لمحمد علي من التقارير التي وصلتته من الحجاز أن هؤلاء الجنود لا يصلحون للعمل في اليمن، وعلى ذلك فقد صدرت الأوامر منه إلى أحمد باشا بأن يقوم بتوزيعهم على الآليات الموجودة في الحجاز^(٢٢٦).

وبصفة عامة يمكن القول بأن الانتصارات المتتالية التي حققتها قوات إبراهيم باشا يكن على الإمام الناصر وأتباعه، جعلته يعتقد أن عدن لم تعد بعيده، كما أن صنعاء لم تعد هدفاً عسياً، فمركز الإمام الناصر أصبح ضعيفاً في العاصمة صنعاء بعد عودة مهزوماً إلى جانب محاصرة القبائل ومضايقتهم له طلباً لحقوقهم، وما ظهر لهم من عجزه عن إيفاء هذه الحقوق لشدة إملاقه وضيق ذات يده، مما جعل هذه القبائل تعرض عن الإمام، بل على العكس من ذلك فقد أبدت رغبتها في الانضمام إلى الحكومة المصرية، الأمر الذي شجع إبراهيم باشا يكن على معاودة طلب إمدادات جديدة من مصر من أجل مواصلة الزحف؛ لتحقيق هدفه الأسمى وهو الاستيلاء على صنعاء، فأرسل إلى محمد علي يخبره بأنه لو تفضل وأرسل إليه آلايين من العساكر و٤٠٠ من الفرسان في هذه الظروف التي أضحت فيها قوى الإمام خائرة لكان ذلك موجباً لتسهيل الاستيلاء على صنعاء في هذه الأيام^(٢٢٧).

ومما لا شك فيه أن الاستيلاء على صنعاء كان مطلباً ملحاً من مطالب محمد علي أيضاً، فعندما وصل إليه خطاب إبراهيم باشا يكن (قائد القوات اليمنية)، بإدار

على الفور وأرسل إليه بخطاب أخبره فيه بأنه يقوم بالفعل بتدريب ٣ آليات من الجنود، وسترسل هذه الآليات إليه خلال ٣ أشهر تحت قيادة أمير اللواء^(٢٢٨) على بك ومعاونه مصطفى بك^(٢٢٩).

وعلى الرغم من ذلك فإن إبراهيم باشا لم يقف مكتوف الأيدي هناك انتظاراً لوصول الإمدادات إليه من مصر، بل أخذ يستغل ما تحت يديه من القوات للاستيلاء على ما يمكنه الاستيلاء عليه من بلاد اليمن الداخلية، منتهزاً فرصة ضعف الإمام وإعراض القبائل عنه، فعندما وصلت الأخبار إليه من طرف مصطفى بك ميرالاي الآلى الثالث المشاة بأن القلاع المقيم بها قبيلة ذوى محمد، الكائنة حول القرية المسماة القاعدة^(٢٣٠)، دائماً ما يصدر منهم أعمال تعد على أهل القرى التي أصبحت تدين بالولاء للحكومة المصرية، فصدرت الأوامر على الفور إلى مصطفى بك بالتحرك إلى هذه القلاع في جماعة من العساكر المقيمة ببندر تعز، وقد قام مصطفى بك بدوره ورتب عساكر من الآلى الثالث مشاة، والآلى العشرين مشاة وعين عليهم محمد أفندي قائم مقام الآلى الثالث مشاة وأصدر إليهم الأمر بالتحرك إلى هذه القلاع^(٢٣١).

وبعد عدة مناوشات قامت بين القوات المصرية وبين المتمردين من ذوى محمد، تمكنت القوات المصرية من السيطرة على القلاع والأبراج القائمة حول القرية المسماة القاعدة البالغ عددها ٥٤ أخذ منها ٣٨ قهراً أما الـ ١٦ الباقية فقد أخذ عن طريق الصلح بين قادة الحملة وبين المتمردين مقابل بذل الأموال عليهم بسخاء، وتم ذلك في (١٧ ذي القعدة ١٢٥٣هـ / ١٢ فبراير ١٨٣٨م)، وبعد أن أتم محمد أفندي هذه المهمة صدرت إليه الأوامر بالعودة إلى تعز مرة أخرى^(٢٣٢)، وقد توجه بالفعل إلى تعز بعد أن قام بهدم بعض الأبراج التي استولى عليها، أما الأبراج الباقية فقد تركت ليقيم بها العساكر الذين عهد لهم مهمة الدفاع عنها^(٢٣٣).

وبالرغم من هذا النصر الذي أحرزه قادة الجيش المصري المرابط في اليمن على المتمردين ضد الحكومة المصرية، فإنه لم يمض وقت طويل على هذه الأحداث وقام أحد مشايخ قبيلة قم وجمع حوله نحو ٨٠٠ مقاتل من الثوار الذين يسدينون بالولاء والتبعية لإمام صنعاء، وأخذوا يغيرون على الأهالي الضعفاء التابعين للحكومة المصرية في الجهة المسماة جبل حلوة - من أعمال الحجرية -، وبمجرد وصول هذه الأخبار إلى مصطفى بك (محافظة تعز) قام على الفور وأرسل من جانبه بعض القوات المرابطة في تعز على هؤلاء الثوار، وبالفعل وبعد مناوشات عديدة دارت بين الجانبين استسلم هؤلاء الثوار وطلبوا الأمان من قوات الجيش المصري، وقد أعطى لهم مقابل تعهدهم بعدم القيام من جانبهم بأي اعتداء على البلاد التابعة للحكومة المصرية باليمن^(٢٣٤).

وعندئذ أدرك إمام اليمن خطورة الموقف في العاصمة صنعاء، وكيف أن سقوطها في أيدي قوات محمد علي سوف يتبعه سقوط اليمن بأكمله في أيدي القوات المصرية، ومن أجل هذا قام الإمام الناصر بإرسال مندوب من قبله يدعى السيد عبد الرب بن إسماعيل اللاهوري نسباً، الكوكباني^(٢٣٥) بلدًا، إلى أحمد باشا يكن (حاكم عام الحجاز) الذي كان مقيمًا وقتها في عسير، وحمله رسالة إليه مؤرخة في أوائل (جمادى الأولى ١٢٥٤هـ / أغسطس ١٨٣٨م) موقعًا عليها الناصر بخاتمه، وطلب منه فيها تسهيل سفر مندوبه إلى القاهرة ليقابل محمد علي باشا^(٢٣٦)، وبالفعل قام أحمد باشا يكن من جانبه وبعث ما استخلصه من حديث الرسول المندوب، الذي أوضح فيه أن الإمام الناصر يطلب عقد الصلح، راضيًا بأن تظل جميع المناطق التي استولت عليها قوات إبراهيم باشا يكن تحت سيطرة الحكومة المصرية، على شرط ألا يحدث اعتداء على غيرها من الأراضي اليمنية، وأن تظل صنعاء تحت حكم الإمام^(٢٣٧)، لكن هذا في الواقع لم يكن ما يريده محمد علي أو قائده الذي أضاف بأنه أبلغ المندوب... ((بأن من الحكمة الآن أن يسمح بإقامة حاكم مصري إداري في

صنعاء، ويقبل اتفاقاً بموجبه يتناول الإمام من مصر مرتباً محترماً يوازي المرتب المعين لشريف مكة، وأن مثل هذا الاتفاق يمكن أن يوافق عليه محمد علي^(٢٣٨).

وهذا يتفق مع الرسائل التي بعث بها إبراهيم باشا يكن بحث فيها محمد علي على فتح صنعاء ومن ذلك ما كتب في (٢٩ ذي القعدة ١٢٥٣هـ / ٢٤ فبراير ١٨٣٨م) حيث قال : ((إن موارد اليمن تزداد نتيجة لاستتباب الحكم المصري، حتى أن إقليم تعز وحده يدر حوالي ٧٠٠ ألف ريال سنوياً، وأن رؤساء القبائل الحانقين على حكم الإمام يتوافدون عليه طلباً للانضواء تحت الحكم المصري، وقد آن الأوان لفتح صنعاء)). والناصر من جانبه كما لو كان يدرك رأي القيادة المصرية هذا، فهو في رسالته يذكر مبطناً.. ((ففي اليمن من الغوغاء والقبائل ما لا يطفى نارها إلا تدبيرنا بقدرة الله سبحانه وتعالى، ومن الربرش والتخليط ما لا يصلحه إلا سعينا بمشيئة الله، ليلهم إلينا وطاعتهم لإمرنا... فقبائل اليمن قد ألفت الفساد، وسلكت سبيل العناد لأول وهلة، وكتبهم إلينا في كل حين، والواصلون منهم إلى مقامنا لا زالوا يحشوننا على المنازعة وكأنهم لنا ناصحون، ونحن بحمد الله على بقاء الود لحامى حمى الحرمين وبها إن شاء الله واثقون فائزون...))^(٢٣٩). ولكن عروض هذا الصلح، قد باءت بالفشل من قبل الطرفين ولم يخرج إلى حيز الوجود^(٢٤٠).

رابعاً: قبائل يام وعسير وإعلان الثورة من جديد:

ووسط انشغال القوات المصرية في اليمن بفتح باقي المدن هناك، وحماية ما تم لهم السيطرة عليه من المدن، بدأ ثوار يام وعسير منذ عام (١٢٥١هـ / ١٨٣٥م) يعلنون تمردهم من جديد على الوجود المصري في تلك المناطق، حيث قام عائض بن مرعى زعيم ثوار عسير بالاتفاق مع المتمردين من قبائل يام، بالزحف على تمامة اليمن نظراً لوقوعها تحت سيطرة الحكومة المصرية^(٢٤١).

ومما لا شك فيه أن محمد علي من جانبه كان مهتماً بأمر هذه الثورة؛ لأنها بدون شك سوف تؤثر على نفوذه في الحجاز واليمن على حد سواء، ولكنه حتى تلك اللحظة كان يؤثر اتباع أسلوب الحكمة والسياسة مع هؤلاء الثوار، فأرسل إلى أحمد باشا يكن (القائد العام للحجاز) ينصحه باستعمال هذا الأسلوب مع الثوار، ووصل إلى أبعد من ذلك حين أمره بأن يعمل على قيد عساكر منهم أيضاً وذلك بعد استمالتهم إليه قائلاً له: ((استتاب قيد عساكر من أشقياء عسير بعد تفريق جمعهم، واستمالتهم بالتشويق والترغيب لهذا الطرف وعليه يشير بأخذ عساكر من تلك القبائل التي هي يام كما كان جارياً من قديم، فيلزم استمالتهم وقيد من يلزم منهم، ولهذا الصفة يمكن صد مكايدهم))^(٢٤٢).

وعلى ما يبدو وكما هو واضح من الوثائق أن هذه الثورة قد اشتد أمرها، الشيء الذي أزعج أحمد باشا كثيراً وجعله يضع الخطط العديدة والكفيلة بالقضاء على هؤلاء الثوار إذا قاموا بالاعتداء على جهات اليمن، لأن أسلوب الحكمة والسياسة لا يجدي معهم شيئاً. وبناءً على ذلك أخذ يعمل على التنسيق فيما بينه وبين إبراهيم باشا يكن من أجل تنفيذ هذه الخطط، ومنها أنه أرسل إليه بأن يقوم بمهاجمة الثوار من ناحية الجنوب، بينما يقوم هو بمهاجمتهم من الشمال، وبذلك يتمكنوا من القضاء عليهم بسهولة إذا ما قاموا بأي اعتداء على الجهات التي تحت سيطرة الحكومة المصرية، كما أرسل إلى محمد علي أيضاً يبلغه هذا المخطط^(٢٤٣)، ولمزيد من الحيلة والحذر فقد قام أحمد باشا بإرسال أورطين من الآلاى الحادي والعشرين إلى اليمن لإحكام السيطرة هناك^(٢٤٤).

لقد أزعجت هذه الثورة محمد علي بلا شك، فأخذ يرسل قواده في الحجاز واليمن يأمرهم بالعمل على إحكام السيطرة على هؤلاء الثوار حتى لا يستفحل أمرهم وتصبح السيطرة عليهم، وقد أرسل إلى إبراهيم باشا يكن (سر عسكر اليمن) يأمره بأن يجعل الآلاى العشرين الذي تحت أمره على أهبة الاستعداد للقاء

وتأديب عصاة عسير الذين أوشكوا أن يهجموا في هذه الأيام على جهات قنفذة أو اليمن^(٢٤٥)، كما أرسل إلى خورشيد باشا (مأمور الحجاز) يأمره بإرسال الأورطة الأولى من الآلآى الثالث الذي في الطائف إلى إبراهيم باشا يكن، وإشعار محافظ جدة بلزوم إمداد قنفذة بالذخائر والمهمات الحربية^(٢٤٦)، كما أمر أحمد باشا بتنفيذ الخطة الخاصة بمقاومة المتمردين من القبائل بكل دقة وحذر إذا ما هجموا من عسير على قنفذة أو على اليمن^(٢٤٧).

ويظهر من الوثائق أيضاً أن محمد علي قد وجه نظره إلى الاهتمام بالشريف حسين بن علي بن حيدر - الذي خلف والده في حكم المخلاف السليماني وكان مقره في أبي عريش عاصمة المخلاف - هو ومن معه من العساكر حتى يكونوا على أهبة الاستعداد لمواجهة أي اعتداء من قبل الثوار، فقد أصدر الأوامر إلى إبراهيم باشا يكن (سر عسكر اليمن) بصرف تعيينات الـ ٢٦٠ عسكرياً الذين كانوا تحت إمرة الشريف حسين بن علي بن حيدر وعدم التأخير في صرفها لهم^(٢٤٨)، كما أرسل خطاباً إلى أحمد باشا يكن (سر عسكر الأقطار الحجازية) في (٢٧ ذي الحجة ١٢٥١هـ / ١٤ إبريل ١٨٣٦م) مضمونها: ((إن الجناب العالي موافق على إبلاغ المرتب القديم للشريف حسين بن الشريف علي بن حيدر البالغ خمسة أكياس إلى عشرة أكياس بناءً على الخدمة المتوقع أن يقوم بها عند هجوم الجيش المصري على رجال ألمع هناك وكذلك بناءً على ولائه وإخلاصه لحكومة مصر))^(٢٤٩).

ويتضح من الوثائق كيف أن قادة محمد علي في تلك المناطق كانوا على أشد الحيلة والحذر من هؤلاء الثوار، ومن ذلك رسالة أحمد باشا إلى محمد علي التي أخبره فيها بأنه قد وصله ٣ رسائل من حسين أغا (محافظ قنفذة) ذكر له فيها بأنه قام بإرسال جواسيس لتفقد أحوال الثوار، فعاد هؤلاء الجواسيس وأخبروه بحدوث اتفاق بين قبائل يام وثوار عسير على مهاجمة القوات المصرية المرابطة في اليمن^(٢٥٠).

وتبع ذلك صدور الأوامر من محمد علي إلى حبيب أفندي (مدير السديوان الخديوي)^(٢٥١) بإرسال عثمان أغا الياقولى من البكباشية المشاة الذين يقيمون بمصر والذي يقود ٤٠٠ جندي إلى جدة على أن يتخذ طريقه بعد ذلك إلى اليمن، وأبلغ إبراهيم باشا (سر عسكر اليمن) أنه بمجرد وصوله يقوم بتعيينه في أبي عريش وصبيا من أجل حمايتهما ضد أي اعتداء من قبل الثوار^(٢٥٢).

وفي نفس الوقت قام أحمد باشا يكن بإرسال الميرآلى شرين بك إلى القنفذة، وأمره أن يكون على استعداد تام هو ومن معه من العساكر البالغ عددهم حوالي ١٠٠٠ جندي حتى إذا ما هجم ثوار عسير ويام على جهة من الجهات، يتوجه هو ومن معه من الجند بحراً إلى جازان^(٢٥٣)، ثم يسلك الطريق إلى أبي عريش لقطع الطريق على العصاة وقتالهم^(٢٥٤).

وعلى الرغم من ذلك فقد أرسل إبراهيم باشا يكن إلى محمد علي يخبره بأنه قد جاءت رسالة من الشريف حسين بن علي بن حيدر وغيره من المشايخ، يخبروه فيها بأن ثوار عسير قد اتفقوا مع طائفة يام، وأهم سيزحفون على قامة اليمن، كما أخبره أن الجنود الذين لديه في الوقت الحاضر قليلون إلى حد أنهم لا يكفون لحراسة البنادر التابعة للحكومة المصرية، وليس لديه جنود كافية لإرسال جزء منها إلى جهة أبي عريش لمقابلة الأعداء، وبناءً على ذلك فهو يطلب منه أن يرسل إليه آلايا أو ثلاث أوط كاملة العدد، وعند ذلك يتمكن من التوجه إلى أبي عريش لمقابلة الثوار هناك، وعلى أية حال فإنه سوف يجتهد في إعداد نفسه بما لديه من القوات في صد أي اعتداء من جانب الثوار^(٢٥٥).

وتبع ذلك أن قام محمد علي بإرسال القائد أحمد أغاجام على رأس قوة كبيرة إلى اليمن، ولم يقتصر على هذا فحسب بل أصدر الأوامر إلى (سر عسكر الحجاز) بلزوم مده بالقوات العسكرية إذا لزم الأمر، وفي نفس الوقت كان محمد علي يبذل

قصارى جهده في تعليم وتدريب ثلاثة آليات كاملة من أجل إرسالها إلى اليمن في أقرب فرصة ممكنة^(٢٥٦).

وفي نفس الوقت أخذ إبراهيم باشا يحشد قواته استعدادًا لمقابلة الثوار إذا ما قاموا بمهاجمته، ولذا أعد لهذا الغرض قوة قوامها ٩٥٠ جنديًا من العساكر المتواجدين في الحديدة^(٢٥٧)، كما أن محمد علي أصدر أوامره إلى أمين بك (وكيل محافظ مكة) بإرسال الأورطة الأولى من الآلات الثلاث والعشرين الموجودة بمكة إلى إبراهيم باشا يكن في اليمن بطريق البحر^(٢٥٨).

وعلى الرغم من كل هذه الاستعدادات التي قام بها محمد علي وقادته في الحجاز واليمن، فإن الوثائق تشير إلى أنه في (١١ صفر ١٢٥٦هـ / ١٤ إبريل ١٨٤٠م) لم يكن يتضح لهم بعد الجهة التي سيعتدي عليها ثوار عسير ويا، ويتضح ذلك من خلال الرسالة التي بعث بها محمد علي إلى محمد بن عون (شريف مكة) مضمونها: ((قد أبلغنا ولدنا صاحب النجابة أحمد باشا أنه وإن لم تتضح بعد الجهة التي سيعتدي عليها طائفتا يام وعسير فقد تبين قيام عائض بالاتفاق مع طائفة يام... كما أننا كتبنا في (١٣ ذي الحجة ١٢٥٥هـ / ١٧ فبراير ١٨٤٠م) إلى عبدكم خورشيد باشا (سر عسكر نجد) للحضور إلى هذا الجانب... فتبلغ سعادتك وجوب سوق وإرسال الآلات الثلاث والعشرين من ضمن الآليات الموجودة بطرف دولتكم إلى ولدنا أحمد باشا عاجلاً وسريعاً))^(٢٥٩).

ويذكر الدكتور فاروق أباطة أن العلاقة قد توترت بين إبراهيم باشا يكن والشريف حسين بن علي بن حيدر، وآلت إلى العداء السافر، مما دفع الأخير إلى التضامن مع زعيم ثوار عسير عائض بن مرعى الذي كان يطمع في السيطرة على قمامة اليمن، وتقدمت قوات الحليفين لمحاربة الجيش المصري في الحديدة، ولكن قبل أن تصل قوات الحسين بن علي بن حيدر وعائض بن مرعى إلى هدفها، كانت الأوامر

قد صدرت من محمد علي إلى إبراهيم باشا يكن بتسليم ما تحت يده من الأراضي اليمنية إلى الشريف حسين بن علي بن حيدر ليتولى حكمها باسم الدولة العثمانية، فدخل الحسين الحديدة بعد جلاء المصريين عنها، وأعلن اعترافه وتبعيته للسيادة العثمانية^(٢٦٠).

في حين لم تشر الوثائق من قريب أو من بعيد إلى وجود مثل هذا التحالف بين الشريف حسين بن علي بن حيدر وعائض بن مرعى، بينما يذكر الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن أنه حدث تحالف مضاد ضد حكم محمد علي، جمع عائض بن مرعى وغيره من الثائرين، بهدف التنسيق فيما بينهم، بهدف تشتيت جهد حكومة الحجاز وإعجازها، وبذلت حكومة الحجاز جهودًا ضخمة لإضعاف هذا التحالف، ولكن قواتها لم تستطع أن تواصل تقدمها في عسير، مما جعل أحمد باشا يتطلع إلى عقد صلح مع عائض بن مرعى، وكان الموقف الدولي في تلك الأونة، قد تأزم ضد محمد علي، فرغب أحمد باشا في عقد هذا الصلح ليتفادى المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها قواته، أثناء عملية الانسحاب التي صدرت له الأوامر بتنفيذها^(٢٦١).

وعلى أية حال فإنه يمكن القول أن الثورة العسيرة، من أعنف الثورات، التي واجهها حكم محمد علي، منذ نزول قواته على أرض شبه الجزيرة العربية - بوجه عام واليمن بوجه خاص - والتي استمرت حلقاتها متصلة، منذ بداية الفترة وحتى نهايتها، ولم تستطع قوات محمد علي أن تحكم السيطرة على الموقف في عسير، في أي وقت من الأوقات، بل كان الموقف دائمًا في صالح رجال الثورة العسيرة، إلى أن فرضت الدول الكبرى - وعلى رأسها بريطانيا - على محمد علي الانسحاب من شبه الجزيرة العربية بوجه عام واليمن بوجه خاص، وهذا ما سوف نتناوله بالدراسة والتحليل فيما يلي:

خامساً: الدور البريطاني لتصفية الوجود المصري في اليمن:

كانت بريطانيا حريصة كل الحرص على الحفاظ على البحر الأحمر بعيداً عن سيطرة أي قوة قد تهدد وجودها في الهند، وقد بدأ الصدام بين الأطماع البريطانية وأطماع محمد علي، عندما استطاعت حملات الأخير في شبه الجزيرة العربية أن تسيطر على سواحل اليمن المطلّة على البحر الأحمر، وتمكنت من إخضاع قنفذة واللحية وزبيد، وأخذت سلطات محمد علي تقترب من إمام صنعاء، وأظهرت له حسن النوايا، عندما سلمت له الساحل مقابل ضريبة سنوية^(٢٦٢).

وعندئذ خشيت بريطانيا من ازدياد النفوذ المصري على ساحل البحر الأحمر؛ فأخذت تعمل على التصدي له في تلك الجهات، عن طريق توطيد نفوذها في مدخل البحر الأحمر وحتى ميناء المخا لأهميته التجارية وموقعه المهم لتقطع على محمد علي سبيل السيطرة على هذا الميناء الذي جعلته هدفاً لها، وحاولت السياسة البريطانية أن توجد الظروف المناسبة لتدخلها وفرض سيطرتها على هذا الميناء، وقد واتتها الظروف في عام (١٢٣٦هـ / ١٨٢٠م) مستغلة الحادث الذي وقع لوكالتها في هذا الميناء في (رمضان ١٢٣٢هـ / يوليو ١٨١٧م) ومجملته أنه كان لبريطانيا وكالة تجارية بميناء مخا ولقد كانت جميع الوكالات البريطانية في الشرق إلى جانب عملها التجاري تقوم بأعمال التجسس على الأحوال الداخلية للمناطق التي توجد فيها، وكانت تمارس إلى جانب ذلك أعمالاً سياسية على جانب كبير من الخطورة، وقد نشطت الوكالة البريطانية في المخا بصورة ملحوظة في الفترة التي بدأ فيها زحف قوات محمد علي يصل إلى السواحل اليمنية، وللوقوف في وجه هذا الزحف استغلت الحادث الذي وقع لهذه الوكالة لتحقيق هدفها وتحقيق امتيازات خاصة لها في المنطقة^(٢٦٣).

ومن الجدير بالذكر أنه قد اختلفت بعض المصادر والمراجع حول تفاصيل هذا الحادث، فيذكر الدكتور فاروق أباطة، أنه قد تلكأ أحد الأعراب في الوكالة

البريطانية في ميناء مخا اليمني، غير أن الحرس الهنود أبعدوه بالقوة مما أثار بعض العرب الذين تجمعوا وأهانوا عددًا من الضباط البريطانيين الموجودين بالوكالة، بل إن الوكيل البريطاني في مخا وهو ((الملازم دومينكي Lieutenat Dominncetti)) قد تعرض لإهانة من قبل "الدولة" حاكم مخا الذي استدعاه بالقوة في وقت غير مناسب، كما هوجمت الوكالة وتعرضت للنهب والسلب، وقد أطلق حاكم مخا سراح الوكيل البريطاني وأمر بترحيله إلى الهند، وأغلقت بطبيعة الحال الوكالة البريطانية في المدينة^(٢٦٤).

بينما يذهب أحد الباحثين بالقول إلى أن رجال الوكالة البريطانية الموجودين في مخا، كانوا قد ألقوا القبض على أحد السكان العرب، واحتجزوه بداخل الوكالة، فطلب حاكم مخا - من قبل الإمام "المهدي عبد الله" إمام اليمن - إطلاق سراح هذا الرجل، فأطلق الوكيل البريطاني الملازم "دومينكي Lieutenat Domincetti" سراحه، ولكن السكان العرب في (رمضان ١٢٣٢هـ / يوليو ١٨١٧م) قاموا باقتحام مقر الوكيل البريطاني، وعاملوه معاملة قاسية، وأحضره مقيدا أمام حاكم مخا الذي أمره بالعودة إلى الهند^(٢٦٥)، في حين تشير الوثائق إلى أن إمام اليمن قام بإهانة القنصل البريطاني في مخا وموت الأخير متأثراً من هذه الإهانة^(٢٦٦).

وعلى أية حال فقد انتهت الحكومة البريطانية هذا الحادث واستغلته لمصلحتها، حيث أنها كانت تبحث عن سبب مناسب يبرر تدخلها في اليمن، فبعد مرور عامين من هذه الحادثة، كتب الكابتن وليام بروس William Bruce "البريطاني المقيم في الهند في (صفر ١٢٣٥هـ / نوفمبر ١٨١٩م) إنذاراً رسمياً إلى إمام صنعاء، لكي يقدم اعتذاراً رسمياً لبريطانيا، ويقوم بالتعويض والترضية المناسبة لما حدث، وفي (٢٦ المحرم ١٢٣٦هـ / ٣ نوفمبر ١٨٢٠م) وصل الأسطول البريطاني قادماً من الهند، تحت قيادة الكابتن "لومي Lumely"، الذي كتب إلى إمام اليمن

يطلب منه الترضية اللازمة، وأخبره أن الحكومة البريطانية في الهند، أعدت سفناً حربية أخرى سوف تلحق بسابقتها إن لم يخضع الإمام للترضية المطلوبة^(٢٦٧).

ومن الملاحظ أنه بمجرد وصول الأسطول البريطاني إلى السواحل اليمنية، شرعت حكومة محمد علي في الحجاز في أخذ الاحتياطات اللازمة تحسباً لتطور الموقف في غير صالحها، فقد قام أحمد باشا (محافظ مكة) على الفور بإعداد حملة تتكون من ٢٥ ألف جندي من العربان من جهة الحجاز واليمن، وعين عليهم ٤ من رؤساء القادة الذين هم تحت إمرته وأرسلهم إلى جهات أبي عريش^(٢٦٨).

كما أن محمد علي كان حذراً من الحيل والأساليب التي تتبعها بريطانيا لتحقيق أغراضها في اليمن، وعلى ذلك فقد أرسل إلى أحمد باشا يأمره بأن يقوم بتعيين رجل، يتولى عملية التفتيش والتحري الجيد عن أحوال السفن الإنجليزية المذكورة، ويعرف لماذا أتت؟ وماذا فعلت؟ وماذا تريد أن تفعل بعد الآن؟، وما هي غاية مقاصدها؟ ثم يقوم بإرسال هذه المعلومات بحراً على وجه السرعة إليه، حتى يكون على علم تام بأخبارهم على التوالي، كما أرسل أيضاً إلى رستم أفندي "أمين جهرج جده" برسالة أخرى تحمل هذا المعنى^(٢٦٩).

ولم يكتف محمد علي بذلك بل أرسل إلى إمام اليمن رجلاً خاصاً من عنده لكي يحذره من الحيل البريطانية لئلا يغفل عنها وليكون على يقظة دائمة من أفعالهم، وأرسل أيضاً إلى (هنري سولت) - القنصل البريطاني في مصر حينذاك - يسأله عن سبب إرسال السفن إلى مخا، فأجابه بأن مأمورية عساكر السفن المذكورة مبنية على مصلحة تحصيل الرعاية والترضية اللائقة بشأن إنجلترا، وأنهم سوف يعادون إلى ما ورائهم بمجرد حصول المصلحة^(٢٧٠).

على أن هذه التصرفات من قبل محمد علي كانت تظهر مدى الدور الذي كان يقوم به؛ لإبعاد النفوذ البريطاني عن اليمن مستخدماً في سبيل ذلك كافة

الوسائل الدبلوماسية من جهة والاستعداد الحربي من جهة أخرى، الأمر الذي جعل بريطانيا ترقب هي الأخرى تحركاته بعين الحذر حتى لا يشكل عقبة في سبيل تحقيق مصالحها في طريقها الحيوي الموصل إلى الهند عبر البحر الأحمر.

ولكن يبدو أن الإمام عمد إلى سياسة المراوغة، خوفاً من أن تنقص المطالب البريطانية من سيادته وتضعف من إراداته، الأمر الذي دفع السفن الراسية عند ميناء مخا إلى القيام بقصف المدينة في (١٩ صفر ١٢٣٦هـ / ٢٦ نوفمبر ١٨٢٠م)، وتم تدمير كل الحصون المنيعة الرئيسة في المدينة، مما اضطر الإمام لإعلان استسلامه وموافقته على توقيع اتفاقية في (١٠ ربيع الآخر ١٢٣٦هـ / ١٥ يناير ١٨٢١م)، نصت على عدة بنود من أهمها:

- ١- أن يتم تعيين حرس من الرعايا الإنجليز عبارة عن ٤٠ نفرًا؛ للقيام بأداء واجب التعظيم للقنصل الموجود في مخا على مثال ما هو جارٍ في بغداد؛ وأن يدق هذا الحرس الطبول كل يوم صباحًا ومساءً، وفي وقت الطعام على الدوام حسبما هو جارٍ في سائر الجهات.
- ٢- أن جميع القضايا المتعلقة بشركة الهند الشرقية البريطانية وسائر الرعايا الإنجليز (مسلمين أو غيرهم)، يفصل فيها بمعرفة القنصل البريطاني في مخا على مثال المعاهدة المعقودة بين الدولة العثمانية وبريطانيا^(٢٧١).
- ٣- تخفيض الرسوم الجمركية على البضائع البريطانية إلى أن وصلت ٢,٥٪، فأصبحت مساوية لما يدفعه الفرنسيون.
- ٤- السماح للمقيم البريطاني بالظهور أمام الناس وهو على ظهر جواده.
- ٥- تخصيص قطعة أرض لتكون مقبرة دفن الموتى المسيحيين فيها.
- ٦- بناء مخزن للفحم على الساحل، وفتح بابه من جهة البحر الأحمر^(٢٧٢).

ومن الملاحظ أنه بالرغم من الاستعدادات المختلفة التي قام بها محمد علي تحسباً لقيام بريطانيا بأي عمل في مخا، ومن إرساله تحذيراً إلى كل من سولت (القنصل البريطاني في مصر)، وقائد السفن الراسية في مخا، من أنه سوف يقوم بمحاربتهم إذا ما قاموا بأي عمل عسكري هناك^(٢٧٣) فإن بعض الوثائق تشير إلى أنه لم يفعل شيئاً يذكر بعد قيام السفن البريطانية بقصف مدينة موخا، بل على العكس من ذلك فقد ترك الأمر على حاله كما هو، ولعل ذلك يتضح جلياً من خلال نص الخطاب الذي أرسله إلى أحمد باشا (محافظ مكة) في (غرة جمادى الآخرة ١٢٣٦هـ / ٦ مارس ١٨٢١م) مضمونه : ((اطلعت على أربعة خطابات وردت منكم إخباراً بحوادث مخا التي بلغت سمعكم وعلمتموها بتلك المناسبة، وأنباء المحاربات التي وقعت بين الإنجليز والأهالي، فبالنظر إلى سير هذه المسألة وظاهرها يترأى أنه قد أصلح ما بين الإنجليز وأهالي مخا، وسدت المسألة والمصافاة على الشروط المعلومة، وسدت تلك المحاربة والمخاصمة بينهم، وزالت تلك الغائلة، فيلزم أن تتركوا هذا الأمر على حاله إن كان كما يظهر في الواقع))^(٢٧٤).

وفي نفس الوقت نجد محمد علي قد اكتفى فقط بمواصلة السعي لمعرفة ما سوف يستقر عليه الأمر في مخا بعد هذا الحادث، ويظهر ذلك بوضوح من خلال الخطاب الآخر الذي أرسله إلى أحمد باشا في (٤ جمادى الآخرة ١٢٣٦هـ / ٩ مارس ١٨٢١م)، وجاء فيه: ((بالنظر إلى وجود الإنجليز لحد الآن في مخا، تفرض حتماً معرفة ما تستقر عليه نتيجة أحوالهم، فبناء على ذلك من مقتضى المصلحة أن تواصلوا إشعار الحوادث التي تستقونها بالبحث والتحري، فالمأمول عند إحاطة سعادتكم علماً بذلك بمنة تعالي أن تسعوا بدقة في العمل والحركة على الوجه المحرر))^(٢٧٥).

ومن الجدير بالذكر أن بريطانيا حتى تلك اللحظة لم تكن تريد أن تفصح عن موقفها المضاد لتوسعات محمد علي في اليمن، بل كانت تريد إقناعه عن طريق قنصلها في مصر، بأنها حريصة على عدم حصول أي خلل يطرأ على رابطة المودة والصداقة بين بريطانيا ومحمد علي، وذلك بخصوص الواقعة التي حدثت في مخا موضحاً له أن الغرض من ضرب الحصار على موانئ اليمن هو أخذ الثأر نظير إهانة القنصل البريطاني هناك^(٢٧٦)، وربما مرجع ذلك أن بريطانيا لم تكن تريد حدوث صدام بين قواتها وقوات محمد علي في اليمن في تلك الفترة.

أما موقف الدولة العثمانية من هذا الحادث، فإن الوثائق لم تشر إلى عمل إيجابي قامت به الدولة العثمانية بعد حدوثه مباشرة ولكن بعد مرور عام تقريباً عليه، وبعد أن أرسل إليها محمد علي مخبراً إياها بسوء سلوك القنصل البريطاني في مخا، الذي قام بإحضار سفينة تجارية إنجليزية في ميناء مخا مملوءة بالمهمات الحربية من مدافع وبارود وقنابل وب ٢٠٠ خيمة، وسفينة أخرى إلى مضيق حديدة تحمل من السلاسل الحديدية التي تبلغ طول الواحدة منها ٣٠٠ باع "قولاج"، والمهمات الأخرى لأنه يريد من وراء ذلك سد مضيق باب المندب بهذه السلاسل، وإنشاء القلاع على جانبي هذا المضيق، لإقامة العساكر فيها، وأراد تبديل بعض نصوص المعاهدة التي صار عقدها قبل هذا الأوان مع إمام اليمن، الأمر الذي دفع السلطان العثماني إلى أن يرسل بمذكرة رسمية إلى اللورد استرانفورد - القنصل البريطاني في الأستانة - يوجه فيها نظر الحكومة البريطانية إلى خطورة تلك التصرفات من جانب ممثليها في الهند والبحر الأحمر في موانئ اليمن، مؤكداً عليه أن حوالي مخا باعتبارها ملكاً للدولة العلية ومن أراضيها، فإن هذه الحالة تقضي بحماية هذه الأراضي وحراسة سكانها وصيانة حقوق أهلها؛ لقربها من الكعبة المعظمة من قبل السلطان العثماني (خادم الحرمين الشريفين) الواجبة شرعاً وعقلاً، مؤكداً عليه أيضاً أن الدولة العثمانية لن تقف

مكتوفة الأيدي إذا قامت بريطانيا بأي عمل عدائي في اليمن، وأنها سوف تتصدى لمقاومتها بالقوة^(٢٧٧).

وقد أخبر القنصل البريطاني الباب العالي شفويًا، بمعرفة ترجمانه بأن حقيقة الحال وإن كانت غير معلومة لديه، فإنه يعتقد بأن حركات القنصل المومي إليه هي من قبيل الحركات الحربية، وربما تكون من نوع التهديد لأجل تسوية المنازعة الملحوظ حدوثها بينه وبين إمام صنعاء بسبب المواد التجارية، قائلًا له: ((إن مخا وأطرافها باعتبارها تحت حكم دولة مستقلة أخرى، يفضون المنازعات القائمة بين بعضهم بأنفسهم، ولا بد أن السبب الأصلي في هذا النزاع مسائل تتعلق بالتجارة مثل الجمارك والعوائد وما أشبه ذلك، ولا توجد أسباب أخرى لضبط وإشغال الأراضي والإقامة فيها! ...))، بيد أنه قد تبين للسلطان العثماني أن تعديل وتبديل أحكام المعاهدة التجارية المعقودة قبل ذاك قد تمت بتراض الطرفين، ثم تظاهر القنصل هناك بعد ذلك بالصدقة لحضرة إمام صنعاء عن طريق إعطائه الهدايا، مثل: الخيم والسرادق من ناحية، ومن ناحية أخرى استحضاره المهمات الحربية بالسفن إلى مخا، ونقلها إلى منزله وادخارها فيه، وخروجه من مخا باستصحاب مقدار من كساوى العربان والأموال والأشياء معه، وكل هذا يتنافى مع أقوال السفير البريطاني في الأستانة^(٢٧٨).

ومن الجدير بالذكر أن الدكتور فاروق أباطة قد ذكر أن السفير البريطاني أجاب على المذكرة العثمانية موضحًا بأن الخيام التي وردت إلى مخا في السفينة الإنجليزية كانت كلها هدية من حكومة الهند البريطانية إلى إمام صنعاء المهدي عبد الله ووزيره، وأنه قبلها شاكرًا ممتنًا، أما الصناديق التي ظن رستم أغا - مندوب محمد علي في اليمن الذي أبلغه بهذه الأنباء - أن بها ذخائر ومدافع، فلم يكن بها سوى مأكولات ومشروبات وأدوات منزلية خاصة بالقنصل البريطاني هناك، وأما مسألة

السلاسل الضخمة التي حملتها سفينة إنجليزية إلى مخا، وقيل أنها لسد باب المنصب فذلك تأويل باطل وواه ومخالف للحقيقة، ذلك لأن طول المسافة بين البوغاز وجزيرة بريم^(٢٧٩) الواقعة في تلك الجهة يبلغ ٣ أميال من إحدى تلك الجهات، و١٢ ميلاً من الجهة الأخرى تقريباً، مما يؤكد تعذر إغلاقه بتلك السلاسل، أما فيما يتعلق بالامتيازات التي حصلت عليها حكومة الهند البريطانية بموجب معاهدة (١٠ ربيع الآخر ١٢٣٦هـ / ١٥ يناير ١٨٢١م) فإنها لا تتعدى أن تكون من طراز المعاهدات التي عقدتها الحكومة البريطانية مع الدولة العلية، وقد عقدتها مع إمام صنعاء رغبة منها في حماية شركة الهند والرعايا البريطانيين من الظلم الواقع عليهم واتخاذ الإجراءات الشديدة ضدهم^(٢٨٠).

وبناءً على ذلك فقد أرسل السلطان العثماني إلى محمد علي، محذراً إياه من سوء نوايا البريطانيين الذين يريدون السيطرة على الأقاليم اليمنية بالتدريج مثلما حدث بالهند، موضحاً له أنه لا يجوز السكوت، والمسامحة في هذه المسألة باعتبارها من المسائل التي تمس وتجرح قلب الدولة العلية؛ لوقوعها في جوار مكة المكرمة التي هي قبلة أهل الإسلام، وعلى ذلك فقد عهد إليه بمهمة حماية تلك الجهات بتعيين المأمورين وإرسال العساكر الكفيلة بالدفاع عنها، إذا ما قام البريطانيين بأي عمل هجومي على تلك المناطق^(٢٨١).

ومن الجدير بالذكر أن أحد الباحثين قد ذكر أن تاريخ هذه المراسلات هو (١٦ ذي القعدة ١٢٣٩هـ / ٢٥ يوليو ١٨٢٣م)، وأنها حدثت نتيجة لقيام الأسطول البريطاني بقصف مدينة مخا في (١٩ صفر ١٢٣٦هـ / ٢٦ نوفمبر ١٨٢٠م)^(٢٨٢)، ولكن يتضح مما سبق أنها كانت بتاريخ (٦ ذي القعدة ١٢٣٧هـ / ٢٥ يوليو ١٨٢٢م)، وكانت نتيجة لوصول الأخبار إلى السلطان العثماني، بسوء سلوك القنصل البريطاني في مخا وقيامه بحركات غير مرضية هناك.

وعلى أية حال فإن موضوع حماية تلك الجهات واستتباب الأمن بها قد شغل محمد علي كثيراً، ويتضح ذلك من خلال الرسائل المتبادلة بينه وبين السلطان العثماني حول هذا الموضوع^(٢٨٣)، وبناءً على ذلك فعندما وصلت الأخبار إليه بأن حاكم مخا يطلب إرسال طوبجية لحماية قلعة مخا والمحافظة عليها، أصدر أوامره إلى أمين جهر ك جدة بإرسال جانب من الطوبجية بلوازمها إلى القلعة المذكورة على وجه السرعة^(٢٨٤).

والحقيقة أن بريطانيا تمسكت بموقفها في مخا؛ لأن خشيتها من إزدياد النفوذ التجاري الأمريكي في هذا الميناء وصل ذروته، فتمسكت بريطانيا بإصرار شديد على موقفها للقضاء على أية منافسة لنفوذها في مخا، وظل موقفها على حاله هذا - رغم انسحاب محمد علي من الدخول معها في صراع مباشر حول المخا، حتى يفرغ من مشروعاته التوسعية الأخرى (ضم السودان) - حتى عاود محمد علي نشاطه في شبه الجزيرة العربية بعد أن تأزم الموقف بينه وبين الباب العالي، وبدأت قواته تعمل على التوسع في اليمن، وهنا بدأ الصراع بينه وبين بريطانيا حول السواحل اليمنية^(٢٨٥).

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه عندما فكر محمد علي في القضاء على فتنة "تركجه بيلمز" وذلك بدخول اليمن وسيطرته عليها، كان يخشى الاصطدام ببريطانيا، فأبلغ محمد علي انكولونيل "كامبل" Colonel Campbell قنصل بريطانيا العام في مصر برغبته في إرسال حملة إلى مخا حتى يتم الصلح بينه وبين السلطان؛ لمطاردة "تركجه بيلمز" وأتباعه المتمردين، ثم السيطرة على أجزاء كبيرة من اليمن، وانتهى محمد علي إلى طلب استطلاع رأي الحكومة البريطانية في مثل هذه الحملة^(٢٨٦).

وقد اعتقد "كامبل" أن الفرصة الوحيدة لإنعاش التجارة في اليمن والحجاز تقع على كاهل محمد علي بسيطرته على هذه المنطقة، وأن احتلال الأخير لمخا من شأنه أن يساعد التجارة البريطانية، وذلك لأنه تقريباً يسيطر على كل الساحل المطل

على البحر الأحمر، كما أن محمد علي أكد لـ "كامبل" أن دخوله ميناء "مخا" لن يؤثر بأي حال من الأحوال على المصالح البريطانية، كما أنه لن يقف ضد أي اتفاقية عقدتها بريطانيا مع إمام اليمن^(٢٨٧).

وبالرغم من تصريحات محمد علي باحترام تعهدات إمام اليمن للبريطانيين بوجه عام، فإنه بعد أن سيطرت قواته على ميناء مخا في (٣٠ رجب ١٢٤٩هـ / ١٣ ديسمبر ١٨٣٣م) شرعت السلطات الحاكمة التابعة له في تطبيق سياسة الاحتكار بالنسبة لمحصول البن اليمني الذي أضر إلى حد كبير بالتجارة البريطانية، فقد تحدد سعر البن بواسطة السلطات المصرية، وأصبح يصدر معظم الإنتاج إلى مصر التي كان عليها أن تدفع ما يطلب منها للباب العالي، بينما يشتري باقي الإنتاج التجار الأمريكيون الذين كانوا يدفعون ضريبة جمركية قدرها ٣٪ فقط في الوقت الذي كان البريطانيون يدفعون فيه ضريبة تصل إلى ٧,٢٥٪ وقد دارت اتصالات دبلوماسية بين بريطانيا ومحمد علي انتهت إلى إصدار الأخير قرارات تقضى بمراعاة ما نصت عليه المعاهدة المعقودة بين البريطانيين وإمام اليمن^(٢٨٨).

ولم تكن بريطانيا حتى بداية عام (١٢٥٣هـ / ١٨٣٧م) ترغب في أن تقدم على خطوة عدائية عنيفة ضد محمد علي، ولا سيما أنه كان يبذل أقصى ما في وسعه لاقناع السلطات البريطانية في الهند وفي إنجلترا بأنه راغب في المحافظة على المصالح البريطانية في شبه الجزيرة العربية كلها وفي البحر الأحمر، وكان يعتقد أنه لنجح في ذلك بدليل أن الممثل البريطاني في القاهرة سلم إليه في (ذى القعدة ١٢٥٢هـ / فبراير ١٨٣٧م) خطاباً من الحاكم البريطاني في بومباي، يؤكد فيه المشاعر الطيبة ودعم الصداقة والتبادل التجاري بين البلدين، وطلب السماح للإنجليز بأن يقيموا محطة فحم في جزيرة كمران لتزويد بواخرهم بالوقود^(٢٨٩).

وهنا قبل محمد علي على الفور التماس الإنجليز، وأرسل إلى حاكم اليمن إبراهيم باشا يكن تعليماته بالسماح بإقامة هذه المحطة، وطلب منه أن يبذل ما في

وسعه لتسهيل مهمة السفن الإنجليزية في مياه اليمن، وازداد اطمئنان محمد علي إلى صداقة الإنجليز عندما أبلغه الممثل البريطاني في القاهرة شكر وزير الخارجية الإنجليزية على سماحه لحكومة بومباي بإقامة محطة للفحم في كمران لخدمة السفن البريطانية في البحر الأحمر، بل إن محمد علي اعتبر تلك الرسالة اعترافاً من الحكومة البريطانية بسيادته على تلك الجزيرة وبالتالي على اليمن، وأن تلك الحكومة تجاهلت حق السلطان العثماني في تلك الجهات وهو أمر له أهميته الدولية بطبيعة الحال^(٢٩٠)، نظراً للصراع الذي كان قائماً بين محمد علي والسلطان العثماني، وما هي إلا بضعة أشهر حتى توغلت القوات المصرية في داخل اليمن بعد استيلائها على تعز، وتراجع الإمام الناصر عبد الله أمامها في العدين وبعدان^(٢٩١) في منطقة إب التي لا تبعد كثيراً عن عدن^(٢٩٢).

وبدأ الشك يراود بريطانيا حول نيات محمد علي ورغبته في السيطرة على الموانئ اليمنية في الجنوب، والسيطرة على مدخل البحر الأحمر وخاصة عدن؛ فبدأت بريطانيا تغير من أسلوب تعاملها مع محمد علي^(٢٩٣)، وخاصة بعد أن تلقت وزارة الخارجية البريطانية تقارير قناصلها في الشرق التي تنبأت بأن محمد علي سيوجه فرقة من قواته العسكرية في مخا للاستيلاء على عدن ومينائها الحيوي المهم الذي يتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وأن محمد علي إذا قدر له أن ينجح في تحقيق ذلك فإنه سوف يقطع هذا الطريق الحيوي للاتصال بالهند عبر البحر الأحمر، بل إن بريطانيا كانت تتوقع أن يوجه محمد علي قواته بعد ذلك إلى حضرموت للاستيلاء عليها؛ لذا سارع اللورد "بالمرستون" Palmerston — رئيس الوزارة الإنجليزية حينذاك — بالكتابة إلى القنصل البريطاني في مصر "الكولونيل كامبل في (١٠ رمضان ١٢٥٣هـ / ٨ ديسمبر ١٨٣٧م) لمقابلة محمد علي وإخباره بأن مثل هذه الخطوة لا ينظر إليها بعين الرضا في بريطانيا أو في الهند، وأن الموقف يقتضي إجراء مباحثات مباشرة معه لمعرفة حقيقة نواياه، وقد أكد محمد علي للقنصل البريطاني في مصر بأنه لا

يفكر في التوسع خارج البحر الأحمر، ولا يبغى امتداد أملاكه شرقي مخا أو شرق صنعاء، كما أنه لا يتطلع إلى امتلاك ميناء عدن على الرغم من أن الباب العالي قد طلب منه مراراً الاستيلاء على ذلك الميناء، غير أنه لم يشأ أن يتخذ أية خطوة من جانبه من شأنها أن تسيء علاقاته الطيبة مع حكومة الهند البريطانية^(٢٩٤).

ولعل ذلك يتضح بجلاء من خلال الخطاب المرسل من محمد علي إلى بوغوص بك في (٢٩ ذي الحجة ١٢٥٣هـ / ٢٥ مارس ١٨٣٨م) والذي أمره فيه بأن يخبر جناب الكولونيل كامبل بأن أمر إرسال العساكر المصرية إلى اليمن وضم تلك الجهات إلى ممتلكات الحكومة المصرية قد استؤذن بشأنه قبلاً من بريطانيا، وأن الشروع في تنفيذ ذلك قد تم بناء على موافقتها^(٢٩٥).

وكان محمد علي حريصاً على كسب ثقة بريطانيا وعدم إثارتها ضده، فقد أرسل إلى بوغوص بك برسالة أخرى في (٢ المحرم ١٢٥٤هـ / ٢٨ مارس ١٨٣٨م) طلب منه فيها أن يخبر جناب الكولونيل كامبل برسالة، جاء فيها: ((إننا كما بذلنا المساعي لترويج مصالحهم في سائر الجهات التي استولينا عليها، سنبدل المساعي في سبيل راحتهم وترويج مصالحهم في هذه الجهات أيضاً ومن المعلوم أن الحكومة المصرية لغاية الآن لم تقصر في ترويج مصالح حكومة إنجلترا ولن تقصر فيما بعد))^(٢٩٦)، ولهذا كتب كامبل إلى وزارة الخارجية البريطانية يقول أنه لا يعتقد أن محمد علي لديه نيات عدوانية بالنسبة للمنطقة المجاورة لعدن خارج نطاق البحر الأحمر أو في شرقي مخا وصنعاء^(٢٩٧).

ومن الجدير بالذكر أن المرستون كان يعتقد أن محمد علي له أطماع واسعة في بناء إمبراطورية عربية تضم كل البلاد التي تتكلم بالعربية، والغالب أن الوالي كان يعتقد مثل هذه الرغبة، فالاستيلاء على سوريا والحجاز والسودان جعله في موقف قد يسمح له بتنفيذ هذا المشروع الضخم^(٢٩٨).

وعلى أية حال فبعد أن وصل النفوذ المصري في الجزيرة العربية إلى أقصى مداه في عهد محمد علي وأصبح يهدد المصالح البريطانية في البحر الأحمر والخليج العربي، كان على بريطانيا أن تبذل قصارى جهدها لتصفية هذا النفوذ حفاظاً على أهم طريقين لمواصلاتها إلى الهند^(٢٩٩)، وكانت بين بريطانيا والدولة العثمانية في ذلك الوقت صداقة تقليدية من شأنها أن تحول دون سطو بريطانيا على عدن وضمها إلى أملاكها. وباتت حكومة الهند تترقب حجة تتذرع بها أو سبباً تسوغ به تدخلها في عدن دون أن تبدو بريطانيا أمام العالم منتهكة لوعودها بالمحافظة على كيان الدولة العثمانية وسلامتها ! ولم يقدر لحكومة الهند أو بالأحرى لحكومة إقليم بمباي أن تنتظر طويلاً حتى تسنح الفرصة المرتقبة، ففي عام (١٢٥١هـ / ١٨٣٧م) حدث أن جنحت سفينة هندية اسمها (داريا دولت) تبلغ حمولتها نحو ٢٢٥ طناً على بعد نحو ستة أميال شمالي عدن. فما أن من أهالي المنطقة إلا أن سطوا على السفينة ليلًا واعتدوا على ركبائها ونهبوا ما بها من بضاعة ومتاع ثم أحرقوها. وعلى ذلك سارعت حكومة بمباي بإرسال الضابط البحري هير "Haines" إلى عدن ليطالب سلطان عدن بتقديم الترضية الكافية ثم يفاوضه بعد ذلك في أمر نقل ملكية عدن إلى الحكومة البريطانية، مقابل ٨٧٠٠ ريال سنوياً^(٣٠٠).

وبناءً على ذلك اتخذت بريطانيا قراراً باحتلال عدن تمهيداً لبسط سيطرتها الفعلية على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وهذا بعد أن فشلت المحاولات التي قام بها الكابتن "هير Haines" مع سلطان عدن محسن بن فضل العبدلي للتنازل عنها مقابل المال^(٣٠١)، ولم يكن هناك بد من الاستيلاء عليها بالقوة المسلحة، وبالفعل تمكن الكابتن هير من السيطرة الفعلية عليها في (٤ ذي القعدة ١٢٥٤هـ / ١٩ يناير ١٨٣٩م) ومنذ ذلك التاريخ أصبحت عدن ملكاً للحكومة البريطانية^{(٣٠٢)*}، واتخذت بريطانيا منها قاعدة لإيقاف التوسع المصري في جنوبي الجزيرة العربية؛ لحماية مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية في المنطقة^(٣٠٣).

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى موقف العثمانيين الذين كانت عدن بل واليمن بأكملها تابعة لسيادتهم الاسمية على النحو الذي كانوا يدعونه حينذاك، فمن الملاحظ أن العثمانيين لم يفعلوا شيئاً جدياً للاحتجاج على البريطانيين عقب احتلالهم لعدن عام (١٢٥٤هـ / ١٨٣٩م)، بل إن البريطانيين استطاعوا أن يحصلوا على فرمان من الباب العالي يسمح لهم باستخدام الأسطول البريطاني لبناء عدن، ولكنهم فضلوا بعد ذلك عقد معاهدة مع أهالي البلاد الأصليين ليعطوا لوجودهم هناك شيئاً من الشرعية، كما يتضح من دراسة الموقف آنذاك ما يساعد على قبول الرأي القائل بأن العثمانيين قبلوا هذه السياسة البريطانية التي انتهت إلى ضرورة السيطرة على عدن بالقوة، ورأوا أن احتلال البريطانيين لعدن ليس إلا من نوع المكافأة لبريطانيا على معاونتها للدولة العثمانية في الحد من أطماع والى مصر المتمرد محمد علي، ولعل عدن لم تكن آنذاك - وهي تقع في أقصى جنوب الإمبراطورية العثمانية وعلى بعد قرابة ٢٠٠٠ ميل من عاصمتها - ذات أهمية كبيرة للعثمانيين، إذا ما قورنت برغبتهم في المحافظة على علاقاتهم مع بريطانيا، خاصة وهم يواجهون تحديات محمد علي وطموحه لتوسيع دائرة ملكه على حساب ممتلكات الباب العالي^(٣٠٤).

وعلى أية حال فقد قامت السياسة البريطانية بعد أن نجحت في اتخاذ عدن قاعدة لها، على اتباع أسلوب الضغوط الاقتصادية والسياسة للإضعاف من نفوذ محمد علي في اليمن^(٣٠٥)، واضطراره إلى الانسحاب منها، وإقصائه عن البحر الأحمر والطريق الحيوي لمصالحها التجارية والسياسية في الشرق؛ ولذا طلبت الحكومة البريطانية من "كامبل" ممثلها في القاهرة في (شعبان ١٢٥٥هـ / أكتوبر ١٨٣٩م) أن يبلغ محمد علي رغبة حكومة جلالة الملكة في جلاء القوات المصرية عن اليمن، على أن هذا المطلب كان مفاجأة قاسية لمحمد علي، لم يسعه إزائه إلا أن يعطى جواباً غامضاً يكتسب به الوقت للتفكير في هذا الإنذار، وكان جوابه حينذاك أنه سينظر في الأمر بمجرد أن تنتهي المسألة الشرقية بينه وبين السلطان العثماني والتي تتفاوض

بشأنها الدول الكبرى، غير أن كامبل أجابه بأنه ليس هناك أية علاقة تربط بين المسألة الشرقية ومسألة اليمن، وأن بحث المسألة الشرقية يخص الدول الكبرى، بينما مسألة اليمن فهي مرتبطة رأسًا بالمصالح البريطانية وحدها، وأن منطقتي البحر الأحمر والخليج العربي هما مجال بريطانيا الحيوي، ولذلك فهي لا تستشير حلفاءها فيما يخصها^(٣٠٦).

وهنا أجاب محمد علي على القنصل البريطاني علي نحو ما أوضحه "كامبل" في رسالته إلى "الميرستون" بقوله: ((إنه لا يستطيع في الوقت الحاضر أن يتخذ أي إجراء لإجلاء قواته عن اليمن، وأنه سوف يأمر بوغوص بك ناظر الخارجية المصرية بالرد على هذا الطلب في الوقت المناسب))، وقد وصل رد بوغوص بك إلى كامبل في (أوائل رمضان ١٢٥٥هـ / أواخر أكتوبر ١٨٣٩م) وجاء فيه: ((أن الباشا مشغول بشئون على جانب كبير من الأهمية في الوقت الراهن، وسوف ينظر في المسألة اليمنية في الوقت المناسب)). غير أن ذلك الرد لم يعجب "الميرستون" وزير الخارجية البريطانية الذي استدعى "كامبل" إلى لندن وعين بدلا منه "الكولونيل هودجز Colonel Hodges"، وزوده بتعليمات جديدة كان على رأسها البعد عن أسلوب المجاملة واستخدام لغة الحزم والعنف مع محمد علي لإقناعه بالجلء عن اليمن، وبعد وصول "هودجز" إلى القاهرة كان أول تقرير أرسله إلى وزارة الخارجية البريطانية يقول فيه: إن "هير" المقيم السياسي البريطاني في عدن أفاده بأن قوات الفرسان التابعة لمحمد علي آخذة في الازدياد في اليمن، وأن العرب القاطنين بجوار عدن يتجمعون ضد الحكم البريطاني في عدن بتحريض من المصريين^(٣٠٧)، ومن الجدير بالذكر أن الوثائق أشارت إلى قيام عربان منطقة عدن بالإغارة على الإنجليز القاطنين هناك كمحاولة الاسترجاع المنطقة منهم، بيد أنها لم تشر من قريب أو من بعيد إلى أن هذا العمل قد تم بتحريض من القادة المصريين في اليمن^(٣٠٨).

وعلى أية حال فقد جاء في التقرير أيضاً - الذي أرسله هودجز إلى وزارة الخارجية البريطانية - أن محمد علي قد أرسل مبعوثاً اسمه السيد حسين إلى إمام اليمن يعرض عليه اقتراحين خطيرين، وهما: أولاً: أن الباشا على استعداد لمساعدة الإمام بالمال والمثونة ومدته بالرجال والذخيرة إذا أقدم الإمام على مهاجمة البريطانيين وطردهم من عدن، ويتعهد له أنه بمجرد الانتهاء من الحرب سوف يسلم كل الأراضي المفتوحة في اليمن إلى الإمام حتى يظل "الجنوب العربي" في يد عربية، ثانياً: أن يقبل الإمام السيادة المصرية على صنعاء على أن يمنح مرتباً كبيراً مدى الحياة^(٣٠٩)، ولكن هذا الاتفاق لم يخرج إلى حيز التنفيذ على الرغم من أن وثائق تلك المرحلة أشارت إلى أن إمام اليمن كان على استعداد تام للدخول في طاعة محمد علي وقبول شروطه التي اشترطها عليه^(٣١٠).

ولكن بريطانيا استخدمت أسلوباً أكثر تأثيراً على مصير دولة محمد علي بأكملها وهو التحالف الدولي ضده، ففي نفس الوقت الذي كان يحاول فيه محمد علي بشق الوسائل الممكنة أن يتغلب على معارضة البريطانيين لوجوده في اليمن، وذلك بعرض صداقته عليهم واستعداده لمراعاة المصالح البريطانية في موانئ البحر الأحمر، كان السلطان محمود الثاني يستعد لاسترجاع الشام بالقوة من محمد علي، وبالفعل في (صفر ١٢٥٥هـ / إبريل ١٨٣٩م) زحفت القوات العثمانية إلى الشام، وأعلن السلطان العثماني خيانة محمد علي الذي كلف ابنه إبراهيم باشا بقيادة الجيش، وفي موقعة (نزيب) انتصر المصريون في (١١ ربيع الآخر ١٢٥٥هـ / ٢٤ يونية ١٨٣٩م)، وفر الأسطول العثماني إلى الإسكندرية، وسلمه قائده فوزي باشا للقوات المصرية في الوقت الذي مات فيه السلطان محمود الثاني وخلفه السلطان عبد المجيد (١٢٥٥ - ١٢٧٨هـ / ١٨٣٩ - ١٨٦١م) ذو السادسة عشرة سنة، وهنا وصلت المسألة الشرقية إلى ذروتها، فاتفقت الدول الكبرى - حفاظاً على مصالحها ضرورة البقاء على الدولة العثمانية على ضعفها والقضاء على القوة الوليدة التي تمثل

خطرًا عليها، وتحقيقاً لمبدأ توازن القوى الدولي كسبيل لضمان السلام الأوروبي - على تسوية المسألة^(٣١١).

ومن الجدير بالذكر أنه بعد أن تولى السلطان عبد المجيد الحكم في مثل هذه الظروف، رأى ضرورة المفاوضة رأساً مع محمد علي؛ لإنهاء النزاع بين الدولتين سلمياً، ولكن في (١٥ جمادى الأولى ١٢٥٥هـ / ٢٧ يوليو ١٨٣٩م) قدم سفراء الدول الخمس الكبرى، وهي: (فرنسا، والنمسا، والروسيا، وبروسيا، وعلى رأسها بريطانيا) بمذكرة مشتركة إلى الباب العالي، يطلبون فيها منه ألا يعقد أي اتفاق مع محمد علي دون موافقة الدول الأوروبية^(٣١٢)، وعندئذ أدرك محمد علي أنه قادم على حرب خطيرة مع الحلفاء، شغلت باله وتضاءلت معها مسألة وجوده في اليمن، وشعر بأنه في أشد الحاجة لقواته المتناثرة في أرجاء الحجاز ونجد واليمن، وفي الوقت نفسه كانت الإنذارات الشديدة للهجرة تتوالى عليه من الحكومة البريطانية، تطلب منه إجلاء قواته عن شبه الجزيرة العربية بوجه عام واليمن بوجه خاص^(٣١٣).

ونتيجة لما سبق أصدر محمد علي أمره العالي إلى إبراهيم باشا يكن (قائد القوات المصرية في اليمن) في (١٣ ذي الحجة ١٢٥٥هـ / ١٧ فبراير ١٨٤٠م) بالانسحاب من اليمن وتسليم ما تحت يديه من الأراضي اليمنية إلى الشريف حسين بن علي بن حيدر ليتولى حكمها باسم الدولة العثمانية، قائلاً له : ((ضرورة العودة إلى مصر فوراً مصطحباً آلايين الجهادية اللذين تحت إمرته، وتاركاً الشريف حسين بن علي بن حيدر في الحية ومخا والحديدة مع الجنود غير النظاميين، أو تأتي هؤلاء أيضاً إن لم يرقه بقاؤهم هناك فيتركهم في جدة، وأن هذه الدعوة قد اقتضتها الظروف الحاضرة))^(٣١٤).

ومن الجدير بالذكر أن بعض المؤرخين يذكرون أن سبب تسليم هذا الأراضي للشريف حسين بن علي بن حيدر بدلاً من إمام صنعاء، أن الأخير رفض أن يدفع

للباب العالي ضريبة سنوية لسوء أوضاعه وضعف إمكانياته، وكان شريف الحجاز محمد بن عون يطمع هو الآخر في السيطرة على قامة، لكن إبراهيم باشا يكن رأي في الشريف حسين حاكمًا أكثر قدرة من الآخرين، كما أن محمد علي كان قد أرسل، مرة على الأقل إلى إمام اليمن، بعثة يطلب إليه طرد البريطانيين ولكن الإمام وقف عند رأيه القائل باستحالة ذلك عليه، ونتيجة لذلك سلم إبراهيم باشا يكن مقاليد الأمور إلى الشريف حسين على أن يدفع ضريبة إلى الباب العالي^(٣١٥).

وعلى أية حال فقد أخذ إبراهيم باشا يكن في سحب قواته من أقاليم اليمن في سرية تامة، في حين احتاط أحمد يكن باشا للأمر عن طريق تثبيت الأشراف في مناطقهم ليقوموا بعمليات الحماية للقوات أثناء انسحابها^(٣١٦)، وتم تعيين القنفذة لتجميع قوات الجيش المصري المرابطة في بقاع اليمن مع مهماتهم وأسلحتهم، وذلك تمهيدًا لنقلهم من القنفذة إلى جدة ليتم ترحيلهم بعد ذلك إلى مصر^(٣١٧).

ويتضح من الوثائق أن إبراهيم باشا يكن قد غادر اليمن بالفعل مع قواته في (٧ ربيع الأول ١٢٥٦هـ / ٩ مايو ١٨٤٠م)^(٣١٨)، ودخل الشريف حسين الحديدة بعد جلاء المصريين عنها، وأعلن اعترافه وتبعيته للسيادة العثمانية^(٣١٩)، وبذلك انفسح المجال أمام بريطانيا لتوطيد أقدامها في عدن، وبسط نفوذها الاستعماري في جنوب اليمن وفي حوض البحر الأحمر، بعد أن تخلصت من المنافسة المصرية الخطيرة في تلك المناطق^(٣٢٠)، ومنذ ذلك التاريخ خضع اليمن فعليًا للتقسيم الاستعماري، فأصبح البريطانيون يحتلون جنوب البلاد في حين سيطر العثمانيون على شمالها^(٣٢١).

وأخيرًا يمكن القول دون تحيز أن المصريين أقاموا حكمًا منظمًا في اليمن أتاح استقرارًا نسبيًا للبلاد لم تنعم به من قبل، وذلك أثناء الفترة القصيرة التي عاشوها هناك^(٣٢٢)، كما أن بعض الوثائق تشير إلى أن أهالي حضرموت كانوا يرسلون محمد علي من أجل إرسال بعض القوات والمدافع إلى هناك؛ لمقاومة المتمردين الذين ذبحوا

بعض الأشراف، وإعادة الأمن والاستقرار إلى تلك المناطق^(٣٢٣)، حيث أرسل كل من علي بن عمر بن سعاد، ومحسن بن علوي بن سعاد من أهالي حضرموت مع سالم بن حماد الحضرمي برسالة إلى (سر عسكر اليمن) إبراهيم باشا يكن التماس فيها إرسال قوة عسكرية ومدافع إلى حضرموت لإعادة الأمن والاستقرار هناك^(٣٢٤).

وعلى أية حال فإنه يمكن القول أن اليمن كادت أن تسقط بأكملها في أيدي قوات الجيش المصري، بيد أنه نظراً للثورات المستمرة التي كانت تقوم بها القبائل المتمردة على الوجود المصري في هذه المنطقة، والتي فقد الجيش المصري بسبب مقاومتها والقضاء عليها كثيراً من الجنود والذخيرة، عاقت تحركاته هناك وحالت دون إحكام سيطرته على كثير من الأماكن، وعلاوة على موقف بريطانيا المعادي للتوسع المصري هناك، والذي دفعها لاستخدام كثيراً من الضغوط السياسية والاقتصادية لتصفية هذا الوجود من أجل حماية مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية في المنطقة، ونجحت فيه بالفعل بعد أن ألبت الموقف الدولي ضد محمد علي.

هوامش الفصل الأول

(١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: من وثائق شبه الجزيرة العربية في عصر محمد علي ١٢٣٤هـ - ١٢٥٦هـ / ١٨١٩م - ١٨٤٠م، مج ١، دار المتسنى، الدوحة، ١٩٨٢، ص ٩.

(٢) ظهرت هذه الدعوة في إقليم نجد من شبه الجزيرة العربية في منتصف القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي على يد الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الذي فزع لما رأى في بلاد العالم الإسلامي، من انتشار الكثير من البدع والمنكرات التي يلصقها البعض بالدين وتوارثها الأجيال، ومنها الاستعانة بالأولياء والصالحين لقضاء الحاجات أو لتفريج الكرب والأزمات، وكذلك تعظيم القبور والأضرحة والأحجار والأشجار.. وغيرها من الأشياء الأخرى التي تخالف تعاليم الدين الإسلامي، وتبعد المسلمين عن روح الإسلام الصحيحة، وعن الوحدة السليمة التي جاء بها. (انظر عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي، ص ٢١٣؛ John Marlowe, Anglo – Egyptian Relations 1800 – 1953, The Cresset Press, London, 1954, p.59; Philip K. Hitti, History of The Arabs From The Earliest Times to The Present, Sixth Edition, Macmillan Colted, London, 1956, p.740; P. M. Holt, Egypt and The Fertile Crescent (1516 – 1922) A Political History, Cornell University Press, London, 1966, p.150.)

(٣) أحمد فخري: مرجع سابق، ص ١٥٩؛ محمد محمد سطحة: مرجع سابق، ص ٧٣؛ فاروق عثمان أباطة: الحكم العثماني في اليمن، ص ٢٩، ٣٠؛ دراسات في تاريخ العالم العربي والإسلامي الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص ١٠٧.

(٤) عبد المنعم إبراهيم الجميعي: مصر في التاريخ الحديث والمعاصر ١٧٩٨ - ١٩٧٣، مع مجموعة بحوث ودراسات، ط ١، مطبعة الجبلاوى، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٤٦؛ رأفت الشيخ: تاريخ العرب الحديث، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ١٢١؛ طارق عبد العاطي عنيوم: مرجع سابق، ص ٦٨.

(٥) محافظ الأبحاث: محفظة ١٥٢، موضوعات مختلفة، ص ٥٢، مادة بدون رقم، بدون تاريخ.

(٦) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: مرجع سابق، ص ١٠، ١١.

(٧) رأفت الشيخ: تاريخ العرب الحديث، ص ١٢٣.

(٨) محمد بن علي الشوكاني: ذكريات الشوكاني: تحقيق، صلاح رمضان محمود، دار العودة، بيروت، ١٩٨٣، ص ١٠٧، ١٠٨؛ حسين مؤنس: الشرق الإسلامي في العصر الحديث، ط ٢، مطبعة حجازي، القاهرة، ١٩٣٨، ص ١٩٢؛ فاروق عثمان أباطة: الحكم العثماني في اليمن، ص ٣٠؛ دراسات في تاريخ العالم لعربي، ص ١٦٦.

(٩) الإنكشارية: فرقة من جنود المشاة في الجيش العثماني أنشأها السلطان أورخان (٧٢٦ - ٧٦١هـ / ١٣٢٦ - ١٣٦٠م). وكانت الحكومة العثمانية تزود هذه الفرقة بعدد من أبناء الأهالي المسيحيين في المناطق الخاضعة لحكم الدولة، والذين كانوا يؤخذون من أسرهم ويعتقون الإسلام ثم يتعلمون الفنون الحربية واستخدام السلاح. (انظر: جلال يحيى، مصر الحديثة، ص ١٥٢). وكانوا يشكلون تنظيمًا خاصًا بهم، لهم ثكناتهم وشارعهم ودراساتهم وامتيازاتهم وكانوا أعز فرق الجيش نفراً، وأقواها جنداً، وأكثرهم نفوذاً، وأفسحت الدولة لهم الطريق كي يقفروا إلى أعلى الرتب العسكرية ويتقلدوا أخطر المناصب القيادية العسكرية والمدنية على حد سواء، وإذا كانت الدولة قد استفادت منهم في ساحات القتال في عصرها الذهبي، فقد تضررت منهم في العصور التالية، إذ نزعوا إلى حركات العصيان العسكري إما لتحقيق مطالبهم أو للتدخل في السياسة العليا للدولة، متجاوزين اختصاصاتهم كمحاربين محترفين واستراحوا لسلاح التمرد يشهرونه في وجوه السلاطين والصدور العظام وغيرهم من كبار رجال الدولة فيعزلون ويقتلون هؤلاء وأولئك. (انظر: عبد العزيز محمد الشناوى، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج ١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٤٧٢)، وأصبحوا من أكبر دواعي تأخر الدولة العثمانية بعد أن كانوا أصحاب الفضل الأول في اتساعها، وقضى السلطان محمود الثاني على هذه الفرقة عام (١٢٤٠هـ / ١٨٢٤م). (انظر: صلاح أحمد هريدي: دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر (١٥١٧ - ١٨٨٢م)، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص ١٣٦).

(١٠) فاروق عثمان أباطة: الحكم العثماني في اليمن، ص ٣٠؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص ١٦٦؛ محمد حسن العيدروس: تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر، ط ١، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٢٠٩، ٢١٠.

(١١) محافظ الأبحاث: محفظة ١٥٢، موضوعات مختلفة، ص ٥٣، مادة بدون رقم، مكاتبات بدون تاريخ.

(١٢) المصدر السابق: محفظة ١٥٢؛ موضوعات مختلفة، ص ٥٣، مادة بدون رقم، مكاتبات بدون تاريخ.

(١٣) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١، دفتر ١، ص ١٨، م ٦٠، بتاريخ ٩ صفر ١٢٢٦هـ / ٥ مارس ١٨١١م.

(١٤) هنري دودويل: محمد علي مؤسس مصر الحديثة، ترجمة، أحمد عبد الخالق بك، علي أحمد شكرى، مكتبة الآداب، القاهرة، د.ت، ص ٤٥، ٤٦.

(١٥) عبد الرحمن الرافعى: عصر محمد علي، ط ٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢، ص ١١٩، ١٢٠.

(١٦) عبد الحميد البطريق: عصر محمد علي وفهضة مصر في القرن التاسع عشر (١٨٠٥ - ١٨٨٣)، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ١٥٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٨٩.

(١٧) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١، دفتر ١، ص ١٨؛ الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ثم من ولده العزيز إبراهيم إلى وفاته، مخطوطة رقم ٢٤٨٤، ج ١، مادة بدون رقم، بتاريخ ٥ شوال ١٢٢٦هـ / ٢٣ أكتوبر ١٨١١م. * كان سليمان باشا قد تحالف مع المماليك الذين فروا من مصر إلى السودان بعد مذبحة القلعة، وأخذ يحرضهم على جمع قوات يغزون بها مصر من الجنوب، بينما يقوم هو بقواته بغزوها من الشمال. (انظر: حلمي محروس إسماعيل: المرجع السابق، ص ١٧٢).

(١٨) حلمي محروس إسماعيل: مرجع سابق، ص ١٧٢.

(١٩) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: مرجع سابق، ص ١٠، ١١.

(٢٠) ينبع: تقع ينبع على دائرة عرض ٢٤ درجة شمالاً وخط طول ٣٨ درجة شرقاً على مسافة ٢٢٠ كم غرباً من المدينة المنورة، وتعرف "ينبع البحر" تمييزاً لها عن "ينبع النخل" الداخلية الموقع، ولم يكن لها شأن قبل القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، وإن كانت مذكورة عند اليونان باسم Nera أو Nera، ومع اضمحلال "الجار" ميناء المدينة القديم، بزغت "ينبع" حتى أصبحت الميناء الثاني في الحجاز بعد "جدة" غير أن أحوالها ساءت منذ نهاية القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، وأصبحت مجرد محطة لتموين المدينة المنورة بالغذاء، وظهرت مرة أخرى على خريطة الأحداث التاريخية في بداية القرن الثالث عشر

الميلادي، وقد استعملها العثمانيون لقباً للرجل الذي يقرأ ويكتب، ولقباً لبعض كبار الموظفين، كما كانت لقباً للأمراء أولاد السلاطين، وأطلقت أيضاً على مشايخ الإسلام، ورؤساء الديانات الأخرى، وكان الجيش العثماني يلقب الضباط رسمياً بلقب أفندي حتى رتبة البكباشي، وكانت أفندي تطلق في اللغة العربية على الكاتب الموظف في الدولة، وقد أطلقت في مصر في الحكم العثماني على نقيب الأشراف وكان المصريون يطلقون على محمد علي وعلى الباشوات العثمانيين الذين تولوا الحكم قبلة لقب أفندينا. (انظر: أحمد السعيد سليمان: مرجع سابق، ص ٢٩، ٢٢).

(٤٠) مهردار: كلمة فارسية مكونة من مقطعين (مهر) كلمة بمعنى الختم أو الكاتب الخصوصي، (دار) بمعنى صاحب أو ماسك أو أمين، وعلى ذلك فالكلمة تعني أمين الختم أو حامل الختم، والمهردار تعبير كان يطلق على الموظفين المسؤولين عن ختم الأوراق الرسمية، وذلك لدى صدور العظام والنظار والولاه ومن في حاشيتهم. (انظر: محمد شفيق غربال، مصر عند مفترق الطرق (١٧٩٨ - ١٨٠١م) رسالة حسين أفندي الروزنامجي بعنوان ترتيب الديار المصرية في عهد الدولة العثمانية، مجلة كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول (القاهرة)، مج ٤، ج ١، ١٩٣٦، ص ١٣).

(٤١) تربة: تقع مدينة تربة في منطقة مكة المكرمة على دائرة عرض ٢٣° وخط طول ٤٠° وتبعد حوالي ١٨٠ كم شرقي مدينة الطائف. (انظر: وزارة الشؤون البلدية والقروية، مرجع سابق، ص ١١٥).

(٤٢) محافظ ذوات: محفظة ٢، ص ٤٨٤، م ٢٢٢، بتاريخ ٢٥ رمضان ١٢٢٩هـ / ٥ سبتمبر ١٨١٣م.

(٤٣) بحر برا: محفظة ١٦، صفحة بدون رقم، م ١٢٣، مكاتبات بدون تاريخ، محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ١٢٣، مكاتبات بدون تاريخ.

(٤٤) قنفذة: يقع ميناء قنفذة في منطقة مكة المكرمة على ساحل البحر الأحمر، على دائرة عرض ٥٠° و ١٩° وخط طول ٤١° وتبعد حوالي ٣٧٠ كم جنوبي مدينة جدة (انظر: وزارة الشؤون البلدية والقروية، مرجع سابق، ص ٦٧).

(٤٥) طارق عبد العاطي عنيوم بيومي: مرجع سابق، ص ٨١، ٨٢.

(٣٠) الطائف: تقع مدينة الطائف في منطقة مكة المكرمة على دائرة عرض ٤٠° و ٢١° وخط طول ٢٠° و ٤٠° وهى منطقة سياحية تبعد حوالى ٨٠ كم جنوب شرقى مدينة مكة المكرمة. (انظر: وزارة الشؤون البلدية والقروية، مرجع سابق، ص ١١).

(٣١) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، بحفظة ١، دفتر ١، ص ٣٥، م ٩٦، بتاريخ ٨ صفر ١٢٢٨هـ / ١٠ فبراير ١٨١٣م.

(٣٢) Charles Augustus Murray, op.cit, p.43.

(٣٣) بولاق: كانت تعرف بمعية بولاق، ثم عرفت ببولاق التكرورى حيث نزل بها الشيخ أبو محمد يوسف بن عبد الله التكرورى في زمن العزيز بالله نزار بن المعز لدين الله الفاطمى، وكان الناس يعتقدون في الشيخ التكرورى الخير والصلاح فلما مات بنى عليه قبة، وعمل بجانبها جامع فاشتهرت هذه القرية من ذلك الوقت باسم بولاق التكرورى، والصواب في شكلها بِلَاق بكسر أولها؛ لأن أصلها المصرى Bilaq وهى كلمة مصرية معناها المرساة أو الموردة، وأطلق هذا الاسم على بولاق هذه لأنها كانت قبل إنشاء مدينة الجيزة ثم حرف اسمها إلى بولاق، ولما أنشأ الملك الناصر محمد بن قلاوون عام (٧١٣هـ / ١٣١٣م)، مدينة جديدة على النيل تجاه القاهرة سماها بولاق، لأنها موردة ترسو فيها السفن القادمة إلى القاهرة والمسافرة منها، وهى من القرى القديمة التابعة لمركز ومحافظة الجيزة. (انظر: محمد رمزى، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥م، ق ٢، ج ٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣، ص ٢٧٣، ٢٧٤).

(٣٤) عبد الرحمن بن حسن الجبرتي: مصدر سابق، ج ٨، ص ٢٧٣، ٢٧٤.

(٣٥) محمد بن على الشوكانى: مصدر سابق، ص ١٤٤.

(٣٦) محمد بك فريد: كتاب البهجة التوفيقية في تاريخ مؤسس العائلة الخديوية، ط ١، المطبعة الأميرية، مصر، ١٨٩١، ص ٢٦؛ كريم ثابت، محمد علي، مطبعة المعارف، مصر، د.ت، ص ٦٦.

(٣٧) طارق عبد العاطي عنيوم يومي: مرجع سابق، ص ٨٠.

(٣٨) فاروق عثمان أباطة: الحكم العثماني في اليمن، ص ٣١.

(٣٩) أفندى: من الكلمة اليونانية العامة أفنديس Efendis المأخوذة عن الكلمة القديمة AvBytns دخلت في اللغة العثمانية في وقت مبكر منذ القرن السابع الهجري/ الثالث عشر

الميلادي، وقد استعملها العثمانيون لقباً للرجل الذي يقرأ ويكتب، ولقباً لبعض كبار الموظفين، كما كانت لقباً للأمراء أولاد السلاطين، وأطلقت أيضاً على مشايخ الإسلام، ورؤساء الديانات الأخرى، وكان الجيش العثماني يلقب الضباط رسمياً بلقب أفندي حتى رتبة البكباشي، وكانت أفندي تطلق في اللغة العربية على الكاتب الموظف في الدولة، وقد أطلقت في مصر في الحكم العثماني على نقيب الأشراف وكان المصريون يطلقون على محمد علي وعلى الباشوات العثمانيين الذين تولوا الحكم قبلة لقب أفندينا. (انظر: أحمد السعيد سليمان: مرجع سابق، ص ٢٩، ٢٢).

(٤٠) مهردار: كلمة فارسية مكونة من مقطعين (مهر) كلمة بمعنى الختم أو الكاتب الخصوصي، (دار) بمعنى صاحب أو ماسك أو أمين، وعلى ذلك فالكلمة تعني أمين الختم أو حامل الختم، والمهردار تعبير كان يطلق على الموظفين المسؤولين عن ختم الأوراق الرسمية، وذلك لدى صدور العظام والنظار والولاه ومن في حاشيتهم. (انظر: محمد شفيق غربال، مصر عند مفترق الطرق (١٧٩٨ - ١٨٠١م) رسالة حسين أفندي الروزنامجي بعنوان ترتيب الديار المصرية في عهد الدولة العثمانية، مجلة كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول (القاهرة)، مج ٤، ج ١، ١٩٣٦، ص ١٣).

(٤١) تربة: تقع مدينة تربة في منطقة مكة المكرمة على دائرة عرض ٢٣° وخط طول ٤٠° وتبعد حوالي ١٨٠ كم شرقي مدينة الطائف. (انظر: وزارة الشؤون البلدية والقروية، مرجع سابق، ص ١١٥).

(٤٢) محافظ ذوات: محفظة ٢، ص ٤٨٤، م ٢٢٢، بتاريخ ٢٥ رمضان ١٢٢٩هـ / ٥ سبتمبر ١٨١٣م.

(٤٣) بحر برا: محفظة ١٦، صفحة بدون رقم، م ١٢٣، مكاتبات بدون تاريخ، محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ١٢٣، مكاتبات بدون تاريخ.

(٤٤) قنفذة: يقع ميناء قنفذة في منطقة مكة المكرمة على ساحل البحر الأحمر، على دائرة عرض ٥٠° و ١٩° وخط طول ٤١° وتبعد حوالي ٣٧٠ كم جنوبي مدينة جدة (انظر: وزارة الشؤون البلدية والقروية، مرجع سابق، ص ٦٧).

(٤٥) طارق عبد العاطي عنيـم بيومي: مرجع سابق، ص ٨١، ٨٢.

(٤٦) طامى بن شعيب: عينه الأمير سعود بن عبد العزيز أميراً على قحاة وعسير وألح خلقاً لابن عمه عبد الوهاب أبو نقطة في عام (١٢٢٤هـ / ١٨٠٩م)، وأن يقود القوات السعودية بنفسه، وظل يقوم بعمله حتى عهد محمد علي، وألقى القبض عليه في عام (١٢٣٠هـ / ١٨١٥م). (انظر: عبد الرحمن بن حسن الجبري: مصدر سابق، جـ ٨، ص ٣٣٢؛ خير الدين الزركلي، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، جـ ٣، ط ١٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م، ص ٢١٩).

(٤٧) فاروق عثمان أباطة: الحكم العثماني في اليمن، ص ٣١، ٣٢؛ عدن والسياسة البريطانية، ص ١٠٣؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص ١٢٤؛ محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص ٢١٧؛ عبد الرحمن الراجحي: مرجع سابق، ص ١٣٣.

(٤٨) إدوار جوان: مرجع سابق، ص ٤٤٦.

(٤٩) أغا، تركية من المصدر أغمق، معناها الكبر وتقدم السن، وقيل إنها من الكلمة الفارسية (أقا) وجرى العرب على إضافة تاء إليها إذا وقعت مضافاً، تطلق في التركية على الرئيس والقائد وشيخ القبيلة، وعلى الخادم الخصى الذي يؤذن له بدخول غرف النساء. (انظر: أحمد السعيد سليمان: مرجع سابق، ص ١٧).

(٥٠) عبد الرحمن بن حسن الجبري: مصدر سابق، جـ ٨، ص ٣٣٢، ٣٣٣.

(٥١) طارق عبد العاطي عليم بيومي: مرجع سابق، ص ٨٢، ٨٣.

(٥٢) فاروق عثمان أباطة: الحكم العثماني في اليمن، ص ٣٢؛ عدن والسياسة البريطانية، ص ١٠٣؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص ١٢٤؛ محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص ٢١٧.

(٥٣) بيشة: تقع مدينة بيشة في منطقة عسير على دائرة عرض ٢° و ٢٠' وخط طول ٣٥° و ٤٢'، وهي مدينة زراعية تبعد حوالي ٢٦٠ كم شمال مدينة أبها. (انظر: وزارة الشؤون البلدية والقروية، مرجع سابق، ص ٥٧).

(٥٤) رنية: تقع مدينة رنية في منطقة مكة المكرمة على دائرة عرض ٣٠° و ١٢' وخط طول ٤٢°، وتبعد حوالي ٨٧٠ كم عن مدينة الرياض و ٣٥٠ كم جنوب شرقي الطائف. (انظر: وزارة الشؤون البلدية والقروية، مصدر سابق، ص ١٥٣).

(٥٥) عبد الرحمن بن حسن الجبري: مصدر سابق، جـ ٨، ص ٣٤٥.

(٥٦) بحر برا: محفظة ٤، صفحة بدون رقم، م ٢٩، بتاريخ ٢٢ شعبان ١٢٣٠هـ / ٣٠ يوليو ١٨١٥م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٥، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٢٩، بتاريخ ٢٢ شعبان ١٢٣٠هـ / ٣٠ يوليو ١٨١٥م.

(٥٧) عبد الرحمن بن حسن الجبرتي: مصدر سابق، ج ٨، ص ٣٤٧؛ السيد رجب حراز: المدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال البريطاني ١٥١٧ - ١٨٢٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٢٤١ - ٢٤٢؛ جورج يانج، تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل، ترجمة، علي أحمد شكري، صفحات من تاريخ مصر، العدد ٥، مكتبة مديبولي، القاهرة، ١٩٩٠، ص ١١١.

(٥٨) عبد الرحمن بن حسن الجبرتي: مصدر سابق، ج ٨، ص ٣٦٢، ٤١١؛ انتوني نتنج، العرب منذ العصر الجاهلي حتى عصر جمال عبد الناصر، ترجمة حلمي سلامة، مكتبة مديبولي، ط ١، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٣١٦.

(٥٩) المخلاف، عبارة عن ولاية أو منطقة يشتمل على عدد من المدن والقرى يوجد فيه أودية وسهول وجبال، وكان اليمن ينقسم إلى ٤٨ مخلاف. (انظر: محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص ٢١٨).

(٦٠) فاروق عثمان أباطة: الحكم العثماني في اليمن، ص ٣٢؛ عدن والسياسة البريطانية، ص ١٠٣؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص ١٢٤، ١٢٥؛ محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص ٢١٨.

(٦١) الشريف: مفرد لكلمة الأشراف وهم ذوو المكانة الاجتماعية المرموقة ورؤساء العائلات المرموقة في بلد ما، وقد أطلقت كلمة الأشراف على الأفراد الذين هم من نسل سيدنا (محمد صلى الله عليه وسلم) سواء أكان ذلك عن طريق الأم أم الأب، ولم يكن هؤلاء بالضرورة رجال دين وإنما كان منهم التاجر والصانع والفلاح، وقد حظى هؤلاء الأشراف بمكانة متميزة في المجتمع الإسلامي. (انظر: ليلي عبد اللطيف أحمد: مرجع سابق، ص ٢٩٢).

(٦٢) صيبا، تقع مدينة صيبا في منطقة جيزان على دائرة عرض ٢° و ١٧° وخط طول ٥° و ٤٢° وتبعد حوالي ٣٨ كم عن مدينة جيزان. (انظر: وزارة الشؤون البلدية والقروية، مرجع سابق، ص ٦٩).

(٦٣) فاروق عثمان أباطة: الحكم العثماني في اليمن، ص ٣٢، ٣٣؛ عدن والسياسة البريطانية، ص ١٠٣، ١٠٤، دراسات في تاريخ العالم العربي، ص ١٢٥، ١٢٦؛ محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص ٢١٨، ٢١٩. وال معاصر، ص ١٢٥، ١٢٦؛ محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص ٢١٨، ٢١٩.

(٦٤) إبراهيم باشا: هو أكبر أنجال محمد علي، ولد في قولة عام (١٢٠٤هـ / ١٧٨٩م)، وجاء مصر هو وأخوه طوسون في عام (١٢٢٠هـ / ١٨٠٥م)، وعهد إليه والده بمهمات عدة مارس فيها شئون الدولة وأعمالها الإدارية والحربية. وعندما اختير لقيادة هذه الحملة كان سنة لا يتجاوز ٢٦ عامًا. وقد كانت الحرب الوهابية أول ميدان ظهرت فيه بطولته، تلك البطولة التي لازمته في الحروب التالية (السودان، واليونان، والمورة، وحروب الشام، والأناضول)، وقد ظهرت عظمتة في أنه قاد الجيش المصري في ميادين النصر إلى حيث جعل الدولة العثمانية والدول الأوروبية تقف مبهورته مضطربة أمام وثبات ذلك الفاتح الكبير. وكان كثير النشاط عقلاً وجسمًا. تولى الحكم في حياة أبيه في (جمادى الأولى ١٢٦٤هـ / إبريل ١٨٤٧م) ولكن عاجلته المنية في (المحرم ١٢٦٥هـ / نوفمبر ١٨٤٨م) وله من العمر ٦٠ عامًا، أما مدة حكمه فلم تزيد على ٧ أشهر و١٣ يومًا. (انظر: هنري دودويل: مرجع سابق، ص ٥٣؛ عبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق، ص ٥٦٧، ٥٧٣).

(٦٥) M, Sabry, L'Empire Egyptien Sous Mohamed – Ali et la Question d'Orient (1811 – 1849) Egypte – Arabie – Soudan – Morée – Crète – Syrie – Palestine, Librairie Orientaliste Paul Geutnner, Paris, 1930, p.64. طارق عبد العاطي عليم يسومي: مرجع سابق، ص ٨٤ – ٨٧.

(٦٦) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: مرجع سابق، ص ١١.

(٦٧) بحر برا: محفظة ٥، صفحة بدون رقم، م ٥٩، بتاريخ ١٧ جمادى الآخرة ١٢٣٣هـ / ٢٤ إبريل ١٨١٨م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٥، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٥٩، بتاريخ ١٧ جمادى الآخرة ١٢٣٣هـ / ٢٤ إبريل ١٨١٨م.

(٦٨) بحر برا: محفظة ٦، صفحة بدون رقم، م ١٣، بتاريخ ٢٨ المحرم ١٢٣٤هـ / ٢٧ نوفمبر ١٨١٨م.

(٦٩) أبي عريش: تقع مدينة أبي عريش في منطقة جازان على دائرة عرض ١٦° وخط طول ٢٣° ، وتبعد حوالى ٣٢ كم شرقى ميناء جازان. (انظر: وزارة الشئون البلدية والقروية، مرجع سابق، ص ٧٧).

(٧٠) همدان: أشهر قبائل اليمن وهم ولد ابن أوسله بن مالك بن زيد بن أوسله بن ربيعة بن الحيار بن مالك ابن زيد بن كهلان، وهى من أمّنع القبائل الكهلانية وأكثرها عددًا، وتحتل رقعة واسعة من اليمن تبدأ من شمال صنعاء وتنتهى بصعدة شمالاً، ومن مأرب شرقاً إلى البحر الأحمر غرباً. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفى: مرجع سابق، ص ٤٥٠).

(٧١) فاروق عثمان أباطة: الحكم العثماني في اليمن، ص ٣٣، ٣٤؛ عدن والسياسة البريطانية، ص ١٠٣، ١٠٤؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص ١٢٥، ١٢٦؛ محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص ٢١٨، ٢١٩.

(٧٢) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٣، دفتر ٤، صفحة بدون رقم، م ١١٦، بتاريخ غرة رمضان ١٢٣٥هـ / ١٢ يونية ١٨٢٠م.

(٧٣) عبد الرحمن بن حسن الجبري: مصدر سابق، ج ٨، ص ٤٧٠.

(٧٤) فاروق عثمان أباطة: الحكم العثماني في اليمن، ص ٣٤؛ عدن والسياسة البريطانية، ص ١٠٤، ١٠٥؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص ١٢٧؛ محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص ٢٢١.

(٧٥) فاروق عثمان أباطة: عدن والسياسة البريطانية، ص ١٠٥.

(٧٦) قنطار: وحدة من وحدات الوزن، وكان حجمه يختلف تبعاً للزمان والمكان الذى كانت تستخدم فيه عملية الوزن، وفي أواخر العصر المملوكى كان يتراوح وزن القنطار حوالى ٦٩،٤٥ كم، وفي النصف الثانى من القرن الحادى عشر الهجرى/ السابع عشر الميلادى، وصل وزنه إلى ١٢٠ كم، وهو اليوم يساوى ١٠٠ رطل. (انظر: فالترهنتس، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعاد لها في النظام المترى، ترجمة، كامل العسيلي، ط ٢، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٥٥، ص ٤٠؛ Shaw. S. J., Ottoman, Egypt in the Age of The French Revolution, Cambridge Massachusster, 1964, p.170.)

(٧٧) محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص ٢٤٣.

(٧٨) المرجع السابق، ص ٢٤٤، * ريال، اللفظ مقتبس من Real بمعنى (ملكى)، وقد كان الأسبان أول من تداولوا هذا النقد في الأسواق التجارية، وهو عبارة عن النقد الفضى المسمى بيزو وأطلق (الريال) في العالم العربي منذ القرن الحادى عشر الهجرى/ السابع عشر الميلادى على نقود فضية كبيرة، فرنسية وأسبانية وهولندية، وألمانية ونسماوية، وسمى الريال النمساوى أيضًا (بالتالير) أو (ريال ماريا تريز) الذى ضرب لأول مرة عام (١٦٦١هـ / ١٧٥١م) وسمى في مصر باسم الريال أبو طاقة (نسبة للنافذة أو الطاقة، المرسومة على صدر النسر المصور على أحد وجهى الريال) أما الريال الهولندى فعرف باسم (الريال أبوكلب) كما سمي الريال الأسباني بالريال (أبومدفع) أو (الريال المغربى) كما يسميه الجبرتي؛ لارتباط هذا النقد بمجماعات التجار المغاربة الذين كانوا يجلبونه معهم من المغرب وأسبانيا، وقد اختلفت أسعار هذه الريالات عند تداولها في مصر العثمانية بطريقة شاذة ولم تفلح أوامر تحسين العملة في معالجتها، بل إن بعضها وهو الريال الفرنسية كان موضوعًا لمضاربة نقدية خطيرة، عندما اختلف سعره في الشام عن سعره في مصر، فكان وكلاء محمد علي يمتصونه من الشام بسعر أقل مقابل أنصاف الفضة المصرية، ليعاد سبك هذه الريالات الفرنسية من جديد بعد إضافة ٣ أمثال وزن فضتها نحاسًا، هذا إلى أن سعر الريال الفرنسية كان في ارتفاع طيلة العصر العثماني، ويبدو إذا ما تتبعنا صرفه في ضوء ما ذكره الجبرتي عنه عام (١٢٠٣هـ / ١٧٨٩م) أنه كان يصرف بـ ١٠٠ نصف فضة، حتى وصل عام (١٢٣١هـ / ١٨١٦م) إلى ٣٦٠ نصف فضة، رغم التشديد في معاقبة المتزايدين في سعره إلى حد الشنق على باب زويلة، وتعليق ريال فرانسة في أنف المخالفين (انظر: عبد الرحمن فهمي: النقود المتداولة أيام الجبرتي: ضمن بحوث ندوة عبد الرحمن الجبرتي: بإشراف الدكتور أحمد عزت عبد الكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٥٧٨).

(٧٩) طارق عبد العاطي غنيم يومي: مرجع سابق، ص ١٠٨.

(٨٠) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٣، دفتر ٤، صفحة بدون رقم، ١٣٨م، بتاريخ ١٥ جمادى الآخرة ١٢٣٥هـ / ٣٠ مارس ١٨٢٠م.

(٨١) Abdel Hamid El Batrik, op.cit., p.282؛ هنرى دوديل، مرجع سابق، ص ٣٤٤.

ص ٦٨، ٦٩؛ محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص ٣٤٤.

(٨٢) طارق عبد العاطي غنيم يومي: مرجع سابق، ص ١٠٨.

(٨٣) فاروق عثمان أباطة: الحكم العثماني في اليمن، ص ٣٤؛ عدن والسياسة البريطانية، ص ١٠٥؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص ١٢٧؛ محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص ٢٢١.

(٨٤) طارق عبد العاطي عليم بيومي: مرجع سابق، ص ١٠٨.

(٨٥) فاروق عثمان أباطة: دراسات في تاريخ العالم العربي، ص ١٢٨. * قبل أن يتم محمد علي حروبه في شبه الجزيرة اتجه إلى ميدان جديد، فقد فكر في عام (١٢٣٦هـ / ١٨٢٠م) في أن يمد ممتلكاته في مصر جنوباً حتى تشمل وادي النيل كله، وكان يعتقد أن بالسودان كميات وفيرة من الذهب، وعدداً كبيراً من الأيدي العاملة، قد تصلح في المستقبل لأن تكون نواة لقوات عسكرية تحل محل قواته غير النظامية فيأمن بذلك شر عصيانهم الذي يتكرر ما بين حين وآخر، وكان يتوقع أن يدر السودان عليه خيراً كثيراً عندما يستصلح أراضيه الواسعة الصالحة للزراعة، وكان يرمى بعد ذلك إلى تطبيق سياسته الاقتصادية التي اتبعها في مصر وهي سياسة الاحتكار حتى تزداد موارده، ولعله فكر أيضاً في استئصال بقية الممالك الذين نرحوا إلى (دنقلة) واستقروا بها رغم أنهم لا يمثلون خطراً قوياً على حكمه. وبحلول عام (١٢٤٢هـ / ١٨٢٦م) أصبح السودان في قبضته. (انظر: عبد الحميد البطريق: مرجع سابق، ص ٩٠، ٩١).

(٨٦) يام: وهي من القبائل اليمنية من ولد يام بن أصبا بن رافع بن مالك بن جشم بن حاشد، وكانت تسكن ما بين نجران إلى شمال صنعاء. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفي: مرجع سابق، ص ٤٦٩).

(٨٧) جزيرة كمران: من الجزر اليمنية الواقعة في البحر الأحمر إلى القرب من ميناء الصليف الواقع إلى الشمال من ميناء الحديدة. (انظر: شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي: مرجع سابق، ج ٤، ص ٥٤٤؛ عبد الله الوزير: مرجع سابق، ص ١٦٧).

(٨٨) بحر برا: محفظة ٧، ص ٤٢، م ٢١٠، بتاريخ ٣ شوال ١٢٣٥هـ / ١٤ يوليو ١٨٢٠م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٥، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٢١٠، بتاريخ ٣ شوال ١٢٣٥هـ / ١٤ يوليو ١٨٢٠م؛ معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٤، دفتر ٥، ص ٧٣، م ٣٠٩، بتاريخ ٥ ذي القعدة ١٢٣٥هـ / ١٤ أغسطس ١٨٢٠م. انظر ملحق رقم (١) *لجديدة، أكبر مدن قنمة وأشهر موانئها على ساحل البحر الأحمر، وتقع

على بعد ٢٢٦ كم من شمال غرب صنعاء. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفى: مرجع سابق، ص ١١٣).

(٨٩) الجاويش: هو منصب عسكري، وقد وجد هذا المنصب العسكري، في دولة الغزنويين والقروخانيين والسلاجقة. ودخلت هذه الكلمة إلى اللغة العربية قبل قيام الدولة العثمانية، أما في الدولة العثمانية فقد كان لكل هيئة كبيرة جاويشيتها، فلترسانة جاويشية ولبلدية جاويشية، وفي معية كل أمير من أمراء الأقاليم جاويشية يرأسهم الجاويشباشى. ولكن أكبر هيئات الجاويشية في الدولة العثمانية ثلاث: ١- جاوشية الديوان الهمايوى (ديوان همايون جاوشلى)، وكانت تطلق عليهم أيضاً العبارة الفارسية: سرهنكان ديوان همايون، وهم تشريفات القصر وحملات الرسائل والأوامر. وكان من أهم أعمالهم الدعاء للسلطان، وتحصيل الضرائب من الولايات، وحمل الفرمات إلى الولاة، وكان منهم من يكلف بقتل بعض أصحاب النفوذ أو القبض عليه. ٢- جاوشية الديوان: وعملهم في الباب العالى (أى الصدارة العظمى) بعد أن نقلت إليها اختصاصات الديوان الهمايوى وكان رئيسهم بعد أن نقلت إليها اختصاصات الديوان الهمايوى وكان رئيسهم يفصل في الخلافات بين المدنيين من موظفى الصدارة العظمى، ويتقبل عرائض الدعاوى، فيدرسها بنفسه أو يجيئها على أحد التذكريات ثم يجيئها بعد الدراسة إلى المحكمة المختصة بعد أن يوقع عليها الصدر الأعظم بعبارة (صح). و قد ألغيت كلمة الباشجاويش في تركيا عام (١٢٥٢هـ / ١٨٣٦م) وتحول مكتبة إلى (عدلية وكالنى) أى وزارة العدل. ٣- جاويشية الجيش الأنكشارى، وقد كانوا يسمون (قسول جاوشلى) تمييزاً لهم عن غيرهم من الجاويشية. (انظر: أحمد السعيد سليمان، مرجع سابق، ص ٦٠-٦٣).

(٩٠) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦، دفتر ٧، صفحة بدون رقم، م ٦٤، بتاريخ ٢٧ صفر ١٢٣٦هـ / ٤ ديسمبر ١٨٢٠م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٦٤، بتاريخ ٢٧ صفر ١٢٣٦هـ / ٤ ديسمبر ١٨٢٠م.

(٩١) لحية: مدينة قمامية على ساحل البحر الأحمر، بالشمال الغربى من الزيدية ٨٢ كم. وهى من الموانئ الصغيرة وبها مفاصات اللؤلؤ. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفى: مرجع سابق، ص ٣٥٦).

(٩٢) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦، دفتر ٧، صفحة بدون رقم، م ٦٦، بتاريخ ٢٧ صفر ١٢٣٦هـ / ٤ ديسمبر ١٨٢٠م.

(٩٣) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦، دفتر ٧، صفحة بدون رقم، م ١٦٢، بتاريخ ١٦ جمادى الآخرة ١٢٣٦هـ / ١ إبريل ١٨٢١م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ١٦٢، بتاريخ ٢٦ جمادى الآخرة ١٢٣٦هـ / ١ إبريل ١٨٢١م.

(٩٤) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦، دفتر ٧، صفحة بدون رقم، م ٢٤٣، بتاريخ ٢٦ رمضان ١٢٣٦هـ / ٢٧ يولية ١٨٢١م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٢٤٣، بتاريخ ٢٦ رمضان ١٢٣٦هـ / ٢٧ يولية ١٨٢١م.

(٩٥) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ثم من ولده العزيز إبراهيم إلى وفاته، مخطوط رقم ٢٤٨٤، جـ ١، ص ٤٠، مادة بدون رقم، بتاريخ ٢٩ صفر ١٢٣٧هـ / ٢٥ نوفمبر ١٨٢١م.

(٩٦) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٢، دفتر ١٠، صفحة بدون رقم، م ٨٠، بتاريخ غرة ربيع الآخر ١٢٣٧هـ / ٢٦ ديسمبر ١٨٢١م.

(٩٧) المصدر السابق: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٢، دفتر ١٠، ص ١٥، م ٩١، بتاريخ ٩ ربيع الآخر ١٢٣٧هـ / ٣ يناير ١٨٢٢م.

(٩٨) المصدر السابق: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٢، دفتر، صفحة بدون رقم، م ٣٦٨، بتاريخ ٢٣ ذى الحجة ١٢٣٧هـ / ١٠ سبتمبر ١٨٢٢م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٣٦٨، بتاريخ ٢٣ ذى الحجة ١٢٣٧هـ / ١٠ سبتمبر ١٨٢٢م.

(٩٩) معية سنية تركي: ملخصات الأوامر العلية المستخرجة من الدفاتر، محفظة ١، كراس ٢، ص ٢، مادة بدون رقم، بتاريخ ٧ ربيع الأول ١٢٣٨هـ / ٢٢ نوفمبر ١٨٢٢م. * عندما عجزت الدولة العثمانية عن قمع الثورة اليونانية التي اندلعت ضد الحكم العثماني هناك، وعلى الأخص في شبه جزيرة المورة مهد اليونانيون الأصليون؛ عهد السلطان العثماني إلى محمد علي باشا بتنفيذ هذه المهمة، فأذعن الأخير لرغبة السلطان العثماني، واضطر إلى خوض غمار حرب في ميدان بعيد عن أطماعه السياسية، وعن مصالح مصر. وأرسل جيشاً كبيراً إلى المورة في (٢٢ ذى القعدة ١٢٣٩هـ / ١٩ يوليو ١٨٢٤م)، وبدأ بإخماد هذه الثورة، لولا تدخل الدول الأوروبية وعلى رأسها إنجلترا، واستخدامها القوة لصالح اليونانيين، حتى تم تخطيط

الأسطول المصرى في معركة نفارين البحرية في (١٩ ربيع الأول ١٢٤٣هـ / ٢٠ أكتوبر ١٨٢٧م)، ونتيجة لذلك قام محمد علي باشا بسحب قواته من المدن اليونانية، إزاء ضغط ومقاومة الدول الأوروبية. (انظر: عبد الحميد البطريق: مرجع سابق، ص ٩٢ - ٩٤؛ عبد المنعم إبراهيم الجميعي: عصر محمد علي دراسة وثائقية، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٢٤٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٠٦، ١٠٧، ١٢٢، ١١٣؛ محمد صبرى، تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث، صفحات من تاريخ مصر، العدد ١٣، ط ٢، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٦١ - ٦٤).

(١٠٠) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٢، دفتر ١٠، صفحة بدون رقم، م ٤٤٢، بتاريخ ١٧ ربيع الأول ١٢٣٨هـ / ١٢ ديسمبر ١٨٢٢م.

(١٠١) ألمع: بفتح أوله وسكون ثانية وبالعين المهملة، مخلاف واسع من قمامة عسير، سمي باسم ألمع بن عمر وبن عدى بن حادثة بن عمرو مزيقيا بن عامر ماء السماء بن حارثة الغطريف بن امرئ القيس بن ثعلبة البهلول بن مازن بن الأزد. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفى: مرجع سابق، ص ٣٤).

(١٠٢) قتل إسماعيل باشا في السودان على يد أحد المعارضين للحكم المصرى هناك ويدعى ثمرأ من ملوك شندى بعد خديعته دبرها له وقتك به في عام (١٢٣٨هـ / ١٨٢٢م). (انظر أمين سامى باشا: تقويم النيل، عصر محمد علي، ج ٢، ط ١، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٤٦هـ / ١٩٢٨م، ص ٣٠٦).

(١٠٣) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٧، دفتر ١٤، صفحة بدون رقم، م ٢٠ - ٢٢، بتاريخ ١٢ رجب ١٢٣٨هـ / ٢٥ مارس ١٨٢٣؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٢٠، بتاريخ ١٢ رجب ١٢٣٨هـ / ٢٥ مارس ١٨٢٣م.

(١٠٤) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٧، دفتر ١٤، صفحة بدون رقم، م ٣٠، ٣١، بتاريخ ٢٧ رجب ١٢٣٨هـ / ٩ إبريل ١٨٢٣م؛ نفس المصدر، تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٨، دفتر ١٤، ص ٦٥، م ٣٤، بتاريخ ٢٨ رجب ١٢٣٨هـ / ١٠ إبريل ١٨٢٣م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٣٤، بتاريخ

٢٨ رجب ١٢٣٨هـ / ١٠ إبريل ١٨٢٣م؛ بحر برا: محفظة ٨، صفحة بدون رقم، م ١٥٠، بتاريخ ١٧ شوال ١٢٣٨هـ / ٢٧ يونية ١٨٢٣م.

(١٠٥) بكباشية، جمع بكباش، تنطق الكاف نوًا فيقال بنباشى وهى كلمة تركية مركبة من بين النون الخيشومية، ومعناها ألف، وباش، أى رأس أو رئيس والياء علامة الإضافة والمعنى، رئيس الألف رتبة عسكرية عثمانية استعملت في الجيوش العربية. (انظر: أحمد السعيد سليمان: مرجع السابق، ص ٤٤، ص ٤٥). وقد درج المصريون فيما بعد على نطقها خطأ حسب النطق العربي لحروف كتابتها فقالوا بكباشى بدلاً من بنباشى (انظر: عبد السميع سالم المهرأوى: لغة الإدارة العامة في مصر في القرن التاسع عشر، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٩٦٣، ص ٢٣٩، ٢٤٠).

(١٠٦) جيزان: تقع مدينة جيزان في منطقة جيزان، على دائرة عرض ٥٣° و ١٦° وخط طول ٣٣° و ٤٢° وهى ميناء تجارى مهم وتبعد حوالى ٦٠٠ كم جنوب شرقى مدينة جدة و ٩٥٠ كم جنوب غربى مدينة الرياض، وأطلق عليها اسم جازان. (انظر: وزارة الشئون البلدية والقروية: مرجع سابق، ص ٢٧).

(١٠٧) معية سنبة تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٧، دفتر ١٤، صفحة بدون رقم، م ٦٠، بتاريخ ١٨ شعبان ١٢٣٨هـ / ٣٠ إبريل ١٨٢٣م؛ نفس المصدر، تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٧، دفتر ١٤، صفحة بدون رقم، م ٨٤، بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٣٨هـ / ١١ مايو ١٨٢٣م.

(١٠٨) معية سنبة تركي : تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٧، دفتر ١٤، صفحة بدون رقم، م ١٢٣، بتاريخ ٢٩ ذى القعدة ١٢٣٨هـ / ٧ أغسطس ١٨٢٣م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ١٢٣، بتاريخ ٢٩ ذى القعدة ١٢٣٨هـ / ٧ أغسطس ١٨٢٣م.

(١٠٩) المصدر السابق : تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٧، دفتر ١٤، صفحة بدون رقم، م ١٤٨، بتاريخ ٣ ذى الحجة ١٢٣٨هـ / ١١ أغسطس ١٨٢٣م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ١٤٨، بتاريخ ٣ ذى الحجة ١٢٣٨هـ / ١١ أغسطس ١٨٢٣م.

- (١١٠) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٧، دفتر ١٤، ص ٣٦، م ٢٦٦، بتاريخ ٢٢ ربيع الأول ١٢٣٩هـ / ٢٦ نوفمبر ١٨٢٣م.
- (١١١) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، حفظة ١٧، دفتر ١٤، ص ٤٤، م ٣٣٥، بتاريخ ١٦ رجب ١٢٣٩هـ / ١٧ مارس ١٨٢٤م.
- (١١٢) بحر برا: محفظة ٩، صفحة بدون رقم، م ٢٠، بتاريخ ٢١ رجب ١٢٣٩هـ / ٢٢ مارس ١٨٢٤م.
- (١١٣) المصدر السابق: محفظة ٩، صفحة بدون رقم، م ٨٧، بتاريخ ١١ شعبان ١٢٤٠هـ / ٣١ مارس ١٨٢٥م.
- (١١٤) المصدر السابق: محفظة ٩، ص ٣٠٩، م ٩٠، بتاريخ ٢٧ شوال ١٢٤٠هـ / ١٤ يولية ١٨٢٥م؛ نفس المصدر، محفظة ٩، ص ٣١٨، م ١٠٦، بتاريخ ٣ ذى القعدة ١٢٤٠هـ / ١٩ يولية ١٨٢٥م.
- (١١٥) بحر برا: محفظة ١٠، صفحة بدون رقم، م ١٢، بتاريخ ١١ المحرم ١٢٤١هـ / ٢٦ أغسطس ١٨٢٥م.
- (١١٦) بارق: قرية في ابن العوام من أعمال حجة. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفى: مرجع سابق، ص ٤٢).
- (١١٧) بنى الأحمر: من قبائل حاشد من العصيمات. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفى: مرجع سابق، ص ١٣).
- (١١٨) بحر برا: محفظة ١٠، صفحة بدون رقم، م ١٤، بتاريخ ١١ المحرم ١٢٤١هـ / ٢٦ أغسطس ١٨٢٥م.
- (١١٩) الآلاى: يتألف من أورطتين أو ثلاث أو أربع، ويبلغ عدده الكامل من ٣ آلاف إلى ٤ آلاف، تبعًا لاختلاف جنود كل أورطة. (انظر: مصطفى بركات، الألقاب والوظائف العثمانية، دراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية "من خلال الآثار والوثائق والمخطوطات (١٥١٧ - ١٩٢٤م)، دار غريب، القاهرة، د.ت، ص ٣٨٧، ٣٨٩).
- (١٢٠) بحر برا: محفظة ١٠، صفحة بدون رقم، م ٣٤٠، بتاريخ ١٩ ربيع الأول ١٢٤١هـ / ١ نوفمبر ١٨٢٥م.

(١٢١) الطوبجية: مفردتها الطوبجي وهو المدفعي أو المعين لضرب المدافع. (انظر: أحمد السعيد سليمان: مرجع سابق، ص ١٤٣).

(١٢٢) عابدين: ملخصات دفاتر: محفظة ١، دفتر ٢، ص ١٥٠، م ٩٩، بتاريخ ٢٢ شعبان ١٢٤٢هـ/ ١٢ مارس ١٨٢٧م؛ نفس المصدر، ملخصات دفاتر، محفظة ١، دفتر ٢، ص ١٠٦، م ١٠٩، بتاريخ ٣ رمضان ١٢٤٢هـ/ ٣١ مارس ١٨٢٧م.

(٤) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٤٣، دفتر ٤٠، ص ٩٥، م ٥٦٦، بتاريخ ٥ شعبان ١٢٤٦هـ/ ١٩ يناير ١٨٣١م؛ نفس المصدر: ملخصات الأوامر العلية المستخرجه من الدفاتر محفظة ٢، كراس ١٤، ص ٢، مادة بدون رقم، بتاريخ ٥ شعبان ١٢٤٦هـ/ ١٩ يناير ١٨٣١م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٨، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٥٦٦، بتاريخ ٥ شعبان ١٢٤٦هـ/ ١٩ يناير ١٨٣١م؛ الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ثم من ولده العزيز إبراهيم إلى وفاته، مخطوط رقم ٢٤٨٤، ج ١، ص ٣٨٦، مادة بدون رقم، بتاريخ ٥ شعبان ١٢٤٦هـ/ ١٩ يناير ١٨٣١م.

(١٢٤) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٤٣، دفتر ٤٠، ص ٩٦، م ٥٦٩، بتاريخ ٥ شعبان ١٢٤٦هـ/ ١٩ يناير ١٨٣١م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٨، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٥٦٩، بتاريخ ٥ شعبان ١٢٤٦هـ/ ١٩ يناير ١٨٣١م.

(١٢٥) هم قوات كان معظمهم من قوميات غير عربية متمثلة في الأتراك والألبانيين والجورجيين والشراكسة... وغيرهم (انظر: محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص ٢٢٧).

(١٢٦) لقد تباينت الآراء حول المسمى الحقيقي لهذا الثائر فقد ذكر البعض أنه كان يطلق عليه اسم زنار أغا (انظر: فاروق عثمان أباطة، الحكم العثماني في اليمن، ص ٣٥؛ عدن والسياسة البريطانية، ص ١١١؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص ١٣٧؛ جاد طه: سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية ١٧٩٨م - ١٩٦٣م، ط ٢، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت، ص ٥٧؛ طارق عبد العاطي غنيم بيومي، مرجع سابق، ص ١١٠) بينما ذهب البعض الآخر إلى أنه كان يدعى "زينار أو زينم أو زيانار" أغا. (انظر: محمد حسن العيدروس، مرجع سابق، ص ٢٢٨). في حين أشارت الوثائق إلى أنه كان يطلق عليه اسم زينل أغا. (انظر: معية سنية تركي، تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٤٤، دفتر ٤١، ص ١٠٤، م ٥٥٩، بتاريخ ٧

رمضان ١٢٤٧هـ / ٩ فبراير ١٨٣٢م). وترجع الباحثة الرأى الأخير لأنه من خلال الوثائق الرسمية الخاصة بهذه المرحلة.

(١٢٧) فاروق عثمان أباطة: الحكم العثماني في اليمن، ص ٣٥؛ عدن والسياسة البريطانية، ص ١١١؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص ١٣٧؛ جاد طه : سياسة بريطانيا، ص ٥٧.

(١٢٨) بحر برا: محفظة ١٧، صفحة بدون رقم، م ٦٥، بتاريخ ٣ ذى القعدة ١٢٤٨هـ / ٣ أبريل ١٨٣٣م.

(١٢٩) طارق عبد العاطي عنيـم بيومي: مرجع سابق، ص ١٢٥؛ جاد طه : سياسة بريطانيا، ص ٥٧.

(١٣٠) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٧، دفتر ١٤، ص ٦٩، م ٢٦٨، بتاريخ ٢٢ ربيع الأول ١٢٣٩هـ / ٢٦ نوفمبر ١٨٢٣م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٢٧٨، بتاريخ ٢٢ ربيع الأول ١٢٣٩هـ / ٢٦ نوفمبر ١٨٢٣م.

(١٣١) طارق عبد العاطي عنيـم بيومي: مرجع سابق، ص ١٢٥.

(١٣٢) محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص ٢٢٧.

(١٣٣) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ثم من ولده العزيز إبراهيم إلى وفاته، مخطوط رقم ١٤٨٤، ج ١، ص ٣٣٣، مادة بدون رقم، بتاريخ ٧ رمضان ١٢٤٧هـ / ٩ فبراير ١٨٣٢م.

(١٣٤) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٤٤، دفتر ٤١، ص ١٠٤، م ٥٥٩، بتاريخ ٧ رمضان ١٢٤٧هـ / ٩ فبراير ١٨٣٢م.

(١٣٥) المصدر السابق: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٤٣، ص ١٣٠، م ٨٢٨، بتاريخ ٩ صفر ١٢٤٨هـ / ٨ يوليو ١٨٣٢م.

(١٣٦) المصدر السابق : تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٤٧، دفتر ٤٤، ص ٣٢، م ١٥٥، بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٤٨هـ / ٢٤ يوليو ١٨٣٢م.

(١٣٧) عندما رفض السلطان العثماني طلب محمد علي باشا المتكرر بمنحه ولاية الشام رغم الجهود التي بذلها في معاونته، صمم الأخير على أن يحقق هذا الهدف بالقوة، وتوضع السلطان أمام الأمر الواقع، وفي (جمادى الأولى ١٢٤٧هـ / أكتوبر ١٨٣١م) بدأت الجيوش المصرية

بقيادة إبراهيم باشا زحفها على بلاد الشام، وبالفعل تم لهم فتح بلاد الشام كلها في (٢٨ رجب ١٢٤٨هـ / ٢١ ديسمبر ١٨٣٢م)، وبذلك أصبح الطريق مفتوحاً أمام القوات المصرية إلى الأستانة. (انظر: محمد صبرى، مرجع سابق، ص ٦٦؛ حلمي محروس إسماعيل: مرجع سابق، ص ١٧٥، ١٧٩). الأمر الذى دفع الدولة العثمانية إلى الاستنجاد بروسيا، صاحبة الأطماع في السلطنة، فتدخلت فرنسا وإنجلترا حتى لا تدعا لروسيا فرصة السيطرة على ممالك السلطنة، وتمت تسوية المسألة في صلح كوتاهية في (١٨ ذى القعدة ١٢٤٨هـ / ٨ إبريل ١٨٣٣م) والذى نص على تخلى السلطنة عن سوريا وإقليم أدنة لمحمد علي، مع تسيته على حكم مصر وجزيرة كريت والحجاز مقابل جلاء قواته عن الأناضول. (انظر: سامى سليمان محمد السهم، التعليم والتغير الاجتماعى في مصر في القرن التاسع عشر، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ١٦٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٩٣).

(١٣٨) جاد طه: سياسة بريطانيا، ص ٥٨.

(١٣٩) طارق عبد العاطي عليم يومي: مرجع سابق، ص ١٢٥.

(١٤٠) فاروق عثمان أباطة: الحكم العثماني في اليمن، ص ٣٥؛ عدن والسياسة البريطانية، ص ١١٢؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص ١٣٨.

(١٤١) كان محمد علي في أول الأمر متردداً في فكرة تجنيد المصريين حتى لا يحرم الأرض الزراعية من شبان الفلاحين، أضف إلى ذلك أنه لم يكن واثقاً من ولاء المصريين له، بيد أنه منذ بدأت حروب الشام في أواخر عام (١٢٤٨هـ / ١٨٣٢م)، رأى نفسه في أشد الحاجة إلى جيش قوى كبير، فلم يكن هناك بد من الإقدام على المخاطرة التي كان يتهيأها من قبل، وأصبح لديه حوالي ١٥٠,٠٠٠ جندي نظامي، وهو عدد ضخم بالقياس إلى تعداد سكان مصر الذى لم يكن يزيد في ذلك الوقت على ٣ ملايين نسمة (انظر: عبد الحميد البطريق: مرجع سابق، ص ٧٨، ٧٩)، وهكذا استطاع محمد علي بناء جيش وطني على درجة عالية من الكفاءة والتدريب، استطاع بواسطته أن يغير ميزان القوى في شرق البحر المتوسط خلال ٢٠ عاماً بشكل كبير، بل وتحدى الباب العالي ذاته إلى الحد الذى جعله يحول مصر بمساعدة هذا الجيش، من ولاية ينظر إليها بازدراء في إمبراطورية متصدعة إلى قوة عسكرية ينظر إليها بإعجاب. (انظر: ريمون فلاور: مصر منذ قدوم نابليون حتى رحيل عبد الناصر، (حكاية

- مصر في العصر الحديث)، ترجمة: سيد أحمد علي الناصري، تقديم ومراجعة: يونان لبيب رزق، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٠٩).
- (١٤٢) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٤٧، دفتر ٤٤، ص ٣٢، م ١٥٥، بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٤٨هـ / ٢٥ يوليو ١٨٣٢م..
- (١٤٣) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٤٧، دفتر ٤٤، ص ٣٣، م ١٥٦، بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٤٨هـ / ٢٥ يوليو ١٨٣٢م.
- (١٤٤) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ثم من ولده العزيز إبراهيم إلى وفاته، مخطوط رقم ٢٤٨٤، ج ١، ص ٣٤٨، مادة بدون رقم، بتاريخ ١٥ ربيع الأول ١٢٤٨هـ / ١٢ أغسطس ١٨٣٢م.
- (١٤٥) جاد طه: سياسة بريطانيا، ص ٥٨.
- (١٤٦) بحر برا: محفظة ١٧، صفحة بدون رقم، م ٥٦، بتاريخ ٢١ ربيع الآخر ١٢٤٨هـ / ١٨ سبتمبر ١٨٣٢م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٨، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٥٦، بتاريخ ٢١ ربيع الآخر ١٢٤٨هـ / ١٨ سبتمبر ١٨٣٢م.
- (١٤٧) Abd el Hamid El-Batrik : O.P . Cit . P. 284 .
- (١٤٨) بحر برا: محفظة ١٧، صفحة بدون رقم، م ٦٥، بتاريخ ١٣ ذى القعدة ١٢٤٨هـ / ٣ إبريل ١٨٣٣م، محافظ الأبحاث: محفظة ٩٨، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٦٥، بتاريخ ١٣ ذى القعدة ١٢٤٨هـ / ٣ إبريل ١٨٣٣م.
- (١٤٩) فاروق عثمان أباطة: عدن والسياسة البريطانية، ص ١١٢، ١١٣؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص ١٣٩.
- (١٥٠) فاروق عثمان أباطة: عدن والسياسة البريطانية، ص ١١٣؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص ١٣٩، ١٤٠؛ جاد طه: سياسة بريطانيا، ص ٥٩.
- (١٥١) بوغوص بك: ولد بوغوص بك يوسفیان بمدينة ازمير عام ١٧٦٨م، وعلمه والده التجارة ياتقان وتعلم غير اللغة الأرمنية اللغات، التركية، واليونانية والإيطالية والفرنسية، ولما بلغ أشده زج به والده في التجارة، وقد قدم لمدينة رشيد عام ١٧٩٠م وتقلد وظيفة ملتزم الجمارك، ولما غزا بونابرت مصر رجع بوغوص إلى أزميز، ثم عاد واستقر بالإسكندرية بعد جلاء الفرنسيين، وفي عام ١٨١٠م استتب لمحمد علي الحكم وصار بوغوص ملتزماً

لإيرادات جمارك الإسكندرية، وكان يدفع لخزينة الحكومة ٥٠ كيسًا سنويًا، وعندما اتسعت تجارة الإسكندرية عام ١٨٢٤م، أنعم الباشا عليه بلقب بك، ثم أصبح وزيرًا للتجارة الخارجية، وبقي نحو ٢٠ سنة في هذا المنصب، وقد صار بوغوص بك طوال هذا الوقت حتى وافته المنية عام ١٨٤٤م، ذراع محمد علي الأيمن في جميع علاقاته الخارجية والتجارية. (انظر: أمين سامي باشا، مصدر سابق، ص ٥٢٨، ٥٣٠).

(١٥٢) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٣٤، دفتر ٢١٠، ص ٥٢٠، م ٥٠٩، بتاريخ ١٧ المحرم ١٢٤٩هـ / ٦ يولية ١٨٣٣م.

(١٥٣) كامبل: هو باتريك كامبل، القنصل البريطاني في مصر، وقد كان واسع المعرفة بشئون مصر وأهداف محمد علي وأستطاع أن يظفر بلقب صديق الباشا. (لمزيد من التفاصيل انظر: حسين مؤنس: مرجع سابق، ص ٢٢٥؛ محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر محمد علي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٨، ص ٧٤٨، ٧٥٥).

(١٥٤) فاروق عثمان أباطة: عدن والسياسة البريطانية، ص ١١٣، ١١٤؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص ١٤٠.

(١٥٥) فاروق عثمان أباطة: عدن والسياسة البريطانية، ص ١١٤، ١١٥؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص ١٤١، ١٤٢؛ جاد طه: سياسة بريطانيا، ص ٦٠.

(١٥٦) مالكوم. ياب: نشوء الشرق الأدنى الحديث ١٧٩٢ - ١٩٢٣م، ترجمة خالد الجبلى، الأهالى للنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٨، ص ١٩٨.

(١٥٧) إبراهيم باشا: هو إبراهيم باشا توفيق يكن شقيق أحمد باشا يكن محافظ مكة وحاكم الحجاز، وابن أخت محمد علي، ولد بالقاهرة عام (١٢١٩هـ / ١٨٠٤م) واشترك في حروب الشام، وعمل ضابطًا للاتصال بين إبراهيم باشا "سر عسكر الشام" وكبار الضباط بالشام، كما اشترك في حصار عكا وأبلى بلاء حسنًا فاكسب ثقة خاله، فاختره لتلك الحملة. (انظر: طارق عبد العاطي عليم بيومي: مرجع سابق، ص ١٢٦).

(١٥٨) فاروق عثمان أباطة: عدن والسياسة البريطانية، ص ١١٥؛ دراسات في تاريخ العالم العربي والإسلامي، ص ١٤٢.

(١٥٩) طارق عبد العاطي عليم بيومي: مرجع سابق، ص ١١٧، ١١٨.

(١٦٠) أورطة، من التركية أورطة بمعنى الوسط أو المتوسط، اصطلاح انكسارى كان يستعمل بمعنى كلمة "طابور"، وهى تتكون من اثني عشر بلوكًا "قسم أو فوج" وكان عدد جنودها اثنين وستمئة وألفاً (انظر: أحمد السعيد سليمان: مرجع سابق، ص ٣٢، ٤٤).

(١٦١) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٣٥، دفتر ٢١١، صفحة بدون رقم، م ٤٧٧، بتاريخ ١٨ شوال ١٢٥٠هـ / ١٧ فبراير ١٨٣٥م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٩، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٣٨٨، بتاريخ ٢١ شوال ١٢٥٠هـ / ٢٠ فبراير ١٨٣٥م.

(١٦٢) بيت الفقيه: مدينة قمامية مشهورة، بالجنوب الشرقى من الحديدية بمسافة ٣٥ كم نسبت إلى الفقيه العارف أحمد بن موسى بن على بن عجيل، لأنه أول من سكن فيها. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفى: مرجع سابق، ص ٦١؛ عبد الله بن على الوزير: مرجع سابق، ص ١٥٨).

(١٦٣) Abdel Hamid El- Batrik, op.cit., p.285؛ طارق عبد العاطي عليم يومي: مرجع سابق، ص ١١٨؛ Rene Cattau Bey, *Lerégne de Mohamed Aly* D'après les archives Russes en Egypte, Tome II, La Misson du Colonel Duhamel 1834 – 1837, Rome, p.321, 322.

(١٦٤) معية سنبة تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦٣، دفتر ٥٧، صفحة بدون رقم، م ٤٦١، بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٥٠هـ / ٢٨ فبراير ١٨٣٥م.

(١٦٥) قائمقام: كان يطلق على وكيل أمير الآلى، ثم صار يعين لقيادة الأورطة وهى لفظة عربية ينبغى ألا تعرف بإدخال الألف واللام على أوله فيقال القائمقام، الصواب فيه قسائم المقام، بإدخالها على المضاف إليه، ولم تكن هذه الرتبة حكراً على العسكريين بل حصل عليها المدنيون أيضاً. (انظر مصطفى بركات، مرجع سابق، ص ٣٨٧، ٣٨٩).

(١٦٦) مير آلى: هو أمير "الآلى" أو "رئيسها". (انظر: مصطفى بركات، مرجع سابق، ص ٣٨٧).

(١٦٧) مجلس ملكية: محفظة ١، ص ١٣٩، م ١٩٩، بتاريخ ٥ جمادى الآخرة ١٢٥١هـ / ٢٨ سبتمبر ١٨٣٥م.

(١٦٨) فاروق عثمان أباطة: عدن والسياسة البريطانية، ص ١١٥، ١١٦؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص ١٤٣، محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص ٢٥١.

(١٦٩) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٣٥، دفتر ٢١١، صفحة بدون رقم، م٤٧٦، بتاريخ ١٧ شوال ١٢٥٠هـ / ١٦ فبراير ١٨٣٥م.

(١٧٠) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٧٣، دفتر ٦٦، ص ١٥٠، م٥٨٢، بتاريخ ٢١ جمادى الأولى ١٢٥١هـ / ١٤ سبتمبر ١٨٣٥م.

(١٧١) معية سنية تركي: ملخصات الأوامر العلية المستخرجة من الدفاتر، محفظة ٢، كراس ٢٠، ص ١٠، مادة بدون رقم، بتاريخ ٢١ جمادى الأولى ١٢٥١هـ / ١٤ سبتمبر ١٨٣٥م؛ الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ثم من ولده العزيز إبراهيم إلى وفاته مخطوط رقم ٢٤٨٤، ج ٢، ص ١٦، ١٧، مادة بدون رقم، بتاريخ ٢١ جمادى الأولى ١٢٥١هـ / ١٤ سبتمبر ١٨٣٥م.

(١٧٢) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٧٥، دفتر ٦٧، ص بدون رقم، م٢٣٠، بتاريخ ٢١ رجب ١٢٥١هـ / ١٢ نوفمبر ١٨٣٥م؛ نفس المصدر: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٧٥، دفتر ٦٧، ص ٤٥، م٢٣٥، بتاريخ ٢٤ رجب ١٢٥١هـ / ١٥ نوفمبر ١٨٣٥م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٩، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٢٣٥، بتاريخ ٢٤ رجب ١٢٥١هـ / ١٥ نوفمبر ١٨٣٥م؛ معية سنية تركي: ملخصات الأوامر العلية المستخرجة من الدفاتر، محفظة ٣، كراس ٢١، ص ٣، مادة بدون رقم، بتاريخ ٢٤ رجب ١٢٥١هـ / ١٥ نوفمبر ١٨٣٥م.

(١٧٣) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٧٥، دفتر ٦٧، ص ٦١، م٣٢٤، بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٥١هـ / ٤ ديسمبر ١٨٣٥م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٩، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٣٢٤، بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٥١هـ / ٤ ديسمبر ١٨٣٥م.

(١٧٤) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٧٦، دفتر ٦٨، ص ١٣٥، م٣٩٩، بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٥١هـ / ٦ ديسمبر ١٨٣٥م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٩، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٣٩٩، بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٥١هـ / ٦ ديسمبر ١٨٣٥م.

(١٧٥) معية سنية تركي: ملخصات الأوامر العلية المستخرجة من الدفاتر، محفظة ٣، كراس ٢١، ص ٢، مادة بدون رقم، بتاريخ ١٧ رمضان ١٢٥١هـ / ٦ يناير ١٨٣٦م.

(١٧٦) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م٩٢، بتاريخ ٦ صفر ١٢٥٢هـ / ٢٣ مايو ١٨٣٦م.

(١٧٧) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٧٦، دفتر ٦٨، ص ١٣٥، م ٣٩٩، بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٥١هـ / ٦ ديسمبر ١٨٣٥م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٩، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٣٩٩، بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٥١هـ / ٦ ديسمبر ١٨٣٥م؛ معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٧٥، دفتر ٦٧، ص ٩، م ٥٠٣، بتاريخ ١٠ رمضان ١٢٥١هـ / ٣٠ ديسمبر ١٨٤٥م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٩، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٥٠٣، بتاريخ ١٠ رمضان ١٢٥١هـ / ٣٠ ديسمبر ١٨٣٥م. انظر: ملحق رقم (٢) * بالرجوع إلى كتاب الدكتور/ محمد محمود السروجي تبين أن المرتبات التي كانت تصرف للعساكر في عصر محمد علي كانت حوالى ١٥ قرشًا شهريًا. (انظر: محمد محمود السروجي: الجيش المصرى في القرن التاسع عشر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٢٢). أى ما يعادل ٦ ريال وقرش و ٢٠ بارة. ومن خلال المقارنة بين مرتب عساكر العربان ومرتب العساكر المصريين يتبين لنا بالفعل أن المرتبات التي كانت تعطى لعساكر العربان من قبل الحكومة المصرية كانت باهظة بالفعل. انظر (ملحق ٢).

(١٧٨) تعز: مدينة مشهورة في سفح جبل صبر الشمالى، بينها وبين صنعاء جنوبًا ٢٥٦ كم كانت تعرف قديمًا باسم (العدينة)، ويرجع تاريخها إلى القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي سكنها الصليحيون والرسوليون، وفيها الكثير من آثارهم ومساجدهم ومدارسهم، وتطل عليها قلعة (القاهرة) الشهيرة وكان للمدينة سور قديم تتخلله أربع بوابات استغرقت عمارتها أكثر من ٧ سنوات، فيما بين عامي (٩٤٣ - ٩٥٠هـ / ١٥٣٧ - ١٥٤٣م) وقد اتسع عمرائها بعد ذلك، وهى على ارتفاع ١٥٠٠ متر من سطح البحر. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفى: مرجع سابق، ص ٦٩).

(١٧٩) محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص ٢٥٠.

(١٨٠) ذوى محمد: ابن غيلان، من قبائل بكيل. وبنو محمد، من قبائل المعايزة من قضاء بيت الفقيه ابن عجيل. وبنو محمد، من قبائل الزيدية في تمامة (انظر: إبراهيم أحمد المقحفى: مرجع سابق، ص ٣٦٦).

(١٨١) ذوى حسين: من قبائل في برط والجوف. وبيت حسين من قرى سرحد قرب المهجم. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفى: مرجع سابق، ص ١٢٠).

(١٨٢) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٢٩٩، بتاريخ ٢٧ ربيع الأول ١٢٥٣هـ / ١ يوليو ١٨٣٧م؛ نفس المصدر، محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٣١٦، بتاريخ ٢٩ ربيع الأول ١٢٥٣هـ / ٣ يوليو ١٨٣٧م.

(١٨٣) السيد رجب حراز: مرجع سابق، ص ٢٤٦؛ محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص ٢٥٧.

(١٨٤) أنس: قضاء واسع من أعمال ذمار، وينطق به بعد الهمزة وكسر النون؛ وضبطه الهمذاني بفتح الهمزة؛ قال نسب إلى أنس بن أهان بن مالك بن زيد بن أسلة. (انظر: أحمد المقحفى: مرجع سابق، ص ٥).

(١٨٥) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ١١٨، بتاريخ ٣ ربيع الأول ١٢٥٣هـ / ٧ يولية ١٨٣٧م؛ نفس المصدر: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ١٢٨، بتاريخ ١٤ ربيع الأول ١٢٥٣هـ / ١٨ يولية ١٨٣٧م.

(١٨٦) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٢٩٩، بتاريخ ٢٧ ربيع الأول ١٢٥٣هـ / ١ يوليو ١٨٣٧م؛ نفس المصدر، محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٣١٦، بتاريخ ٢٩ ربيع الأول ١٢٥٣هـ / ٣ يوليو ١٨٣٧م. * قرش، في الأصل تعريب Gorshen بالألمانية، وهى تعنى البياستر Piaster أى بالألمانية النقد الأسباني الفضة الذى بدأ ضربه وتداوله في مطلع القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، ثم استقر في التعامل التجارى مع بلدان الشرق العربي، فأطلق على البياستر الفضة التركي اسم (غرش) و(قرش) أو (إرش) كما يسميه العامة في مصر، وقد ضرب هذا النقد في تركيا لأول مرة في عهد السلطان سليمان الثاني عام (١١٨٧هـ / ١٦٩٠م) وفي مصر ضربت القروش في عهد على بك الكبير لأول مرة في عام (١١٨٣هـ / ١٧٦٩م)، وقد أشار إليها الجبرتي في أحداث عام (١١٨٦هـ / ١٧٧٢م) وذكر أن مصر عرفت على يد على بك أجزاء القروش، النجوز، والتي قيمة القطعة منها ١٠ أنصاف. والقروش المفرد، وقيمته ٥ أنصاف، وذكر أن محمد بك أبو الذهب أبطل عام (١١٨٦هـ / ١٧٧٢م)، كل هذه القروش التي كانت تحمل علامة (اسم) على بك، ولكن الفرنسيين أثناء احتلالهم لمصر أعادوا ضرب القروش، واستمر القرش يضرب في مصر بقيمة تقدر ب ٤٠ نصف فضة أو ٤٠ بارة، وأطلق عليه أحيانا اسم القرش الرومى أو القرش التركي، وأكثر ما وردت هذه التسمية في حجج الوقف في العصر العثماني،

وكانت. لهذا القرش أجزاء منها، نصف القرش، وهي قطعة قيمتها ٢٠ فضة أو (٢٠ بارة) وظل لفظ (العشرين) في ريف بلادنا إلى الآن، رغم انتهاء التعامل بالنصف فضة أو البارة التركية منذ إصلاح النقد المصري بمقتضى القانون رقم ٢٥ لعام (١٣٣٦هـ / ١٩١٦م)، الذى حدد قيمة القرش المصرى بـ ١٠ مليمات، وأضحى "المليم" هو أصغر وحدات النقود في مصر، وتدرج هذه الوحدة إلى أجزاء القروش ومضاعفاتها، مقدرة على أساس "المليم" وليس "الفضة". (انظر: عبد الرحمن فهمى: مرجع سابق، ص ٥٧٤، ٥٧٥).

(١٨٧) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٢٩٩، بتاريخ ٢٧ ربيع الأول ١٢٥٣هـ / ١ يوليو ١٨٣٧م؛ نفس المصدر، محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٣١٦، بتاريخ ٢٩ ربيع الأول ١٢٥٣هـ / ٣ يوليو ١٨٣٧م.

(١٨٨) بندر: كلمة فارسية بمعنى ميناء التجارة، كما تعنى قصبة ومركز المحافظة، ومقر التجارة والصيرفة، والمرسى ومقر التجارة من المدن البحرية. (انظر: محمد علي الأنسى، مرجع سابق، ص ١١٧).

(١٨٩) موزع: مدينة بالجنوب الغربى من تعز بمسافة ٨٠ كم وتنسب إلى موزع بن القفاعة بن عبد شمس بن وائل، وتعتبر بمثابة نقطة اتصال موانئ اليمن ومدنه التهامية. (انظر: إبراهيم أحمد المحقفي: مرجع سابق، ص ٤١٧).

(١٩٠) البرح: بلدة في المقاطرة من بلاد الحجرية. والبرح - أيضاً - قرية من عزله المسيل، ناحية الفرع وأعمال العدين، ولجد البرج، من عزلة بن سيف السافل، ناية القفز، وذو البرح، من قرى جبل جر المطل على تعز. (انظر: إبراهيم أحمد المحقفي: مرجع سابق، ص ٤٨). وترجع الباحثة أن القرية الأخيرة هي المذكورة في الوثيقة، وذلك لقربها من مدينة تعز.

(١٩١) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة ومادة بدون رقم، بتاريخ ٤ جمادى الأولى ١٢٥٣هـ / ٦ أغسطس ١٨٣٧م.

(١٩٢) الحجرية: بلد كبير بالجنوب من تعز، كان يسمى بلد (المعافر)، نسبة إلى يعفر بن مالك بن الحارث بن مرة بن أدد بن الهميسع بن حمير. والحجرية أيضاً، بليدة في مقبنة، غربى تعز، (انظر: إبراهيم أحمد المحقفي: مرجع سابق، ص ١٠٩).

(١٩٣) شرعب، ناحية معروفة من بلاد تعز، وهي منسوبة إلى شرعب بن سهل بن زيد بن عمرو بن قيس بن معاوية بن جشم بن عبد شمس. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفى: مرجع سابق، ص ٢٢٩، ٢٣٠).

(١٩٤) جبل صبر: جبل مشهور يقع في سفح منحدره الشمالى مدينة تعز. وهو على ارتفاع ٣٠٠٠ متر عن سطح اليمن. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفى: مرجع سابق، ص ٢٤٤).

(١٩٥) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، ص و مادة بدون رقم، بتاريخ ٤ جمادى الأولى ١٢٥٣هـ / ٦ أغسطس ١٨٣٧م.

(١٩٦) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٤١، تاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٢٥٣هـ / ١٦ أغسطس ١٨٣٧م.

(١٩٧) الكيس: كان يعادل في ذلك الوقت ٥٠٠ قرش. (انظر: هيلين آن ريفلين: الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة: أحمد عبد الرحيم مصطفى، ومصطفى الحسينى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٧٥).

(١٩٨) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م ٩٩، بتاريخ ٢٨ جمادى الأولى ١٢٥٣هـ / ٣٠ أغسطس ١٨٣٧م.

(١٩٩) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٨٧١، بتاريخ ٢٧ جمادى الأولى ١٢٥٣هـ / ٢٩ أغسطس ١٨٣٧م.

(٢٠٠) جبل رأس: في الجنوب الشرقى من مدينة زبيد، يطل من شماله على وادي زبيد ومن جنوبه وادي نخلة وارتشاعه ٢٠٠٠ متر من سطح البحر. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفى: مرجع سابق، ص ١٧١).

(٢٠١) العدين: مدينة بالغرب من إب بمسافة ٣٠ كم. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفى: مرجع سابق، ص ٢٧٩).

(٢٠٢) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة و مادة بدون رقم، بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٢٥٣هـ / ١١ أغسطس ١٨٣٧م.

(٢٠٣) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٨٧١، بتاريخ ٢٧ جمادى الأولى ١٢٥٣هـ / ٢٩ أغسطس ١٨٣٧م.

- (٢٠٤) المصدر السابق: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة و مادة بدون رقم، بتاريخ ٢٧ جمادى الأولى ١٢٥٣هـ / ٢٩ أغسطس ١٨٣٧م.
- (٢٠٥) المصدر السابق: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة و مادة بدون رقم، بتاريخ ٢٧ جمادى الأولى ١٢٥٣هـ / ٢٩ أغسطس ١٨٣٧م.
- (٢٠٦) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة و مادة بدون رقم، بتاريخ ٥ جمادى الآخرة ١٢٥٣هـ / ٦ سبتمبر ١٨٣٧م.
- (٢٠٧) الجمارك: مفردها جمرك وهى من الايطالية "Commercio" واليونانية "Commercium" وحرفت إلى جمرك في العربية وكمرك في التركية، والجمرك هو الهيئة المختصة بتنظيم، وفرض الضريبة على التجارة الصادرة والواردة (انظر: صلاح أحمد هريدى على، دراسة عن بعض جمارك مصر في القرن الثامن عشر (الاسكندرية - دمياط - رشيد - البرلس)، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٩، ص ٢٣).
- (٢٠٨) ويرجع السبب الرئيس في ذلك أن موعد ورود السفن التجارية القادمة من الهند قد تأخر في هذا العام عن موسم الحج، مما دفع بغالبية هذه السفن أن لا ترسو في الموانئ اليمنية بل تواصل سيرها مباشرة إلى جدة كى تلحق بموسم الحج، مما كان له أكبر الأثر في قلة إيرادات جمارك الموانئ اليمنية في هذا العام. (انظر: محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٤١، بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٢٥٣هـ / ١٦ أغسطس ١٨٣٧م).
- (٢٠٩) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٣٤٢، بتاريخ ٨ جمادى الآخرة ١٢٥٣هـ / ٩ سبتمبر ١٨٣٧م.
- (٢١٠) المصدر السابق: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٣٣٩، بتاريخ ٢٠ جمادى الآخرة ١٢٥٣هـ / ٢١ سبتمبر ١٨٣٧م.
- (٢١١) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٣٤٢، بتاريخ غرة رجب ١٢٥٣هـ / ١ أكتوبر ١٨٣٧م.
- (٢١٢) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م ٣٧، بتاريخ ٣ رجب ١٢٥٣هـ / ٣ أكتوبر ١٨٣٧م.
- (٢١٣) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ١٦٥، بتاريخ ٧ رجب ١٢٥٣هـ / ٧ أكتوبر ١٨٣٧م.

(٢١٤) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م ١٠١، بتاريخ ١٣ رجب ١٢٥٣هـ / ١٣ أكتوبر ١٨٣٧م.

(٢١٥) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م ١٠٢، بتاريخ ١٩ رجب ١٢٥٣هـ / ١٩ أكتوبر ١٨٣٧م.

(٢١٦). خولان: من القبائل اليمنية الكبرى، وهي ثلاثة أقسام هي، ١- خولان صنعاء، ٢- خولان صعدة ٣- قضاة. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفى: مرجع سابق، ص ١٤٧).

(٢١٧) أرحب: قبيلة كبيرة من همدان، تنسب إلى أرحب بن الدعام بن مالك بن معاوية بن صعب بن دومان بن بكيل بن جشم بن خيوان بن نوف بن همدان. وهي ناحية تابعة للسواء صنعاء، في الشمال الشرقي منها بمسافة ٥ كم. وترتفع بلاد أرحب عن سطح البحر بنحو ٢٠٠ متر تقريباً. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفى: مرجع سابق، ص ١٧، ١٨).

(٢١٨) حاشد: إحدى كبريات قبائل همدان، تنسب إلى حاشد بن جشم بن جيران بن نوف بن همدان بن مالك بن زيد بن أوسله بن ربيعة بن الحيار بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ. وهي قبيلة عظيمة، وتشمل أراضيها جبال الأضوم وظليمة وعذر والعصيمات وخارف وغيرها. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفى: مرجع سابق، ص ١٠٢).

(٢١٩) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٢٠٣، بتاريخ ٢٥ رجب ١٢٥٣هـ / ٢٥ أكتوبر ١٨٣٧م؛ نفس المصدر، صفحة بدون رقم، م ٢٠٦، بتاريخ ٢٥ رجب ١٢٥٣هـ / ٢٥ أكتوبر ١٨٣٧م. انظر ملحق رقم (٤).

(٢٢٠) إب: مدينة في الجنوب من صنعاء بمسافة ١٤٠ كم في السفح الغربي لجبل (ريمان) من بعدان. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفى: مرجع سابق، ص ٥).

(٢٢١) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٢٠٦، بتاريخ ٢٥ رجب ١٢٥٣هـ / ٢٥ أكتوبر ١٨٣٧م.

(٢٢٢) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م ٤١، بتاريخ ٢٦ رجب ١٢٥٣هـ / ٢٦ أكتوبر ١٨٣٧م.

(٢٢٣) المصدر السابق: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م ٤٧، بتاريخ ٤ شعبان ١٢٥٣هـ / ٣ نوفمبر ١٨٣٧م؛ نفس المصدر، ملخصات دفاتر، محفظة

٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م ٤٩، بتاريخ ٦ شعبان ١٢٥٣هـ / ٥ نوفمبر ١٨٣٧م.

(٢٢٤) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م ١٠٣، بتاريخ ٢٢ شعبان ١٢٥٣هـ / ٢١ نوفمبر ١٨٣٧م؛ نفس المصدر، ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م ١٠٤، بتاريخ ٢٥ شعبان ١٢٥٣هـ / ٢٤ نوفمبر ١٨٣٧م.

(٢٢٥) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٨٣، بتاريخ ٣ رمضان ١٢٥٣هـ / ١ ديسمبر ١٨٣٧م؛ نفس المصدر، محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٣٧٩، بتاريخ ١١ رمضان ١٢٥٣هـ / ٩ ديسمبر ١٨٣٧م.

(٢٢٦) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م ٦٦، بتاريخ ٧ شوال ١٢٥٣هـ / ٤ يناير ١٨٣٨م؛ نفس المصدر، ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م ٦٧، بتاريخ ١٢ شوال ١٢٥٣هـ / ٩ يناير ١٨٣٨م.

(٢٢٧) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ١٨٥، بتاريخ ١٩ شوال ١٢٥٣هـ / ١٦ يناير ١٨٣٨م. انظر ملحق رقم (٥).

(٢٢٨) أمير اللواء: لقب فخري رسمي يحدد درجات وظيفته بعينها مثله مثل لقب باشا، وبك، وأفندي، ويعني هذا اللقب أن حائزة صاحب لواء سلطاني أى من حقه أن ترفع له راية سلطانية في موكبه دليلاً على ارتفاع مكانته، وكان هذا الحق في مصر العثمانية للباشا صاحب الولاية والبكوات الصناجق الأربع والعشرين الذين يختارون سنوياً منذ عهد سليم ويعهد إليهم بالمناصب المهمة في إدارة مصر، مثل: حكم الأقاليم والدفتردارية، وإمارة الحج، ولكن عندما اتسعت الإمبراطورية، وضعت أولية جديدة كبرى وصغرى، وأصبح من الصعب ربطها بالعاصمة فعمدت الدولة إلى جمع عدد من الأولوية في الولاية ربطها بالعاصمة عمدت الدولة إلى جمع عدد من الأولوية في ولاية أو إيالة وعينت على كل ولاية بكربك (أمير أمراء الأولوية، أو ميرميران باللغة العربية المتركة) برتبة باشا، وقد اقتصر اختصاصات أمراء الأولوية على قيادة القوات العسكرية وقت الحرب (انظر: مصطفى بركات، مرجع سابق، ص ١٥).

(٢٢٩) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م ١١٠، بتاريخ ١٤ ذى القعدة ١٢٥٣هـ / ٩ فبراير ١٨٣٨م.

(٢٣٠) القاعدة: مدينة صغيرة تقع شمال شرق تعز بمسافة ٢٩ كم، (انظر: إبراهيم أحمد المقحفى، مرجع سابق، ص ٣٢٠، ٣٢١؛ عبد الله بن علي الوزير: مرجع سابق، ص ٢٤٤).

(٢٣١) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، صفحة ومادة بدون رقم، بتاريخ ١٧ ذى القعدة ١٢٥٣هـ / ١٢ فبراير ١٨٣٨م.

(٢٣٢) المصدر السابق: محفظة ١٠٠، ص و مادة بدون رقم، بتاريخ ١٧ ذى القعدة ١٢٥٣هـ / ١٢ فبراير ١٨٣٨م.

(٢٣٣) المصدر السابق: محفظة ١٠٠، صفحة بدون رقم، م ٢٨٧، بتاريخ ٢٩ ذى القعدة ١٢٥٣هـ / ٢٤ فبراير ١٨٣٨م.

(٢٣٤) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠١، الحجاز، صفحة و مادة بدون رقم، بتاريخ ١٣ رجب ١٢٥٤هـ / ٢ أكتوبر ١٨٣٨م؛ نفس المصدر، محفظة ١٠١، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٥٩، بتاريخ ٢٢ رجب ١٢٥٤هـ / ١١ أكتوبر ١٨٣٨م؛ عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص ٨١، م ٧٥، بتاريخ ١٢ شعبان ١٢٥٤هـ / ٣١ أكتوبر ١٨٣٨م.

(٢٣٥) كوكبان، تقع إلى الشمال الغربي من مدينة صنعاء. (انظر: عبد الله بن علي الوزير: مرجع سابق، ص ١٩٧).

(٢٣٦) حسين عبد الله العمرى: عدن بين محوري طموحات محمد علي وأطماع الاستعمار البريطاني، مجلة دراسات يمنية، العدد السابع عشر، مركز الدراسات والبحوث اليمنية، صنعاء، ١٩٨٤، ص ٤٣، ٤٤.

(٢٣٧) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: مرجع سابق، ص ٣٢؛ حسين عبد الله العمرى: مرجع سابق، ص ٤٤؛ محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص ٢٦٥.

(٢٣٨) حسين عبد الله العمرى: مرجع سابق، ص ٤٤؛ محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص ٢٦٥؛

Abdel Hamid El- Batrik: op.cit., pp.286- 287.

(٢٣٩) حسين عبد الله العمرى: مرجع سابق، ص ٤٤، ٤٥؛ محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص ٢٦٥.

(٢٤٠) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: مرجع سابق، ص ٣٣.

(٢٤١) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٧٥، دفتر ٦٧، صفحة بدون رقم، م ٢٣٠، بتاريخ ٢١ رجب ١٢٥١هـ / ١٢ نوفمبر ١٨٣٥م.

(٢٤٢) معية سنية تركي: ملخصات الأوامر العلية المستخرجة من الدفاتر، محفظة ٣، كراس ٢١، ص ٢، مادة بدون رقم، بتاريخ ٢١ رجب ١٢٥١هـ / ١٢ نوفمبر ١٨٣٥م.

(٢٤٣) المصدر السابق: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٧٥، دفتر ٦٧، ص ٥٤، م ٢٨٥، بتاريخ ٦ شعبان ١٢٥١هـ / ٢٧ نوفمبر ١٨٣٥م؛ معية سنية تركي: ملخصات الأوامر العلية المستخرجة من الدفاتر، محفظة ٣، كراس ٢١، ص ٤، مادة بدون رقم، بتاريخ ٦ شعبان ١٢٥١هـ / ٢٧ نوفمبر ١٨٣٥م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٩، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٢٨٥، بتاريخ ٦ شعبان ١٢٥١هـ / ٢٧ نوفمبر ١٨٣٥م؛ الأوامر والمكاتبات الصادر من عزيز مصر محمد علي باشا ثم من ولده العزيز إبراهيم إلى وفاته، مخطوط رقم ٢٤٨٢، ج ٢، ص ٤٠، مادة بدون رقم، بتاريخ ٦ شعبان ١٢٥١هـ / ٢٧ نوفمبر ١٨٣٥م.

(٢٤٤) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٧٥، دفتر ٦٧، صفحة بدون رقم، م ٣٤٥، بتاريخ ١٦ شعبان ١٢٥١هـ / ٦ ديسمبر ١٨٣٥م.

(٢٤٥) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م ١٨، بتاريخ ٤ ذى القعدة ١٢٥١هـ / ٢١ فبراير ١٨٣٦م.

(٢٤٦) المصدر السابق: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م ١٩، بتاريخ ٤ ذى القعدة ١٢٥١هـ / ٢١ فبراير ١٨٣٦م.

(٢٤٧) المصدر السابق: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م ١٩، بتاريخ ٥ ذى القعدة ١٢٥١هـ / ٢٢ فبراير ١٨٣٦م.

(٢٤٨) المصدر السابق: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م ٣٧، بتاريخ ١٩ ذى القعدة ١٢٥١هـ / ٧ مارس ١٨٣٦م.

(٢٤٩) المصدر السابق: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م ٦١، بتاريخ ٢٧ ذى الحجة ١٢٥١هـ / ١٤ إبريل ١٨٣٦م.

(٢٥٠) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٢٩٣، بتاريخ ١٨ صفر ١٢٥٣هـ / ٢٤ مايو ١٨٣٧م.

(٢٥١) الديوان الخديوى: (وزارة الداخلية)، كان هذا الديوان يختص بالشرطة والشئون القضائية التي لا تدخل في اختصاص المحاكم الدينية أو التجارية، كما يشرف على ١٩ إدارة منفصلة مسئولة عن مسائل كالاسواق وتمويل الباشا، الشخصى والعام، باستثناء الامدادات العسكرية والمؤسسات الدينية، وترعة المحمودية، والبريد، ودار سك النقود. (انظر: عمر عبد العزيز عمر: تاريخ مصر الحديث والمعاصر ١٥١٧-١٩١٩، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٣، ص ٢٦١).

(٢٥٢) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٣٠٦، بتاريخ ٨ ربيع الآخر ١٢٥٣هـ / ١٢ يوليو ١٨٣٧م.

(٢٥٣) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ١٤٩، بتاريخ ٢٣ شوال ١٢٥٣هـ / ٢٠ يناير ١٨٣٨م؛ عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م ٨٣، بتاريخ ١٧ ذى القعدة ١٢٥٣هـ / ١٢ فبراير ١٨٣٨م؛ محافظ الأبحاث، محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٤٠٢، بتاريخ ٢٧ ذى القعدة ١٢٥٣هـ / ٢٢ فبراير ١٨٣٨م.

(٢٥٤) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٤٠٢، بتاريخ ٢٧ ذى القعدة ١٢٥٣هـ / ٢٢ فبراير ١٨٣٨م.

(٢٥٥) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠١، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٢٣٧، بتاريخ ٩ المحرم ١٢٥٤هـ / ٤ إبريل ١٨٣٨م.

(٢٥٦) معية سنية تركي: ملخصات الأوامر العلية المستخرجة من الدفاتر، محفظة ٣، كراس ٣٢، ص ١١، مادة بدون رقم، بتاريخ ٦ ربيع أول ١٢٥٤هـ / ٣٠ مايو ١٨٣٨م؛ عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص ٣٤، م ٢٩، بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٥٤هـ / ٣ نوفمبر ١٨٣٨م؛ نفس المصدر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص ٤٥، م ٤٠، بتاريخ ١٥ رمضان ١٢٥٤هـ / ٢ ديسمبر ١٨٣٨م.

(٢٥٧) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٣، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ١٦٦، بتاريخ ١٥ جمادى الآخر ١٢٥٥هـ / ٢٧ يوليو ١٨٣٩م.

(٢٥٨) المصدر السابق: محفظة ١٠٤، الحجاز، ص و مادة بدون رقم، بتاريخ ١٩ رجب ١٢٥٥هـ / ٢٨ سبتمبر ١٨٣٩م.

- (٢٥٩) ذوات: محفظة ٧، ص ٥٠، م ٩٢، بتاريخ ١١ صفر ١٢٥٦هـ / ١٤ إبريل ١٨٤٠م.
- (٢٦٠) فاروق عثمان أباطة: الحكم العثماني في اليمن، ص ٣٨؛ عدن والسياسة البريطانية، ص ١١٨؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص ١٤٦، ١٤٧.
- (٢٦١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: مرجع سابق، ص ٢٩.
- (٢٦٢) طارق عبد العاطي عنيـم بيومي: مرجع سابق، ص ١٥٦.
- (٢٦٣) محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص ٢٦١، ٢٦٢.
- (٢٦٤) فاروق عثمان أباطة: عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر، ص ٩٠.
- (٢٦٥) طارق عبد العاطي عنيـم بيومي: مرجع سابق، ص ١٥٧.
- (٢٦٦) معية سنـية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦، دفتر ٧، صفحة بدون رقم، م ٣٦، بتاريخ ١٣ صفر ١٢٣٦هـ / ٢٠ نوفمبر ١٨٢٠م.
- (٢٦٧) طارق عبد العاطي عنيـم بيومي: مرجع سابق، ص ١٥٩.
- (٢٦٨) معية سنـية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦، دفتر ٧، صفحة بدون رقم، م ٣٦، بتاريخ ١٣ صفر ١٢٣٦هـ / ٢٠ نوفمبر ١٨٢٠م.
- (٢٦٩) معية سنـية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦، دفتر ٧، صفحة بدون رقم، م ٤١، بتاريخ ١٤ صفر ١٢٣٦هـ / ٢١ نوفمبر ١٨٢٠م؛ نفس المصدر، محفظة ٦، دفتر ٧، صفحة بدون رقم، م ٤٢، بتاريخ ١٥ صفر ١٢٣٦هـ / ٢٢ نوفمبر ١٨٢٠م.
- (٢٧٠) معية سنـية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٣، دفتر ٤، ص ٤٣، م ١٨٢، بتاريخ ٣ جمادى الآخرة ١٢٣٦هـ / ٨ مارس ١٨٢١م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ١٨٢، بتاريخ ٣ جمادى الآخرة ١٢٣٦هـ / ٨ مارس ١٨٢١م.
- (٢٧١) بحر برا: محفظة ١٦، صفحة بدون رقم، م ٤٨٢، مكاتبات بدون تاريخ؛ محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٤٨٢، مكاتبات بدون تاريخ.
- (٢٧٢) Abdel Hamid El – Batrik: op.cit., p.283؛ طارق عبد العاطي عنيـم بيومي: مرجع سابق، ص ١٥٩، ١٦٠.
- (٢٧٣) معية سنـية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٣، دفتر ٤، ص ٤٣، م ١٨٢، بتاريخ ٣ جمادى الآخرة ١٢٣٦هـ / ٨ مارس ١٨٢١م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ١٨٢، بتاريخ ٣ جمادى الآخرة ١٢٣٦هـ / ٨ مارس ١٨٢١م.

(٢٧٤) معية سنبة تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦، دفتر ٧، صفحة بدون رقم، م ١٢٥، بتاريخ غرة جمادى الآخرة ١٢٣٦هـ / ٦ مارس ١٨٢١م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ١٢٥، بتاريخ غرة جمادى الآخرة ١٢٣٦هـ / ٦ مارس ١٨٢١م.

(٢٧٥) معية سنبة تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦، دفتر ٧، صفحة بدون رقم، م ١٣٩، بتاريخ ٤ جمادى الآخرة ١٢٣٦هـ / ٩ مارس ١٨٢١م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ١٣٩، بتاريخ ٤ جمادى الآخرة ١٢٣٦هـ / ٩ مارس ١٨٢١م.

(٢٧٦) بحر برا: محفظة ٧، ص ١٠٣، م ٤٣٦، بتاريخ ١٨ شعبان ١٢٣٦هـ / ٢١ مايو ١٨٢١م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٤٣٦، بتاريخ ١٨ شعبان ١٢٣٦هـ / ٢١ مايو ١٨٢١م.

(٢٧٧) بحر برا: محفظة ٨، صفحة بدون رقم، م ١٧، بتاريخ ٦ ذى القعدة ١٢٣٧هـ / ٢٥ يوليو ١٨٢٢م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ١٧، بتاريخ ٦ ذى القعدة ١٢٣٧هـ / ٢٥ يوليو ١٨٢٢م.

(٢٧٨) بحر برا: محفظة ٨، صفحة بدون رقم، م ١٧، بتاريخ ٦ ذى القعدة ١٢٣٧هـ / ٢٥ يوليو ١٨٢٢م؛ نفس المصدر، محفظة ٨، صفحة بدون رقم، م ٥١، بتاريخ ٦ ذى القعدة ١٢٣٧هـ / ٢٥ يوليو ١٨٢٢م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ١٧، بتاريخ ٦ ذى القعدة ١٢٣٧هـ / ٢٥ يوليو ١٨٢٢م؛ نفس المصدر، محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٥١، بتاريخ ٦ ذى القعدة ١٢٣٧هـ / ٢٥ يوليو ١٨٢٢م.

(٢٧٩) بریم: جزيرة على مدخل باب المندب، تقدر مساحتها بنحو ١٣ كم ٢، كانت تستخدم قبل عام ١٩٣٦ كمركز لتموين السفن بالفحم الحجري. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفى: مرجع سابق، ص ٥٢).

(٢٨٠) فاروق عثمان أباطة: عدن والسياسة البريطانية، ص ١٠٩؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص ١٣٢، ١٣٣.

(٢٨١) بحر برا: محفظة ٨، صفحة بدون رقم، م ١٧، بتاريخ ٦ ذى القعدة ١٢٣٧هـ / ٢٥ يوليو ١٨٢٢م؛ نفس المصدر، محفظة ٨، صفحة بدون رقم، م ٥١، بتاريخ ٦ ذى القعدة

- ١٢٣٧هـ / ٢٥ يوليو ١٨٢٢م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ١٧، بتاريخ ٦ ذى القعدة ١٢٣٧هـ / ٢٥ يوليو ١٨٢٢م؛ نفس المصدر، محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٥١، بتاريخ ٦ ذى القعدة ١٢٣٧هـ / ٢٥ يوليو ١٨٢٢م.
- (٢٨٢) طارق عبد العاطي عنيـم بيومي: مرجع سابق، ص ١٦٠.
- (٢٨٣) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٦، دفتر ١٣، صفحة بدون رقم، م ١٨، بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٢٣٨هـ / ٢٢ يناير ١٨٢٣م.
- (٢٨٤) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ثم من ولده العزيز إبراهيم باشا إلى وفاته مخطوط رقم ٢٤٨٤، ج ١، ص ٧٦، مادة بدون رقم، بتاريخ ٢٧ جمادى الأولى ١٢٣٨هـ / ٩ فبراير ١٨٢٣م.
- (٢٨٥) طارق عبد العاطي عنيـم بيومي: مرجع سابق، ص ١٦٢، ١٦٣.
- (٢٨٦) طارق عبد العاطي عنيـم بيومي: ص ١٦٣.
- (٢٨٧) المرجع السابق: ص ١٦٤.
- (٢٨٨) فاروق عثمان أباطة: عدن والسياسة البريطانية، ص ١١٩؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص ١٤٨.
- (٢٨٩) فاروق عثمان أباطة: عدن والسياسة البريطانية، ص ١٢٠؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص ١٤٩؛ حسين عبد الله العمرى: مرجع سابق، ص ٤٢؛ محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص ٢٦٣؛ طارق عبد العاطي عنيـم بيومي: مرجع سابق، ص ١٦٦.
- (٢٩٠) فاروق عثمان أباطة: عدن والسياسة البريطانية، ص ١٢٠؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص ١٤٩.
- (٢٩١) بعدان: جبل مشهور مطل على مدينة إب من ناحية الشرق، بنسب على بعدان بن جشم بن عبد شمس بن وائل وينتهي نسبه إلى الهميسع بن حمير، وهو ناحية مستقلة تتميز بأنها جبل واسع خصب التربة، وإليها ينتسب عدد كبير من العلماء والأعيان. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفى: مرجع سابق، ص ٥٤).
- (٢٩٢) محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص ٢٦٣.
- (٢٩٣) المرجع السابق، ص ٢٦٤.

(٢٩٤) فاروق عثمان أباطة: عدن والسياسة البريطانية، ص ١٢٤؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص ١٥٣، ١٥٤.

(٢٩٥) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة و مادة بدون رقم، بتاريخ ٢٩ ذى الحجة ١٢٥٣هـ / ٢٥ مارس ١٨٣٨م. انظر ملحق رقم (٦)

(٢٩٦) المصدر السابق: محفظة ٤٩، التجارة، صفحة و مادة بدون رقم، بتاريخ ٢ المحرم ١٢٥٤هـ / ٢٨ مارس ١٨٣٨م.

(٢٩٧) فاروق عثمان أباطة: عدن والسياسة البريطانية، ص ١٢٥؛ دراسات في تاريخ العالم العربي والإسلامي، ص ١٥٥.

(٢٩٨) جاد طه: سياسة بريطانيا، ص ٦٤.

(٢٩٩) فاروق عثمان أباطة: عددن والسياسة البريطانية، ص ١٢٩؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص ١٦٠.

(٣٠٠) محمد رفعت: سباق بين مصر وبريطانيا على عدن في عام ١٨٣٨م، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، العدد الأول، القاهرة، ١٩٦٩، ص ٢١٢، ٢١٣.

(٣٠١) F. O: No 9, dat 14 Desember 1838.

(٣٠٢) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص ٩٣، ٨٨م، بتاريخ ١٠ ذى القعدة ١٢٥٤هـ / ٢٥ يناير ١٨٣٩م؛ F. O، *، No 9, dat 26 January 1839. ولزيد من التفاصيل حول الأساليب التي اتبعها البريطانيون لاحتلال عدن سواء بالطرق الدبلوماسية أو القوة المسلحة وأهم النتائج التي ترتب على احتلالها. (انظر: محمد رفعت: مرجع سابق، ص ٢١٢ - ٢٢٠؛ جاد طه، سياسة بريطانيا، ص ٩٤ - ١٣٠؛ فاروق عثمان أباطة: عدن والسياسة البريطانية، ص ١٥٥ - ١٩٧؛ شاكرا الجوهري، الصراع في عدن، ط ١، مكتبة مديولى، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٨) ..

(٣٠٣) شوقي عطا الله الجمل: سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٢٧؛ M. Sabry, op.cit., p.65

(٣٠٤) فاروق عثمان أباطة: الحكم العثماني في اليمن، ص ٤٠، ٤١؛ عدن والسياسة البريطانية، ص ٢٢٥؛ دراسات في تاريخ العالم العربي والإسلامي، ص ١٧٥، ١٧٦.

(٣٠٥) لمزيد من التفاصيل حول الضغوط الاقتصادية والسياسية التي اتبعتها بريطانيا لتصفية الوجود المصري في اليمن. (انظر: جاد طه: سياسة بريطانيا، ص ١٣٠؛ فاروق عثمان أباطة: عدن والسياسة البريطانية، ص ٢١٨، ٢٢١؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص ١٦، ١٧).

(٣٠٦) فاروق عثمان أباطة: عدن والسياسة البريطانية، ص ٢٢٢؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص ١٧١.

(٣٠٧) فاروق عثمان أباطة: عدن والسياسة البريطانية، ص ٢٢٢؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص ١٧١، ١٧٢؛ محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص ٢٩٠.

(٣٠٨) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٤، الحجاز، صفحة و مادة بدون رقم، بتاريخ غرة ذى الحجة ١٢٥٥هـ / ٥ فبراير ١٨٤٠م؛ ديوان المعاونة، ملخصات دفاتر شورى المعاونة، محفظة ١٦، دفتر ٢٨٠، صفحة بدون رقم، م ١٣٢، بتاريخ ٧ ذى الحجة ١٢٥٥هـ / ١١ فبراير ١٨٤٠م.

(٣٠٩) فاروق عثمان أباطة: عدن والسياسة البريطانية، ص ٢٢٢، ٢٢٣؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص ١٧٢، ١٧٣؛ حسين عبد الله العمري: مرجع سابق، ص ٤٧؛ محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص ٢٩٠.

(٣١٠) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٤، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ١٨٧، بتاريخ غرة ذى الحجة ١٢٥٥هـ / ٥ فبراير ١٨٤٠م.

(٣١١) Samuel R. Gardiner, Student's History of England From The Earliest Times to The Conclusion of The Great War, Longmans, Green and Co, London, 1923, pp.921, 922؛ سامى سليمان محمد السهم، مرجع سابق، ٩٣.

(٣١٢) السيد رجب حراز: مرجع سابق، ص ٢٧٤؛ عمر عبد العزيز عمر: تاريخ مصر الحديث، ص ٢٤٤؛ تاريخ المشرق العربي، ص ٣١٩.

(٣١٣) فاروق عثمان أباطة: عدن والسياسة البريطانية، ص ٢٢٣؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص ١٧٣، ١٧٤.

(٣١٤) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٩، دفتر ٢٢٤، ص ١٢، م ١١٢، بتاريخ ١٣ ذى الحجة ١٢٥٥هـ / ١٧ فبراير ١٨٤٠م.

(٣١٥) حسين عبد الله العمرى: مرجع سابق، ص ٤٨؛ محمد حسن العيدروس، مرجع سابق، ص ٢٩٠، ٢٩١.

(٣١٦) محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص ٢٩١.

(٣١٧) سعد بدير الحلواني، العلاقات بين مصر والحجاز ونجد في القرن الـ ١٩، ط ٢، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٥٦.

(٣١٨) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٥٠، دفتر ٢٢٥، ص ٦١٥، م ٥٤٣، بتاريخ ٧ ربيع الأول ١٢٥٦هـ / ٩ مايو ١٨٤٠م.

(٣١٩) فاروق عثمان أباطة: الحكم العثماني في اليمن، ص ٣٨.

(٣٢٠) فاروق عثمان أباطة: عدن والسياسة البريطانية، ص ٢٢٤؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص ١٧٤.

(٣٢١) سمير محمد أحمد العبدلى، الوحدة اليمنية والنظام الإقليمى العربى، تقديم، عبد العزيز المقالح، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٧.

(٣٢٢) جاد طه: سياسة بريطانيا، ص ٦٦.

(٣٢٣) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص ٩٠، م ٨٥، بتاريخ ٢٧ شوال ١٢٥٤هـ / ١٣ يناير ١٨٣٩م.

(٣٢٤) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص ٩٢، م ٨٧، بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٥٤هـ / ١٥ يناير ١٨٣٩م.

الفصل الثاني

العلاقات الاقتصادية

تُعد العلاقات الاقتصادية حلقة من حلقات العلاقات المصرية اليمنية في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، وعلى هذا فسوف يتم التعرض في هذا الفصل للعلاقات الاقتصادية بين مصر واليمن أثناء تلك الفترة، من خلال الحديث عن السياسة الاقتصادية لمحمد علي في ذلك الوقت وما اشتملت عليه من: الزراعة، والصناعة، والتجارة، والدور الذي قام به محمد علي باشا من أجل النهوض بهذه العناصر مجتمعة في كل من البلدين على حدٍ سواء، كما سيتم الحديث عن أهم العناصر المتعلقة بالتجارة والتي تمثلت في السلع المتبادلة بين مصر واليمن، والموانئ المصرية واليمنية التي قامت بدور فعال في عملية ازدهار حركة التبادل التجاري بينهما، أضف إلى ذلك العملة والموازن والمكايل وأهم ما طرأ عليهما من متغيرات في ظل وقوع كل من البلدين تحت سيادة حاكم واحد وهو محمد علي، وأخيراً انهيأر سياسة محمد علي الاقتصادية وأهم الأسباب التي أدت إلى ذلك

سياسة محمد علي الاقتصادية:

خاضت مصر تجربة اقتصادية فريدة في عهد محمد علي مثلت البدايات الحقيقية لنهضة مصر الحديثة، وخلال تلك الفترة الزمنية التي تقل قليلاً عن النصف قرن، شاهد المجتمع المصري تغيرات تاريخية جذرية، وكان من مشاركات التغيير وأبرزه ما يختص بالنظم الاقتصادية للدولة التي أسسها محمد علي وأخرجها إلى حيز الوجود، والتي ظلت سائرة في طريق النمو والكمال برغم الكثير من العقبات التي

اعترضت طريقه من وقت لآخر، لتشهد الحياة الاقتصادية في مصر أزهى وأجلى عصورها في ظل هيمنة سلطان الدولة^(١).

والواقع أن مصر تحت حكم محمد علي قد شهدت اندماجًا في الاقتصاد العالمي - بوجه عام واليمن بوجه خاص - بدرجة لم تعرفها طوال قرون طويلة سابقة^(٢)، وحصلت مصر - لأول مرة في تاريخها الحديث - على سياسة اقتصادية منظمة^(٣)، حيث عمل محمد علي على إدخال الكثير من التغيرات الاقتصادية التي يستطيع من خلالها السيطرة على موارد مصر الاقتصادية^(٤). فكانت سياسته على حد قوله ترمى إلى: ((بذل جهده من أجل تقدم القطر المصري في الزراعة والتجارة ونشر الفنون والصناعات))^(٥) هذا ولم تكن هذه التغيرات قاصرة على مصر وحدها، بل شملت اليمن أيضًا في كافة المجالات الاقتصادية سواء في المجال الزراعي أم الصناعي أم التجاري، وهذا ما سوف نتناوله بالتفصيل على النحو التالي:

أولاً: الزراعة:

في نهاية القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي كانت أراضي الدولة كلها تقريباً موزعة على شكل التزامات^(٦)، ووقعت في أيدي بعض الأفراد الأغنياء والأقوياء، مثل: المماليك، أو رجال الأوجاقات^(٧) (الوجاقية)، والموظفين، والتجار، ومشايخ العرب، وكان معظم الملتزمين من بكوات المماليك، وكان الالتزام ضيعة تمنحها الإدارة التي تولت تسجيل الأرض (الروزنامة)^(٨) مدة عام أو عدد من السنوات، وكان يعطى لمن يتقدم بأكبر عطاء، أو طبقاً لترتيبات خاصة مع الإدارة، وفي مقابل دفع الملتزم مقدماً قسطاً من المال يساوى حصة عام من ضريبة الأرض المستحقة الدفع للحكومة من دخل الضيعة (الميري أو خراج الأرض الديوانية) كان يمنح إيجار تقسيط وتوجه الروزنامة أيضاً خطاباً إلى أعيان وسكان الضيعة تطلب فيها من الفلاحين طاعة الملتزم ودفع قيمة الضرائب المحددة له في شروط الحجة^(٩).

وبدراسة وثائق هذه المرحلة يتبين أن بعض اليمنيين الموجودين بمصر، كان لهم دور بارز في مجال الالتزام الزراعي داخل البلاد، سواء أكانوا من طائفة التجار أم غيرهم، ومن الأمثلة على ذلك: تنازل محمد اليمني عن التزامه إلى مصطفى اليمني - وكلاهما من التجار بوكالة الفحمين - عن حصة التزامه وقدرها ٣ قراريط^(١٠) بالمنصورة مقابل حلوان^(١١) قدره ٣٠٠ ريال^(١٢). والتزم إبراهيم اليمني بنصف قيراط بالمنوفية مقابل حلوان قدره ٢٠٠ ريال^(١٣). كما كان لطيف عمر اليمني - أحد التجار بوكالة الباشا بسوق الغورية^(١٤) - ملتزماً بناحية بليس التابعة لإقليم الشرقية^(١٥).

وتشير الوثائق إلى المكانة المتميزة التي حظى بها هؤلاء الملتزمون من اليمنيين داخل المجتمع المصري، وعلى ذلك فقد كانت تستعين بهم المحاكم في القضايا الخاصة بالالتزام، ومن هذا تردد ذكر مصطفى اليمني كثيراً في سجلات إسقاطات القرى كملتزم - كما ذكرنا سابقاً - وكشاهد على إسقاط التزام كل من إبراهيم الحرشاوي^(١٦)، وعمر الحبشي من أعيان التجار بسوق الغورية^(١٧)، وإبراهيم أغا^(١٨)، ومحمد الحبشي من أعيان التجار بوكالة الباشا^(١٩). ويرجع ذلك لمكانته المرموقة في المجتمع المصري وما بلغة من ثراء داخل مجتمع التجار بمصر كما تردد ذكر عبد الرؤوف اليمني أيضاً كشاهد على إسقاط التزام كل من أحمد الوشقي^(٢٠)، وإبراهيم اليمني^(٢١)، كما شهد عمر اليمني من أعيان التجار بوكالة البارة بسوق الغورية على إسقاط التزام محمد السعدي^(٢٢).

يتضح مما سبق أن الجالية اليمنية التي عاشت بمصر كانت تتمتع بمكانة مرموقة، ووصلت إلى درجة كبيرة من الثراء داخل المجتمع المصري، مما دفعها إلى دخول مجال الالتزام الزراعي، فضلاً عن تمتعهم بحرية كبيرة في ممارسة النشاط الاقتصادي بمصر على نطاق واسع.

وقد فطن محمد علي إلى أهمية الزراعة في مصر، فوجه إليها كل عنايته، ورأي أن يحدث انقلاباً زراعياً كان من أهم مظاهره الاتجاه نحو إلغاء نظام الالتزام منذ عام (١٢٢٤هـ / ١٨٠٩م)، وكان الفلاح المصري في ظل هذا النظام يعاني من كثرة المتحكمين فيه من ناحية وكثرة الضرائب الواقعة عليه من ناحية أخرى^(٢٣)، كما استولى على الأراضي واعتبرها ملكاً للحكومة وتم تأجيرها للفلاحين، ونتيجة لذلك أصبحت علاقة الفلاحين مرتبطة مباشرة بالحكومة، كما انتقل محمد علي إلى الأراضي الموقوفة على المساجد ومؤسسات الخير فألغى أوقافها وضمها إلى أملاك الحكومة^(٢٤)، كما أنعم محمد علي على بعض القواد والموظفين والمقربين إليه بمساحات شاسعة من الأراضي البور (قدرها كلوت بك بحوالي ٢٠٠ ألف فدان)، وسميت "أبعاد" أو "أبعاديات" (سميت بهذا الاسم لأنها كانت مستبعدة من المساحة التي كانت قد عملت في عام (١٢٢٨ - ١٢٢٩هـ / ١٨١٣ - ١٨١٤م) للأرض الزراعية فقط، وقد منحهم ملكيتها التامة وأعفاهم من ضرائبها ليشجعهم على استصلاحها، وكذلك منح أفراد أسرته مساحات واسعة من الأرض سميت باسم جفالك^(٢٥) أو شفالك وأعفاها الباشا من الضرائب^(٢٦).

وفي عام (١٢٢٨هـ / ١٨١٣م) قام محمد علي بمسح الأراضي الزراعية وحصرها وفرض ضرائب ثابتة عليها سنوياً وسمى ذلك بالتأريع، وتعد دفاتر التأريع التي أمر محمد علي بإنشائها المصدر الأساسي الذي تحدد فيه مساحة أطيان مصر، ومساحة الأراضي المستعملة للمنافع العمومية؛ فعرف كل فلاح الضرائب المقررة عليه، كما أعفى بمقتضاها مشايخ البلاد من دفع الضرائب عن خمسة أفدنة من كل مائة فدان من زمام البلد الذي يعيشون فيه نظير خدماتهم للحكومة، واستضافة من يحضر إليهم من موظفيها، وقد سميت هذه الأراضي "مسموح المشايخ" أو "مسموح المصطبة"^(٢٧).

كما قام محمد علي أيضاً بتغيير أساليب الزراعة البالية التي ورثها الفلاحون عن آبائهم وأجدادهم، وأقام محلها الأساليب الحديثة التي تزيد الناتج وتقلل الجهد، وآتى بالمعلمين المهرة من كل مكان وأصدر اللوائح والقوانين وأنشأ الأقسام والدواوين وأقام جهازاً لمراقبة الفلاحين، وقسم البلاد إلى مأموريات وقرى وأخطاط، وحدد الواجبات والمستوليات لتصل الرعاية إلى كل حقل وليؤدب كل مقصر سواء أكان مأموراً أم فلاحاً، ولم يكتف بكل ذلك بل كان يرسل في بعض الأحيان بحراسه وخاصته ليتفقدوا الحقول والأخطاط ويكتبوا إليه التقارير والملاحظات، ولم يجد غضاضة في القيام بنفسه بزيارات تفتيشية للأقاليم مرة أو مرتين في العام فيعين الأطيان والزروع ويراقب الأعمال الزراعية، ويأمر بتنفيذ ما يترآى له من سبل الإصلاح، ويحث الفلاحين والحكام على الاجتهاد في الزراعة والعمل على تقدمها، وإذا رأى إهمالاً أوقع العقاب بمن يستحقه جزاء له وعبرة لغيره^(٢٨).

واهتم محمد علي أيضاً بالتعليم الزراعي والمعارف الزراعية، وذلك عن طريق جلبه للخبراء الزراعيين، وإرسال البعثات إلى أوروبا، وتأسيس مدارس للزراعة وترجمة العديد من الكتب التي تتناول المسائل الزراعية^(٢٩)، كما أدخل الغلات الجديدة وأقام حقول التجارب في المناطق المختلفة حتى إذا ما نجحت التجربة توسع في نشرها ومن ذلك، قيامه بجلب القمح المسكوبي من أوروبا، والأرز من إفريقيا، وبذرة النيلة من بر الشام، والدوم، والرومان، وتقاوي الدخان، والقصب، وشجر التوت^(٣٠). مما يدل على رغبة محمد علي الصادقة في أن يدخل إلى مصر كل ما يراه مهماً من أنواع النباتات، وكل ما يدر على البلاد النفع والخير، وبذلك زاد الإنتاج في عصره زيادة كبيرة^(٣١).

إلى جانب قيامه بإصلاح نظام الري بتحويل نظام الري من ري الحياض إلى الري الدائم عن طريق إنشاء الكثير من منشآت الري هناك - والذي اقتصر أمرها على الدلتا فقط في عهده^(٣٢) - التي ساعدت على إدخال زراعة القطن في مصر -

وغيره من المحاصيل الصيفية - على نطاق واسع، مما كان له نتائج مهمة في الاقتصاد المصري، حيث أخذ في النمو سريعاً حتى أصبح العمود الفقري لاقتصاديات مصر فبلغت نسبته ٨٦٪ من قيمة الصادرات المصرية في المتوسط في الفترة من (١٢٥٢ - ١٢٦٧هـ / ١٨٣٦ - ١٨٥٠م) ^(٣٣).

وبعد أن فرض محمد علي نظام الاحتكار ^(٣٤) في عام (١٢٣٢هـ / ١٨١٦م) ألزم الفلاحين بزراعة المحاصيل الزراعية التي رأي أنها ستحقق له مكاسب ضخمة، وقيد حريتهم في تصريف محصولاتهم وقام بشرائها منهم بالثمن الذي تحدده الحكومة ^(٣٥)، فقد كان نظام الاحتكار هو الحق الذي احتفظت به الحكومة لنفسها لتكون المشتري الوحيد للشطر الأوفر من حاصلات الأرض، ولم يكن هذا الاحتكار سائداً على جميع المحاصيل، بل كان مقصوراً على المحاصيل النقدية كالقطن والأرز والسكر والتي اعتمد عليها كأساس للتجارة الخارجية ^(٣٦).

ومن ثم لم تصبح الزراعة مقصورة على إنتاج المواد الغذائية الاستهلاكية، لكنها امتدت لإنتاج المواد اللازمة للنهضة الصناعية الحديثة، والمواد التي تنتج فائضاً يصدر إلى الخارج، وهكذا خرجت الأرض الزراعية المصرية من النطاق المحدود الذي فرض عليها حتى القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي - وهو مجرد إعاشة الناس وأداء مرتبات الجند - إلى نطاق أوسع لتصبح الدعامة القوية للتجارة الخارجية والصناعات الكبيرة في مصر ^(٣٧).

وقد حمل محمد علي مع هذه النهضة الزراعية إحياء الزراعة في اليمن ^(٣٨)، ولم يكن هذا فحسب بل ربطها بالإنتاج الزراعي في مصر كما ربط إنتاج مصر بإنتاج اليمن، فجلب منها الضريبة والمتمثلة في ٣ آلاف قنطار من البن سنوياً، وأرسل إليها ما دعت حاجتها إليه من الغلات الزراعية المختلفة ^(٣٩).

وفي الواقع فإن المصادر المعروفة لم تشر إشارة واضحة الدلالة على أن الزراعة في اليمن نالت من محمد علي نفس الاهتمام الذي نالته منه الزراعة في مصر، ولكن أشارت إلى أن جهوده اقتصرت فقط على تحسين ما كان موجودًا من الغلال هناك لزيادة إنتاجها، ولعل من أهمها على الإطلاق البن^(٤٠) الذي نال اهتمامًا كبيرًا من محمد علي، ونظرًا لأهمية هذا المحصول فقد حاول محمد علي في بادئ الأمر جلب شجرة البن من اليمن لزراعتها في مصر^(٤١). وعندما فشلت هذه التجربة بسبب عدم توفر المناخ اللازم لزراعتها، اتجه محمد علي كما تشير الوثائق إلى العمل على إصلاح مزارع البن في اليمن لزيادة إنتاجها، وذلك عن طريق إرسال شجيرات (شتلات) البن جيدة السلالة إلى اليمن لغرسها هناك، وذلك ما حدث في عام (١٢٣٩هـ — / ١٨٢٣م) عندما أرسل محمد علي إلى هناك حوالي ١٦٠٠ عود من أشجار البن، وبذلك العدد بلغ مجموع العيدان المرسلة من مصر إلى اليمن إلى هذا العام حوالي ٤٦٠٠ عود من شجيرات البن^(٤٢).

ومن مظاهر اهتمام محمد علي بمحصول البن اليمني، أنه في عام (١٢٥٤هـ — / ١٨٣٨م)، - عندما وجد أن كمية البن الموردة من اليمن إلى مصر كانت أقل من معدلاتها كما كانت في السنوات السابقة - أرسل إلى إبراهيم باشا يكن (سر عسكر اليمن) يسأله عن الأسباب التي أدت إلى قلة واردات البن في هذا العام، ولتفادي حدوث ذلك فيما بعد فإنه أصدر إليه الأوامر بأن يعمل على الإكثار من غرس أشجار جديدة من البن، إذ كانت القلة ناشئة من قدم الأشجار، ولم يكتف بذلك بل أمره بأن يعمل على إقناع مشايخ البلاد الواقعة تحت السيطرة المصرية وترغيبهم في غرس أشجار البن والعمل على الإكثار منها في تلك المناطق بقدر الإمكان^(٤٣).

وهنا تسكت المصادر والمراجع عن ذكر أي دور آخر لمحمد علي قام به في مجال تنمية الزراعة في اليمن، بل إن أغلب الوثائق تشير إلى أن اهتمامه بتنمية الزراعة في اليمن كان منصبًا على تحسين مزارع البن وذلك عن طريق، أولاً: إرساله

شجيرات (شتلات) البن جيدة السلالة لزراعتها هناك، وهذا من أجل إنتاج أفضل، ولم تشر الوثائق إلى المكان الذي كانت تستورد منه هذه الشتلات، ثانيًا: عن طريق توسيع مناطق زراعته وعلى الأخص في البلاد الواقعة تحت السيطرة المصرية، حتى يتمكن من الحصول على أكبر كمية ممكنة منه، وذلك لما يمثله له من أهمية اقتصادية كبيرة جدًا، وهذا ما سوف نوضحه في الجزء الخاص بالتجارة.

ثانيًا: الصناعة:

أيقن محمد علي أن في اعتماد مصر على الزراعة وحدها خطورة عليها إذ أن هذا النوع من الثروة لا يخضع كثيرًا لقوة الإنسان بقدر ما يخضع لأحوال الطبيعة السائدة، ودخل الأمم الزراعية دائم التقلب؛ لأنه يعتمد إلى حد كبير على وفرة المحاصيل أو قلتها وعلى ارتفاع وهبوط أسعارها، وعدم استقرار الدخل الأهلي ودوام تقلبه يعرض البلاد لأزمات خطيرة^(٤٤)، ولذلك فلم تقف جهوده عند حد النهوض بالزراعة بأساليبه الخاصة بل نراه يعمل على إدخال الصناعة الحديثة في مصر، والدوافع التي حملته على انتهاج هذه السياسة كثيرة مختلفة النواحي^(٤٥). منها: إنتاج الأسلحة والعتاد للجيش والأسطول، وعدم تسرب الأموال المصرية إلى الخارج، أضف إلى ذلك ضرورة التصنيع بجانب التقدم الزراعي، وأخيرًا جعل الصناعة من مصادر دخل الحكومة^(٤٦).

ولما كانت الصناعات في مصر إذ ذاك بدائية ومتأخرة أصبح من الضروري قيام الحكومة بالتوجيه والإنشاء، لخلق صناعة حديثة قوية يمكن الاعتماد عليها في تسليح الجيش والأسطول، وسد حاجة الاستهلاك المحلي من المنتجات الصناعية، ولذلك قامت الحكومة بإنشاء المصانع وإدارتها^(٤٧)، واستوردت لها كثيرًا من العدد والآلات الحديثة من الدول التي عرفت الانقلاب الصناعي الأوروبي. واستوردت لها أيضًا المواد الخام كالفحم والحديد والأخشاب^(٤٨)، إلى جانب جلب الصناع

والمهندسين والخبراء من الخارج لتدريب العمال المصريين، الأمر الذي سمح له بتشغيل آلاف العمال من المصريين في هذه المصانع^(٤٩).

ويمكن تقسيم أهم الصناعات في عصر محمد علي إلى قسمين: أولاً: الصناعات الحربية والبحرية، ونذكر منها على سبيل المثال: مصانع القلعة، ومعمل البنادق، ومعمل البارود، ومصانع سبك الحديد... وغيرها^(٥٠). ثانياً: الصناعات المدنية ومنها: حلج القطن وكبسه، وصناعة الغزل والنسيج، وصناعة الحرير، وصناعة السكر، وصناعة الشمع.. وغيرها من الصناعات الصغير الأخرى^(٥١).

وكما اتبعت حكومة محمد علي نظام الاحتكار على الأرض وحاصلاتها، احتكرت كذلك ما تنتجه المصانع التي كانت كلها حكومية، تستولي على الإنتاج كله وتوزعه كما تشاء، وبالثلث الذي تقدره، وحتى المصانع الصغيرة التي كانت موجودة من قبل، حرمتها الحكومة حرية العمل وحرية الإنتاج^(٥٢)، فكانت تعطى كل مصنع ما يحتاج إليه من المواد الأولية اللازمة لصناعته بالثلث الذي تحدده، وتطالبه بصنعها في مدة تحددها على حسب معدل تفرضه عليه، ثم تشتري المنتجات الصناعية منه وتختتمها بعلامة الميري رغبة منها في إحكام الرقابة والسيطرة على الإنتاج الذي تتولى بيعه بعد ذلك بالسعر الذي تراه^(٥٣)، وعلى العموم فقد احتكرت الحكومة صناعة النشوق عام (١٢٢٤هـ / ١٨٠٩م)، ثم بعض السلع الذائعة الاستعمال، ثم الحُصَر عام (١٢٣٣هـ / ١٨١٧م)، ثم بعد ذلك باقي السلع الأخرى^(٥٤).

وقد استطاع محمد علي بهذه السياسة أن يمهد لانقلاب صناعي حديث في البلاد لم تعرفه منذ قرون طويلة؛ ليكمل اقتصاديات البلاد لتكسب الأمة حرفة جديدة بجوار حرفة الزراعة، فتصبح الصناعة زاوية من الزوايا المهمة التي يشاد عليها البناء الاقتصادي القومي، واستمرت هذه النهضة الصناعية مدى عشرين عاماً تسد حاجة الجيش والشعب معاً، ويدخل في دائرة التجارة ما يفيض منها عن حاجة

الاستهلاك القومي، فاستمدت الدولة من ذلك قوة مادية، اعتزت بها ورسمت لها الخطوط الرئيسة للاستقلال الاقتصادي^(٥٥).

وإذا انتقلنا إلى اليمن، فإننا نرى أنه إذا كانت الأسباب الدافعة في أول الأمر لإحياء الصناعة المصرية هي سد حاجة الجيش من الأسلحة والمثونة اللازمة له^(٥٦)، فإن الأسباب الرئيسة التي دفعت محمد علي إلى إنشاء بعض الصناعات في اليمن هي سد حاجة الجيش المصري المربط هناك من المثونة اللازمة له وغيرها من المستلزمات، بدلاً من تصنيعها في مصر وتصديرها إلى هناك، وإن لم يكن اهتمام محمد علي بالصناعات في اليمن على نفس درجة اهتمامه بها في مصر، حيث كانت محدودة جدًا.

وعلى أية حال فبعض الوثائق تشير إلى الصناعات التي أقامها محمد علي باليمن، مثل: قيامه بإنشاء مخازن المياه والبراميل "الصهاريج" الخاصة بالأسطول المصري الكائن في السواحل اليمنية، لتمد الجنود باحتياجاتها من المياه العذبة وقت الحاجة إليها^(٥٧)، كما أقام صناعة دبغ الجلود، حيث كان يرسل جلود الجاموس من مصر إلى اليمن ليتم تصنيعها هناك أحذية للقوات المصرية المربطة فيها^(٥٨). كما قام أيضًا بإنشاء بعض المطاحن^(٥٩) لطحن القمح والشعير والفول والحبوب الأخرى التي تحتاج إلى طحن لتمد الجنود باحتياجاتها من المواد الغذائية، ولعل ذلك يتضح جليًا من خلال الالتماس الذي رفعه إبراهيم باشا يكن (سر عسكر اليمن) في رسالته إلى محمد علي ويتضمن ضرورة السماح له بالموافقة على إنشاء طاحونتين جديدتين في إقليم الحديدة، حيث أن الطاحونة التي أنشأها من قبل ببندر الحديدة لأجل جنود الآلايين المعسكرين باليمن لن تكون كافية لاسيما إذا كان يرجو ورود آلايين آخرين إلى اليمن^(٦٠).

وعلى الرغم من استجابة محمد علي لهذا الالتماس وإعلان موافقته على إنشاء الطاحونتين، فإنه اشترط على إبراهيم باشا يكن ضرورة تخفيض النفقات اللازمة

لذلك "باتقاء الزيادة" وتجنب الإسراف الذي حدث عند إنشاء الطاحونة الأولى التي بلغت نفقاتها "٢٨١٥" قرشاً في ذلك الوقت، مما يحمل الخزانة المصرية الكثير من الأعباء، ويتعارض مع سياسة محمد علي الخاصة بترشيد هذه النفقات^(٦١).

ولم تقف جهود محمد علي عند هذا الحد بل كان يكلف الخبراء والمتخصصين من رجاله بمهمة البحث عن المعادن داخل اليمن؛ لاستغلالها في تشغيل مصانعة التي قام بإنشائها في مصر^{(٦٢)*}، وتشير بعض الوثائق إلى أنه كان يعمل على إرسال الحديد اللين اللازم لآلات منجم الكبريت الكائن في جهة لحية باليمن لاستخراج الكبريت من باطن الأرض^(٦٣)، ثم يتم إرساله بعد ذلك إلى مصر لكي يصنع هناك^(٦٤).

وإلى جانب ذلك كان محمد علي يعمل على إرسال الكثير من الحرفيين إلى اليمن نظراً لقلّة وجودهم في تلك المناطق، ونذكر منهم على سبيل المثال: صانعي مخازن المياه والبراميل "الصهاريج" الخاصة بالأسطول المصري الكائن على السواحل اليمنية^(٦٥) وكذلك الطحانون^(٦٦) للعمل في المطاحن التي أنشأها محمد علي هناك^(٦٧). وفي بعض الأحيان كان يقوم بإرسال رجال من ذوى الخبرة بالجمال، بناءً على طلب "سر عسكر اليمن" إبراهيم باشا يكن حيث، أرسل خطاباً إلى محمد علي عام (١٢٥٣هـ / ١٨٣٧م) يطلب منه إرسال "أربعة أنفار من ذوى الخبرة بالجمال" معللاً ذلك بعدم وجودهم وتوفرهم في هذه المناطق^(٦٨). وهذا نظراً إلى الدور الفعال الذي كانت تلعبه الجمال في عملية نقل المهمات الخاصة بالجيش المصري الرابض في اليمن، من جنود ومؤن وذخيرة، من مكان إلى آخر^{(٦٩)*}.

أما على الجانب الآخر فعلى ما يبدو أن اليمنيين الذين زاولوا بعض الحرف في مصر كانوا قليلي العدد؛ ولذلك فلا يوجد لدينا أمثلة كثيرة عليهم سوى مثال واحد فقط، حيث تشير إحدى الوثائق إلى أن إبراهيم باشا يكن (سر عسكر اليمن) كان يرسل من جانبه إلى مصر بعض المتخصصين في عمل الشبّط المعروفة بـ "كفة" لصنعها

في مصر على سبيل التجربة، ولم توضح هذه الوثائق ما إذا كانت هذه التجربة نجحت أم لا، كما أنها لم توضح شكلها أو أهم استخداماتها^(٧٠).

ومما سبق يتضح أن اهتمام محمد علي بتطوير الصناعة في اليمن لم يكن على نطاق واسع كما كان الحال في مصر، بل كان على نطاق ضيق جداً و محدود للغاية لم يتعد سوى بعض الصناعات الصغيرة، كما أنه لم يكن يراعى فيها مصلحة شعب اليمن أو سد احتياجاته من المواد الاستهلاكية المختلفة، بل كانت لخدمة أغراضه الاقتصادية، المتمثلة في سد احتياجات الجيش المصري المرابط في اليمن من المواد الغذائية بدلاً من تصنيعها في مصر وتصديرها إلى هناك، كما كان يكلف الخبراء والمتخصصين بالبحث عن المعادن داخل اليمن من أجل تصديرها إلى مصر لتشغيل مصانع التي أنشأها هناك.

ثالثاً: التجارة:

نشطت التجارة الخارجية لمصر في عهد محمد إلى حد كبير بالقياس إلى ما كانت عليه في العصر السابق (أي في أواخر القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي) ويرجع هذا إلى عوامل مختلفة، فالإصلاحات التي قام بها محمد علي في الري والزراعة أدت إلى زيادة المساحة المترعة والإنتاج الزراعي تبعاً لذلك، كما أن الإكثار من زراعة المحاصيل الصيفية وبخاصة القطن، بث النشاط في حركة الصادرات نظراً إلى حاجة الدول الأوروبية وفي مقدمتها إنجلترا إلى هذه السلع، أضف إلى هذا أن مصانع محمد علي وجيوشه وأساطيله ومشاريعه العمرانية والأعمال العامة المختلفة سببت ازدياداً واضحاً فيما تستورده مصر من البلاد الأجنبية^(٧١).

ومن المؤكد أن هذا التوسع التجاري ما كان ليصبح في حيز الإمكان بدون التحسين الذي أدخله محمد علي في طرق المواصلات بالبلاد؛ حتى يتيسر له نقل الغلات الزراعية من داخل القطر إلى الموانئ، وحتى يسهل ارتباط أجزاء البلاد بعضها

بعض، أضف إلى هذا أنه كان يرمى إلى هدف بعيد وهو إعادة التجارة الشرقية إلى طريق مصر بدلاً من طريق رأس الرجاء الصالح، فاهتم بتقوية الجسور على جانبي النيل وتمهيدها حتى تصبح صالحة لسير العجلات والدواب، وأنشأ عددًا من الطرق للغرض نفسه، أطلق عليها اسم "الطرق السلطانية"، وعنى بتطهير الترع الكثيرة التي في الدلتا وذلك حتى تظل مفتوحة للملاحة، أما عن مشروع الطريق البري، فقد بذل في ذلك جهودًا موفقة، حيث استغل الأسطول الذي أنشأه قبل الحرب مع السلفيين في تأمين الملاحة في البحر الأحمر بالقضاء على القرصان الذين اتخذوا من الشاطئ الغربي لشبه الجزيرة العربية وكراً لهم، ولعل رغبته في هذا الصدد من العوامل التي شجعتة على القيام بحملته المعروفة في شبه الجزيرة العربية حتى تتم له السيطرة على جانبي البحر الأحمر، وبعد هذا عمل على تعبيد طريقي: (أ) القصير - قنا. (ب) السويس - القاهرة، وضرب على أيدي قبائل العربان وعصابات قطاع الطرق في الصحراء الشرقية حتى أصبح السفر آمناً، وكان السفر من القاهرة إلى الإسكندرية بطريق الصحراء في غربي فرع رشيد، ولكنه عمل على ربط عاصمة البلاد السياسية بعاصمتها التجارية بطريق مائي مباشر فحفر ترعة المحمودية عام (١٢٣٥هـ - / ١٨١٩م) وبذا أوصل الإسكندرية بالنيل^(٧٢).

هذه هي أهم الأسباب التي أدت إلى تنشيط التجارة الخارجية في عصر محمد علي، مما ترتب عليه أيضاً تنشيط الحركة التجارية بين مصر واليمن خلال تلك الفترة، التي تميزت بنظام الاحتكار الذي أوجده محمد علي وطبقه على الزراعة والصناعة - كما ذكرنا - والتجارة أيضاً داخلية كانت أم خارجية، وذلك وفق نظام قرره مجلسه العالي^(٧٣)، يقضى بشراء الحكومة للمحاصيل الزراعية بأسعار تحددها الحكومة ذاتها، على أن تقوم الحكومة بعد ذلك ببيعها بثمن أعلى للتجار الأجانب لتصديرها للخارج، وكذا للتجار المحليين لتسويقها في السوق المحلية^(٧٤)، حيث بدأ العمل بهذا النظام ابتداء من عام (١٢٣٢هـ - / ١٨١٦م) فقد أخذ محمد علي يحتكر

الغلات الزراعية واحدة بعد الأخرى، ثم توسع في تطبيقه بعد عام (١٢٣٧هـ — / ١٨٢١م) بعد أن شاهد الأرباح الكبيرة التي يجنيها من وراء هذا العمل حتى أصبحت جميع المحاصيل المصرية في يده، ولم يقتصر على هذا بل نراه يحتكر بعض السلع المستوردة وعلى الأخص منها احتكاره تجارة البن اليمني في عام (١٢٤٧هـ — / ١٨٣١م)^{(٧٥)*}. حيث كان يخصص الأموال اللازمة من الخزانة "الريال الفرنسية" من أجل شراء البن اليمني^(٧٦). كما قام بإنشاء إدارة خاصة بالبن عرفت "بمصلحة البن" للإشراف على حركة بيع وشراء البن في جميع المدن والأقاليم المصرية^(٧٧). ولم يقتصر احتكار محمد علي على الحاصلات الزراعية فقط، بل امتد ليشمل كل المنتجات بلا استثناء زراعية كانت أم صناعية^(٧٨).

وبذلك سيطر محمد علي منذ بداية حكمه على الحركة التجارية سواء في الداخل أم في الخارج سيطرة تامة استمرت ردحا طويلاً من الزمن، ساعدت على توثيق عرى العلاقات التجارية بين مصر واليمن، وذلك عن طريق تنظيم علاقته التجارية مع اليمن، إلى جانب أنه كان يعمل جاهداً على زيادة إنتاجها الزراعي والصناعي بقدر الإمكان — كما ذكرنا آنفاً —، أضف إلى ذلك قيامه بتصدير المنتجات المصرية إلى اليمن، والعمل على ترويجها وتحسين سمعتها في الأسواق اليمنية، كما كان يستورد من اليمن الكثير من السلع ذات الأهمية التجارية له^(٧٩). مما ساعد على استمرار تطور العلاقات التجارية بين مصر واليمن خلال فترة البحث.

ونتيجة لذلك بدأت السوق المصرية^(٨٠) تشهد نشاطاً تجارياً متزايداً، وبدأت تعود لها عمليات التبادل التجاري بينها وبين السوق اليمنية، مما ترتب عليه وجود فئة من التجار اليمنيين في مصر مارسوا نشاطهم التجاري على نطاق واسع، واتخذوا من السوق المصرية مركزاً لنشاطهم التجاري في داخل مصر، وكونوا عن طريق ذلك أرباحاً طائلة، مما دفعهم إلى امتلاك العقارات بمختلف أنواعها كنوع من

الاستثمار لفائض رءوس أموالهم، وتشير الوثائق إلى بعض منهم، ونذكر منهم على سبيل المثال: شراء عبد الله بن مصطفى اليمني - من أعيان التجار من طائفة^(٨١) العطارين^(٨٢) - حانوتاً^(٨٣) شاملاً كافة المرافق والمنافع بمصر المحروسة من محمد العلى بثمان قدره ٤٠٥ ريال^(٨٤)، وشراء مصطفى اليمني - من أعيان التجار - من على الرفاعي التاجر بوكالة^(٨٥) العطارين العقار الكائن بمصر المحروسة بخان^(٨٦) السبع بثمان وقدره ٧٥ ريالاً مصرياً^(٨٧) كما اشترى جميل ناس بن على ناس الحضرمي - من أعيان التجار بوكالة محسن بخط الجمالية^(٨٨) -

من حسين البيطار بن عامر البيطار بخط الموسكي^(٨٩) جميع العقار بناء وأنقاض الوكالة الصغرى الكائنة بمصر المحروسة بخط باب الشعرية^(٩٠) بميدان القلعة^(٩١) بثمان وقدره ٢٠ ألف نصف فضة^{(٩٢)*}، كما اشترى عمر بن محمد الحضرمي التاجر بوكالة عيدة بخط قصر الشوق^(٩٣) من كل من محمد بن عيسى الرخاوى وعوض اللاوندى جميع العقار الكائن بظاهر القاهرة خارج باب زويلة^(٩٤) والخرق^(٩٥) بخط الدرب المحروقي^(٩٦) بثمان وقدره ٩٠٠ قرش^(٩٧).

وعلى أية حال فلم يكن النشاط التجاري للتجار اليمنيين في مصر مقصوراً على عملية الشراء فقط، بل كان هناك أيضاً إقبال من هؤلاء التجار على عملية بيع العقارات للمصريين، وعلى ما يبدو أنها كانت بسيطة، ولذلك فلم نحصل على أمثلة كثيرة عليها، فتشير إحدى الوثائق على مثال واحد على هذه الحالة، وهو شراء على الرفاعي ببولاق من محمد الدين بن مصطفى اليمني من أعيان التجار العقار الكائن بمصر المحروسة نظير مبلغ ٥٥٩ ريالاً مصرياً^(٩٨). وترجح الباحثة أن ذلك يرجع إلى اتساع حجم تجارته، وتغير مركزه المالى، ورغبته في استبدال هذا العقار بعقار آخر، يتلاءم مع وضعه الحالى الجديد، ومكانته الاجتماعية باعتباره كما تشير الوثائق "من طائفة أعيان التجار".

ويتضح مما سبق أن التجار اليمنيين مارسوا نشاطهم التجاري في مصر، دون فرض أية قيود على أسلوبهم التجاري وطرق استثمارهم لرءوس أموالهم، مما أعطى لاستثمارهم مجالاً للحرية الاقتصادية، ودفعهم لاستثمار فائض رءوس هذه الأموال في العديد من المجالات، تمثل في عملية شراء وبيع العقارات والحوانيت والوكائل، وإن دل ذلك فإنما يدل على اشتراك التجار اليمنيين بمختلف طوائفهم - مع اختلاف وصفهم الاجتماعي ومستواهم الاقتصادي فالبعض منهم ميسوري الحال تم وصفهم بكلمة تاجر، والبعض الآخر واسع الثراء ينتمون إلى طبقة أعيان التجار - في النشاط التجاري داخل مصر وتحقيقهم للثروات، مما دفعهم إلى استثمار هذا الفائض في الملكيات العقارية كأحد أوجه النشاط التجاري داخل المجتمع المصري خلال تلك الفترة، كما أن إقبال بعض المصريين على بيع أملاكهم إلى اليمنيين ربما يرجع إلى شراء وكالات أو حوانيت أكبر، أو ربما لسداد ما عليهم من ديون نظراً لسوء أحوالهم الاقتصادية في ذلك الوقت.

ومما يدل على المكانة المرموقة للتجار اليمنيين الذين نزحوا واستقروا في مصر واتخذوها موطناً لهم، أنه عند حصر تركات من وافتهم المنية على أرضها يتضح مدى الثراء الذي نجحوا في تحقيقه نتيجة ممارستهم التجارية في داخل مصر، مثال ذلك: جميل ناس بن علي ناس الحضرمي، وهو من أعيان التجار بوكالة محسن بخط الجمالية بالقاهرة، فعند تحرير تركته وجد أنها تبلغ حوالي ٦٩٥٦٦ قرشاً و ٣٤ بارة بعد الوفاء بجميع الالتزامات المالية من رسوم وعوائد التركة^(٩٩).

هذا ونستطيع أن نستدل من خلال الوثائق على بعض الأنشطة الاقتصادية، وأنواع السلع المختلفة المتداولة في بعض الوكالات التابعة للتجار اليمنيين في مصر، مثل: وكالة التاجر عبد الوهاب الحضرمي بن محمد بارحني الحضرمي الكائنة بخط الجمالية والتي تخصصت في تجارة الزيتون، ووكالة التاجر عبد الهادي اليمني الكائنة

بخط الجمالية والتي تخصصت في تجارة الخشب^(١٠٠)، كما تخصصت أيضاً بعض الوكائل التابعة للتجار واليمنيين في مصر في تجارة النحاس، وعلى الأخص النحاس الخردة^(١٠١). وكذلك تخصصت وكالة التاجر جميل ناس بن علي ناس الحضرمي الكائنة أيضاً بخط الجمالية وفي تجارة الرقيق الأسود من الذكور والإناث^{(١٠٢)*}. ويلاحظ أن بعض هذه الوكالات - كما أشارت بعض الوثائق - كانت مركزة بخط الجمالية بالقاهرة، مما يرجح تركز التجار اليمنيين بهذا المكان في داخل مصر وترجح الباحثة أن ذلك يرجع إلى رغبتهم في التقارب والتكاتف مع بني جنسهم لمؤازرة بعضهم البعض في السراء والضراء.

ومما يجدر ذكره أن النشاط التجاري للتجار اليمنيين في مصر لم يقتصر على المجال المحلي الداخلي فقط، بل امتد إلى النشاط الخارجي أيضاً، عن طريق استعانة هؤلاء التجار بوكلاء تجاريين لهم مقيمين في اليمن وخاصة في موانئها الساحلية، يتولون إدارة عملية الاستثمار التجاري الخارجي، وذلك عن طريق عقد الصفقات التجارية نيابة عنهم، والمتمثلة في استيراد السلع التي تحتاجها السوق المحلية المصرية من منتجات اليمن، وتصدير الفائض عن حاجة هذه السوق من المنتجات المصرية إلى اليمن، وبذلك فقد مارس هؤلاء التجار بحق دور المورد والمصدر في ذات الوقت، مما ساعد بشكل كبير على ازدهار الحركة التجارية بين مصر واليمن خلال تلك الفترة^(١٠٣).

وعلى أية حال تشير بعض الوثائق إلى وجود جالية يمنية استقرت في مصر، مارس أفرادها إلى جانب التجارة العديد من الأنشطة الاقتصادية التي أدت عليهم أموالاً وفيرة مكنتهم وأبنائهم من حيازة الملكيات العقارية، ومن ذلك: شراء محمود عامر بن سالم الحضرمي من محمد حسن التاجر بوكالة التفاح^(١٠٤) بوكالته الشرعية عن نرنجة خاتون بنت عبد الله الحبشية المعروفة بـ زوجة ومعتوقة الأمير يوسف أغا بن مصطفى عاشور الكردي والمعروفة أيضاً بـ كتحدا الحريم^(١٠٥) العقار الكائن بخط

الجمالية بثمان وقدره ١٦٠٠ ريال مصري^(١٠٦)، كما اشترت نفيسة خاتون بنت عبد الله اليمني من عبد الله أفندي جميع العقار الكائن ببولاق المشتمل على وكالة وجميع المرافق والمنافع المشتمل عليها نظير مبلغ ٥٢٢٥ قرشاً^(١٠٧)، كما اشترى أيضاً على اليمني المستخدم بالسلكانة ابن إبراهيم اليمني من درويش الحناوي بن محمد الدمياطي جميع العقار الكائن بخط سويدة بمبلغ وقدره ٤١٠٠ ريال مصري^(١٠٨).

يتضح مما سبق وجود نشاط تجاري ملحوظ للجمالية اليمنية داخل المجتمع المصري، تمثل في شراء الملكيات العقارية بأنواعها المختلفة من أصحابها سواء أكانوا مصريين أم غير ذلك، وربما يرجع ذلك إلى رغبتهم في الاستيطان والاستقرار داخل مصر هذا من جانب، ومن جانب آخر اقتناء بعض المؤسسات التجارية التي تدر أرباحاً طائلة من وكائل تجارية وحوانيت، مما يعكس اندماجهم وعلو شأنهم داخل المجتمع المصري.

ونستطيع من خلال دراسة وتحليل الوثائق أن نتعرف على بعض السمات التي ميزت أفراد هذه الجمالية، وفي مقدمتها الزاهة والأمانة، تلك السمات التي دفعت بعض أفراد المجتمع المصري إلى تنصيصهم كوكلاء شرعيين عنهم في عمليات البيع والشراء ومن ذلك: شراء عبد الوهاب بن محمد الحضرمي كوكيل شرعي عن زليخة بنت كاشف الشرقاوي وأختها لوالدها نفيسة بنت عبد الله من سليمان المخلاوي بدرب الجمالية جميع العقار الكائن بظاهر القاهرة خارج باب زويلة والخرق مساحته فدان^(١٠٩) وثلاثة قراريط بثمان وقدره ٢٠ ألف نصف فضة^(١١٠)، كما اشترى عمر أبوازارة الحضرمي بن محمد أبوازارة كوكيل شرعي عن إحدى السيدات وتدعى خديجة بنت عبد الله الحلبي من على السكندري التاجر بسوق الغورية وهو الوكيل الشرعي أيضاً عن حماته وتدعى نورا بنت محمد خالد الثابت، جميع العقار الكائن بخط قصر الشوق بمبلغ وقدره ألف ريال^(١١١)، كما اشترى أحمد باراس بن عبد الله اليمني

التاجر بوكالة عباس كوكيل شرعي عن نفيسة خاتون بنت سليمان النقساوي السويسي من حسن أفندي المعاون بن مصطفى عنكبلي قطعة أرض مساحتها واحد ونصف قيراط الكائنة ببندر السويس نظير مبلغ قدره ٤٠٠ قرشاً^(١١٢)، كما اشترى أحمد باراس بن عبد الله اليمني أيضاً - التاجر بوكالة عباس - بوكالته الشرعية عن زليخة خاتون بنت محمد أفندي السويسي من كل من الثلاثة، وهم: مصطفى بن محمد أفندي، وحسن أفندي بن محمد أفندي، وحسن أفندي المعاون بن مصطفى عنكبلي بوكالته الشرعية عن كل من أخته حنيفة بنت مصطفى، وزوجته فاطمة بنت حسن المراكشي، قطعة أرض مساحتها فدانيين و ١٦ قيراطاً، الكائنة ببندر السويس بثمان وقدره ١٩٢٩ قرشاً^(١١٣).

ونلاحظ من خلال نماذج الوثائق السابقة أنها انصبت في معظمها على توكيلات شرعية من بعض النساء^(١١٤) إلى أفراد من الجالية اليمنية ومرجع ذلك هو التزامهن التزاماً صارماً بالعادات والتقاليد الشرقية التي تحول بينهن وبين التفاوض المباشر مع الرجال حول عمليات البيع والشراء، أو الذهاب إلى المحاكم لتسجيل هذه العمليات التجارية؛ لذا كن يبن عنهن من يستطيع تحمل أعباء هذه المهمة بمهارة وأمانة فائقتين، ونستدل أيضاً من دراسة هذه الوثائق على عدم اقتصار نشاط الجالية اليمنية على القاهرة بل اتسع وشمل بعض الموانئ المصرية الرئيسية، خاصة ميناء السويس، مما يفسر ممارستهم أنواع النشاط التجاري المختلفة داخل هذا الميناء التجاري المهم الذي يربط مصر باليمن، مما ساعد على ازدهار حركة التجارة بين البلدين خلال هذه المرحلة.

ومما يثبت ازدهار هذه الحركة واتساع نطاقها بين مصر واليمن، أن شهدت نفس الفترة التي برزت فيها فئة من التجار اليمنيين في مصر، بروز فئة مماثلة من التجار المصريين في اليمن الذين مارسوا نشاطهم التجاري على نطاق واسع داخل المجتمع اليمني، واتخذوا من السوق اليمنية مركزاً لنشاطهم التجاري، وتشير الوثائق

إلى بعض الأمثلة على هؤلاء التجار، وهم: السيد أحمد باسقاف، وهو أحد التجار المصريين الذي كان يعمل بوكالة أبي زعل باليمن^(١١٥)، وأيضاً يوسف أغا، أحد التجار المصريين باليمن، واشتهر بتجارة البن هناك، وذلك لم تدره من أرباح طائلة لزيادة الطلب عليه في أوربا ودخوله في التجارة العالمية، وتشير إحدى الوثائق إلى أنه كان صاحب خبرة ومعرفة في هذه التجارة لاشتغاله بها منذ سنين طويلة هناك^(١١٦)، وكذلك الخواجة نعمان البغدادي وهو أحد التجار المصريين أيضاً، وكان يعمل في ميناء الحديدة باليمن^(١١٧).

يتضح مما سبق أن فئة التجار المصريين باليمن استقر بعضهم داخل المدن اليمنية، والبعض الآخر في الموانئ الرئيسة هناك، وعلى الأخص ميناء الحديدة، ذلك الميناء التجاري المهم، مما يدل على ازدهار حركة النشاط التجاري بين مصر واليمن خلال تلك الفترة دون أن تصادف أي عوائق تحد منها، بل إنها وجدت التشجيع الدائم من قبل محمد علي، مما أتاح الفرصة أمام هؤلاء التجار أن يقبلوا على امتلاك الوكالات التجارية هناك من أجل توسيع نطاق تجارتهم سواء في الداخل أم في الخارج، وقد أشارت إحدى الوثائق التي اطلعت عليها إلى قيام أحد التجار المصريين بشراء أحد الوكائل التجارية في اليمن، وهي وكالة أبي زعل، ولكنها لم توضح مكان تواجدها باليمن أو نوع النشاط التجاري الذي كان يمارس فيها، غير أن الباحثة ترجح أنها اختصت بتجارة البن نظراً لرواج هذه التجارة في ذلك الوقت بين مصر واليمن^(١١٨).

ونظراً لاتساع نطاق حركة النشاط التجاري بين مصر واليمن، استعان بعض التجار المصريين الموجودين باليمن بوكلاء تجاريين لهم مقيمين في مصر يقومون بعقد الصفقات التجارية نيابة عنهم، ومن ذلك قيام: الخواجة نعمان البغدادي التاجر المصري بالحديدة، باتخاذ وكيلاً تجارياً له في مصر، يدعى يوسف؛ ليتولى عملية

الاستثمار التجاري نيابة عنه هناك^(١١٩). وقد نجح التجار المصريون في تكوين ثروات طائلة من جراء اشتراكهم في النشاط التجاري داخل المجتمع اليمني فعندما تم حصر تركة الخواجة نعمان البغدادي التاجر المصري الذي وافته المنية في ميناء الحديدة باليمن، وجد أنها تبلغ حوالي ٤٠ ألف ريال^(١٢٠). مما يدل على مدى ثراء هذا التاجر والمكانة المرموقة التي بلغها داخل المجتمع اليمني

وهكذا لعب ازدهار النشاط التجاري بين مصر واليمن دوراً في تشجيع أبناء البلدين على استثمار رءوس أموالهم في أي بلد منهما دون قيد أو شرط، مع احتفاظهم وورثتهم بكامل حقوقهم الشرعية حيث كان من حق التاجر في حياته نقل كامل رأس ماله إلى مسقط رأسه متى أراد ذلك، كما كان من حق ورثته الشرعيين عندما توافيه المنية أن يحصلوا على حقوقهم كاملة فتشير بعض الوثائق إلى أن الخواجة نعمان البغدادي قد أوصى قبل وفاته بتعيين إبراهيم باشا يكن حارساً على التركة حتى يسلمها إلى وارثه الأصلي دون وكيله^(١٢١)، ولعل ذلك يظهر جلياً من خلال مضمون الرسالة التي بعث بها محمد علي إلى إبراهيم باشا يكن (سر عسكر اليمن) والذي جاء فيها: ((إن الجناب العالي شرط من اعتماد الخواجة نعمان البغدادي التاجر المصري المتوفى في حديدة الحكومة المصرية وتوصيته قبل الوفاة، تعيين إبراهيم باشا يكن حارساً على التركة في سبيل صرفها للورثة عند ظهورهم، وأنه ينبغي بناءً على ذلك حفظ التركة في خزانة الحكومة وصرفها للورثة عند حضورهم))^(١٢٢). وهذا يدل على حرص محمد علي على تأمين كل السبل اللازمة للمحافظة على حقوق المصريين في اليمن، وقد ساهمت هذه السياسة بطبيعة الحال في حرية التنقل بين مصر واليمن، ومن ثم تدعيم العلاقات التجارية بين البلدين.

السلع المتبادلة بين مصر واليمن:

أ- صادرات مصر إلى اليمن:

كانت صادرات مصر إلى اليمن في تلك الفترة كثيرة ومتعددة، ولعل أهمها على الإطلاق المواد التموينية الأساسية، التي كانت ترسل من مصر إلى اليمن بناءً على أوامر محمد علي؛ لسد احتياجات الجيش المصري المرابط في الأراضي اليمنية من المؤن الغذائية اللازمة لهم، مثل: الأرز^(١٢٣)، والشعير^(١٢٤)، والعدس، والذرة^(١٢٥)، والبسماط^(١٢٦)، بالإضافة إلى القمح، والفل، والدقيق، والسمن، والزيت^(١٢٧)، وأخيراً الحنطة لأهميتها في صناعة الخبز؛ الذي يمثل الغذاء الرئيس للجيش هناك^(١٢٨).

وتشير بعض الوثائق إلى الكميات التي كان يتم إرسالها من مصر إلى اليمن من بعض الغلال في خلال بعض السنوات أثناء وجود الجيش المصري هناك، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

العام	أنواع السلع				الكمية
	قمح	ذرة	شعير	فول	
١٢٣٦هـ / ١٨٢٠م	٢٩٠	—	—	—	إردب ^{(١٢٩)*}
١٢٣٧هـ / ١٨٢١م	—	٦٠٠	—	—	إردب ^(١٣٠)
١٢٣٨هـ / ١٨٢٢م	٢٠٠	—	—	—	إردب ^(١٣١)
١٢٣٩هـ / ١٨٢٣م	—	٥٠٠	٢٠٠٠	١٠٠٠	إردب ^(١٣٢)
١٢٥٣هـ / ١٨٣٧م	—	—	٣٠٠	—	إردب ^(١٣٣)
١٢٥٥هـ / ١٨٣٩م	٥٠٠	٥٠٠	٢٠٠٠	—	إردب ^(١٣٤)
الإجمالي	٩٩٠	١٦٠٠	٤٣٠٠	١٠٠٠	إردب
الإجمالي العام	٧٨٩٠				إردب

يتضح من خلال الجدول السابق أن محصول الشعير هو المحصول الرئيس الذي حرص محمد علي على إرساله إلى اليمن بكميات وفيرة، في الفترة من عام (١٢٣٦هـ / ١٨٢٠م) إلى عام (١٢٥٥هـ / ١٨٣٩م)، إذ بلغ مقدار المصدر منه - في تلك السنوات - حوالي ٤٣٠٠ إردب من إجمالي السلع المصدرة، وربما يرجع ذلك لسد احتياجات الجمال والخيول باعتباره غذاء رئيساً لهم، حيث كانت قوات الجيش المصري المرابط في الأراضي اليمنية تستخدمها في عملية نقل الجنود والعتاد من مكان إلى آخر؛ لأنها كانت تعتبر وسيلة النقل الوحيدة التي تتحمل الأحمال الثقيلة لمسافات بعيدة في تلك البلاد التي تتميز بالطبيعة الجبلية.

وعلى أية حال فإن العديد من الوثائق تشير إلى أن محمد علي لم يكن يرسل هذه الغلال إلى اليمن على التوالي، بل كان يرسل أموالاً لشراء بعضها من هناك في بعض السنوات بدلاً من تصديرها إلى هناك من مصر^(١٣٥)، وقد أوضحت الوثائق أن إقبال محمد علي على ذلك يرجع لعدة أسباب، كان من أهمها: زيادة تكليف شحن الغلال من مصر إلى اليمن، حيث كان يتم نقلها براً من قنا^(١٣٦) إلى القصير^(١٣٧) على الجمال ثم بعد ذلك يتم نقلها من القصير إلى جدة بجزراً عن طريق السفن ومنها إلى سواحل اليمن؛ ولذا كان يزيد على ثمن هذه الغلال أجرة الجمال ونول (أجره) السفن، بالإضافة إلى الاختلاسات التي كانت تتم من الموظفين هناك - وهو ما سوف نتناول بالشرح والتحليل فيما بعد - إلى جانب المصروفات الأخرى، أضف إلى ذلك قلة وجود السفن التي تنقلها في بعض الأحيان وكثرة المشقة التي تحدث أثناء نقل هذه الغلال، ولهذا كله فقد وجد محمد علي أن التكاليف الناجمة عن عملية نقلها من قنا إلى سواحل اليمن تصل إلى مبالغ كبيرة تتحملها الخزانة المصرية ولذلك رأى أن إرسال النقود لشرائها من اليمن أو من الجهات المجاورة لها مثل البصرة وغيرها يكون أرخص بسبب القرب منها^(١٣٨).

بالإضافة إلى قلة وجود الغلال في مصر كما في بعض السنوات، وكذلك ارتفاع أسعار الغلال بمصر، أما السبب والأخير فهو رخص الغلال في اليمن، ولعل ذلك يتضح جلياً من خلال الرسالة التي بعث بها محمد علي إلى سر عسكر اليمن في (١٤ ذي القعدة ١٢٥٣هـ / ٩ فبراير ١٨٣٨م) والتي جاء فيها: ((بناءً على قلة الغلال وغلاء ثمنها بمصر ونظراً إلى الرخص في اليمن، يأمره بأن يحصل على الغلال اللازمة لتموين جيشه من هناك، ويطلب المبالغ المقتضية لهذا الغرض فإن ذلك أنفع))^(١٣٩). ولم يكتف بذلك بل تبع هذه الرسالة برسالة أخرى في (٢٧ ذي القعدة ١٢٥٣هـ / ٢٢ فبراير ١٨٣٨م) أكد عليه فيها أمره السابق بشراء كميات كبيرة من الغلال من اليمن، وأن يطلب النقود اللازمة لذلك^(١٤٠).

ولم تكن الأوامر الصادرة من محمد علي إلى سر عسكر اليمن بشأن شراء الغلال من اليمن فقط، بل تشير بعض الوثائق إلى أنه كان يصدر إليه الأوامر بأنه إذا لم يتمكن من شراء الغلال من اليمن فعليه أن يقوم بشرائها من الجهات المجاورة لها مثل البصرة والهند وغيرها من البلاد، ولعل ذلك يتضح جلياً من خلال الرسالة التي بعث محمد علي له في (٢٨ ذي الحجة ١٢٥٣هـ / ٢٣ مارس ١٨٣٨م) والتي جاء فيها: ((بناءً على ارتفاع أسعار الغلال في مصر ورخصها في اليمن كما بلغه يستطلع رأيه فيما إذا كان من الحكمة الحصول على الغلال اللازمة لجيشه من هناك، وإذا لم يمكن فما مقدار ما يمكن اشتراؤه من الهند والبصرة ومصر))^(١٤١).

ومما لا شك فيه أن الغلال وغيرها من المواد الغذائية كانت باستمرار تشكل سلع التصدير الرئيسة في مصر - وزراعتها بقيت تشكل جزءاً مهماً من الزراعة المصرية - فلم يقتصر أمرها على أنها كانت مصدراً للدخل، بل إنها أيضاً كانت توفر الإمدادات اللازمة للجيش والأسطول المصري وللسكان المحليين، وكان يتم إنتاج الغلال بكميات متفاوتة كل عام حسب طبيعة الفيضان السنوي وفعالية نظام الري،

فكان الفيضان الضعيف يخلق المجاعة، على حين أن الفيضان العالي كان يؤدي بدوره إلى الدمار والمجاعة وانخفاض كمية الغلال القابلة للتصدير، وذلك مثلما حدث في عامي (١٢٤٠ - ١٢٤١هـ / ١٨٢٤ - ١٨٢٥م) فاضطر محمد علي إزاء سوء الفيضان فيهما إلى أن يصدر أمراً يحرم تصدير المواد الغذائية، وبخاصة الفول والحبوب، وذلك لكي يضمن كفاية المؤن اللازمة للاستهلاك، وتم استيراد القمح لمواجهة عجز الإنتاج المحلي، كما أحدث فيضان عام (١٢٤٥هـ / ١٨٢٩م) انقلاباً في وضع التصدير، فقد كان الفيضان من الارتفاع بحيث أدى إلى إتلاف كافة المحاصيل النيلية واختفاء قرى كثيرة، وما حل عام (١٢٥٣هـ / ١٨٣٧م) حتى كان القمح والشعير قد بلغا أثماً بالغة الارتفاع، كما أصبح العجز في المواد الغذائية أمراً ملموساً، فعانت مصر من المجاعة، وبيع القمح في القاهرة بسعر ١٧٥ قرشاً للإردب، وذلك نتيجة ضعف الفيضان في هذا العام، وأصبحت مصر المصدرة للغلال حينئذ في وضع يلزمها الاستيراد^(١٤٢).

ونتيجة لما سبق قام محمد علي بإلغاء نظام احتكار الحبوب في مصر عام (١٢٥٣هـ / ١٨٣٧م) نظراً لحدوث أزمة في الحبوب آنذاك، مما أدى إلى ارتفاع أثمائها^(١٤٣). وأصدر أمراً في (٢٧ شعبان ١٢٥٣هـ / ٢٦ نوفمبر ١٨٣٧م) يتضمن المواد التالية:

(أولاً) يسمح بحرية استيراد الغلال اعتباراً من (٣ رمضان ١٢٥٣هـ / أول ديسمبر ١٨٣٧م) إلى (٣ ذي الحجة ١٢٥٣هـ / ٢٨ فبراير ١٨٣٨م)

(ثانياً) يسمح بالتداول المقيد (عدلت فيما بعد لتصبح غير المقيد) للغلال داخل مصر.
(ثالثاً) تخضع الغلال للتفتيش الحكومي في الأسواق للتأكد من مراعاة المواصفات، وأنها ليست محفوظة بأي شيء يجعلها ضارة بصحة السكان. ونتيجة لهذه السياسة الأكثر تحمراً بدأت الغلال تدخل السوق، وما إن حلت (٥ ذي

القعدة ١٢٥٣هـ / ٣١ يناير ١٨٣٨م) حتى كانت الندرة قد انتهت، ومع ذلك ظلت الأسعار مرتفعة لدرجة أن الفلاحين عجزوا عن شراء الطعام، فكان القمح يباع بسعر ١١٢ قرشاً للإردب، وكان نصفه مخلوطاً بالشعير والعدس، وكانت المواد الغذائية الأخرى على نفس الدرجة من الغلاء، وجاءت التقارير من الصعيد تحمل نبأ مجاعة مستفحلة، وباستثناء إنجلترا كانت مصر آنذاك أغلى بلدان العالم من حيث نفقات المعيشة^(١٤٤).

وهكذا يتضح مما سبق الأسباب الرئيسة التي دفعت محمد علي باشا إلى الإقبال على شراء الغلال اللازمة للجيش والأسطول المصري المرابط باليمن ليس فقط من هناك، بل كان يتم شراؤها من البصرة والهند في بعض السنوات؛ ولذا ظلت الرسائل المتبادلة بين محمد علي باشا وإبراهيم باشا يكن (سر عسكر اليمن) بخصوص هذا الموضوع، الذي كان محمد علي يؤكد عليه فيها دائماً ضرورة شراء ما يلزمه من الغلال من نجد واليمن، كما كان يعده بأنه لن يتأخر في إرسال المبالغ التي تمكنه من شراء ما يكفيه وذلك في أقرب فرصة ممكنة، ولعل ذلك يتضح جلياً خلال الرسالة التي بعث بها محمد علي إلى إبراهيم باشا يكن في (٢٥ المحرم ١٢٥٤هـ / ٢٠ إبريل ١٨٣٨م) والتي جاء فيها: ((رداً على خطابه الذي أشار فيه إلى وفرة الغلال في اليمن حيث من المستطاع شراء المطلوب لمئونة القوات العسكرية منها، ينبؤه بأن فكرته هذه جد قيمة، فإن شراء الغلال من نجد أجدى بكثير من إرسالها إلى هناك من مصر، ومن أجل ذلك كتب إلى بوغوص بك^(١٤٥) بشأن إعداد الريالات الـ (فرانسة) التي طلبها ثمنًا للغلال اللازمة، وسترسل إليه في أقرب وقت))^(١٤٦).

وتأكيداً للأمر السابق تشير بعض الوثائق إلى أن محمد علي باشا في (١٢ شعبان ١٢٥٤هـ / ١ نوفمبر ١٨٣٨م) قام بإرسال مبلغ وقدره ٧٥ ألف ريال إلى

إبراهيم باشا يكن (سر عسكر اليمن) مع أحد القواسمة^(١٤٧)، من أجل شراء ما يلزمه من الغلال للقوات العسكرية من هناك^(١٤٨).

والجدير بالذكر أن رخص سعر الغلال في اليمن ووفرها، كان مرتبطاً - كما تشير الوثائق - بمطول الأمطار بغزارة في بعض السنوات، مما دفع محمد علي إلى الإقبال على شرائها توفيراً للنفقات التي تتحملها الخزانة المصرية، ولكن نظراً لارتباط الزراعة الوثيق في اليمن بمياه الأمطار فقد عانت في سنوات أخرى من انخفاض كمية الأمطار وما ترتب على ذلك من عدم وفرة الغلال، وبالتالي ارتفاع أسعارها عن مثيلاتها في القاهرة،^(١٤٩) مما دفع إبراهيم باشا يكن (سر عسكر اليمن) في عام (١٢٥٥هـ / ١٨٣٩م) بأن يرسل خطاباً إلى محمد علي يطلب فيه سرعة موافاته بكمية كبيرة من الغلال؛ لأنه لا يوجد غلال في اليمن بكثرة كما كان في السنين السابقة، ويرجع ذلك إلى قلة نزول الأمطار في هذا العام هناك^(١٥٠).

وعلى أية حال فلم تقتصر صادرات مصر إلى اليمن على الغلال فقط، بل شملت أيضاً بعض المهمات الأخرى الخاصة بالجيش المصري المرابط في الأراضي اليمنية والأسطول المصري الرابض في سواحلها، وقد تمثلت في الذخائر اللازمة لهم هناك، فهناك العديد من الوثائق التي تشير إلى أن محمد علي باشا كان يقوم بإرسال القنابل مختلفة العيارات والمدافع إلى جدة ومنها - سواء أكان برّاً أم بحراً - إلى اليمن؛ لصرفها للجيش والأسطول معاً، وسد حاجته من الذخيرة اللازمة لإدارته^(١٥١).

وتشير بعض الوثائق إلى أنه كان في بعض السنوات يحدث تأخر في إرسال الذخائر إلى اليمن، وأرجعت ذلك إلى قلة وجود السفن التي كانت تستخدم في شحنها إلى هناك، ويتضح ذلك جلياً من خلال المكاتبة التي أرسلها محمد علي إلى أحمد باشا يكن (سر عسكر الحجاز) في (٢١ جمادى الأولى ١٢٥١هـ / ١٤ سبتمبر ١٨٣٥م) والتي يطرح من خلالها هذه المشكلة إلى جانب استفساره عن الحل الأمثل

للتغلب عليها، على النحو التالي: ((نظرًا لقلّة السفن اللازمة لنقل الذخائر إلى الحجاز واليمن بسبب غياب السفن التي تقدم إلى تلك الجهات وتأخرها في العودة، يستعلم منه عما إذا كان من الأوفق شراء الذخائر اللازمة من هناك، أو يستغنى عن بعض السفن الحربية الموجودة في شواطئ اليمن لاستعمالها في شحن هذه الذخائر))^(١٥٢).

كما تشير إحدى الوثائق إلى أن محافظ الحديدة عندما تأخر ورود التعيينات اللازمة للعساكر الموجودين في الحديدة من الذخائر، قام بشراء ذخائر من الخارج وصرفها لهم، وتبع ذلك أن قام محمد علي أيضًا بإصدار التعليمات إلى كل من محافظ مخا، والحديدة، ولحجة بأنه إذا تأخر وصول الذخيرة إلى طرفهم حسب الضرورة فعليهم أن يشتروا ذخيرة من الخارج لإدارة العساكر الموجودة في معيتهم هناك^(١٥٣).

هذا بالإضافة إلى المهمات الأخرى اللازمة للأسطول المصري الراسي في السواحل اليمنية من الزيت الحار والزفت^(١٥٤)، وألواح السفن^(١٥٥)، أضف إلى ذلك جلود الجاموس اللازمة لأحذيتهم^(١٥٦). كما شملت صادرات مصر إلى اليمن أيضًا بعض الأقمشة من نوع الكتان مفصلاً على هيئة أثواب^(١٥٧)، وكذلك الخيام^(١٥٨)، والأحبال - لشد حول الجمال بها -^(١٥٩)، والدوبارة - لعمل رحال (براذع) للجمال الأميرية الموجودة باليمن على الطريقة المصرية -^(١٦٠)، والذهب^(١٦١)، فضلاً عن الصابون^(١٦٢)، والسكر، والبصل، والتبغ وبعض البضائع الأوروبية أيضًا^(١٦٣).

كما أشارت بعض الوثائق إلى أن صادرات مصر إلى اليمن شملت أيضًا قماش البفتة ذات اللون الأبيض المصنوع في مصر، ولعل ذلك يتضح جلياً من خلال الرسالة التي بعث بها محمد علي إلى سر عسكر اليمن في (٢٦ رجب ١٢٥٤هـ - / ١٥ أكتوبر ١٨٣٨م) يطلب منه تسويق البفتة المصرية في اليمن، ولقد أرسل بصحبة هذا الخطاب "طاقة من البفتة" كعينة، كما أرسل يستعلم منه أولاً: عن السعر الذي

يمكن أن يباع به في اليمن، ثانيًا: عن الكمية التي يستطيع تسويقها هناك خلال سنة واحدة^(١٦٤).

ولكن يتضح من خلال الرسائل المتبادلة بين محمد علي باشا وإبراهيم باشا يكن (سر عسكر اليمن) بخصوص موضوع تسويق قماش البفتة البيضاء المصنوع في مصر، أن أهالي اليمن يفضلون قماش البفتة المصنوع في أمريكا والمسمى (دولابتي) ويؤثرونه على البفتة المصنوعة في مصر^(١٦٥)، ويرجع ذلك إلى أنهم لا يرغبون في مثل هذه البفتة البيضاء؛ فهم يميلون إلى استعمال الملابس المصبوغة الملونة، وعلى ذلك اقترح إبراهيم باشا يكن في إحدى رسائله إلى محمد علي ضرورة قيام الحكومة المصرية بصبغ البفتة البيضاء بألوان البفتة التي ترد إلى اليمن كل عام من إنجلترا وأمريكا؛ حتى تتمكن البفتة المصرية من غزو الأسواق اليمنية ويتقلص بالتالي ورود البفتة الملونة الإنجليزية والأمريكية إلى اليمن، ولقد أعلن أن السوق اليمنية سوف تستوعب في هذه الحالة حوالي ٨ آلاف طاقة في الحديدية بسعر الطاقة الواحدة ٦٠ قرشًا، وسوف يتم بيع ١٢ ألف طاقة في مخا بسعر الطاقة الواحدة ٥٠ قرشًا في خلال عام. وبناء على هذه التوصية ونظرًا لحرص محمد علي الشديد على ترويج السلع المصرية هناك، وجعلها قادرة على منافسة السلع الأخرى المماثلة لها، أصدر أوامره بالعمل على صبغ هذه البفتة ولكن هذه الخطوة على الرغم من تكلفتها لم تكلل بالنجاح المرجو منها، حيث غدت البفتة بعد صبغها جافة عديمة اللمعان^(١٦٦).

يتضح مما سبق أن بعض السلع المصرية المصدرة إلى اليمن لم تجد رواجًا واستحسانًا من قبل اليمنيين، وفي مقدمتها قماش البفتة البيضاء، لذا أصدر محمد علي قرارًا بعدم إرسال هذا النوع إلى اليمن، ويتضح ذلك من خطاب أرسله إلى إبراهيم باشا يكن مؤرخًا في (٢٤ شوال ١٢٥٤هـ / ١٠ يناير ١٨٣٩م) يعلن فيه أنه قد صرف النظر عن إرسال البفتة إلى اليمن لأن سوقها غير رائج هناك^(١٦٧).

وهكذا لم تقتصر الصادرات المصرية إلى اليمن على سد احتياجات الجيش المصري المرابط في الأراضي اليمنية، والأسطول المصري الرابض في سواحلها، بل اتخذ محمد علي من أرض اليمن سوقاً جديدة لترويج صناعاته، وقد حرص على تطويرها وتحسين سمعتها حتى تصبح قادرة على منافسة السلع الأوروبية المماثلة لها هناك، بما أدى بالتالي إلى توسيع نطاق التبادلات التجارية، وازدهار النشاط التجاري بين مصر واليمن خلال تلك الفترة.

ب- واردات مصر من اليمن:

مما لا شك فيه أن واردات مصر من اليمن خلال تلك الفترة كانت كثيرة ومتعددة، ولعل أهمها على الإطلاق: البن، ويرجح كثير من المؤرخين والباحثين أن العوامل الاقتصادية هي الأساس الذي بنى عليه محمد علي آماله في الاستيلاء على اليمن، من أجل السيطرة على تجارة البن هناك^(١٦٨)، ولعل تصرفات محمد علي هي التي دفعتهم إلى هذا الاعتقاد، وذلك أنه بمجرد أن استولت قواته على مخا قاعدة تجارة البن، أوفدت الحكومة إلى هذا الثغر موظفاً لشراء البن وإرساله إلى السويس ثم شرعت السلطات الحاكمة التابعة له في تطبيق سياسة الاحتكار بالنسبة لهذا المحصول، كما تحدد سعر البن بواسطتها أيضاً، وأصبح يصدر معظم المحصول إلى مصر التي كان عليها أن تدفع ما يطلب منها للباب العالي^(١٦٩)، أضف إلى ذلك رغبة محمد علي في التحكم في طريق البحر الأحمر بعد السيطرة على مدخله الجنوبي، والاستفادة من الأموال الوفيرة التي تعود على الموانئ اليمنية الواقعة على ساحل البحر الأحمر بعد السيطرة عليها^(١٧٠)، ورغبته الملحة في فتح أسواق جديدة لتصريف البضائع المصرية التي كان يحتكرها^(١٧١).

غير أنه يتضح من خلال دراسة الوثائق الرسمية أن اهتمام محمد علي باشا باستيراد كميات هائلة من البن اليمني قد سبقت بكثير سيطرة قواته على معظم المدن

هناك. حيث اتخذ من جدة مركزاً لاستيراد البن من اليمن، وأصدر تعليماته إلى رستم أفندي (مأمور التجارة الخاصة به بجدة) بالعمل على شراء كل ما يمكنه من البن اليمني وإرساله إلى مصر على التوالي، ويتضح ذلك جلياً من خلال الرسالة التي بعث بها محمد علي باشا إلى رستم أفندي في (٢٣ صفر ١٢٣٣هـ / ٢ يناير ١٨١٨م) والتي جاء فيها: ((حيث يؤمل أن يكون الأمن استقر في طرف اليمن، لحد الآن يلزم أن ترسل من طرفكم الأربعة آلاف فرانسة التي سبق إشعاركم عنها، والمبلغ الذي يتجمع فيما يباع من التجارة في الأرز عندكم على التعاقب إلى صوب اليمن، وأن تجلب البن منها، وأن تبادر إلى إرساله وإيصاله لطرفنا، وأن لا تخلو دائماً عن تحرير الأخبار والإفادات اللازمة، وأن تعتني بمأموريتك كما هو حقها))^(١٧٢).

ويتضح مما سبق أن محمد علي باشا كان يعمل على إرسال الأرز إلى الحجاز لبيع هناك ويستغل ثمنه في شراء بن من اليمن، ولم توضح الوثائق بعد العام الذي بدأ فيه محمد علي يتخذ من جدة مركزاً لاستيراد البن من اليمن، وترجح الباحثة أنه منذ عام (١٢٣٢هـ / ١٨١٧م) وذلك لأنه قبل هذا التاريخ لم تشر الوثائق من قريب أو من بعيد إلى هذا الموضوع، وأول ذكر له كان في ذلك العام ولعل ذلك يتضح من خلال الرسالة التي بعث بها محمد علي إلى رستم أفندي في (٢٤ صفر ١٢٣٣هـ / ٣ يناير ١٨١٨م) والتي جاء فيها: ((من مفهوم عريضتكم الأخرى بالعبارة التركية بتاريخ (٢٧ ذي الحجة ١٢٣٢هـ / ٧ نوفمبر ١٨١٧م) التي نظرنا فيها أنه أوقف إرسال الأربعة آلاف فرانسة الموجودة عندكم إلى طرف اليمن؛ لشراء البن على طبق إشعارنا بناء على عدم الأمن في الطريق في هذا الوقت))^(١٧٣).

ومن الجدير بالذكر أن محمد علي باشا كان يتابع بنفسه وباهتمام شديد عملية تحصيل الضريبة المفروضة على إمام اليمن والبالغة ثلاث آلاف قنطار من البن - كما أوضحنا في الفصل السابق - سنوياً، وكان يصدر الأوامر من قبله إلى أحمد باشا يكن (محافظ مكة) بأن يكلف مندوباً خاصاً من قبله يتولى عملية تحصيل هذه الجزية من

المدن اليمنية المختلفة، ولعل من أشهر من تولى هذه العملية هو الحاج يوسف أغا^(١٧٤).

ويوضح الجدول الآتي كمية البن التي تمكن يوسف أغا من جمعها من المدن اليمنية المختلفة في بعض السنوات بحوالة من إمام اليمن:

العام	المدن اليمنية					الكمية
	زيد	كلفور	اللحية	الحديدة	بيت الفقية	
١٢٣٦هـ / ١٨٢٠م	—	—	١٠٠٠	٢٠٠٠	—	قنطار ^(١٧٥)
١٢٣٨هـ / ١٨٢٢م	٣٠٠	٢٥٠	٥٠٠	١٠٠٠	٣٠٠	قنطار ^(١٧٦)
الإجمالي	٣٠٠	٢٥٠	١٥٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠	قنطار
الإجمالي العام			٥٣٥٠			قنطار

يتبين من الجدول السابق أن الحديدة كانت تحتل المركز الأول في إنتاجها للبن - خلال العامين السابقين - وربما يفسر ذلك إقبال القبائل هناك على التوسع في زراعة البن عن طريق الإكثار من غرس أشجار جديدة منه، إلى جانب انتشار الأمن والاستقرار في ميناء الحديدة خلال تلك الفترة، مما ساعد المختصين بشئون البن على تجميع هذه الكمية وإرسالها إلى مصر.

ومما هو جدير بالذكر أن اضطراب الأمن وعدم الاستقرار في ربوع البلاد اليمنية المختلفة الناتج من اختلال أحوال القبائل المستوطنة فيها وعلى الأخص قبيلة بني يام، كان يؤدي في كثير من الأحيان إلى تأخير إرسال إمام اليمن الضريبة المفروضة عليه للدولة العثمانية من البن البالغة ٣ آلاف قنطار^(١٧٧).

كما تشير بعض الوثائق أيضاً إلى أن ظلم الإمام في اليمن، وسلوكه غير المرضي بين القبائل هناك، كان يؤدي في بعض الأحيان إلى تعرض قوافل البن إلى النهب والسرقعة، قد حدث ذلك عام (١٢٣٦هـ / ١٨٢٠م) وتتلخص هذه الحادثة

في أن إمام صنعاء وهو المهدي عبد الله بن أحمد المتوكل (١٢٣١ - ١٢٥١هـ) / ١٨١٦ - ١٨٣٦م) قام بعزل شيخ بلدة العدين وعين ابن عمه مكانه، فغضب الشيخ من ذلك وقام بجمع بعض الثائرين على حكم الإمام حوله وقام بنهب قافلة البن وهي في طريقها إلى مخا^(١٧٨)، مما كان له بدون شك آثاره السلبية على كمية البن التي كانت تصدر من اليمن إلى مصر.

وقد بلغ من حرص محمد علي على البن اليمني ووصول الكمية المصدرة من اليمن إلى مصر كاملة دون أن تتعرض لأي نقص أو حادث سرقة أو نهب يؤثر على الكمية المرسله أن أصدر أوامره إلى أمين جمرك جدة في (٢٩ جمادي الأولي ١٢٣٧ هـ / ٢١ فبراير ١٨٢٢ م) بضرورة عدم تحصيل أجرة نقل البن الآتي من الحديدة إلى جدة ومنها إلى السويس بنأ بل تعطي نقداً، وشدد عليه بضرورة تأدية الأجرة علي هذا الوجه من الآن فصاعداً^(١٧٩)، كما أصدر أوامره إلى الديوان الخديوي في (١٣ رمضان ١٢٤٩هـ / ٢٤ يناير ١٨٣٤م) بشأن تعيين قواس من الأتراك ليكون إلى جانب جاويش ميناء ينبع لمنع تهريب البن الوارد من اليمن^(١٨٠).

ولكي يسيطر محمد علي على أكبر كمية ممكنة من البن اليمني، فإنه بعد أن سيطرت قواته في (٣٠ رجب ١٢٤٩هـ / ١٣ ديسمبر ١٨٣٣م) على ميناء مخا، قام بإنشاء ديوان خاص بتجارة البن، وسمى باسم (ديوان مصلحة البن)، وجعل من مخا مركزاً له، وعين عليه رئيساً - أو ناظرًا أو مأموراً كما أطلقت عليه العديد من الوثائق - وقد اشترط عند تعيينه أن يكون موظفاً يتسم بالكفاءة وتكون له خبرة تامة بأمور التجارة، تمكنه من شراء البن من المدن اليمنية المختلفة وشحنها إلى مصر^(١٨١). وكان من أهم مواصفاته أن يتمتع بصحة جيدة حتى يقوى على الركوب والتزول والسفر والتحويل بين مختلف المدن والثغور اليمنية، كما تشير إلى ذلك الوثائق الرسمية حتى يتمكن من النهوض بأعباء وظيفته وتأديتها على أكمل وجه^(١٨٢).

وإلى جانب عملية جمع البن من المدن اليمنية المختلفة وشحنها إلى مصر. كان رئيس ديوان مصلحة البن يتولى مسئولية إرسال التقارير المتابعة إلى محمد علي باشا، والتي تضمنت بعض البيانات الخاصة بكمية البن الموجودة في اليمن والكميات التي يستطيع شراءها من هناك، والقيمة النقدية اللازمة لذلك، والتمن الذي يباع به البن، وكان ذلك يتم في كل عام على التوالي^(١٨٣)، ونظرًا لاتساع مهامه فإن محمد علي باشا زوده ببعض معاونين (الموظفين) والقواسه؛ لمساعدته في عملية جمع البن من المدن والثغور اليمنية المختلفة، وكان أيضًا يقوم بانتخابهم على أساس صلاحيتهم للعمل في تلك المناطق^(١٨٤)، ويتضح ذلك من خلال الرسالة التي بعث بها محمد علي إلى سر عسكر اليمن في (٢٧ رجب ١٢٥٤هـ / ١٦ أكتوبر ١٨٣٨م) والتي جاء فيها: ((يشير إلى وصول خطابه المتضمن فحوى كتاب صالح أغا المشرف على شراء البن وشحنه من اليمن إلى مصر، حيث طلب الأغا تزويده ببعض معاونين والقواسه، وينبئه بأن ثمة بعض معاونين والقواسه في طريقهم الآن إلى اليمن للالتحاق بصالح أغا))^(١٨٥).

ومن الجدير بالذكر أنهم كانوا في البداية ٢ من معاونين و ٢ من القواسه أي ٤، ولكن بناءً على طلب إبراهيم باشا يكن، زاد عددهم إلى ٨، ٤ معاونين و ٤ من القواسه^(١٨٦)، وربما يرجع ذلك لاتساع مهامهم هناك.

وتشير بعض الوثائق إلى أن محمد علي لم يكن يتوان في إرسال ما يمكنه من الأموال إلى ديوان مصلحة البن باليمن؛ لشراء أكبر قدر ممكن من البن الموجود بها^(١٨٧)، وذلك نظرًا إلى المقدار غير العادي الذي كان يستهلكه المصريون والأجانب معًا، وقد أصدر محمد علي أوامره إلى بوغوص بك بأن يسلم إلى الخزانة ثمن البن الذي يباع رأسًا لإرساله إلى الحجاز لشراء بن آخر به، وأن يعطى الخواجة فوجيقة

التاجر ٢٥٠ قنطاراً من البن، وأن يبيعه لكل من يرغب في شرائه من التجار الآخرين^(١٨٨).

كما كانت الأوامر الصادرة من محمد علي إلى ديوان مصلحة البن باليمن، تحت على شراء البن بالثمن الذي يشتري به الناس هناك، وذلك لترغيب اليمنيين في الإقبال على بيع ما لديهم من بن إلى الموظفين المصريين^(١٨٩)، وقد بلغ مقدار النقود التي أرسلها محمد علي إلى اليمن في عام (١٢٥٢هـ / ١٨٣٦م) حوالي ١٩٢ ألف ريال فرانسة^(١٩٠)، كما أرسل في عام (١٢٥٣هـ / ١٨٣٧م) مبلغاً قدره ٢٥٠ ألف ريال^(١٩١) وألف كيس من النقود^(١٩٢).

وتشير إحدى الوثائق إلى أن محمد علي باشا لم يقتصر على إرسال النقود إلى اليمن لشراء بن من هناك فقط، بل أنه كان في بعض السنوات يعمل على إرسال بعض السلع التي تلقى رواجاً في اليمن لبيعها هناك وشراء بثمانها بن، ويتضح ذلك جلياً من خلال الأمر الصادر من محمد علي إلى علي رضا أفندي (رئيس ديوان مصلحة البن) باليمن في (٢٢ المحرم ١٢٥٢هـ / ٩ مايو ١٨٣٦م) والذي جاء فيه: ((بطلب بيان الأمتعة التي من الممكن أن تروج في اليمن حتى ترسل هذه الأمتعة من مصر إلى هناك في سبيل استبدالها بالبن من هناك))^(١٩٣).

وقد تمكن محمد علي بهذه السياسة من احتكار أكبر كمية من البن لصالحه، وأصبح بذلك معظم محصول اليمن من البن يصدر إلى مصر، فقد وصلت كمية البن المرسلة من اليمن إلى مصر في عام (١٢٥٣هـ / ١٨٣٧م) حوالي ٧٢٧٩ قنطاراً من البن^(١٩٤)، كما أن محمد علي كان يتابع بنفسه التقارير التي كانت ترسل إليه من (ديوان مصلحة البن) باليمن؛ لمعرفة كمية البن التي تورد من اليمن إلى مصر خلال كل عام، وعندما كان يجد أن كمية البن الموردة إلى مصر من اليمن خلال أحد الأعوام أقل عن مثيلاتها في السنين السابقة، فإنه كان يقوم على الفور بإجراء التحقيقات لمعرفة أهم الأسباب التي أدت إلى عدم توريد البن بكثرة كما كان في

السنين السابقة، وذلك مثلما حدث في عام (١٢٥٤هـ / ١٨٣٨م) حيث تبين له أن ذلك ناشئ عن عدم إرسال مبالغ بكثرة لشراء بن من اليمن خلال هذا العام^(١٩٥)، وعلى ذلك فقد أصدر أوامره إلى محمد أفندي (مدير ديوان الإيرادات)^(١٩٦) - وهو المسئول عن توريد المبالغ إلى اليمن لشراء بن من هناك - في (٢٩ المحرم ١٢٥٤هـ / ٢٤ إبريل ١٨٣٨م) وطلب منه تقريراً يحتوى على: عدد المبالغ التي أرسلت إلى اليمن لشراء بن من هناك، وعدد الموجود منها عنده، وعدد التي سوف يتم إرسالها إلى اليمن، ومقدار البن الموجود لديه، والثلث الأصلي للبن الوارد من اليمن، ونفقات استيراده، وماذا يكلف القنطار الواحد منه^(١٩٧)، وكان يهدف من ذلك عدم حدوث أي قهاون من قبل المختصين بشئون البن في عملية جلبه إلى مصر

ومن الجدير بالذكر أن البن كان يأتي من المدن والثغور اليمنية المختلفة إلى جدة، ثم بعد ذلك يتم شحنه بحراً إلى ميناء السويس عن طريق السفن، ثم يتم توزيعه بعد ذلك داخل مصر وبيعه للتجار المحليين والتجار الأجانب معاً^(١٩٨).

ولم يكن كل اهتمام محمد علي منصباً على استيراد البن من اليمن فقط، بل نالت منه أيضاً بعض السلع الأخرى ذات الأهمية الاقتصادية نفس الاهتمام، ومنها: الجلود^(١٩٩)، بأنواعها المختلفة فكثيراً ما كان يرسل إلى إبراهيم باشا يكن (سر عسكر اليمن) ويأمره بضرورة جمع جلود الماعز والغنم من المدن اليمنية وإرسالها إلى مصر على وجه السرعة، وذلك نظراً لحاجته الشديدة لها، مثلما حدث في عام (١٢٥٢هـ / ١٨٣٦م)^(٢٠٠).

كما تشير بعض الوثائق إلى كمية الجلود المختلفة التي تمكن إبراهيم باشا يكن من جمعها من المدن والثغور اليمنية في عام (١٢٥٣هـ / ١٨٣٧م) والتي بلغت حوالي ٣٠٥٥٠ قطعة من الجلود^(٢٠١). وترجح الباحثة أن الجلود احتلت من حيث

الأهمية الاقتصادية عند محمد علي المرتبة الثانية بعد البن، والدليل على ذلك هذه الكمية الضخمة التي أرسلت من اليمن إلى مصر خلال عام واحد فقط.

كما شملت واردات مصر من اليمن أيضًا بذر الكتان، الذي توافر في اليمن بكميات كبيرة وبأسعار معقولة، مما شجع محمد علي على استيراده من اليمن وبيعه بعد تنظيفه إلى التجار بأثمان عالية ليحقق من ورائه أرباحًا طائلة، كما قام أيضًا باستيراد النايلون، لزوم عساكر الجهادية^(٢٠٢)، أضف إلى ذلك الكبريت^(٢٠٣)، واللبن، والفلفل اليمني، والحبهان، والزنجبيل، والقرفة^(٢٠٤)، والبخور، والمر^{(٢٠٥)*}، وأخيرًا العطور المختلفة^(٢٠٦).

الموانئ المصرية واليمنية:

أ- الموانئ المصرية (السويس - القصير):

يعد ميناء السويس الميناء الرئيس لمصر على الساحل الغربي للبحر الأحمر في وقت السلم والحرب معًا، وقد شهد هذا الميناء نشاطًا تجاريًا ملحوظًا منذ أوائل النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، ويرجع ذلك إلى الدور الكبير الذي قام به محمد علي في تحسين طرق المواصلات في البلاد، وحرصه على إعادة التجارة الشرقية إلى طريق مصر، حيث قام بتمهيد طريق السويس والقاهرة، وضرب على أيدي قبائل العربان وعصابات قطاع الطرق في الصحراء الشرقية حتى أصبح السفر آمنًا^(٢٠٧)، مما زاد من أهميته التجارية خلال تلك الفترة.

ويعتبر ميناء السويس الميناء التجاري الرئيس لتجارة مصر الخارجية مع اليمن خلال تلك الفترة، حيث موقعه المتميز وسهولة تفريغ السفن فيه، ولذلك فقد كانت تأتي إليه السفن التجارية من اليمن محملة بكثير من السلع المستوردة من هناك وعلى رأسها البن والجلود بمختلف أنواعها، كما كانت تخرج منه السفن محملة بكثير من

السلع أيضاً إلى اليمن، مثل: الزيت الحار، والزفت، والذخائر، وألواح السفن، وجلود الجاموس، والخيام وقماش البفتة البيضاء، مما شجع كثيراً من التجار المصريين واليمنيين على السواء إلى التردد عليه؛ لمباشرة أعمالهم التجارية هناك نظراً لازدهار النشاط التجاري بين مصر واليمن خلال تلك الفترة.

أما ميناء القصير فقد اكتسب أهميته باعتباره مستودعاً لتجارة مصر العليا مع اليمن، فعن طريقه كانت ترسل الغلال بمختلف أنواعها من الأرز، والشعير، والعدس، والذرة، والقمح، والفل، والحنطة،... وغيرها من المواد الغذائية الأساسية إلى اليمن، فضلاً عن الذخائر أيضاً، كما كانت تأتي إليه السفن المحملة بالسلع المختلفة من الكبريت، واللبن، والقرفة، والبخور، والمر، وغيرها من السلع الأخرى، كما تميز بأن معظم سكانه في أغلبهم من تجار شبه الجزيرة العربية بشكل عام واليمن بشكل خاص، الذين كان لهم دور في ازدهار حركة التجارة والتبادل التجاري بين مصر واليمن خلال تلك الفترة^(٢٠٨).

ومما لا شك فيه أنه كانت هناك رسوم جمركية يحصلها محمد علي من الجمارك القائمة في موانئ البلاد المهمة، ومنها جمرك السويس والقصير، وكانت هذه الجمارك تدر دخلاً كبيراً للدولة^(٢٠٩).

ومن الجدير بالذكر أن محمد علي حصل على التزام^(٢١٠) إدارة الجمارك المصرية من السلطان العثماني مقابل ٧٥٠٠ كيس، منها ١٥٠٠ لالتزام دار سك النقود) في عام (١٢٢٥هـ / ١٨١٠م)، وزيادت إلى ٨٥٠٠ كيس في عام (١٢٣٦هـ / ١٨٢١م)، ثم رفعت إلى ٩٥٠٠ كيس في عام (١٢٣٨هـ / ١٨٢٣م) تدفع لخزانة البحرية العثمانية على أقساط متساوية كل ثلاثة أشهر، ما عدا جمركي السويس والقصير، فقد أدارهما المحافظ الذي يعين في كل جهة، وكان لكل جمرك أمين، ومباشر، ومعاون، وصراف، وكاتب يقوم بالعمل، سواء أكانوا من

موظفي الحكومة أم من رجال الملتزم، وكانت الحكومة تعين قواسين تحت تصرف الملتزم؛ لتحصيل رسوم الجمرك المتأخرة من التجار^(٢١١).

وقد رسم محمد علي سياسته الجمركية الخاصة به، على أساس تشجيع تصريف الغلات المصرية بتخفيض ضريبتها؛ لتروج الأصناف الزراعية بين التجار المصدرين وكانت رسومها قليلة، أما منتجات المصانع المصرية (وهي مصانع الحكومة) فقد حمها محمد علي بعدم أخذ رسوم جمركية عليها، في الوقت الذي قام فيه بتحصيل رسوم مضاعفة على الواردات الأجنبية (ومعظمها مواد مصنعة)؛ لتصبح أسعار المصنوعات المصرية معتدلة، فتروج بين التجار في السوق الداخلية، كما شجع محمد علي الصناعات المصرية في أسواق الخارج وأوجد لها أسواقاً فسيحة في البلاد التابعة له في اليمن والحجاز والشام والسودان^(٢١٢).

ولقد بلغت الرسوم الجمركية المقررة على البضائع المصرية بمختلف أنواعها، والتي كانت تصدر إلى اليمن حواله ٥٪ كما تشير الوثائق، أما السلع الواردة إليها فقد بلغت نسبة الرسوم المقررة عليها حوالي ١٠٪^(٢١٣). وفي (١٢ رمضان ١٢٦٣هـ / ٢٤ أغسطس ١٨٤٧م) أصدر محمد علي أوامره إلى وكيل الديوان الخديوي بضرورة تحصيل الرسوم الجمركية على السلع المصدرة إلى الخارج والمستورة منه بنسبة ١٢٪، وشدد عليه ضرورة تنفيذ ذلك في جميع الجمارك المصرية وعلى الأخص ميناء السويس^(٢١٤).

ومن الجدير بالذكر أن محمد علي اتبع سياسة المرونة وعدم التشدد في تحصيل الرسوم الجمركية، فتشير بعض الوثائق عدم تمسكه بفرض هذه الرسوم في كل الأحوال نقدًا، بل كانت رغبته في تنشيط حركة التبادل التجاري بين مصر واليمن في أخذها عينًا من كمية السلع الواردة إلى المواني المصرية^(٢١٥)، كما كانت تدفعه رغبته في تشجيع واردات بعض السلع ذات الأهمية الاقتصادية له إلى إلغاء الرسوم الجمركية المقررة عليها في بعض السنوات، مثلما حدث عام (١٢٥١هـ / ١٨٣٥م)

عندما أصدر أوامره بعدم تحصيل رسم جهر ك من البن المستورد من اليمن^(٢١٦)، ولعله كان يهدف من وراء ذلك الاستحواذ على أكبر كمية ممكنة من البن اليمني لصالحه. وقد حاول محمد علي بشق الطرق اتخاذ بعض الإجراءات التي تمكنه من مكافحة تهريب البضائع، وبخاصة من جهة السويس القصير، وكان التهريب يتخذ طرقاً مختلفة، فكان يتم بواسطة العساكر والضباط الذين يدسون البضائع وسط أمتعتهم عند سفرهم إلى الشام أو الحجاز، فعالج محمد علي ذلك بأن أعطاهم تذاكر مينة فيها أمتعتهم، أما التهريب عن طريق البحر فقد كافحه بأن أعد له نظاماً يقضى بأن مراكب الصيد لا تخرج بأي حال من مرساها من بعد غروب الشمس حتى شروقها، وأقام عليها حراساً وزاد من عددهم، ومن يخالف ذلك يعدم حرقاً^(٢١٧)، كما أشارت بعض الوثائق إلى حدوث بعض السرقات والاختلاسات من قبل موظفي المينائين سألني الذكر لبعض السلع المصدرة من مصر إلى اليمن، كما حدث في عام (١٢٣٣هـ / ١٨١٧م)، ولتفادي حدوث ذلك مرة ثانية أصدر محمد علي أوامره بعمل تقارير سنوية تتضمن الآتي: قائمة بالركاب والبضائع ومرتبات الربان وإيرادات النول (أجرة السفينة) وسائر المصروفات، وأن ترسل إليه أولاً بأول في الميعاد المحدد لها^(٢١٨).

ب- الموانئ اليمنية (عدن - زبيد - الحديدة - مخا):

يعتبر ميناء عدن نقطة البداية لتفرق خطوط الملاحة في الأنحاء المختلفة في المحيط الهندي، إلى شرق أفريقيا فيما وراء القرن الأفريقي، وإلى الهند والصين والشرق الأقصى، كما أنه يعتبر من أكبر محطات تبادل السلع بين الشرق وطريق البحر الأحمر^(٢١٩)، وعلى الأخص بين مصر واليمن، وكان الاهتمام به يزداد باستمرار، ويقصده التجار من مصر ويستقرون به، حتى قيل أن أغلب سكانه إلى جانب اليمنيين كانوا من التجار المصريين^(٢٢٠)، كما كان تجار عدن يقصدون مصر

لممارسة التجارة فيها على نطاق واسع، واستطاعوا تأسيس مؤسسات تجارية ضخمة من وراء العمل التجاري هناك^(٢٢١).

ومما يجدر ذكره أنه بعد أن تم لبريطانيا احتلال عدن في (ذي القعدة ١٢٥٤ هـ / ١٩ يناير ١٨٣٩ م) عمد هيتز Haines إلى محاولة تحويل كل تجارة البن من مخا إلى عدن وقد اشتكى القائد المصري للمخا من النقص الشديد في جمارك ذلك الميناء. وقد مالت تجارة البن بالفعل إلى عدن؛ لأن أكثر التجار المقيمين في المخا، والحديدة في ذلك الوقت لم يكونوا من اليمنيين وهؤلاء لم يكن يهمهم لمن يبيعون أو ممن يشترون بل كانوا يحرصون على تحقيق الربح الوفير. ولا شك أن ذلك شكل تأثيراً خطيراً على اقتصاديات مصر ذاتها، إذ لم يكن من السهل التكفل بنفقات القوات المصرية الموجودة باليمن دون الحصول على قيمة جهركية عالية - كما ذكرنا في الفصل السابق - وتحويل تجارة البن من الموانئ اليمنية إلى ميناء عدن كان ضربة قاسية للتجارة في تلك الموانئ باعتباره المحصول الرئيس في اليمن^(٢٢٢).

وبالنسبة لميناء زبيد فقد اختص بتجارة العبور (الترانزيت)، فكان يجتمع فيه التجار من مصر ومن مختلف الدول المجاورة؛ لممارسة نشاطهم التجاري هناك^(٢٢٣) ومن أشهر الموانئ اليمنية ميناء الحديدة الذي وصفه محمد علي في أوامره "حديدة الحكومة المصرية"^(٢٢٤) وقد ساهم هذا الميناء في تمويل الموانئ المصرية بالسلع والبضائع ويأتي على رأسها البن^(٢٢٥)، كما تشير بعض الوثائق أيضاً إلى أهم السلع المصرية الواردة إليه من الموانئ المصرية ولعل من أهمها على الإطلاق الذخائر الحربية^(٢٢٦)، كما وجدت فيه أيضاً فئة من التجار المصريين الذين مارسوا نشاطهم التجاري هناك على نطاق واسع^(٢٢٧).

ويعد ميناء مخا من أهم الموانئ اليمنية الموجودة على الساحل الشرقي للبحر الأحمر، حيث نجح باعتباره "السوق الرئيسة للبن" في اجتذاب العديد من التجار،

بسبب قلة الرسوم الجمركية التي كان يتم تحصيلها هناك، وفقاً لما جاء بسجلات شركة الهند الشرقية^(٢٢٨) ولقد لعب هذا الميناء دوراً فعالاً في تصدير المنتجات اليمنية الزراعية إلى مصر وفي مقدمتها "البن"، ولقد اشتهر هذا البن في مصر والدول الأوروبية باسم (بن مخا)^(٢٢٩). كما وجدت به أيضاً فئة من التجار المصريين الذين مارسوا نشاطهم التجاري هناك علي نطاق واسع وبالأخص تجارة البن اليمني، وعلي الرغم من المنافسة التي وجدوها من قبل التجار الأمريكيين والبريطانيين حول تجارة هذه السلعة الاقتصادية الهامة؛ والتي ألحقت أضراراً بالغة بهم، لكنها لم تؤثر علي وجودهم في هذا الميناء وبأعداد كبيرة^(٢٣٠) مما كان له دون شك تأثير كبير على حركة التبادل التجاري بين مصر واليمن خلال تلك الفترة.

وتشير بعض الوثائق إلى الرسوم الجمركية التي كانت تحصل عليها هذه الموانئ من السلع الواردة إليها من مصر، وقد بلغت حوالي ١٠٪ من السلع التي ترد إليها، كما أنها كانت تحصل بالريال القرائنة أو ما يعادله من القروش في بعض الأحيان^(٢٣١)، أما عن الرسوم الجمركية المقررة على صادرات هذه الموانئ إلى مصر؛ فلم تشر الوثائق إلى قيمة ثابتة لها، فقد اختلفت قيمتها خلال بعض السنوات، حيث بلغت في عام (١٢٣٦هـ / ١٨٢٠م) حوالي ١٠٪^(٢٣٢) وفي عام (١٢٤٣هـ / ١٨٢٧م) بلغت نسبة هذه الرسوم حوالي ٩٪^(٢٣٣)، أما في عام (١٢٥٢هـ / ١٨٣٦م) فقد قدرت بـ ٦٪^(٢٣٤)، ومن الملاحظ أنه في العام الأخيرة كانت أقل رسوماً، في الوقت الذي كانت فيه معظم الموانئ اليمنية واقعة تحت سيطرة محمد علي، وربما كان الأخير يهدف من وراء خفض الرسوم الجمركية في تلك الموانئ إلى تشجيع عملية التبادل التجاري بين مصر واليمن.

ومن الجدير بالذكر أن محمد علي كان يقوم بتعيين أمناء للجمارك اليمنية الواقعة تحت السيطرة المصرية من أجل تحصيل الرسوم الجمركية فيها^(٢٣٥). وكانت

الأوامر الصادرة إليهم بضرورة تحصيل الرسوم الجمركية بحسب الأسعار المقررة هناك^(٢٣٦).

العملة

أما بخصوص العملة التي كانت متداولة في المعاملات التجارية بين مصر واليمن خلال تلك الفترة، فتشير العديد من الوثائق أنها تمثلت في القرش، والبارة (نصف فضة)^(٢٣٧) كما يلاحظ عدم اقتصارهم على العملات المصرية والعثمانية فقط بل تعدى إلى العملات الأوروبية أيضًا، مثل: الريال الفرنسية^(٢٣٨)، والبندقي^{(٢٣٩)*}.

وتجدر الإشارة إلى أن المشكلة التي تعرض لها الاقتصاد المصري في عصر محمد علي كانت تكمن في تحديد أسعار العملة المتداولة واختلاف قيمتها، إذ كان بعضها قد ضرب في مصر^(٢٤٠)، وبعضها ضرب في الدولة العثمانية وبعضها الآخر من العملة الأجنبية، وكان قسما منها من الذهب، وآخرون من الفضة، وكانت قيمتها تتفاوت تفاوتًا كبيرًا من آن لآخر^(٢٤١).

وقد نتج عن تعدد هذه المسكوكات وتفاوت قيمتها وإمكان تزيفها وارتباط النقد المصري بالنقد العثماني، أن كثرت المضاربة بينها مما أدى إلى اختفاء بعض العملات الذهبية نتيجة لمحاولات بعض التجار الأجانب تهريبها من الإسكندرية والقاهرة إلى أوروبا واتجارهم فيها، لدرجة أن أصبحت هذه العملات نادرة في الأسواق المصرية وارتفعت أسعارها، مما أدى إلى اختلال المعاملات التجارية، ولما كانت العملات التي ترد من الخارج إلى مصر لا يعرف بعض التجار قيمتها الأصلية، ويضيف الصيارفة إلى ثمنها الأصلي قيمة زائدة، فقد رأى محمد علي منع تداول هذه العملات، وحذر كل من يخالف ذلك بالعقاب^(٢٤٢).

ونظرًا لتداول بعض العملات المغشوشة في الأسواق صدر منشور من ديوان الداخلية (بالتأكيد على ضبط ما يوجد من العملة البراني لمنع تداولها) كما بث محمد

علي عيونه وجواسيسه للبحث عن الأشخاص الذين وصلت بهم الجرأة إلى فعل تلك الأعمال ومعاقتهم بموجب القانون^(٢٤٣)، ولكن بالرغم من هذه الإجراءات التي اتخذها محمد علي للحد من اضطراب العملة كان المضاربون قد وصلوا بحيلهم إلى اضطراب السوق، فمن غش وتدليس إلى تزيف وترويج للعملة الزائفة، وإلى تداول العملة بسعر أعلى من سعرها^(٢٤٤).

ولقد حاول محمد علي في هذا المجال ربط النقد اليمني بالسياسة النقدية المصرية^(٢٤٥) ومن ذلك قيامه بالتنبيه على تجار اليمن عندما علم بتداول الريال الفرنسية والبندقي بزيادة عن قيمتها المقررة، بأن من يتعدى قيمة هذا النوع بزيادة عما تقرر يجازى بالعقوبة الشديدة، تصل إلى حد القتل^(٢٤٦) وقد كان لهذه السياسة النقدية دور مهم في ضبط أسعار العملة - إلى حد ما - في مصر واليمن على حد سواء.

ولما كانت العملة المصرية لها قيمتها ووزنها عن العملة العثمانية؛ فكانت تختفي أحياناً من الأسواق، وتحل محلها عملة الأستانة مما أقلق محمد علي، وجعله يبذل شتى الجهود لوقف تسرب نقد الأستانة إلى مصر، والمحافظة على عدم تسرب العملة المصرية خارج البلاد، فكان يصدر الأوامر بمنع الصيارفة والأهالي من تداول عملات الأستانة^(٢٤٧). في الوقت نفسه حرص على إدخال بعض النحاس على العملة الذهبية حتى يقل تسرب العملة المصرية إلى خارج البلاد، خصوصاً وأن التجار كانوا يقومون بجمع قطع الذهب المصرية ثقيلة الوزن ويستبدلوها بقطع الفرائسة للاستفادة من فرق الوزن بينها^(٢٤٨)، ولم يقتصر محمد علي على ترويج العملة المصرية في السوق التجارية داخل البلاد فحسب، بل في البلاد التي فتحها أيضاً، ومنها: السودان، وبلاد الحجاز والشام، كما سك عملة نحاسية للسودان مدموغة باسمه، لسد النقص الذي كان في

هذه السوق، وليتمكن من الحصول على النقود التي في السودان ليسك بمعدنها نقوداً في دار السكة المصرية^(٢٤٩).

وفضلاً عن ذلك تشير إحدى الوثائق إلى أن محمد علي كان يحرص على ترويج العملة النحاسية المصرية في السوق التجارية اليمنية أيضاً، ويتضح ذلك من خلال الأمر الصادر منه إلى مختار بك (مدير المجلس العالي) في (٢٠ ربيع الأول ١٢٥٢هـ / ٢٩ يولية ١٨٣٦م) والذي جاء فيه: ((بالصريح بتداول العملة النحاسية المسماة جهادي في تهامة وسواحل اليمن))^{(٢٥٠)*}

الموازين والمكايل:

وعن الموازين والمكايل تذكر الوثائق بأنه كان هناك اختلال وعدم انتظام في أحوال الموازين والمكايل المصرية في ذلك الوقت؛ نظراً لأنها كانت تتمثل فيها صفات البدانة والقدم، فضلاً عن أنها كانت تتغير طبقاً لتشريعات لعبت بها الأهواء، ونظراً لقدم هذه الموازين والمكايل، وإمكان حدوث تلاعب فيها من جانب بعض التجار، فقد أخذ قلم التجارة الداخلية في البحث عن طريق يمكن من خلاله إصلاح هذا الخلل، فقرر توحيد الموازين والمكايل المستعملة في وزن الأصناف^(٢٥١) حتى تسود المعاملات الطمأنينة في السوق التجارية على اعتبار أن وحدة الوزن الأساسية هي القنطار الذي يساوي ١٠٠ رطل ويعادل ٣٦ أقة، والرطل ١٤٤ درهماً^(٢٥٢) والأقة ٤٠٠ درهم^(٢٥٣) ووحدة الكيل الأساسية هي الإردب الذي يساوي ٢٤ ربعا، وأصبحت هذه الوحدات أساساً يؤخذ به في المعاملات التجارية منعاً للغش والسرّاع بين التجار والأهالي^(٢٥٤). ولكن هذا القرار لم يضع في الحسبان أن الموازين والمكايل تختلف من صنف لآخر فلا يمكن توحيدها في كل الأصناف، فاستمرت محاولات محمد علي الخاصة بضبط الموازين والمكايل حفاظاً على حقوق الأهالي^(٢٥٥)، حتى استقر

الأمر بعد ذلك على تصنيع مكاييل وموازين جديدة بمصنع الخواجة سيمن وشركاه ببرلين على أن تستعمل في الأسواق والمتاجر المصرية بالطريقة العشارية^{(٢٥٦)*}.

وعلى أية حال فتشير الوثائق إلى أن الموازين والمكاييل التي كانت مستخدمة في المعاملات التجارية بين السوق المصرية واليمنية في ذلك الوقت تمثلت في: الرطل^(٢٥٧) والأقة^(٢٥٨) والقنطار^(٢٥٩). هذا بالنسبة للموازين، أما بخصوص المكاييل فقد تمثلت في الإردب^(٢٦٠)، وكانت هذه الوحدات هي الأساس الذي يؤخذ به في المعاملات التجارية بين مصر واليمن خلال تلك الفترة.

انهيار سياسة محمد علي الاقتصادية:

بينما كانت أوربا تهدف إلى إيجاد أسواق لتصريف منتجاتها، ومصادر لإمدادها بالمواد الخام، إذا بها تجد أن محمد علي قد أوجد نظاما اقتصاديا في مصر - كانت قد تجاوزته من فترة - وامتد أثره إلى دول شرق البحر المتوسط، حيث أصبحت مصر نتيجة لهذا النظام في غنى عن واردات الأقمشة من أوربا ومن إنجلترا بصفة خاصة، وليس هذا فحسب، بل أصبحت تصدر أقمشتها إلى دول شرق البحر المتوسط (الشام وجزيرة العرب والعراق وفارس والأناضول) طاردة بذلك المنتجات البريطانية من هذه الأسواق، وهذا ما آثار حفيظة بريطانيا، وسرعان ما بدأ الصراع بين مصر وبين المصالح التي كانت تسود السوق العالمية^(٢٦١).

وقد شغلت الدولة الأوربية وعلى رأسها بريطانيا بالسياسة الاقتصادية الخاصة بالاحتكار التي طبقها محمد علي، وجاهدت من أجل إلغائها لما فيها من ضرر باقتصادها من ناحية، ولإدراكها أنها الركيزة التي يعتمد عليها باشا مصر في تقوية مركزه داخل ممتلكاته من ناحية أخرى^(٢٦٢)، وقد أرادت أن تضعف من شوكرته أو تقضى عليه من الناحية الاقتصادية؛ لأنها عرفت تمام المعرفة أن القوة العسكرية أساسها وسندها القوة المادية والاقتصادية، فلو حاربت الأساس الاقتصادي ومصدر

المادة وقوتها التي مكنت محمد علي من إعداد الجيوش وتجهيز الأسلحة والذخيرة، لاستطاعت بهذا العمل أن تضعف سياسته وأن تجهز عليه، وعرفت أن القوة المادية أساسها الاحتكار وتنظيم الزراعة وإحياء الصناعة في البلاد، فسعت إلى تحقيق الحرية الاقتصادية مع مصر^(٢٦٣).

وقد أفرزت مساعيها عن عقد معاهدة بلطة ليمان في عام (١٢٥٤هـ / ١٨٣٨م) مع السلطان العثماني، تقررت فيها المبادئ الآتية:

١- حرية الرعايا الإنجليز في خدمتهم في شراء أي نوع من السلع بلا استثناء من منتجات الزراعة والصناعة، ويتعهد الباب العالي بإلغاء كافة أنواع الاحتكارات الخاصة بمنتجات الزراعة وغير ذلك، كما يلغى استعمال التذاكر (الترخيصات) التي يجب استخراجها من السلطات المحلية لشراء السلع، ونقل ما يشتري من مكان إلى آخر، ويعاقب كل من يخالف ذلك من موظفي السلطان.

٢- تحديد رسوم الاستيراد بـ ٥٪ والتصدير بـ ١٢٪ من قيمة البضاعة.

٣- موافقة الباب العالي على تطبيق نصوص المعاهدة في كل أجزاء الإمبراطورية العثمانية في أوربا وآسيا ومصر وبقية أملاك الدولة في أفريقيا، وكذلك توافق الحكومة العثمانية على ألا تقيم أي عقبة أو معارضة إذا ما طلبت الدول الأخرى أن تعامل تجارتها وفق نصوص المعاهدة^(٢٦٤).

وعلى أية حالة فإن محمد علي كان على درجة كبيرة من الذكاء إذ تباطأ تارة وتحايل تارة أخرى بحيث لم تضاف السهولة أو اليسر على تطبيق المعاهدة تمامًا^(٢٦٥) ولم يخضع لبنودها، واستمر في تنفيذ سياسته الاقتصادية، ومن هنا كان الصدام بينه وبين المصالح التي كانت تسود السوق العالمية في ذلك الوقت^(٢٦٦)، واشتدت المنافسة والصراع بين محمد علي، إنجلترا وسلكت إنجلترا طريقاً عملياً بأن ألبت عليه الدول لصدده وإخضاعه من الناحية السياسية وإلزامه بقبول اتفاقية مع السلطان بشروط

معلومة ذكرت بنودها في معاهدة عام (١٢٥٦هـ / ١٨٤٠م)، وفرمان عام (١٢٥٧هـ / ١٨٤١م) التي أدت إلى الحرية الاقتصادية بفك الاحتكار، وتقلص عدد الجيش إلى (١٨) ألف جندي، فاضطر محمد علي إزاء هذه الاتفاقات الدولية أن ينقص الجيش، مما ترتب عليه غلق المصانع الحربية وغيرها مما يفيض عن الاستهلاك^(٢٦٧)، كما ألغى احتكار الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية أيضاً^(٢٦٨).

وهكذا أسقط نظام الاحتكار الاقتصادي (نظام رأسمالية الدولة) وغاب دور الدولة الذي كانت تمارسه طوال عهد محمد علي، وترتب على ذلك أن جاء رأس المال الأجنبي إلى مصر، ليحل محل الدولة في توجيه الاقتصاد المصري^(٢٦٩).

وأخيراً فإنه يمكن القول بأن العلاقات التجارية بين مصر واليمن قد شهدت ازدهار كبيراً في عصر محمد علي أكثر من العصر الذي سبق وصوله إلى الحكم في مصر بشكل ملحوظ، ولكن حروبه مع الدولة العثمانية وموقف الدول الأوروبية - وعلى رأسها بريطانيا - المناوئ له قد أديا في النهاية إلى اضمحلال هذه التجارة، وركودها في الفترة الأخيرة من حكم محمد علي.

هوامش الفصل الثاني

(١) رسمية محمد علي حجازي: تجارة مصر الخارجية منذ عام ١٨٤٩ حتى عام ١٨٨٢م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الإنسانية (فرع النبات)، جامعة الأزهر، قسم التاريخ، عام ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م، ص ١.

(٢) جلال أمين: قصة ديون مصر الخارجية من عصر محمد علي إلى اليوم، ط ١، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١١.

(٣) محمد إبراهيم منصور: دور الدولة المصرية في عملية النمو الرأسمالي في عهد محمد علي (١٨٠٥ - ١٨٤٨)، المجلة التاريخية المصرية، مج ٣٣، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١٩٢.

(٤) رسمية محمد علي حجازي: مرجع سابق، ص ١.

(٥) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ثم من ولده العزيز إبراهيم إلى وفاته، مخطوط رقم ٢٤٨٤، جـ ١، ص ١٧٠، مادة بدون رقم، بتاريخ ١٨ ذى القعدة عام ١٢٤١هـ / ٢٤ يونية ١٨٢٦م.

(٦) نظام الالتزام، هو نظام قام في مصر في القرن الحادى عشر الهجرى/ السابع عشر الميلادى بسبب ضعف الحكومة وعجزها عن تحصيل الضرائب مباشرة من الفلاحين، فلجأ إلى ما يسمى بـ "نظام الالتزام" ويتخلص هذا النظام في أن الأراضى الزراعية قسمت مناطق تسمى كل منها "دائرة التزام" ثم قدرت الضرائب المفروضة عن كل دائرة، وكانت الدائرة تتألف من عدة قرى وكان الالتزام يتم إما بطريق الاتفاق بين الحكومة والملتزم على مقدار الضريبة، وإما بطريق المزايدة، والملتزم هو من يتعهد بتحصيل الضرائب للحكومة في دائرته على أن يدفع ضرائب عام مقدما، وكان حق الالتزام يعطى لعام واحدة أو لعدة سنوات ولكن بلغ من انحلال الإدارة وتدهورها أن عجزت عن عقد المزايدة السنوى لانتخاب أقدر الملتزمين على خدمة أغراضها وهى جمع أكبر كمية من المال من الأهالى، فأصبحت تعطى حق الالتزام لمذى الحياة على أن يكون من حق الملتزم أن يبيع هذا الحق لغيره بعد إخطار الروزنامة والالتزام يورث. (انظر: أحمد محمد حسن الدماصى: الاقتصاد المصرى في القرن التاسع عشر "دراسة وثائقية لنظام الاحتكار، وأثره في التطور الاقتصادى لمصر"، (١٨٠٠ - ١٨٤٠)، جـ ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢٨).

(٧) الأوجاقات: من التركية أوجاق بضم الهمزة ضمة مبسوطة مفخمة ومعناه الأول في التركيبة الموقد والمدخنة، ثم أطلق على كل ما تنفج فيه نار فأطلق على البيت من وبر أو مدر، ثم على أهله ثم على الجماعة تتلاقى في مكان واحد، ثم أطلق على الطائفة من طوائف أرباب الحرف وعلى الصنف من أصناف الجند. (انظر: أحمد السعيد سليمان، مرجع سابق، ص ١٩٤).

(٨) الروزنامة: في الفارسية روز بمعنى يوم ونامة أى الكتاب (كتاب اليوم)، أى دفتر اليومية، وديوان الروزنامة في مصر ديوان مالى يجبى الضرائب، ويتولى الانفاق على بعض جهات البر كتشغيل الكسوة الشريفة، ونفقات قلاع الحجاز، ومرتبات مجاورى الحرمين الشريفين، وبعض أعيان الأستانة، وطلبة الأزهر، والعتقاء والقضاة. (انظر: أحمد السعيد سليمان، مرجع سابق، ص ١١٧).

- (^١) عمر عبد العزيز عمر: تاريخ مصر، ص ٢٤٩، ٢٥٠.
- (^{١٠}) قراريط، مفردها قيراط وهو يساوى اليوم ١ / ٢٤ فدان أو ١٧٥,٠٣٥ متر مربع. (انظر: فالترهنتس، مرجع سابق، ص ٩٨).
- (^{١١}) حلوان: هو الثمن الذى يدفع عن طريق المزاد أو المصالحة لشراء حق حيازة المقاطعات الزراعية التي تخلى أصحابها عنها، وكانت إيرادات الحلوان تدفع لخزانة الحكومة. (انظر: هيلين آن ريفلين: مرجع سابق، ص ٤٦).
- (^{١٢}) سجلات إسقاطات القرى: س ٣٤، ص ٤٣، مادة بدون رقم، بتاريخ ١٠ رمضان ١٢٢١هـ / ٢١ نوفمبر ١٨٠٦م. انظر ملحق رقم (٧).
- (^{١٣}) المصدر السابق: س ٣٥، ص ٩٢، مادة بدون رقم، بتاريخ ١٧ رجب ١٢٢٨هـ / ١٦ يوليو ١٨١٣م.
- (^{١٤}) سوق الغورية: كان يعرف بسوق الشرايشيين، وكانت به دكاكين لصناعة وخياطة الملابس السلطانية، ثم سمي بسوق الغورية نسبة إلى السلطان الغورى، الذى أنشأ به مجموعة معمارية، تتكون من مدرسة وقبة وسبيل وكتاب ومزل لسكنى شيخ المدرسة ووكالة وحمام. (انظر: عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، مصدر سابق، ج ٦، ص ٤٥٦).
- (^{١٥}) سجلات إسقاطات القرى: س ٤١، ص ٥٨، مادة بدون رقم، بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١٢٣٠هـ / ٢١ نوفمبر ١٨١٥م.
- (^{١٦}) سجلات إسقاطات القرى: س ٣٩، ص ٣، مادة بدون رقم، بتاريخ ١٥ ربيع الأول ١٢٢٧هـ / ٢٩ مارس ١٨١٢م.
- (^{١٧}) المصدر السابق: س ٣٤، ص ١٧، مادة بدون رقم، بتاريخ ٢٠ شعبان ١٢٢١هـ / ٢ نوفمبر ١٨٠٦م.
- (^{١٨}) المصدر السابق: س ٣٩، ص ٥٣، مادة بدون رقم، بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٢٧هـ / ٧ سبتمبر ١٨١٢م.
- (^{١٩}) المصدر السابق: س ٤١، ص ٥٨، مادة بدون رقم، بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١٢٣٠هـ / ٢١ نوفمبر ١٨١٤م.
- (^{٢٠}) سجلات إسقاطات القرى: س ٣٨، ص ٢١، مادة بدون رقم، بتاريخ ١١ جمادى الآخرة ١٢٢٦هـ / ١٩ يوليو ١٨١١م.

(^{٢١}) مصدر سابق، س ٣٩، ص ١٣٧، مادة بدون رقم، بتاريخ غرة رجب ١٢٢٧هـ / ١١ يوليو ١٨١٢م، انظر ملحق رقم (٨).

(^{٢٢}) مصدر سابق، س ٣٣، ص ٣٦، مادة بدون رقم، بتاريخ ٢٠ ربيع الأول ١٢٢٠هـ / ١٨ يونية ١٨٠٥م.

(^{٢٣}) أحمد محمد حسن الدماصي: مرجع سابق، ص ٢٩؛ عبد الحميد البطريق: مرجع سابق، ص ٥٥.

(^{٢٤}) عبد المنعم إبراهيم الجميحي: مصر في التاريخ الحديث، ص ٦٩.

(^{٢٥}) الجفالك: جمع جفلك وهي كلمة تركية مشتقة من أصل فارسي وتعني الحقل السدى يزرع سنوياً بواسطة محراث يجره ثوران، ثم اتسع مفهوم الكلمة فأصبحت تعني الأرض ورأس المال، أى المزرعة كاملة العدة، وأصبح اسم جفلك لا يطلق إلا على مقدار جسيم من الأطنان (انظر: أحمد محمد حسن الدماصي: مرجع سابق، ص ١٣٧).

(^{٢٦}) عمر عبد العزيز عمر: تاريخ مصر الحديث، ص ٢٥٦، ٢٥٧؛ راشد البراوى ومحمد حمزة عlish: التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، ط ٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٥، ص ٥٧.

(^{٢٧}) عبد المنعم إبراهيم الجميحي: مصر في التاريخ الحديث، ص ٧٠. * مسموح المشايخ: الأرض التي تمنح لمشايخ القرى مع إعفائها من الضرائب نظير ما يقومون به من خدمات للحكومة وما يقدمونه من ضيافة لموظفى الإدارة الذين يتوقفون أو يمرون بالقرى. (انظر: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الريف المصرى في القرن الثامن عشر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٢٧٧).

(^{٢٨}) أحمد محمد حسن الدماصي: مرجع سابق، ص ٣٨.

(^{٢٩}) المرجع السابق، ص ٤١؛ سامى سليمان محمد السهم: مرجع سابق، ص ١٥٤، ١٥٥.

(^{٣٠}) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ثم من ولده العزيز إبراهيم إلى وفاته، مخطوط رقم ٢٤٨٤، ج ١، ص ١١٨، مادة بدون رقم، بتاريخ ١٩ شعبان ١٢٣٩هـ / ١٩ إبريل ١٨٢٤م؛ نفس المصدر، مخطوط رقم ٢٤٨٤، ج ١، ص ١٤٢، مادة بدون رقم، بتاريخ ٥ شعبان ١٢٤٠هـ / ٢٥ مارس ١٨٢٥م؛ نفس المصدر: مخطوط رقم ٢٤٨٤، ج ١، ص ١٦٦، مادة بدون رقم، بتاريخ ١١ رمضان ١٢٤١هـ / ١٩

- إبريل ١٨٢٦م؛ نفس المصدر: مخطوط رقم ٢٤٨٤، جـ ١، ص ١٧١، مادة بدون رقم، بتاريخ ١٦ ذى الحجة ١٢٤١هـ / ٢٢ يوليو ١٨٢٦م؛ نفس المصدر: مخطوط رقم ٢٤٨٤، جـ ١، ص ٢١١، مادة بدون رقم، بتاريخ ١١ شوال ١٢٤٣هـ / ٢٦ إبريل ١٨٢٨م؛ المصدر السابق: مخطوط رقم ٢٤٨٤، جـ ١، ص ٢٤٥، مادة بدون رقم، بتاريخ ٩ رجب ١٢٤٤هـ / ١٥ يناير ١٨٢٩م؛ نفس المصدر: مخطوط رقم ٢٤٨٤، جـ ١، ص ٢٨١، مادة بدون رقم، بتاريخ ٢١ جمادى الآخرة ١٢٤٥هـ / ١٨ ديسمبر ١٨٢٩م.
- (^{٣١}) أمين مصطفى عفيفى عبد الله: تاريخ مصر الاقتصادي والمالى في العصر الحديث، ط ١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥١، ص ٦٢، ٦٣.
- (^{٣٢}) راشد البراوى ومحمد حمزة عليش: مرجع سابق، ص ٥٣.
- (^{٣٣}) جمال الدين محمد سعيد: اقتصاديات مصر، ط ٢، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٩٦٤، ص ١٥، ١٦.
- (^{٣٤}) الاحتكار: هو تملك محمد علي للأرض إذ كان له عليها حق التصرف القانونى وحق الاستغلال في نفس الوقت، ولم يعط هذا الحق لأحد سواه وإنما حرم على الفلاحين بيعها أو شرائها أو التصرف فيها أو تأجيرها أو توريثها وما إلى ذلك من حقوق الملكية، وما كان الفلاح المصرى سوى عامل أو أجير في مزرعة محمد علي. (انظر: أحمد محمد حسن الدماصي: مرجع سابق، ص ٣٥).
- (^{٣٥}) عبد المنعم إبراهيم الجميعي: مصر في التاريخ الحديث، ص ٧٠.
- (^{٣٦}) سامى سليمان محمد السهم: مرجع سابق، ص ١٤٨.
- (^{٣٧}) المرجع السابق، ص ١٤٨.
- (^{٣٨}) تعتبر الزراعة في اليمن من أهم مصادر الثروة، وبها مساحة واسعة صالحة للزراعة وهى غاية في الخصب، وتعتبر أكثر جهات شبه الجزيرة العربية اخضراراً، ولذلك أطلق عليها اليونانيون القدماء اسم العربية السعيد أو Arabia Felix ويرجع ذلك إلى وفرة أمطارها ووفرة مياهها الجوفية، ثم خصوبة تربتها البركانية، ويضاف إلى ذلك نشاط شعبها وإتقانه لزراعة المدرجات الجبلية. (انظر: أحمد حسين شريف الدين: مرجع سابق، ص ٢٠) فزرعوا حاصلات وخضر وفاكهة لا قبل لأهل الجزيرة العربية بها، وساعدهم على ذلك طبيعة الأرض باختلاف الارتفاعات ينتج فيه اختلاف درجات الحرارة و الرطوبة مما يعطى فرصة لنمو العديد من

المزروعات، ولعل من أهمها، الذرة، والقمح، والقطن، والبن، وكثيراً من الفواكهة والنباتات العطرية... وغيرها. (انظر: محمود أبو العلا، جغرافية شبه جزيرة العرب، جـ ٤، ط ٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٩، ص ١٣٤؛ فتحى محمد أوعيانة، جغرافية العالم العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص ١٨١؛ دراسات في جغرافية شبه جزيرة العرب، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤، ص ١٤٤).

(٣٩) أمين مصطفى عفيفى عبد الله: مرجع سابق، ص ٦٣.

(٤٠) اختلفت الآراء حول تاريخ زراعة البن، فالبعض يرى أن أصوله الأولى ترجع إلى الحبشة ثم انتقلت زراعته إلى اليمن، والبعض الآخر يرى أنه تم اكتشافه في اليمن عام (٩٥٠هـ / ١٥٤٠م)، وهو دون شك أهم مزروعات اليمن، ويزرع في مختلف بلاد الهضبة في المناطق التي يتراوح ارتفاعها بين ١٢٠٠ - ٢٠٠٠ متر عن سطح البحر، وتختلف أنواع البن باختلاف مناطق زراعته، واليمنيون بصفة عامة لا يشربون القهوة وإنما يغلون قشر حبة البن ويكتفون بما فيها من مادة سكرية فلا يستخدمون السكر، أما الحب ذاته فيصدر إلى الخارج عن طريق ميناء المخا إلى فرنسا، وإيطاليا، وهولندا، والصين، والهند، حتى أصبح له شهرة عالمية وقد سمي باسم الميناء الذى يصدر منه فيقال فنجان مخا (Cup of Mokha). (انظر: أحمد فخري، مرجع سابق، ص ٢٧؛ أحمد حسين شرف الدين: مرجع سابق، ص ٢١، ٢٢؛ نللى حنا: تجار القاهرة في العصر العثماني "سيرة أبوطاكية شاهيندر التجار"، ترجمة وتقديم: رءوف عباس، الدرا المصرية اللبنانية، ١٩٩٧، ص ١٤٣، ١٤٤).

(٤١) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ثم من ولده العزيز إبراهيم إلى وفاته، مخطوط رقم ٢٤٨٤، جـ ١، ص ٩٤، مادة بدون رقم، بتاريخ ٢٥ ذى الحجة ١٢٣٨هـ / ٢ سبتمبر ١٨٢٣م.

(٤٢) محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٣٨٨، بتاريخ ٨ رمضان ١٢٣٩هـ / ٧ مايو ١٨٢٤م؛ معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٧، دفتر ١٤، ص ٥٣، م ٣٨٨، بتاريخ ١١ رمضان ١٢٣٩هـ / ١٠ مايو ١٨٢٤م.

(٤٣) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م ١٠٩، بتاريخ ٨ المحرم ١٢٥٤هـ / ١٣ إبريل ١٨٣٨م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ١٠١، الحجاز، صفحة

بدون رقم، م ٣١٥، بتاريخ ١٦ المحرم ١٢٥٤ هـ / ٢١ أبريل ١٨٣٨ م. انظر ملحق رقم (٩).

(^{٤٤}) أحمد محمد حسن الدماصي: مرجع سابق، ص ١٤٣.

(^{٤٥}) راشد البراوى ومحمد حمزة عليش: مرجع سابق، ص ٦٢.

(^{٤٦}) أحمد أحمد الحتة: تاريخ مصر الاقتصادى في القرن التاسع عشر، ط ١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٥، ص ١٧٦، ١٧٧.

(^{٤٧}) أحمد أحمد الحتة: مرجع سابق، ص ١٧٧.

(^{٤٨}) أمين مصطفى عفيفى عبد الله: مرجع سابق، ص ٩٠؛ جمال الدين محمد سعيد: مرجع سابق، ص ١٦.

(^{٤٩}) عبد المنعم إبراهيم الجميعة: مصر في التاريخ الحديث، ص ٧٠، ٧١.

(^{٥٠}) صلاح أحمد هريدى: الحرف والصناعات في عهد محمد علي، تقديم: عمر عبد العزيز عمر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢٠٥ - ٢١٣.

(^{٥١}) صلاح أحمد هريدى: مرجع سابق، ص ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٤ - ٢٧٦.

(^{٥٢}) عبد الحميد البطريق: مرجع سابق، ص ٧١.

(^{٥٣}) أحمد محمد حسن الدماصي: مرجع سابق، ص ١٤٧.

(^{٥٤}) أحمد أحمد الحتة: مرجع سابق، ص ٢٩٧.

(^{٥٥}) أمين مصطفى عفيفى عبد الله: مرجع سابق، ص ٩٠، ٩٣، ٩٦.

(^{٥٦}) المرجع السابق، ص ٨٩.

(^{٥٧}) معنية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٤٥، ص ٢٦، م ٨٦، بتاريخ

٢٩ شعبان ١٢٤٩ هـ / ١١ يناير ١٨٣٤ م؛ نفس المصدر: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة

٦٣، دفتر ٥٧، صفحة بدون رقم، م ٢٣٠، بتاريخ ١٩ ربيع الآخر ١٢٥٠ هـ / ٢٥

أغسطس ١٨٣٤ م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٩، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٢٣٠، بتاريخ

١٩ ربيع الآخر ١٢٥٠ هـ / ٢٥ أغسطس ١٨٣٤ م.

(^{٥٨}) محافظ الأبحاث: محفظة ٩٩، الحجاز، ص ١١٠، م ١٥٤، بتاريخ غرة ربيع الأول

١٢٥١ هـ / ٢٧ يولية ١٨٣٥ م.

(^{٥٩}) من الجدير بالذكر أن الطريقة المستخدمة في الطحن بسيطة بقدر ما هي مبتكرة، فيستخدم في هذه العملية قطعاً من أعمدة الجرانيت المنقولة من الآثار القديمة والتي جذها الأتراك العثمانيون ليصنعوا منها الرحايا. وهي عادة مدورة إدارة تديرها الدواب لتحريك آلات ثابتة يحركها حصان أو ثور. (انظر: صلاح أحمد هريدي على: الحرف والصناعات، ص ١٠٤) هذا بالنسبة للمطاحن الموجودة بمصر، أما المطاحن التي أنشئت في اليمن فنظراً إلى أن الذي قام بإنشائها الحكومة المصرية هناك، فإنها بدون شك لن تختلف عنها كثيراً في شكلها العام وطريقة العمل بها.

(^{٦٠}) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، ص ٨، م ٥٣، بتاريخ غرة صفر ١٢٥٣هـ / ٧ مايو ١٨٣٧م.

(^{٦١}) المصدر السابق: محفظة ١٠٠، الحجاز، ص ٨، م ٥٣، بتاريخ غرة صفر ١٢٥٣هـ / ٧ مايو ١٨٣٧م؛ عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، ص ٧٤، م ٩٠، بتاريخ ١٨ ربيع الأول ١٢٥٣هـ / ٢٢ يولية ١٨٣٧م. انظر ملحق رقم (١٠).

(^{٦٢}) عبد المنعم إبراهيم الجميبي: تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في عصر محمد علي، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٣١. * اليمن من البلاد الغنية معدنياً، وتحتوي على كثير من، الذهب، والفضة واليورانيوم، والنحاس، والماغنسيوم، والبوتاسيوم، إلى جانب خام الحديد، والجبس، والفحم الحجري، أضف إلى ذلك معدن الملح الذي يحوي نسبة كبيرة من كلوريد الصوديوم يجعله في مصاف أعظم المناجم في العالم، وكذا المينا، والأسمنت، والعقيق، والميكا.... وغيرها من المعادن الأخرى. (انظر: يسرى الجوهري، الوطن العربي، دراسة في الجغرافيا التاريخية والإقليمية، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٩، ص ٢٨٦؛ آسيا الإسلامية، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٠، ص ٤٧؛ محمود أبو العلا، مرجع سابق، ص ٢٠، ١٢).

(^{٦٣}) ديوان خديوى: وثائق تركية من الجناح العالى إلى جهات، محفظة ٩، ص ٥٠، م ١٢٠، بتاريخ ١٧ ذى القعدة ١٢٥٣هـ / ١٢ فبراير ١٨٣٨م.

(^{٦٤}) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٩٦، دفتر ٨٦، ص ٣٤، م ١٣١، بتاريخ ١٩ ذى القعدة ١٢٥٣هـ / ١٤ فبراير ١٨٣٨م.

(^{٦٥}) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٤٥، ص ٢٦، م ٨٦، بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٤٩هـ / ١١ يناير ١٨٣٤م؛ نفس المصدر: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة

٦٣، دفتر ٥٧، صفحة بدون رقم، م ٢٣٠، بتاريخ ١٩ ربيع الآخر ١٢٥٠هـ / ٢٥ أغسطس ١٨٣٤م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٩، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٢٣٠، بتاريخ ١٩ ربيع الآخر ١٢٥٠هـ / ٢٥ أغسطس ١٨٣٤م.

(٦٦) لقد زاول هذه الحرفة صانع متمرس يعاونه صبي يتعلم منه كيفية سير العمل، وقد شغل البعض عمل الطحان والحجاز في آن واحد، وكان يرأس الصناع الموجودين بالطاحونة رجل عرف باسم المدولب في الطاحونة. (انظر: صلاح أحمد هريدى على: الحرف والصناعات، ص ٤).

(٦٧) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، ص ٨، م ٥٣، بتاريخ غرة صفر ١٢٥٣هـ / ٧ مايو ١٨٣٧م.

(٦٨) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة ومادة بدون رقم، بتاريخ ١٣ ربيع الأول ١٢٥٣هـ / ١٧ يولية ١٨٣٧م؛ المصدر السابق: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٢٧، بتاريخ ١٤ ربيع الأول ١٢٥٣هـ / ١٨ يولية ١٨٣٧م.

(٦٩) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٧، دفتر ١٤، صفحة بدون رقم، م ٢٦٦، بتاريخ ٢٢ ربيع الأول ١٢٣٩هـ / ٢٦ نوفمبر ١٨٢٣م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ١١٨، بتاريخ ١٠ ربيع الأول ١٢٥٣هـ / ١٤ يولية ١٨٣٧م؛ نفس المصدر: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٣٠٦، بتاريخ ٨ ربيع الآخر ١٢٥٣هـ / ١٢ يوليو ١٨٣٧م؛ نفس المصدر: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٤١، بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٢٥٣هـ / ١٦ أغسطس ١٨٣٧م. * كان النقل يتم في ذلك الوقت، عن طريق الدواب، وهي الجمال والخيول والبغال والحمير، وكانت الجمال وسيلة النقل للأحمال الثقيلة، ولمسافات طويلة، وكان العرب يؤجرونها للرحالة والتجار، وكانت تستخدم بين الحقل والقرية، وبين القرى وبعضها. (انظر: صلاح أحمد هريدى على: دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر ١٢٢٠هـ / ١٨٠٥م - ١٣٠٠هـ / ١٨٨٢م، ج ٢، ط ١، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٦٠) كما تشير بعض الوثائق أنه حينما كان يتعذر إرسالها من مصر إلى اليمن، فإن محمد علي كان يرسل النقود الكافية إلى إبراهيم باشا يكن من أجل شراء ما يلزمه

من الجمال من هناك. (انظر: بحر برا: محفظة ٩، صفحة بدون رقم، م ٣٢٤، بتاريخ ١٦ ذى الحجة ١٢٤٠هـ / ٢ أغسطس ١٨٢٥م).

(٧٠) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م ٩٥، بتاريخ ١١ جمادى الأولى ١٢٥٣هـ / ١٣ أغسطس ١٨٣٧م.

(٧١) راشد البراوى ومحمد حمزة عlish: مرجع سابق، ص ٨٣، ٨٤.

(٧٢) راشد البراوى ومحمد حمزة عlish: مرجع سابق، ص ٨٠، ٨١.

(٧٣) المجلس العالى: وقد تشكل في عام (١٢٤٠هـ / ١٨٢٤م) وكان يتألف من نظار الدواوين، ورؤساء المصالح، واثنين من العلماء يختارهما شيخ الأزهر، واثنين من التجار يختارها كبير تجار العاصمة وغيرهم. (انظر: عمر عبد العزيز عمر: تاريخ مصر، ص ٢٦٠، ٢٦١). واختص بالفصل في مختلف المسائل، وفي عام (١٢٤٩هـ / ١٨٣٣) صدر قانون لتنظيم الإجراءات والمرافعات أمام هذا المجلس، وعرف هذا القانون بقانون (ترتيب مجلس أحكام ملكية) ثم اتسعت اختصاصات هذا المجلس في عام (١٢٥٣هـ / ١٨٣٧م) وصار يرجع إليه كل الأمور، ويبدو أن هذا الديوان لم يتيسر له سبل النهوض والفصل في كافة القضايا الخاصة بالدواوين والأقاليم؛ لذا كان من الضروري إنشاء مجالس أخرى للقيام بهذا العبء، مثل، مجلس الإسكندرية عام (١٢٤٦هـ / ١٨٣٠م)، ومجلس دمياط عام (١٢٤٧هـ / ١٨٣١م) للنظر في كافة القضايا المدنية والتجارية والجنائية. (انظر: زين العابدين شمس الدين نجم: النظام القضائي في أقاليم مصر في القرن التاسع عشر، مجلة كلية الدراسات الإنسانية، العدد السادس، القاهرة، ١٩٨٨، ص ١٢٧، ١٢٨؛ فايضة محمد محمد حسن ملوك: الجيزة من الحملة الفرنسية حتى الاحتلال البريطاني لمصر (١٢١٣ - ١٣٠٠هـ / ١٧٩٨ - ١٨٨٢م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب بدمهور، جامعة الإسكندرية، قسم التاريخ والآثار المصرية والإسلامية، عام ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م، ص ١٧٧).

(٧٤) Charles Issawi: Economic History of The Middle East 1800 - 1914, The University of Chicago Press, Chicago and London, 1977, pp.362, 363. جون مارلو: تاريخ النهب الاستعماري لمصر من الحملة الفرنسية ١٧٩٨ إلى الاحتلال البريطاني ١٨٨٢، ترجمة، عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦، ص ١١١.

(٧٥) راشد البراوى ومحمد حمزة عlish: مرجع سابق، ص ٨٥. * اليمن غنى بمنتجاته الزراعية لدرجة أنه يمكن أن يقال على التحقيق أن اليمن أحد بلدان العالم التي بوسعها أن تستغنى بأكثر محصولاتها عن الخارج، وأن لديه من الزيادة ما يصدره. (انظر: أحمد الشربيني: تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية ١٨٤٠ - ١٩١٤، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٨٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٤١٥).

(٧٦) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ثم من ولده العزيز إبراهيم إلى وفاته، مخطوط رقم ٢٤٨٤، ج ١، ص ٤٣٥، مادة بدون رقم، بتاريخ ١٧ صفر ١٢٥١هـ / ١٤ يونية ١٨٣٥م.

(٧٧) المصدر السابق: مخطوط رقم ٢٤٨٤، ج ١، ص ٩٦، مادة بدون رقم، بتاريخ ١٩ المحرم ١٢٣٩هـ / ٢٥ سبتمبر ١٨٢٣م. لمزيد من المعلومات راجع الرسالة، ص ١٦٥ - ١٧٢.

(٧٨) سامى سليمان محمد السهم: مرجع سابق، ص ١٧٥.

(٧٩) أمين مصطفى عفيفى عبد الله: مرجع سابق، ص ١٩٧.

(٨٠) من الجدير بالذكر أن تجار التجزئة كانوا يعرضون بضائعهم في أسواق المدينة بالمكسب الذى يرضيهم، وكان تجار كل نوع من البضائع يجتمعون في شارع خاص بهم وعلى الأخص في القاهرة، حيث اختص سوق الغورية ببيع الأقمشة بأنواعها المختلفة، وخان الخليلي الذى اختص ببيع التحف والجواهر والسجاجيد، وشارع النحاسين يجمع تجار المصوغات والأواني النحاسية، وسوق التريفة يجمع تجار العقاقير والخردوات، وسوق السلاح الذى يجتمع فيه صناع الأسلحة وتجارها، وسوق الجمالية - وقد ذكر كثيرًا في الوثائق التى اطلعت عليها - الذى اختص بتجارة البن والتبغ، وما زالت هذه الشوارع تحمل نفس الأسماء ويحتفظ كل منها في الغالب باختصاصه التجارى حتى الوقت الحاضر، وكان التجار من قوميات مختلفة، فمنهم المصريون، والعرب، والأتراك، وأما التجار الأوربيون فكان لهم زيهم الخاص بهم، (امتداد شارع الموسيقى). (انظر: عبد الحميد البطريق: مرجع سابق، ص ٧٤، ٧٥).

(٨١) طائفة: هى هيئة ينتظم فيها المشتغلون بالحرفة الواحدة في البلد الواحد، وتنظم كل طائفة شئونها بنفسها في هيئة واحدة لها قوانينها، وتقاليدها التى تربط أعضاء الحرفة الواحدة في وحدة واحدة مؤلفة، وتشكل الطائفة مجتمعًا قائمًا بذاته ويكاد يكون منفردًا عن المجتمعات الأخرى، والاسم العربي لها هو (صنف) أو (حرفة)، بينما أشارت إليها بعض المراجع الحديثة

باسم (نقابات) بيد أن الوثائق تطلق عليها اسم طائفة، وهو الاسم الصحيح لاستخدام لفظ الطائفة بالنسبة لتنظيم الحرف، ويرجع قيام الطوائف إلى ضعف السلطة المركزية الوظيفية، وإلى المحافظة على سرية الصناعة وتقاليدها، وإلى تدبير أمور الحرفة، والدفاع عن مصالحها والعمل على رعايتها، وحماية أفرادها، وقد ضمت الطوائف جميع فئات المجتمع بلا استثناء أو تفرقة، فكان ينضم إليها المسلمون، والأقباط على السواء. (انظر: فايزة محمد محمد حسن ملوك: مرجع سابق، ص ٣٦٠). هذا وقد اختلفت الآراء حول انهيار نظام الطوائف الحرفية في مصر، فيرى بعض الباحثين أن النظام الجديد الذي وضعه محمد علي للصناعة أدى إلى انهيار النظام القديم، فأفسح نظام الطائفة الطريق لنظام المصنع الذي يمتاز بمجموعة الأجراء، وتخطيم نظام الطائفة، وفقد ما بقي منه وما كان له من نفوذ قديم، حتى تم إلغاء ما بقي من الطوائف عام (١٣٠٠هـ / ١٨٨٢م). (انظر: صلاح أحمد هريدي على: الحرف والصناعات، ص ٧٤).

(^{٨٢}) العطارين: جمع (عطار) وهو تاجر العطور، أو الأطيان الذكية الرائحة أو صانعها، أو مستخرجها، كانت العطارة من الصناعات المهمة لاستخدام العطور في الطقوس الدينية، وفي الزينة، وفي معالجة البشرة. وكان العطارون يتجمعون في أسواق خاصة بهم كانت تعرف باسم العطارين نسبة إليهم، كما كانت المؤسسات المهمة التي تنشأ في هذه السوق تنسب إلى العطارين. (انظر: صلاح أحمد هريدي على: الحرف والصناعات، ص ١٨٨).

(^{٨٣}) حانوت: هو مكان صغير للتجارة مسطحة من ١٢ إلى ١٦ قدمًا عرضًا في مثلها طولاً (أي مربع الشكل) وكان يوجد في الأدوار الأرضية من المنازل الواقعة في الأحياء التجارية بالمدن، ولم يكن لها في مقدمها مكان تعرض فيه البضائع (انظر: أحمد أحمد الحجة: مرجع سابق، ص ٣٠٥). كما أنه كان يجاوره أحياناً مكان آخر مماثل يستخدم كمخزن، وكانت أرضية الحانوت ترتفع بصفة عامة عن مستوى الشارع بمقدار مقعداً مبنياً بالحجر، أو الطوب (مصطبة) ويتم غلق الحانوت ليلاً بواسطة مصراع من الخشب، والجزء العلوي من هذا المصراع يرفع لكي يكون سقفية، أما المصراعان السفليان فإنهما ينحرفان ليكونا منضدة، وبصفة عامة لم يكن هناك اتصال بين الحانوت وبين العمارة التي يلتصق بها، ولم يكن التاجر يسكن عادة في السوق، فبعد انتهاء عمله اليومي يعود إلى منزله بعد غلق حانوته بالمنزلاج أو بالإقفال، وهو تأمين ظاهري أكثر منه حقيقي، هذا فضلاً عن أن الأسواق كانت تحرس ليلاً

ولم يكن التجار يضعون في حوانيتهم سوى البضائع التي هم في حاجة إلى بيعها في الحال، وكان الحانوت يضم أثاثات متواضعة للغاية، وهي حصيرة، وسجادة، وبضع وسادات ويجلس التاجر عادة على المصطبة حيث يجلس أيضاً زبائنه ويتجاذبون أطراف الحديث التي قد يطول أمدها، ويتخللها أحياناً شرب القهوة وذلك قبل عقد الصفقات. (انظر: أندريه ريمون، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة، لطيف فرج، دار الفكر، القاهرة، ١٩٩١، ص ١٧٩).

(^{٨٤}) محكمة الباب العالي: س ٣٧٠، ص ٤٤، م ٧٨، بتاريخ ٢١، المحرم ١٢٣٧هـ / ١٨ أكتوبر ١٨٢١م. انظر ملحق رقم (١١).

(^{٨٥}) الوكالة: جمعها وكاتل وهي بنايات كبيرة مخصصة لحاجات التجارة، وكانت عبارة عن أبنية مقامة حول فناء مربع محتوى في وسطه حوض ماء وحوله مخازن فسيحة مسقوفة بالحجر كلاً تؤثر فيها نار الحريق، أما الأدوار العليا فمقسمة إلى غرف وحجرات يرل فيها الغرباء من التجار. (انظر: أحمد أحمد الحتة: مرجع سابق، ص ٣٠٦). وبعد أن طبق محمد علي نظام الاحتكار في مصر أصبحت هذه الوكاتل تابعة للدولة؛ كما أنشأ ديواناً للإشراف عليها أطلق عليه اسم (ديوان الأصناف) (انظر: فايزة محمد محمد حسن ملوك: المرجع السابق، ص ٤٥٦).

(^{٨٦}) خان : اسم يطلق على المكان الذي يرل به التجار لتسويق تجارتهم، ويشبه الفندق أو الوكالة، ويطلق عليه أهل مصر والشام أحياناً اسم (قيسارية). (انظر: عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، مصدر سابق، ج ١، ص ٥٦).

(^{٨٧}) محكمة الباب العالي: س ٣٧٠، ص ٤٥، م ٧٩، بتاريخ ٢١ المحرم ١٢٣٧هـ / ١٨ أكتوبر ١٨٢١م.

(^{٨٨}) الجمالية: حى قديم من أحياء وسط القاهرة، فيه كثير من الآثار الإسلامية، ويرجع تسميته بهذا الاسم نسبة إلى أمير الجيوش بدر الدين الجمالى. (انظر: عبد الرحمن ذكى، موسوعة مدينة القاهرة في ألف عام، ط ٨، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٦٨).

(^{٨٩}) خط الموسيقى: أوله من آخر شارع السكة الجديدة من عند قنطرة الموسيقى بجوار القرة قول، وآخره شارع العتبة الخضراء. وعرف بذلك نسبة للأمير عز الدين موسى. (انظر:)

على باشا مبارك: الخطط التوفيقية لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، ج—٣، ط٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٣م، ص ٣٠٩، ٣١٠).

(^{٩٠}) باب الشعرية: المقصود به حتى باب الشعرية، وهي المنطقة الممتدة من منطقة الظاهر إلى حتى الجمالية، وهي مقر لقسم شرطة يعرف بهذا الاسم، وهي الآن أحد أحياء القاهرة العتيقة، وعرف بهذا الاسم نسبة إلى طائفة من البربر يقال لهم بنو الشعرية. (انظر: عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، مرجع سابق، ج—٥، ص ٢٥).

(^{٩١}) القلعة، كانت تعرف باسم قلعة الجبل، أمر بينائها السلطان صلاح الدين الأيوبي على جبل المقطم؛ للدفاع عن القاهرة وحمايتها وتطل هذه القلعة على ميدان صلاح الدين وقد عرف بميدان الرملية وسمى أيضًا (قرة ميدان) أي الميدان الأسود، ومكانة اليوم ميدان المنشية التابع لقسم الخليفة، وقد استمرت القلعة مقرًا دائمًا للبasha العثماني كما نص على ذلك قانون نامة مصر. (انظر: عفاف مسعد السيد العبد: مرجع سابق، ص ٨٥). وهي عبارة عن بناء عظيم مرتفع يحيط به سور ضخيم به عدة أبواب، منها، باب العزب، باب الوزير، بابا الانكشارية وباب الوزير سمي كذلك لأنه كان يقع قرب قصر الباشا وكان الصناجق يذهبون إلى الديوان العالي، وكان طريقه مقطوعًا في الصخور وعلى جانبيه حجرات صخرية وضعت فيها الأسود والحيوانات. وبداخل سور القلعة كان يوجد دور وقصور وحمامات وأحواض، ومن أهم مبانيها ومعالمها في العصر العثماني قصر الباشا ثم ثكنات الإنكشارية وثكنات العزب ودارسك النقود، وقصر يوسف، وبتر يوسف. (انظر: ليلي عبد اللطيف أحمد، مرجع سابق، ص ٧٠؛ صلاح أحمد هريدي على: الحرف والصناعات، ص ٣٤).

(^{٩٢}) محكمة الباب العالي: س ٤١١، ص ٣٦، ٣٧، م ٩٧، بتاريخ ٢٦ شوال ١٢٥٤هـ / ١٢ يناير ١٨٣٩م. * نصف فضة، نقد تركي، ترجع أقدم إشارة إليه في عام (٩٩١هـ / ١٥٨٣م)، وقد ضرب أولاً من الفضة بقيمة قدرها أربع أقداجات (أخشا)، وسرعان ما اختلف مركز (الأخشا) باعتبارها الوحدة النقدية التركية الصغرى، حتى أصبحت (الفضة) تساوي (١، ٤٠) من القرش، بوزن قدره ١٦ قمحة أي (١، ١١) جرام، ثم انخفض وزنها إلى ربع ذلك في أوائل القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، وقل ما فيها من فضة، وفي نظام العملة المجيدى الذى اتبع عام (١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م) أصبحت الفضة قطعة صغيرة من العملة النحاسية، تضرب في استانبول وفي مصر على السواء، وقد أطلق الأتراك

على الفضة اسم (بارة الفارسية) ويرادف اسم (البارة) و(الفضة) في عصر الجبرتي اسم (نصف فضة) و(مؤيدى)، وقد كانت هذه العملة وسيلة مهمة لتحقيق مرونة العمليات التجارية في مصر، وقد ظهر ذلك بوضوح في (ذى الحجة ١٢١٧هـ / إبريل ١٨٠٣م) حين حدث امتصاص كبير (للفضة الأنصاف) من الأسواق المصرية أولاً بأول لبيعها بالشام بسعر أزيد مما هو عليه في مصر بحيث (لا يترك إلى الصيارفة منها إلا القليل حتى شحت بأيدي الناس جداً ووقف حالهم في شراء لوازم البيوت ومحقرات الأمور). ولم يكن حال هذا النوع من النقود في عصر محمد علي بأحسن حالاً، ففي (ذى الحجة ١٢٢٦هـ / يناير ١٨١٢م) عدت الفضة العددية في أيدي الناس فيدور الشخص بالقرش وهو ينادى على صرفه بنقص أربعة أنصاف نصف يوم حتى يصرفه، ومن ثم أصبحت (الفضة العددية) أو (الأنصاف) مجرد نقود حسابية لا وجود لها في الواقع، ولكن لا يزال اسم النقد (الفضة) مستعملاً في ريف مصر حتى اليوم فيطلقه العامة على أجزاء القرش أو مضاعفاته، على أساس القرش يساوي (٤٠ نصف فضة) أو (٤٠ بارة) فيقال، (١٠ فضة) و(٦٠ فضة) وهكذا (انظر: عبد الرحمن فهمي، المرجع السابق، ص ٥٧٣).

(٩٢) قصر الشوق: يتصل بشارع درب القزاز، وطوله ١٩٠ مترًا وبه حارات وعطف ودروب. (انظر: علي باشا مبارك: مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٢٢).

(٩٤) باب زويلة: هو أحد أبواب القاهرة، وكان موضعه عندما أسس القائد الفاطمي جوهر الصقلي مدينة القاهرة عند زاوية "سام بن نوح" وسبيل العقادين القائم على رأس حارة الروم، ثم بناء في مكانه الخالي الأمير بدر الجمالي وزير الخليفة الفاطمي المستنصر بالله عام (٤٨٤هـ / ١٠٩٢م) ويعتبر هذا الباب أحد أبواب ثلاثة فقط بقيت من أبواب القاهرة الفاطمية، وسمى هذا نسبة إلى قبيلة زويلة من قبائل البربر التي جاءت مع جيش جوهر الصقلي من الغرب. (انظر: علي مبارك: مصدر سابق، ج ٣، ص ٢٠٢، ٢٠٣؛ أبو الحممد محمود فرغلي، الدليل الموجز لأهم الآثار الإسلامية والقبطية في القاهرة، ط ١، الدار المصرية اللبنانية، ط ١، القاهرة، ١٩٩١، ص ١٩٢). ولا يوجد باب أعظم منه في مدن الشرق، وعرف بعد ذلك بوابة المتولى، لسكنى والى القاهرة، قريباً من هذا الباب. (انظر: عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، مصدر سابق، ج ٣، ص ١٥).

(٩٥) الخرق، وهو المعروف بباب الخلق، أو ميدان أحمد ماهر. (انظر: مصطفى بن الحاج إبراهيم، تاريخ وقائع مصر القاهرة كنانة الله في أرضه، تحقيق/ صلاح أحمد هريدى على: ط٢، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ١٢٠).

(٩٦) الدرب المحروقي: يتدنى من آخر سكة بئر العش من الجهة البحرية لجامع أصلان، ويسلك منه إلى عطفة الشرارية بحارة الباطلية، وبه جهة اليسار حارتان، الأولى، حارة محمد علي، وهى غير نافذة، والثانية، حارة المدابغة وهى غير نافذة أيضًا. أما من جهة اليمين ففيه ثلاث عطف وحارة واحدة، الأولى عطفة الطاحون، والثانية، عطفة البشر، والثالثة، عطفة الهنود عرفت باسم زاوية قديمة متخرية معروفة بزاوية الهنود، وتعرف أيضًا بزاوية على أغا الرزاز. والرابعة، حارة مطاوع، وبهذا الدرب أيضًا جامع يعرف بجامع الجوينى، وهو قديم. (انظر: على باشا مبارك: مصدر سابق، ج٢، ص ٢٧٦).

(٩٧) محكمة الباب العالى: س ٤١٢، ص ٣١٠، ٣١١، م ٧٥١، بتاريخ ١٦ شعبان ١٢٥٥هـ / ٢٥ أكتوبر ١٨٣٩م. انظر ملحق رقم (١٢).

(٩٨) محكمة الباب العالى: س ٣٧٠، ص ٤٥، م ٨٠، بتاريخ ٢١ المحرم ١٢٣٧هـ / ١٨ أكتوبر ١٨٢١م. انظر ملحق رقم (١٣).

(٩٩) محكمة مصر الشرعية: تركات، س ٢، ص ٣٠٨، م ٤١٠، بتاريخ ٦ رمضان ١٢٥٥هـ / ١٣ نوفمبر ١٨٣٩م؛ نفس المصدر: تركات، س ٣، ص ٧٠، ٧١، ٧٢، م ٩٣، بتاريخ ٢٧ ذى القعدة ١٢٥٥هـ / ١ فبراير ١٨٤٠م. انظر ملحق رقم (١٤).

(١٠٠) محكمة الباب العالى: س ٣٨٢، ص ١٤، م ٥٥، بتاريخ ١١ ذى القعدة ١٢٤٣هـ / ٢٥ مايو ١٨٢٨م.

(١٠١) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٤١، دفتر ٣٨، صفحة بدون رقم، م ٧٧٠، بتاريخ ٢٥ ذى القعدة ١٢٤٥هـ / ١٩ مايو ١٨٣٠م.

(١٠٢) محكمة مصر الشرعية: تركات، س ٢، ص ٣٠٨، م ٤١٠، بتاريخ ٦ رمضان ١٢٥٥هـ / ١٣ نوفمبر ١٨٣٩م؛ نفس المصدر: تركات، س ٣، ص ٧٠، ٧١، ٧٢، م ٩٣، بتاريخ ٢٧ ذى القعدة ١٢٥٥هـ / ١ فبراير ١٨٤٠م. انظر ملحق رقم (١٤) * كانت تجارة الرقيق لم تنزل مباحة في ذلك العصر، فاستخدم كثير من الترك وقليل غيرهم فتيان المالك، يشترونهم من أسواق الرقيق ليكونوا أتباعًا وخدمًا لهم وقد بلغ عدد أولئك الفتيان ٢٠٠٠ مملوك،

يضاف إليهم من أسروا من الأروام في حرب اليونان واعتنقوا الإسلام، وكان يوجد في بيوت الأغنياء نحو ٣٠٠٠ من الجوارى البيض (الشركسيات)، منهم نحو ٦٠٠ من يونانيات المورة، أو من جزيرة كريت وسافز، وقد اعتنق غالبهن الإسلام، وصرن في حكم الجوارى البيض، وكان يوجد في القاهرة أيضًا نحو ١٠٠٠ جارية حبشية أو سودانية، بنسبة جارية في كل بيت، يقمن في البيوت بالخدمة والطهي وتربية الأطفال، ونحو ٢٠٠٠ من السودانيين اشتراهم الأفراد من أسواق الرقيق، ونحو ٢٥٠٠ آخرين منتظمين كجنود في سلك الجيش المصري، وقد انصهر كل هؤلاء بوتقة البيئة الاجتماعية المصرية، وصاروا مع الزمن والتناسل من عناصر تكوينها، لا يختلفون في شئ عن عناصرها الأصلية. (انظر: عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص ٥٥٢، ٥٥٣).

(^{١٠٣}) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٣٤، دفتر ٣١، ص ٨٠، م ٥٥، بتاريخ ٢٣ شعبان ١٢٤٣هـ / ١٣ مارس ١٨٢٨م.

(^{١٠٤}) وكالة التفاح: وسط شارع التفاح وقد عرف الشارع بها لشهرتها، وهذه الوكالة هي العمارة التي أنشأها أم السلطان، وكان أصلها دارًا كبيرة تعرف بالأمير جمال الدين أيدغسدي العزيزي. ثم عرفت بالأمير مظفر الدين موسى الصالح على بن مالك المنصور سيف الدين قلاوون الألفي، ثم خرجت فجعلتها خوندا أم السلطان شعبان بن حسين بن قلاوون عمارة فبتها قيسارية عرفت بقيسارية الجلود، ووقفتها على مدرستها التي بالتبانة، ثم انتقلت من وقتها إلى وقف جمال الدين يوسف الأستاذار اغتصابًا، وهي الآن تحت نظر أولاد المراكشي. (انظر: علي باشا مبارك: مصدر سابق، ج ٢، ص ٢١٩).

(^{١٠٥}) كتخدا الحرم: كتخدا بفتح الكاف وسكون التاء وضم الخاء، في التركيبة كتخدا من الفارسية كتخدا، والكلمة الفارسية من كلمتين (كد) بمعنى البيت، و(خدا) بمعنى الرب والصاحب فالكِتخدا هو في الأصل رب البيت، ويطلقها الفرس على السيد المسوقر وعلى الملك، ويطلقها الترك على الموظف المسئول والوكيل المعتمد والأمين. (انظر: أحمد السعيد سليمان، مرجع سابق، ص ١٧٦). أما المقصود بكتخدا الحرم أو كاخيا الحرم، كان يطلق عليها أيضًا المعلمة، وهي المسئولة عن النظام في أجنحة الحرم السلطاني. (انظر: عبد العزيز الشناوي، مرجع سابق، ج ١، ص ٥٩٦).

(^{١٠٦}) محكمة الباب العالي: س ٣٦١، ص ١٥٧، م ٣٥٥، بتاريخ ١٥ جمادى الأولى ١٢٣٤هـ — / ١٢ مارس ١٨١٩م.

(^{١٠٧}) المصدر السابق: س ٣٩٦، ص ٣٩٧، م ١٦٠٤، بتاريخ غاية ذى القعدة ١٢٤٩هـ — / ١٠ إبريل ١٨٣٤م. انظر ملحق رقم (١٥).

(^{١٠٨}) المصدر السابق: س ٤١٠، ص ١٦٣، م ٤٩٧، بتاريخ ١٢ المحرم ١٢٥٤هـ — / ٧ إبريل ١٨٣٨م.

(^{١٠٩}) فدان: حددت مساحته منذ بداية القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي وحتى عام (١٢٤٦هـ / ١٨٣٠م) بـ ١ / ٢٣٣,٣ قصبة مربعة ثم خفضت القصبة بعد هذه السنة على ٣٥٥ سم لتصل مساحته الآن إلى ٨٣٣,٨٢٠ متر مربع. (انظر: فالترهنتس، مرجع سابق، ص ٩٨).

(^{١١٠}) محكمة الباب العالي: س ٣٨٠، ص ١٥، ١٦، م ٤٧، بتاريخ ١٢ شعبان ١٢٤٢هـ — / ١١ مارس ١٨٢٧م.

(^{١١١}) المصدر السابق: س ٤٠٩، ص ١٧٣، م ٤١٥، بتاريخ ١٤ صفر ١٢٥٤هـ — / ٧ مايو ١٨٣٨م. انظر ملحق رقم (١٦).

(^{١١٢}) المصدر السابق: س ٤١٧، ص ١٧١، م ٣٤٠، بتاريخ ٢٩ ذى القعدة ١٢٥٧هـ — / ١٢ يناير ١٨٤٢م. انظر ملحق رقم (١٧).

(^{١١٣}) محكمة الباب العالي: س ٤١٧، ص ١٧١، ١٧٢، م ٣٤١، بتاريخ ٢٩ ذى القعدة ١٢٥٧هـ — / ١٢ يناير ١٨٤٢م.

(^{١١٤}) للتعرف على مزيد من المعلومات عن مجتمع الحريم في عصر محمد علي (انظر: صوفيا لين بول: جريم محمد علي باشا، ترجمة ودراسة: عزة كرامة، القاهرة، ١٩٩٩).

(^{١١٥}) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦، دفتر ٧، صفحة بدون رقم، م ١٦٦، بتاريخ ٢٦ جمادى الآخر ١٢٣٦هـ — / ٣١ مارس ١٨٢١م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ١٦٦، بتاريخ ٢٦ جمادى الآخرة ١٢٣٦هـ — / ٣١ مارس ١٨٢١م.

(^{١١٦}) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م ١٦٦، بتاريخ ٣ ذى القعدة ١٢٥١هـ — / ٢٠ فبراير ١٨٣٦م.

(^{١١٧}) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م ٦٤، بتاريخ ٥ المحرم ١٢٥٢هـ / ٢٢ إبريل ١٨٣٦م.

(^{١١٨}) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦، دفتر ٧، صفحة بدون رقم، م ١٦٦، بتاريخ ٢٦ جمادى الآخرة ١٢٣٦هـ / ٣١ مارس ١٨٢١م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ١٦٦، بتاريخ ٢٦ جمادى الآخرة ١٢٣٦هـ / ٣١ مارس ١٨٢١م.

(^{١١٩}) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢، صفحة بدون رقم، م ٤٠٢، بتاريخ ٢٩ المحرم ١٢٥٣هـ / ٥ مايو ١٨٣٧م.

(^{١٢٠}) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م ٤٠٢، بتاريخ ٢٩ المحرم ١٢٥٣هـ / ٥ مايو ١٨٣٧م.

(^{١٢١}) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م ٤٠٣، بتاريخ ٢٩ المحرم ١٢٥٣هـ / ٦ مايو ١٨٣٧م؛ نفس المصدر: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م ٨٩، بتاريخ ٤ ربيع الأول ١٢٥٣هـ / ٨ يولية ١٨٣٧م.

(^{١٢٢}) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م ٦٤، بتاريخ ٣٠ المحرم ١٢٥٣هـ / ٦ مايو ١٨٣٧م.

(^{١٢٣}) ذوات: محفظة ٢، ص ٥٠، م ٧٧، بتاريخ ٢٣ صفر ١٢٣٣هـ / ٢ يناير ١٨١٨م.

(^{١٢٤}) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦٢، دفتر ٥٧، صفحة بدون رقم، م ٨٠، بتاريخ ٧ ذى القعدة ١٢٤٩هـ / ١٨ مارس ١٨٣٤م.

(^{١٢٥}) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ١٥٦، بتاريخ ١٠ جمادى الآخر ١٢٥٣هـ / ١١ سبتمبر ١٨٣٧م.

(^{١٢٦}) معية سنية تركي، ملخصات الأوامر العلية المستخرجة من الدفاتر، محفظة ٤، كراس ٣٢، ص ١١، مادة بدون رقم، بتاريخ ٦ ربيع الأول ١٢٥٤هـ / ٣٠ مايو ١٨٣٨م؛ عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص ٦٧، م ٦٢، بتاريخ ٦ ربيع الأول ١٢٥٤هـ / ٣٠ مايو ١٨٣٨م؛ ديوان خديوى تركي، وثائق تركية مترجمة من الجناح العالى إلى جهات، محفظة ٩، ص ٣٥، م ٥٠، بتاريخ ٦ ربيع الأول ١٢٥٤هـ / ٣٠ مايو ١٨٣٨م.

- (^{١٢٧}) معية سنبة تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٧٦، دفتر ٦٨، ص ١٤٤، م ٤٣٣، بتاريخ ٢٤ شعبان ١٢٥١هـ / ١٥ ديسمبر ١٨٣٥م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٤، الحجاز، ص ٩٨، م ١١، بتاريخ غرة ذى الحجة ١٢٥٥هـ / ٥ فبراير ١٨٤٠م.
- (^{١٢٨}) ديوان المعاونة: أوامر، محفظة ٧، ص ٤٧، م ٦١، بتاريخ ٢٤ صفر ١٢٥٦هـ / ٢٧ إبريل ١٨٤٠م.
- (^{١٢٩}) معية سنبة تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦، دفتر ٧، صفحة بدون رقم، م ١٨٤، بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٣٦هـ / ٢٨ مايو ١٨٢١م. *إردب، هو مكيال مصرى يتألف من ٦ وبيات وكل وبة ٨ أقداح كبيرة أو ١٦ قدحاً صغيراً، ثم ارتفع وزنه في القرنين الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي والثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي إلى ٩٦ قدحاً (صغيراً) ثم تضاربت الآراء حول تحديد مقداره، فقد يكون ١٨٢ لتراً تقريباً، ورأى آخر يذهب إلى أن مقداره في عام (١٢٥٢هـ / ١٨٣٦م) وصل إلى ١٨١,٧٣٥ لتراً وفي الوقت الحاضر يساوى الإردب في مصر ١٩٨ لتراً. (انظر: فالترهنتس، مرجع سابق، ص ٥٨، ٥٩).
- (^{١٣٠}) معية سنبة تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٢، دفتر ١٠، صفحة بدون رقم، م ٢١١، بتاريخ ٩ ذى الحجة ١٢٣٧هـ / ٢٧ أغسطس ١٨٢٢م.
- (^{١٣١}) المصدر السابق: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٢، دفتر ١٠، صفحة بدون رقم، م ٣٧٣، بتاريخ ٣ المحرم ١٢٣٨هـ / ٢٠ سبتمبر ١٨٢٢م.
- (^{١٣٢}) المصدر السابق: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٧، دفتر ١٤، ص ٥٣، م ٣٨٨، بتاريخ ١١ رمضان ١٢٣٩هـ / ١٠ مايو ١٨٢٤م.
- (^{١٣٣}) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ١٢٧، بتاريخ ١٤ ربيع الأول ١٢٥٣هـ / ١٨ يونية ١٨٣٧م.
- (^{١٣٤}) المصدر السابق: محفظة ١٠٣، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٨٦، بتاريخ ٢٧ جمادى الأولى ١٢٥٥هـ / ٨ أغسطس ١٨٣٩م؛ نفس المصدر: محفظة ١٠٤، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٩٨، بتاريخ غرة ذى الحجة ١٢٥٥هـ / ٥ فبراير ١٨٤٠م.
- (^{١٣٥}) محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ١٤٠، بتاريخ ٤ جمادى الآخرة ١٢٣٦هـ / ٩ مارس ١٨٢١م؛ معية سنبة تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦، دفتر

٧، صفحة بدون رقم، م ١٤٠، بتاريخ ٤ جمادى الآخرة ١٢٣٦هـ / ٩ مارس ١٨٢١م؛ نفس المصدر: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٧٦، دفتر ٦٨، ص ١٤٤، م ٤٣٣، بتاريخ ٢٤ شعبان ١٢٥١هـ / ١٥ ديسمبر ١٨٣٥م.

(^{١٣٦}) قنا، قاعدة مركز قنا وهي من المدن القديمة اسمها المصرى القديم شابت، تقع على ضفة النيل الشرقية، وكانت قنا قاعدة كورة من كور مصر بالصعيد الأعلى، وقد ألغيت الكور في أيام الدولة الفاطمية وأنشئت الأقسام الإدارية الكبيرة فأضيفت قنا إلى الأعمال القوصية التي كانت قاعدتها مدينة قوص، واستمرت كذلك إلى آخر أيام دولة المماليك، وفي أيام الحكم العثماني ألغيت الأعمال القوصية وأصبحت ضمن ولاية جرجا، وفي عام (١٢٤١هـ / ١٨٢٦م) قسمت ولاية جرجا إلى مأموريات منها، مأمورية قنا وأصبحت قنا قاعدة لها لتوسطها بين بلادنا وشهرتها بسيدى عبد الرحمن القناني، وفي (أول المحرم ١٢٤٩هـ / ٢١ مايو ١٨٣٣م) أصدر محمد علي أمراً بتسمية المأموريات باسم مديريات فأصبحت مديرية قنا وقسمت إلى أقسام إدارية منها قسم قنا وقاعدته مدينة قنا. (انظر: محمد رمزي، مصدر سابق، ق ٢، ج ٤، ص ١٧٨، ١٧٩).

(^{١٣٧}) القصير: هي من الثغور المصرية القديمة وتعرف بالقصير الجديدة لأنها استجدت بعد القصير القديمة التي كانت واقعة في شمالها والدثرت، والقصير تقع قرب عذاب، وقد وردت في بعض المصادر القديمة باسم بندر القصير الشامي وهي ميناء على البحر الأحمر للتجارة الواردة إلى مصر عن طريق مدينة قوص الواقعة اتجاهها على النيل والتجارة الصادرة منها إلى البحر الأحمر. (انظر: محمد رمزي، مصدر سابق، ق ٢، ج ٤، ص ٢٧١).

(^{١٣٨}) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٧٥، دفتر ٦٧، ص ٧٤، م ٤٠٠، بتاريخ ٢٣ شعبان ١٢٥١هـ / ١٤ ديسمبر ١٨٣٥م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٩، الحجاز، صفة بدون رقم، م ٤٠٠، بتاريخ ٢٣ شعبان ١٢٥١هـ / ١٤ ديسمبر ١٨٣٥م.

(^{١٣٩}) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م ١١٠، بتاريخ ١٤ ذى القعدة ١٢٥٣هـ / ٩ فبراير ١٨٣٨م.

(^{١٤٠}) المصدر السابق: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م ١١٣، بتاريخ ٢٧ ذى القعدة ١٢٥٣هـ / ٢٢ فبراير ١٨٣٨م.

(^{١٤١}) المصدر السابق: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م ١١٩،

بتاريخ ٢٨ ذى الحجة ١٢٥٣هـ / ٢٣ مارس ١٨٣٨م.

(^{١٤٢}) هيلين آن ريفلين: مرجع سابق، ص ٢٢٣-٢٢٥، ٢٢٧.

(^{١٤٣}) أحمد أحمد الحقة: مرجع سابق، ص ٢٩٩؛ جون مارلو: مرجع سابق، ص ١١٣.

(^{١٤٤}) هيلين آن ريفلين: مرجع سابق، ص ٢٢٨.

(^{١٤٥}) من الجدير بالذكر أن محمد علي قام بإنشاء ديوان خاص بالشئون التجارية في عام

(١٢٣٥هـ / ١٨١٩م) منفصل، يتولى الشئون التجارية وأطلق عليه اسم (ديوان التجارة

والمبيعات)، وعندما أعيد تنظيم الحكومة في عام (١٢٥٣هـ / ١٨٣٧م) كون وزارة للتجارة

والشئون الخارجية سميت بـ(ديوان التجارة المصرية والأمور الإفرنكية) وعين بوغوص بك

وزيراً عليها وظل يشغل هذا المنصب حتى وفاته في عام (١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م)، وخلفه

أرتين بك الذي عمل وزيراً للتجارة والشئون الخارجية حتى نهاية عهد محمد علي. (انظر:

هيلين آن ريفلين: مرجع سابق، ص ٢٦٢، ٢٦٣). أما عن أهم اختصاصات هذا الديوان فقد

تمثلت في أنه كان همزة الوصل بين التجار والمصدرين والحكومة أو هو الإدارة الحكومية التي

يستطيع التجار أن يتعاقدوا معها لشراء الصفقات وبخاصة محصول القطن والقمح وغيرهما من

الغلات المصرية التي تصدر إلى الأسواق الأجنبية، ولهذا عد هذا الديوان الإدارة المهيمنة على

حركة الصادرات المصرية، وقد = تدخل هذا الديوان في أمر التسعيرة وإتمام صفقات البيع

سواء بالتسعيرة أم بالمزاد أم البيع في الخارج، كما كان يتولى كتابة العقود التجارية مع التجار

سواء كان البيع نقدًا أم نسيئة (بالأجل). (انظر: أمين مصطفى عفيفي عبد الله: مرجع سابق،

ص ١٧٩).

(^{١٤٦}) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص ٦٣، م ٥٨، بتاريخ ٢٥ المحرم

١٢٥٤هـ / ٢٠ إبريل ١٨٣٨م.

(^{١٤٧}) القواسة: هي كلمة عربية الأصل من "قوس" وتعني صاحب القوس والرامي بها، فاستعارها

الأتراك بمعنى "حارس" ثم نقلها عنهم المصريون بالنطق التركي "قواص" أو "غواص" كما كان

ينطقها الأتراك أحيانًا، إذ كانوا يدلون القاف غيًا في بعض الأحوال، وكان العرب

يستعملون في معناها الاصطلاحي الذي ابتدعه الأتراك كلمة "مشد". (انظر: عبد السميع

سالم الهراوي، مرجع سابق، ص ٣١٩).

(^{١٤٨}) عابدين: ملخصان دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص ٨٠، م ٧٤، بتاريخ ١٢ شعبان ١٢٥٤هـ / ١ نوفمبر ١٨٣٨م؛ نفس المصدر: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص ٥٢٩، م ٥٢٤، بتاريخ ١٢ شعبان ١٢٥٤هـ / ١ نوفمبر ١٨٣٨م.

(^{١٤٩}) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠١، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٣، بتاريخ ٢٥ المحرم ١٢٥٤هـ / ٢٠ إبريل ١٨٣٨م.

(^{١٥٠}) المصدر السابق: محفظة ١٠٣، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٨٦، بتاريخ ٢٧ جمادى الأولى ١٢٥٥هـ / ٨ أغسطس ١٨٣٩م.

(^{١٥١}) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦٣، دفتر ٥٧، ص ٤٥، م ٢٠٨، بتاريخ ٩ ربيع الآخر ١٢٥٠هـ / ١٥ أغسطس ١٨٣٤م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٩، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٢٠٨، بتاريخ ٩ ربيع الآخر ١٢٥٠هـ / ١٥ أغسطس ١٨٣٤م؛ معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦٣، دفتر ٥٧، ص ٥٠، م ٢٢٨، بتاريخ ١٨ ربيع الآخر ١٢٥٠هـ / ٢٤ أغسطس ١٨٣٤م؛ محافظ الأبحاث محفظة ٩٩، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٢٢٨، بتاريخ ١٨ ربيع الآخر ١٢٥٠هـ / ٢٤ أغسطس ١٨٣٤م؛ نفس المصدر: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ١٢٨، بتاريخ ١٤ ربيع الأول ١٢٥٣هـ / ١٨ يونية ١٨٣٧م، عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٩، دفتر ٢٢٤، ص ٥٧٧، م ٥٩٩، بتاريخ ٢٢ صفر ١٢٥٥هـ / ٧ مايو ١٨٣٩م؛ نفس المصدر: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٩، دفتر ٢٢٤، ص ٥٤٥، م ٥٦٩، بتاريخ ٢٧ ربيع الآخر ١٢٥٥هـ / ١٠ يوليو ١٨٣٩م.

(^{١٥٢}) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٧٣، دفتر ٦٦، ص ١٤٣، م ٥٥١، بتاريخ ٢١ جمادى الأولى ١٢٥١هـ / ١٤ سبتمبر ١٨٣٥م.

(^{١٥٣}) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٧٦، دفتر ٦٨، ص ١٤٤، م ٤٣٣، بتاريخ ٢٤ شعبان ١٢٥١هـ / ١٥ ديسمبر ١٨٣٥م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٩، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٤٣٣، بتاريخ ٢٤ شعبان ١٢٥١هـ / ١٥ ديسمبر ١٨٣٥م.

(^{١٥٤}) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٥٤، دفتر ٥٠، ص ٦٦، م ٧١٨، بتاريخ ٥ رجب ١٢٤٩هـ / ١٨ نوفمبر ١٨٣٣م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٩، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٧١٨، بتاريخ ٥ رجب ١٢٤٩هـ / ١٨ نوفمبر ١٨٣٣م؛ معية سنية

- تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦٣، دفتر ٥٧، صفحة بدون رقم، م ١٢١، بتاريخ ٢٥ ذى الحجة ١٢٤٩هـ / ٤ مايو ١٨٣٤م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٩، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ١٢١، بتاريخ ٢٥ ذى الحجة ١٢٤٩هـ / ٤ مايو ١٨٣٤م.
- (^{١٥٥}) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦٥، دفتر ٥٩، صفحة بدون رقم، م ٧٦، بتاريخ ١٩ ربيع الآخر ١٢٥٠هـ / ٢٥ أغسطس ١٨٣٤م.
- (^{١٥٦}) محافظ الأبحاث: محفظة ٩٩، الحجاز، ص ١١٠، م ١٥٤، بتاريخ غرة ربيع الأول ١٢٥١هـ / ٢٧ يولية ١٨٣٥م.
- (^{١٥٧}) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦٣، دفتر ٥٧، صفحة بدون رقم، م ١٩٢، بتاريخ ٢٨ ربيع الأول ١٢٥٠هـ / ٤ أغسطس ١٨٣٤م؛ نفس المصدر: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٨١، دفتر ٧١، صفحة بدون رقم، م ٧٤٧، بتاريخ ١٩ صفر ١٢٥٢هـ / ٣٠ مايو ١٨٣٦م؛ مجلس ملكية: محفظة ٢، صفحة بدون رقم، م ١٧٣، بتاريخ ٢٠ صفر ١٢٥٢هـ / ٣١ مايو ١٨٣٦م.
- (^{١٥٨}) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٨٩، دفتر ٧٩، ص ٩٠، م ٤٥٢، بتاريخ ٧ رمضان ١٢٥٢هـ / ١٦ ديسمبر ١٨٣٦م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٩، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٤٥٢، بتاريخ ٧ رمضان ١٢٥٢هـ / ١٦ ديسمبر ١٨٣٦م.
- (^{١٥٩}) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٨٦، مكاتبات بدون تاريخ.
- (^{١٦٠}) المصدر السابق، محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ١٢٧، بتاريخ ١٤ ربيع الأول ١٢٥٣هـ / ١٨ يولية ١٨٣٧م؛ ديوان المعاونة: ملخصات دفاتر، محفظة ١٠، دفتر ٢٧٤، ص ٢٥، م ١٩٥، بتاريخ ٢١ ربيع الآخر ١٢٥٣هـ / ٢٥ يوليو ١٨٣٧م.
- (^{١٦١}) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٩٤، بتاريخ غرة ذى الحجة ١٢٥٣هـ / ٢٦ فبراير ١٨٣٨م.
- (^{١٦٢}) طارق عبد العاطي غنيم بيومي: مرجع سابق، ص ١٢٢.
- (^{١٦٣}) أحمد الشرييني: مرجع سابق، ص ٤١٥.
- (^{١٦٤}) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص ٧٠، م ٦٥، بتاريخ ٢٦ رجب ١٢٥٤هـ / ١٦ أكتوبر ١٨٣٨م.

(^{١٦٥}) المصدر السابق: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص ٨٩، م ٨٤، بتاريخ ١٠ شوال ١٢٥٤هـ / ٢٧ ديسمبر ١٨٣٨م.

(^{١٦٦}) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٢، الحجاز، صفة بدون رقم، م ١٨، بتاريخ ١٠ شوال ١٢٥٤هـ / ٢٧ ديسمبر ١٨٣٨م. انظر ملحق رقم (١٨).

(^{١٦٧}) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص ٩١، م ٨٦، بتاريخ ٢٤ شوال ١٢٥٤هـ / ١٠ يناير ١٨٣٩م.

(^{١٦٨}) راشد البراوى ومحمد حمزة عيش: مرجع سابق، ص ٨٥؛ محمد فؤاد شكرى (وآخرون)، مرجع سابق، ص ٥٧؛ السيد رجب حراز: مرجع سابق، ص ٢٤٤، ٢٤٥؛ عبد المنعم إبراهيم الجميبي: مصر في التاريخ الحديث، ص ٧٢؛ فاروق عثمان أباطة: دراسات في تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص ١٥٠؛ طارق عبد العاطي عليم بيومي: مرجع سابق، ص ١٢٣؛ راضى محمد جودة يونس، مدينة السويس في النصف الأول من القرن التاسع عشر (١٨٠٥ - ١٨٤٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، قسم التاريخ، عام ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٥م، ص ٢٠.

(^{١٦٩}) فاروق عثمان أباطة: عدن والسياسة البريطانية، ص ١١٩؛ محمد حسن العيدروس، مرجع سابق، ص ٢٦٤؛ طارق عبد العاطي عليم بيومي: مرجع سابق، ص ١٢٣.

(^{١٧٠}) طارق عبد العاطي عليم بيومي: مرجع سابق، ص ١٠٧.

(^{١٧١}) السيد رجب حراز: مرجع سابق، ص ٢٤٤، ٢٤٥.

(^{١٧٢}) ذوات: محفظة ٢، صفحة بدون رقم، م ٧٧، بتاريخ ٢٣ صفر ١٢٣٣هـ / ٢ يناير ١٨١٨م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٥، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٧٧، بتاريخ ٢٣ صفر ١٢٣٣هـ / ٢ يناير ١٨١٨م. * كانت مصر تصدر الأرز إلى الحجاز بكميات كبير جدًا وذلك نظرًا لحاجة السكان هناك بصفة عامة إلى الأرز كغذاء أساسى لهم، وقد بلغ ما كان يصدر إليها سنويًا حوالي ٥٠٠ إردب. (انظر: طارق عبد العاطي عليم بيومي: مرجع سابق، ص ٩٣).

(^{١٧٣}) ذوات: محفظة ٢، صفحة بدون رقم، م ٧٨، بتاريخ ٢٤ صفر ١٢٣٣هـ / ٣ يناير ١٨١٨م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٥، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٧٨، بتاريخ ٢٤ صفر ١٢٣٣هـ / ٣ يناير ١٨١٨م.

(^{١٧٤}) بحر برا: محفظة ٧، ص ٤٢، م ٢١٠، بتاريخ ٣ شوال ١٢٣٥هـ / ١٤ يوليو ١٨٢٠م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٥، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٢١٠، بتاريخ ٣ شوال ١٢٣٥هـ / ١٤ يوليو ١٨٢٠م.

(^{١٧٥}) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦، دفتر ٧، صفحة بدون رقم، م ٣١٦، بتاريخ ٢٧ ذى الحجة ١٢٣٦هـ / ٢٤ سبتمبر ١٨٢١م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٣١٦، بتاريخ ٢٧ ذى الحجة ١٢٣٦هـ / ٢٤ سبتمبر ١٨٢١م.

(^{١٧٦}) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٧، دفتر ١٤، ص ١٢، م ٨٥، بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٣٨هـ / ١١ مايو ١٨٢٣م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٨٥، بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٣٨هـ / ١١ مايو ١٨٢٣م.

(^{١٧٧}) لمزيد من التفاصيل حول تمرد القبائل اليمنية وآثاره السلبية هناك راجع الفصل الثاني.
(^{١٧٨}) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦، دفتر ٧، صفحة بدون رقم، م ٦٥، بتاريخ ٢٧ صفر ١٢٣٦هـ / ٤ ديسمبر ١٨٢٠م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٦٥، بتاريخ ٢٧ صفر ١٢٣٦هـ / ٤ ديسمبر ١٨٢٠م.

(٣) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٢، دفتر ١٠، ص ٢٦، م ١٥٦، بتاريخ ٢٩ جمادي الأولي ١٢٧٣هـ / ٢١ فبراير ١٨٢٢م.

(^{١٨٠}) محافظ الأبحاث: محفظة ٩٩، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ١٩٦، بتاريخ ١٣ رمضان ١٢٤٩هـ / ٢٤ يناير ١٨٣٤م.
١٢٤٩هـ / ٢٤ يناير ١٨٣٤م؛ بطاقات الدار، درج ١٧٦، الحجاز، ديوان خديوى تركي، دفتر ٧٩٧، ص ١٣٦، م ١٩٦، بتاريخ ١٣ رمضان ١٢٤٩هـ / ٢٤ يناير ١٨٣٤م.

(^{١٨١}) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص ٦١٢، م ٦٠٧، بتاريخ ٢٩ المحرم ١٢٥٤هـ / ٢٤ إبريل ١٨٣٨م.

(^{١٨٢}) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ١٧٥، بتاريخ غرة صفر ١٢٥٤هـ / ٢٦ إبريل ١٨٣٨م.

(^{١٨٣}) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٨١، دفتر ٧١، صفحة بدون رقم، م ٩٣٣، بتاريخ ٢٢ ربيع الآخر ١٢٥٢هـ / ٦ أغسطس ١٨٣٦م؛ عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص ٦٥، م ٦٠، بتاريخ ١٤ صفر ١٢٥٤هـ / ٩ مايو

١٨٣٨م؛ نفس المصدر: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص ٢٢١، م ٦١٦، بتاريخ ١٤ صفر ١٢٥٤هـ / ٩ مايو ١٨٣٨م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ١٠١، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ١٠٥، بتاريخ ٢٢ ربيع الآخر ١٢٥٤هـ / ١٥ يوليو ١٨٣٨م؛ نفس المصدر: محفظة ١٠٢، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٧٩، بتاريخ ٦ جمادى الأولى ١٢٥٤هـ / ٢٨ يوليو ١٨٣٨م؛ نفس المصدر: محفظة ١٠٥، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٥١، بتاريخ ١١ ربيع الآخر ١٢٥٦هـ / ١٢ يولية ١٨٤٠م؛ نفس المصدر: محفظة ١٠٦، الحجاز، صفحة ومادة بدون رقم، مكاتبات بدون تاريخ.

(^{١٨٤}) ديوان المعاونة: ملخصات دفاتر، محفظة ١٢، دفتر ٢٧٨، ص ٢٤٤، م ١٥٩٢، بتاريخ ٢٧ رجب ١٢٥٤هـ / ١٥ أكتوبر ١٨٣٨م؛ عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص ٨٦، م ٨١، بتاريخ ٢٢ شعبان ١٢٥٤هـ / ١٠ نوفمبر ١٨٣٨م.

(^{١٨٥}) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص ٧٩، م ٧٣، بتاريخ ٢٧ رجب ١٢٥٤هـ / ١٦ أكتوبر ١٨٣٨م.

(^{١٨٦}) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٢، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٧٩، بتاريخ ٦ جمادى الأولى ١٢٥٤هـ / ٢٨ يوليو ١٨٣٨م.

(^{١٨٧}) المصدر السابق: محفظة ٤٩، التجارة، صفحة بدون رقم، م ١٠٦، بتاريخ ١٦ المحرم ١٢٥١هـ / ١٥ مايو ١٨٣٥م؛ نفس المصدر: محفظة ٤٩، التجارة، صفحة بدون رقم، م ١١٤، بتاريخ ١٧ صفر ١٢٥١هـ / ١٤ يولية ١٨٣٥م؛ معية سينة تركي، تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦٩، دفتر ٦٢، ص ٥٩٤، م ٦٤٧، بتاريخ ١٧ صفر ١٢٥١هـ / ١٤ يولية ١٨٣٥م.

(^{١٨٨}) المصدر السابق: محفظة ٤٩، التجارة، صفحة ومادة بدون رقم، بتاريخ ١٦ المحرم ١٢٥١هـ / ١٥ مايو ١٨٣٥م.

(^{١٨٩}) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م ٥٨، بتاريخ ٢٠ ذى القعدة ١٢٥١هـ / ٨ مارس ١٨٣٦م.

(^{١٩٠}) المصدر السابق: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م ٧٩، بتاريخ ٢٢ المحرم ١٢٥٢هـ / ٩ مايو ١٨٣٦م.

- (^{١٩١}) المصدر السابق: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م ١٠٠، بتاريخ ٣ رجب ١٢٥٣هـ / ٣ أكتوبر ١٨٣٧م؛ معية سنية تركي، ملخصات الأوامر العلية المستخرجة من الدفاتر، محفظة ٤، كراسي ٣١، ص ١٤، مادة بدون رقم، بتاريخ ٣ ذي القعدة ١٢٥٣هـ / ٢٩ يناير ١٨٣٨م.
- (^{١٩٢}) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٣٣٥، بتاريخ ١١ جمادى الآخرة ١٢٥٣هـ / ١٢ سبتمبر ١٨٣٧م.
- (^{١٩٣}) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م ٨٠، بتاريخ ٢٢ المحرم ١٢٥٢هـ / ٩ مايو ١٨٣٦م.
- (^{١٩٤}) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٣٤، بتاريخ ١٣ ربيع الآخر ١٢٥٣هـ / ١٧ يوليو ١٨٣٧م.
- (^{١٩٥}) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠١، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٣٠٢، بتاريخ ٦ المحرم ١٢٥٤هـ / ١١ إبريل ١٨٣٨م.
- (^{١٩٦}) ديوان الإيرادات: وهو ما يقابل ما نسميه بـ(وزارة المالية)، وكان هذا الديوان يمثل أخطر الشئون التي يهتم بها محمد علي وهي احتياجاته المالية، ويتبع هذا الديوان عدة مكاتب أهمها مكتب (الروزنامة) الذي كان مسئولاً عن تسجيل الأرض، وجباية الميرى. (انظر: عبد الحميد البطريق: مرجع سابق، ص ٣٣). وينقسم هذا الديوان إلى قسمين، أحدهما يختص بحسابات كل المديرية المصرية وجزيرة كريت والحجاز والسودان، وثانيهما يختص بإيراد مدينتي مصر والإسكندرية والجمارك والمقاطعات والزمومات. (انظر: عمر عبد العزيز عمر: تاريخ مصر، ص ٢٦٢).
- (^{١٩٧}) محافظ الأبحاث: محفظة ٤٩، التجارة، صفحة بدون رقم، م ١١، بتاريخ ٢٩ المحرم ١٢٥٤هـ / ٢٤ إبريل ١٨٣٨م.
- (^{١٩٨}) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦، دفتر ٧، صفحة بدون رقم، م ٢٥٧، بتاريخ ١١ شوال ١٢٣٦هـ / ١٢ يوليو ١٨٢١م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٢٥٧، بتاريخ ١١ شوال ١٢٣٦هـ / ١٢ يوليو ١٨٢١م؛ نفس المصدر: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ١٢٢، بتاريخ ١٦ جمادى الآخرة

١٢٥٣هـ / ١٧ سبتمبر ١٨٣٧م؛ نفس المصدر: محفظة ١٠١، الحجاز، صفحة ومادة بدون رقم، بتاريخ ٢٣ المحرم ١٢٥٤هـ / ١٨ إبريل ١٨٣٨م.

(^{١٩٩}) من أهم الصناعات التي أقامها محمد علي في مصر والتي كانت مرتبطة بالجيش هي دباجة الجلود، وذلك لأنها تمده بالأحذية والسروج وغير ذلك، وقد انتشرت الدباجة في مصر واتبعت فيها أساليب خاصة في دبغ جلود الماشية والأغنام والماعز، وبرع الأهالي في تحضير جلد السختيان، والتي كانت لا تستخدم فيها إلا جلود الماعز مصبوغة باللون الأحمر أو الأصفر وغيرهما، وكانت الجلود تورده بمعرفة أحد الملتزمين إلى المدابغ لتصنع هناك، ولم يقتصر الإنتاج على الأحذية، وإنما كان يصنع أيضًا الحقايب الخاصة بعساكر الجهادية، وحرص محمد علي على أن يجعل الصناعة المصرية تضاهي الصناعة الأوروبية، ومن أجل ذلك أرسل بعض العمال إلى فرنسا ليتعلموا صناعة الأحذية هناك، كما استقدم من النمسا خبراء في صناعة الأحذية، كما كان يعين بعض الأوروبيين في المدابغ المصرية وكان يهدف من ذلك العمل على تقدم هذه الصناعة وإتقانها. (انظر: صلاح أحمد هريدي على: الحرف والصناعات، ص ٢١٢).

(^{٢٠٠}) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٨٩، دفتر ٧٩، ص ٧٨، م ٣٩٦، بتاريخ ٢٦ شعبان ١٢٥٢هـ / ٦ ديسمبر ١٨٣٦م؛ عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م ٢٥٩، بتاريخ ٢٦ شعبان ١٢٥٢هـ / ٦ ديسمبر ١٨٣٦م.

(^{٢٠١}) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٤٢، بتاريخ ٢٠ ربيع الآخر ١٢٥٣هـ / ٢٤ يوليو ١٨٣٧م؛ نفس المصدر: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ١٩٦، بتاريخ ٢١ رجب ١٢٥٣هـ / ٢١ أكتوبر ١٨٣٧م.

(^{٢٠٢}) رسمية محمد علي حجازي: تجارة مصر الخارجية في عهد محمد علي ١٨٠٥ - ١٨٤٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الإنسانية (فرع النبات)، جامعة الأزهر، قسم التاريخ، عام ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م، ص ٥٣، ٥٤.

(^{٢٠٣}) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٩٦، دفتر ٨٦، ص ٣٤، م ١٣١، بتاريخ ١٩ ذى القعدة ١٢٥٣هـ / ١٤ فبراير ١٨٣٨م.

(^{٢٠٤}) أحمد الشربيني: مرجع سابق، ص ٤١٥.

- (^{٢٠٥}) صلاح أحمد هريدى على: دراسات في تاريخ العرب، ص ٣٧٢. * اشتهرت اليمن منذ القدم بزراعة غلتين هامتين هما المر واللبن حيث تنمو الشجرتان على السفوح الرطبة وحيث يقوم الأهالي بجمع اللبن بطريقة تشبه جميع المناطق وذلك عن طريق عمل شقوق في لحاء الأشجار قبل بدء موسم المطر أى في أواخر الربيع وبداية الصيف. (انظر: يسرى الجوهري، الوطن العربي، ص ٢٩٦؛ آسيا الإسلامية، ص ٥٦، ٥٧).
- (^{٢٠٦}) أمين مصطفى عفيفى عبد الله: مرجع سابق، ص ١٩٧.
- (^{٢٠٧}) راشد البراوى ومحمد حمزة عlish: مرجع سابق، ص ٨٠، ٨١.
- (^{٢٠٨}) أمين مصطفى عفيفى عبد الله: مرجع سابق، ص ١٤٢.
- (^{٢٠٩}) طارق عبد العاطي عنيهم بيومي: مرجع سابق، ص ٩٦.
- (^{٢١٠}) كان ينص في عقد الالتزام على الجمرك الذي التزمه الملتزم. وكان يتسلم مع العقد صورة من التعريف الجمركية (الديوانية) وتبلغ إدارة الخزانة بكل هذه الإجراءات، وباسم الملتزم الجديد كى تطالبه بأقساط الالتزام المتفق عليها. (انظر: أمين مصطفى عفيفى عبد الله: مرجع سابق، ص ١٦٢).
- (^{٢١١}) أمين مصطفى عفيفى عبد الله: مرجع سابق، ص ١٦١، ١٦٢.
- (^{٢١٢}) المرجع السابق، ص ١٦٢، ١٦٣.
- (^{٢١٣}) ذوات: محفظة ٢، صفحة بدون رقم، م ٧٨، بتاريخ ٢٤ صفر ١٢٣٣هـ / ٣ يناير ١٨١٨م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٢٢٠، بتاريخ ٢٦ ذى القعدة ١٢٥٣هـ / ٢١ فبراير ١٨٣٨م.
- (^{٢١٤}) ديوان كتحدا تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٧٣، دفتر ٥٨٧، صفحة ومادة بدون رقم، بتاريخ ١٢ رمضان ١٢٦٣هـ / ٢٤ أغسطس ١٨٤٧م.
- (^{٢١٥}) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٢، دفتر ١٠، صفحة بدون رقم، م ١٥٣، بتاريخ ٢٩ جمادى الآخرة ١٢٣٧هـ / ٢٣ مارس ١٨٢٢م.
- (^{٢١٦}) محافظ الأبحاث: محفظة ٤٩، التجارة، صفحة بدون رقم، م ١٥٠، بتاريخ ١٨ جمادى الأولى ١٢٥١هـ / ١١ سبتمبر ١٨٣٥م.
- (^{٢١٧}) أمين مصطفى عبد الله: مرجع سابق، ص ١٦٣.

(^{٢١٨}) ذوات: محفظة ٢، صفحة بدون رقم، م٧٧، بتاريخ ٢٣ صفر ١٢٣٣هـ — ٢ يناير ١٨١٨م.

(^{٢١٩}) طارق عبد العاطي عليم يومي: مرجع سابق، ص ٢٨، ٢٩.

(^{٢٢٠}) فاروق عثمان أباطة: عدن والسياسة البريطانية، ص ٢٨.

(^{٢٢١}) صلاح أحمد هريدي على: دراسات في تاريخ العرب، ص ٣٨١.

(^{٢٢٢}) جاد طه: سياسة بريطانيا، ص ١٣١.

(^{٢٢٣}) صلاح أحمد هريدي على: دراسات في تاريخ العرب، ص ٣٨١.

(^{٢٢٤}) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م٤٠٣، بتاريخ ٣٠ المحرم ١٢٥٣هـ / ٦ مايو ١٨٣٧م.

(^{٢٢٥}) معية سنبة تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٧، دفتر ١٤، صفحة بدون رقم، م١٤٥، بتاريخ ٢٩ ذي القعدة ١٢٣٨هـ / ٧ أغسطس ١٨٢٣م.

(^{٢٢٦}) معية سنبة تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٧٦، دفتر ٦٨، ص ١٤٤، م٤٣٣، بتاريخ ٢٤ شعبان ١٢٥١هـ / ١٥ ديسمبر ١٨٣٥م.

(^{٢٢٧}) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م٤٠٢، بتاريخ ٢٩ المحرم ١٢٥٣هـ / ٥ مايو ١٨٣٧م.

(^{٢٢٨}) نللى حنا: مرجع سابق، ص ١٤٥.

(^{٢٢٩}) أحمد حسين شرف الدين: مرجع سابق، ص ٢٢؛ جودة حسنين جودة: العالم العربي، ص ٢٧٢؛ شبه الجزيرة العربية، ص ١٤٤؛ طارق عبد العاطي عليم يومي: مرجع سابق، ص ٢٨.

(^{٢٣٠}) فرد لوسون: الأصول الاجتماعية للسياسة التوسعية لمصر في عهد محمد علي، ترجمة: عنان الشهاوي، مراجعة وتقديم: رءوف عباس، المشروع القومي للترجمة، العدد ٩٥٤، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٠٦، ١٠٧.

(^{٢٣١}) محافظ الأبحاث: محفظة ٩٨، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٥٣١، بتاريخ ١٢ ربيع الآخر ١٢٤٦هـ / ٣٠ سبتمبر ١٨٣٠م؛ معية سنبة تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦، دفتر ٧، صفحة بدون رقم، م١٨٤، بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٣٦هـ / ١٨ مايو ١٨٢١م؛

محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ١٨٤، بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٣٦هـ / ١٨ مايو ١٨٢١م.

(^{٢٣٢}) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦، دفتر ٧، صفحة بدون رقم، م ١٨٤، بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٣٦هـ / ١٨ مايو ١٨٢١م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ١٨٤، بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٣٦هـ / ١٨ مايو ١٨٢١م.

(^{٢٣٣}) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٣٤، دفتر ٣١، ص ٦١، م ٧٠، بتاريخ ٨ رجب ١٢٤٣هـ / ٢٥ يناير ١٨٢٨م.

(^{٢٣٤}) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م ٢٩٠، بتاريخ ١٣ رمضان ١٢٥٢هـ / ٢٢ ديسمبر ١٨٣٦م.

(^{٢٣٥}) مجلس ملكية: محفظة ٢، ص ٣٩، م ٣٩، بتاريخ ١١ صفر ١٢٥١هـ / ٨ يولية ١٨٣٥م؛ ديوان خديوى: دفتر ١٨٣، ص ٣، م ٥، بتاريخ ٢٦ شوال ١٢٥١هـ / ١٤ فبراير ١٨٣٦م؛ ديوان المعاونة: ملخصات دفاتر شورى المعاونة: محفظة ١٠، دفتر ٢٧٤، ص ٢٥، م ١٩٦، بتاريخ ٢١ ربيع الآخر ١٢٥٣هـ / ٢٥ يوليو ١٨٣٧م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ١٠١، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٣٠، بتاريخ ٧ المحرم ١٢٥٤هـ / ٢ إبريل ١٨٣٨م؛ عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص ٦٩، م ٦٤، بتاريخ ١٢ رجب ١٢٥٤هـ / ١ أكتوبر ١٨٣٨م.

(^{٢٣٦}) مجلس ملكية: محفظة ٢، ص ٣٩، م ٣٩، بتاريخ ١١ صفر ١٢٥١هـ / ٨ يولية ١٨٣٥م. (^{٢٣٧}) ديوان المعاونة: أوامر للمعاونة، محفظة ١، ص ٤٧، م ٢٤، بتاريخ ٧ رجب ١٢٤٩هـ / ٢٠ نوفمبر ١٨٣٣م؛ معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٧٥، دفتر ٦٧، ص ٧٤، م ٤٠٠، بتاريخ ٢٣ شعبان ١٢٥١هـ / ١٤ نوفمبر ١٨٣٥م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٩، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٤٠٠، بتاريخ ٢٣ شعبان ١٢٥١هـ / ١٤ نوفمبر ١٨٣٥م؛ عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م ٩٧، بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى ١٢٥٣هـ / ٢٤ أغسطس ١٨٣٧م؛ نفس المصدر: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص ٦٨، م ٦٣، بتاريخ ١١ ربيع الأول ١٢٥٤هـ / ٤ يولية ١٨٣٨م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٢، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٢١، بتاريخ غرة رجب ١٢٥٤هـ / ٢٠ سبتمبر ١٨٣٨م.

(^{٢٣٨}) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦، دفتر ٧، صفحة بدون رقم، م ١٨٤، بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٣٦هـ / ١٨ مايو ١٨٢١م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ١٨٤، بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٣٦هـ / ١٨ مايو ١٨٢١م؛ عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م ٧٩، بتاريخ ٢٢ المحرم ١٢٥٢هـ / ٩ مايو ١٨٣٦م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٣٤٢، بتاريخ ٨ جمادى الآخرة ١٢٥٣هـ / ٩ سبتمبر ١٨٣٧م؛ عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م ١٠٠، بتاريخ ٣ رجب ١٢٥٣هـ / ٣ أكتوبر ١٨٣٧م؛ معية سنية تركي، ملخصات الأوامر العلية المستخرجة من الدفاتر، محفظة ٤، كراس ٣١، ص ١٤، مادة بدون رقم، بتاريخ ٣ ذى القعدة ١٢٥٣هـ / ٢٩ يناير ١٨٣٨م.

(^{٢٣٩}) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٣٨، دفتر ٣٥، صفحة بدون رقم، م ١٠٣، بتاريخ ١٧ رمضان ١٢٤٣هـ / ٢ إبريل ١٨٢٨م؛ نفس المصدر: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٥٩، دفتر ٥٣، صفحة بدون رقم، م ٥٤٤، بتاريخ ٧ رجب ١٢٤٩هـ / ٢٠ نوفمبر ١٨٣٣م. * البندقي، نقد ذهب، ذو عيار عال يقرب من أربعة وعشرين قرطاً، وهو ينسب إلى مدينة البندقية التي بدأت في ضربة (٦٦٧هـ / ١٢٥٢م) في وقت كانت نقود الممالك من الدنانير الذهب قد بدأت تفقد سمعتها العالية بسبب عدم العناية بنقوشها مع خفض عيارها وتقارب أوزانها، مما دفع شعوب الشرق العربي كله حتى سلاطين الممالك الجراكسة أنفسهم للإقبال على التعامل بالبندقي Venetian أو الدوكات Ducat، وأطلق المؤرخون على هذا النوع من النقود اسم الشخصية للصور الآدمية المنقوشة عليها، ومن بينها صور القديسين، وصور دوج البندقية الذي نسب إليه (النقد دوكات) أو (دوقات)، ويشير المقرئ إلى أنه منذ عام (٨١٠هـ / ١٣٩٥م) كثر تداول الدوكات في مصر، وتمتعت بسعر قانوني، حتى أن جمر الإسكندرية أصر على أن يدفع التجار الأوروبيون قيمة البضائع السلطانية بالسبائك الذهبية أو بالدوكات أي البندقي، ومعنى هذا أن (البندقي) قد شاع تداوله في أسواق مصر متمتعاً بثقة كبيرة في مطلع القرن (التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي). وما جاء العصر العثماني إلا وكان البندقي قد تغلغل كوسيط للمبادلة في كل أقاليم مصر، حتى في واحاتها، وقد أشار الجبرتي إلى أنه في عام (١١٣٥هـ / ١٧٢٣م) كان يزين به

الأكابر طواقى أبنائهم، وأصبح عيار البندقي العالى نموذجًا ينسب إليه ذهب الحلّى الجيد العيار، فيقال (ذهب بندقي) إشارة إلى شدة نقاوته، كما يذكر الجبرتي أيضًا، أن سعر البندقي قد وصل بمقتضى أوامر تحسين (المعاملة) عام (١٢٢٢هـ / ١٨٠٧م) إلى أربع مائة و ٤٢٠ نصف فضة، بعد أن كان سعره وصل خلال المضاربات النقدية إلى ٤٤٠ نصف فضة، ومع ذلك كان البندقي أحسن ذهب يجتهد الأفراد في طلبه تحقيقًا للاكتناز، فاختفى من الأسواق أمام العملات الرديئة بحيث أصبح سعره عام (١٢٣٣هـ / ١٨١٧م) ٩٠٠ نصف فضة، ولم يعد صرفه يقل بعد ذلك التاريخ عن ٨٨٠ نصف فضة بأى حال. (انظر: عبد الرحمن فهمي، مرجع سابق، ص ٥٧٧).

(^{٢٤٠}) التزم محمد علي دار سك النقود في القلعة من السلطان نظير ١٥٠٠ كيس سنويًا واستطاع أن يسك فيها العملة المصرية، وعيارها أقل من أعيرة العملة الأجنبية فريح من وراء ذلك كثيرًا. (انظر: أمين مصطفى عفيفي عبد الله: مرجع سابق، ص ١٣٢). وقد تمثلت العملة المضروبة في مصر في (أ) الخيرية بتسعة وزنها ٤ قراريط ونصف القيراط منها ٣ من الذهب الخالص، وقيراط ونصف القيراط من مزيج معدني. (ب) السعدية بأربعة وتزن قيراطين، وثلاثاها من الذهب الخالص والثالث الباقي من مزيج معدني. (ج) العملة الفضية وهى القروش والقطع من ذوات العشرين والعشر والخمس بارات. (د) العملة الأدنى من ذلك وكانت تدخل في صنعها معادن قليلة القيمة، وتحمل العملة طغراء السلطان وتاريخ تولى محمد علي الحكم. (انظر: محمد فؤاد شكرى وآخرون، مرجع سابق، ص ٥٤٨؛ عبد المنعم إبراهيم الجميعي: تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى، ص ٢٥).

(^{٢٤١}) عبد المنعم إبراهيم الجميعي: تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى، ص ٢٥.

(^{٢٤٢}) المرجع السابق، ص ٢٥، ٢٦.

(^{٢٤٣}) المرجع السابق، ص ٢٦.

(^{٢٤٤}) أمين مصطفى عفيفي عبد الله: مرجع سابق، ص ١٣٢.

(^{٢٤٥}) تمثلت السياسة النقدية المصرية التي أقرها محمد علي في (رجب ١٢٤١هـ / ٢٩ فبراير

١٨٢٦م) لتحديد أسعار العملات المتداولة وقيمتها في الجدول الأتى:

العملة	قيمتها	العملة	قيمتها
عمودية ذهب	٤٠ باره	بحرية جهادية ذهب	٨ باره
بالدينر ذهب	٢٧ باره	مصرية ذهب	٦ باره
مجر ذهب	٢٠ باره	ريال فرانسة ذهب	١٥ باره
بندقي ذهب	١٧ باره	يوزلك فضة	٧ باره
اسلامبولي ذهب	١٣ باره	اكليك فضة	٢٠ باره
مصري ذهب	١٢ باره	جهادية بيضاء فضة	٢٠ باره
دوبلين ذهب	١٩٢ باره	قرش اسلامبولي	٢٠ باره

(انظر: أمين سامي باشا: مصدر سابق، ص ٣٢١).

(^{٢٤٦}) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٣٨، دفتر ٣٥، صفحة بدون رقم، م ١٠٣، بتاريخ ١٧ رمضان ١٢٤٣هـ / ٢ إبريل ١٨٢٨م؛ الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ثم من ولده العزيز إبراهيم إلى وفاته، مخطوط رقم ٢٤٨٤، جـ ١، ص ٨٩، مادة بدون رقم، بتاريخ ١٧ رمضان ١٢٤٣هـ / ٢ إبريل ١٨٢٨م.

(^{٢٤٧}) ديوان خديوي: دفتر ٨٥٦، ص ٥٧، م ٢٤٦، بتاريخ ٢٧ المحرم ١٢٤٦هـ / ١٩ يوليو ١٨٣٠م.

(^{٢٤٨}) عبد المنعم إبراهيم الجمعي: تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي، ص ٢٦، ٢٧.

(^{٢٤٩}) أمين مصفى عفيفي عبد الله: مرجع سابق، ص ١٣٢.

(^{٢٥٠}) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٨١، دفتر ٧١، صفحة بدون رقم، م ٨٣٣، بتاريخ ٢٠ ربيع الأول ١٢٥٢هـ / ٢٩ يونية ١٨٣٦م * لمزيد من المعلومات عن العملات التي سكّت في مصر في عصر محمد علي. (انظر: أمين سامي باشا: مصدر سابق، ص ٤٧٣؛ محمد فؤاد شكرى وآخرون: مرجع سابق، ص ٧٢٦، ٧٢٧).

(^{٢٥١}) عبد المنعم إبراهيم الجمعي: تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي، ص ٢١.

(^{٢٥٢}) الدرهم: وحدة من وحدات العملة الإسلامية الفضية، واسم الدرهم مشتق من اسم الدراخمة اليونانية، وقد استعارة العرب من الفرس، إذ كانت الأقاليم الشرقية من العالم الإسلامي تتعامل بالدراهم الفضية عند الفتح العربي لها، ويوزن الدرهم خمسة عشر قيراطاً،

والقيراط أربع حبات، والحبة تعنى بذور الشعير، ويبلغ وزنه الشرعى ٧/ ١٠ الدينار أى ٢,٩٧ جرام، ولا زالت بعض البلاد العربية تستعمل الدرهم كعملة أساسية إلى اليوم، وإن كانت دراهم غير فضية، (انظر: حسن محمود الشافى، العملة وتاريخها، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٨٤).

(^{٢٥٣}) المجلس الخصوصى، محفظة ١، صفحة ومادة بدون رقم، بتاريخ ٧ جمادى الأولى ١٢٥١هـ / ٢ سبتمبر ١٨٣٥م؛ مجلس أحكام مصر، دفتر أمور إدارة وإجراءات، س ٧، ص ١٧٨، ١٩٧م، بتاريخ ٧ جمادى الأولى ١٢٥١هـ / ٢ سبتمبر ١٨٣٥م.

(^{٢٥٤}) أمين مصطفى عفيفى عبد الله: مرجع سابق، ص ١٢٨، ١٢٩.

(^{٢٥٥}) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٧، ص ٥١، م ١٣٦، بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٥١هـ / ١٧ فبراير ١٨٣٦م

(^{٢٥٦}) عبد المنعم إبراهيم الجميعة: تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى، ص ٢١. * صدر بناء على ذلك أمر عال يارسال ((المسيونيل)) ناظر قسم التجارة الداخلية إلى بحر برا لعمل العقد اللازم بين الحكومة المصرية والمصنع الألماني بخصوص تصنيع المكاييل والموازين، وقد بلغت تكاليف ذلك قرابة ١٣٤ ألف فرنك، ونظرًا لتأخر وصولها إلى مصر عن موعدها المحدد تقرر إرجاء العمل بها حتى عام (١٢٩٣هـ / ١٨٧٦م). (انظر: عبد المنعم إبراهيم الجميعة: تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى، ص ٢١).

(^{٢٥٧}) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م ٧٩، بتاريخ ٢٢ المحرم ١٢٥٢هـ / ٩ مايو ١٨٣٦م.

(^{٢٥٨}) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٢، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٩٦، بتاريخ ٨ جمادى الأولى ١٢٥٤هـ / ٣٠ يوليو ١٨٣٨م.

(^{٢٥٩}) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦، دفتر ٧، صفحة بدون رقم، م ٣١٦، بتاريخ ٢٧ ذى الحجة ١٢٣٦هـ / ٢٤ سبتمبر ١٨٢١م؛ نفس المصدر: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٢، دفتر ١٠، صفحة بدون رقم، م ١٥٣، بتاريخ ٢٩ جمادى الأولى ١٢٣٧هـ / ١١ فبراير ١٨٢٢م؛ نفس المصدر: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٧، دفتر ١٤، ص ١٢، م ٨٥، بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٣٨هـ / ١١ مايو ١٨٢٣م؛ محافظ الأبحاث:

محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٢٩، بتاريخ ١٣، شعبان ١٢٥٤هـ — ١٢ / نوفمبر ١٨٣٧م.

(^{٢٦٠}) معية سنبة تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٧، دفتر ١٤، ص ٥٣، م ٣٨٨، بتاريخ ٨ رمضان ١٢٣٩هـ / ٧ مايو ١٨٢٤م.

(^{٢٦١}) أحمد الشربيني: مرجع سابق، ص ٢٠.

(^{٢٦٢}) لطيفة محمد سالم: بريطانيا ومصر بين التسوية وتولية عباس الأول ١٨٤١ - ١٨٤٨ في ضوء الوثائق البريطانية، المجلة التاريخية المصرية، مج ٣٣، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٢٣٢.

(^{٢٦٣}) أمين مصطفى عفيفي عبد الله: مرجع سابق، ص ٩٩.

(^{٢٦٤}) راشد البراوي ومحمد حمزة عيش: مرجع سابق، ص ٨٧، ٨٨.

(^{٢٦٥}) لطيفة محمد سالم: مرجع سابق، ص ٢٣٢.

(^{٢٦٦}) أحمد الشربيني: مرجع سابق، ص ٢٠.

(^{٢٦٧}) أمين مصطفى عفيفي عبد الله: مرجع سابق، ص ٩٩، Charles Issawi: op.cit, p.395.

(^{٢٦٨}) أحمد أحمد الحنة: مرجع سابق، ص ٣١٩.

(^{٢٦٩}) أحمد الشربيني: مرجع سابق، ص ٢١.

الفصل الثالث

العلاقات الثقافية والاجتماعية

تعد العلاقات الثقافية والاجتماعية بين مصر واليمن من أقوى العلاقات الإنسانية التي لا تقضى عليها الأحوال الطارئة والمتغيرة، إنما يظل وقعها طويلاً متجدداً بعكس العلاقات السياسية أو الاقتصادية تلك التي تخضع لظروف طارئة وتبدل حسبما يطرأ عليها من تغييرات في المناصب القيادية أو التكتلات الإقليمية والدولية. وعلى ضوء هذه العبارة فسوف نتعرض في هذا الفصل للعلاقات الثقافية والاجتماعية بين مصر واليمن في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، أما بالنسبة للعلاقات الثقافية فسوف يتم التعرض لها من خلال الحديث عن رواق اليمنية الذي كان يضم في داخله الطلاب القادمين من اليمن إلى الأزهر، وكذلك محمد علي والأزهر وموقف محمد علي من سير العملية التعليمية فيه، ثم يتطرق الحديث بعد ذلك إلى دور العلماء في دعم العلاقات الثقافية بين مصر واليمن خلال تلك الفترة وذلك عن طريق العلماء اليمنيين في مصر والعلماء المصريين في اليمن، أما بخصوص العلاقات الاجتماعية فسوف نتناولها من خلال الحديث عن اليمنيين في مصر والمصريين في اليمن، وما ترتب على ذلك من تقوية العلاقات الإنسانية بين مصر واليمن خلال تلك الفترة.

أولاً: العلاقات الثقافية:

ظلت العلاقات الثقافية بين مصر واليمن على امتداد الفترة موضوع الدراسة تشكل ركناً أساسياً من أركان العلاقات بين البلدين، ويرجع ذلك لعاملين أساسيين، هما: العامل الأول: وقوع مصر واليمن خلال أغلب فترات تاريخهما تحت حكم دولة كبرى واحدة، بداية بالدولة العربية الإسلامية، والأموية، والعباسية، والفاطمية، ومروراً

بالدولة الأيوبية، والمملوكية، والعثمانية، ووصولاً إلى الدولة المصرية - كما بينا آنفاً - مما سهل حركة الانتقال للتيارات الثقافية بين البلدين.

العامل الثاني: تبادل الزيارات العلمية بين مصر واليمن عن طريق الطلاب والعلماء^(١)، ومن أوضح الأدلة على ذلك هو الجامع الأزهر^(٢)، فوجوده في القاهرة مكن مصر من أن يكون لها نفوذ ديني وعلمي لدى من يرغب في تحصيل العلم، فلم يغلق الأزهر أبوابه في وجوه الراغبين في الالتحاق به من المصريين والشعوب الإسلامية - بوجه عام واليمن على وجه الخصوص - ولم تعتمد فيه الدراسة على الفوارق الاجتماعية أو الاقتصادية، وكان على مر العصور وثيق الصلة بسائر الشعوب العربية والإسلامية عن طريق الوافدين عليه من الطلاب والعلماء من أبناء تلك الشعوب، فكان مؤسسة عربية إسلامية كبرى توثق فيها وشائج المحبة والتفاهم بين أبناء مختلف الشعوب الذين وفدوا إليه من أقاصى البلاد الإسلامية^(٣)، ووجدوا في رحابه الأمن والملاذ والرعاية والزاد الروحي والتراث الفكري^(٤).

كما كان العلماء الوافدين يتصدرون بعضاً من حلق العلم في رحاب الأزهر، بينما يتصدر العلماء المصريون البعض الآخر من هذه الحلقات الدراسية، ويلقى هؤلاء وأولئك دروسهم في موضوعات شتى تتصل بالثقافة الإسلامية العليا الدينية والأدبية واللغوية، وكانت هذه الحلقات دراسات جامعية، وهكذا كانت تجتمع في رحاب الأزهر أروع مظاهر الوحدة الثقافية بين شعوب الأمة الإسلامية - عامة واليمن خاصة - ممثلة في الصفوة الممتازة من رجال الفكر الإسلامي؛ فجعلوا من الأزهر مركزاً رئيسياً للإشعاع الفكري^(٥).

ومن التقاليد الراسخة التي ظلت لصيقة بالتاريخ العلمي والاجتماعي بالأزهر كجامعة، أنه أفرد لكل طائفة من طلابه - وكان يطلق عليهم المجاورون - رواقاً^(٦) يقيمون فيه إقامة دائمة بالجنان طوال السنوات التي يقضيها كل منهم في تحصيل العلم في رحابه^(٧)، والذي لم يقتصر على العلوم الشرعية فقط، بل شمل أيضاً علوم الفلك والطب والرياضة^(٨). كما كان يوزع عليهم بدون مقابل نقدي، يوماً بعد يوم وفق نظام رتيب، الجراية، وهي عدد معين من أرغفة الخبز، كما كان يصرف لأعداد منهم مرتبات نقدية في أول كل شهر

هجري، ويقدم لطلبة جميع الأروقة الأطقمة و الحلوى والعطايا في المناسبات الدينية وما إلى ذلك^(٩)، و كان كل رواق كان يضم الطلبة متحدى الجنس، ومن هنا فقد تم تخصيص رواق خاص للطلبة الوافدين من اليمن ضمن أروقة الأزهر عرف باسم رواق اليمنية وسوف نعرض له كما يلي:

رواق اليمنية:

كان هذا الرواق له باب على الرحبة المسقوفة، وهو بناء أرضى صغير، ويحتوى على دواليب وخزن مكتوب على بعضها "بسم الله الرحمن الرحيم، وقف هذه الخزانة الفقير إلى الله تعالى الخواجة مصطفى أفندي ابن الخواجة محمود، على المجاورين اليمنية بالجامع الأزهر" وبه مكتبة تضم ١٤٥ مجلدًا، ولهذا الرواق جارية تصرف كل يومين مقدارها ٣٤ رغيفًا، ويقع هذا الرواق بجوار رواق البرنية^(١٠).

لقد تضمن هذا الرواق الطلبة القادمين من اليمن إلى الأزهر، وقد تجاوز كل منهم العشرين عامًا بعد أن حصلوا على قسط وافر من العلم في بلادهم، وجاءوا إلى الأزهر؛ ليستزيدوا علمًا وليستكملوا دراساتهم الإسلامية العليا فيه منذ أن أصبح موطن التفقيه في الدين للمسلمين الضاربين في الأرض، فكانوا يلتحقون بالأزهر مدعمين بثقافة إسلامية واسعة مسبقة وأذهان متفتحة، وفي حالة من النضج العقلى يساعدهم على استيعاب دراساتهم في يسر، وكان يعيش معظمهم في الرواق الخاص بهم، وكانوا أنعم عيشًا من الطلبة المصريين المقيمين في الأروقة، وأنظف منهم ثيابًا وأبدانًا، وأكثر منهم ثراءً، بسبب المرتبات الكافية التي تصرف لهم سواء من الأروقة أو من حصيلة الأوقاف التي حبسها عليهم تجار من بلادهم يمارسون نشاطًا تجاريًا في القاهرة^(١١)، وغيرهم ومن هؤلاء الشيخ محمد أحمد برادة^(١٢)، وسالم باعبيد، وعبد الرحمن أفندي وافي^(١٣)، هذا بالإضافة إلى النقود التي كانوا يجلبونها معهم فكفلت لهم هذه وتلك المعيشة في مستوى مرتفع في الرواق، وكان الفقير منهم قليل، وإذا قلت نقودهم كان يسهل عليهم الحصول على غيرها من الحكام والأمراء ومن إليهم، وكان هؤلاء لا يضمنون عليهم ببذل الأموال، وكانت أروقتهم

تمتاز بالنظافة والفرش الكافي، وكانوا في حياتهم العلمية والخاصة يترفعون عن الصغائر ويحافظون على كرامتهم، وربطتهم بزملائهم المصريين أواصر المودة^(١٤).

كان الواحد منهم إذا اعتزم العودة إلى بلاده بعد انتهاء دراسته، يقيم قبيل سفره حفل وداع في الرواق يدعو إليه أصدقاءه من طلبة الأروقة فضلاً عن طلبة رواقه، وكانت توجه الدعوة أيضاً إلى بعض علماء الأزهر وشيوخ الأروقة، وكان يضاء الرواق بالشموع وتقد فيه الفرش، ويجتمع في الرواق بعد صلاة العشاء المدعوون ويبدأ الحفل بتلاوة آيات من القرآن الكريم يتلوها أحد الحاضرين، ثم يطاف عليهم بأكواب من المشروبات وأطباق تحوى أنواعاً من الحلوى والنقل (الياميش) ثم القهوة، ويلقى بعد ذلك بعض زملاء الطالب وأصدقائه قصائد شعرية يشيدون فيها بغزارة علمه وسمو أخلاقه ويتمنون له توفيقاً في حياته المستقبلية، ويرد عليهم الطالب بكلمة يشكرهم فيها على مشاعرهم الطيبة لحوه، وينتهي الحفل بتلاوة أخرى من آيات القرآن الكريم^(١٥).

ومما لا شك فيه أن هؤلاء الطلبة الوافدين من اليمن إلى مصر لتلقى العلوم المختلفة داخل الجامع الأزهر، لم يكونوا منغلقيين على أنفسهم داخل المجتمع المصري، بل كانت لهم علاقاتهم المتعددة بمختلف الفئات هناك من خلال احتكاكهم اليومي بهم. ويتضح ذلك مما سبق ذكره من أنه كانت تربط هؤلاء الطلبة علاقات طيبة مع الطلبة المصريين الموجودين داخل الأروقة الأخرى، مما كان له أكبر الأثر في دعم العلاقات الثقافية بين مصر واليمن خلال تلك الفترة.

محمد علي والأزهر:

لقد كانت مصر مركز الثقافة الإسلامية حيث كان الأزهر مهبطاً لطلبة العلم من جميع أنحاء العالم الإسلامي، يتخرج فيه علماء الدين والشريعة والفقه، ولكن الأزهر لم يعد المعين الذي يمكن أن يمد محمد علي بما يحتاج إليه من رجال إداريين وفنيين ومهنيين يصلحوا ليكونوا أدوات النهضة الحديثة، فكان لابد له من إقامة صرح جديد للتعليم يقتبس من علوم الغرب وفنونه ما يصلح لدولة مصر الحديثة، وفي نفس الوقت الإبقاء على الأزهر بترائه العلمي والديني، والالتفاف ببعض الناهين من خريجيه؛ لإرسالهم في بعثات إلى فرنسا

وإنجلترا وغيرها من البلاد المتقدمة للتخصص في مختلف العلوم والفنون، وذلك بجانب عدد آخر من طلبة المدارس الذين وقع عليهم الاختيار، حتى إذا عادوا إلى وطنهم كانوا عدة النهضة الحديثة، وحلوا محل الأجانب في الوظائف المختلفة، وفي تلقين أبناء أمتهم ما درسوه في أوروبا^(١٦).

وعلى ذلك فإن رغبة محمد علي في إصلاح التعليم شملت اتجاهين، هما: إنشاء المدارس الحديثة، وإرسال البعثات إلى بلدان أوروبا المختلفة؛ للاطلاع على العلوم هناك، وإعداد النواة المثقفة التي يمكنها بعد عودتها إلى مصر أن تحل مكان الأجانب من الأطباء والمهندسين والضباط والأساتذة وغيرهم^(١٧). كما ظل الأزهر على نظامه القديم ولم يساير حركة التقدم والإصلاح التي نهض بها محمد علي باشا، فانتقل مركز الثقافة من الأزهر إلى المدارس والمعاهد والبعثات، وانكمش العلماء ولم يشتركوا في حركة التجديد والإنشاء في مختلف نواحيها، فعجزوا عن الاشتراك في حروب مصر أو في إدارة حكومتها أو في سياستها وأعمال العمران التي قامت بها، وبديهي أن انعكافهم على المسائل الدينية، وعجزهم عن الاشتراك في الأعمال العامة التي تمت في عصرهم، كل ذلك كان له أثره في تضائل نفوذهم وإضعاف كلمتهم^(١٨).

وقد ذكر أحد المؤرخين أن عدم قيام محمد علي بإحداث أي تغيير في نظم التعليم داخل الأزهر وتركه على نظامه القديم يرجح لسببين، الأول: أنه خشى أن يثير سخط العلماء والجماهير إذا تعرض هو لنظام التعليم فيه أو أقدم على إصلاحه وجعله يساير حركة التقدم العلمي الحديث، والسبب الثاني: أنه لم يجد من بين العلماء من يضطلع بهذه المهمة ويعهد إليه بها؛ ولذا لم يفكر محمد علي في إصلاح الأزهر، ولا فكر فيه علماءه وأقطابه؛ فوقفت حركته وانتقلت النهضة العلمية إلى المدارس النظامية التي أسسها محمد علي^(١٩).

ومع ذلك ظل الأزهر هو المورد الذي استمدت منه المدارس الحديثة والبعثات العلمية تلاميذها، فمنه اختارت الحكومة طلبة المدارس العالية التي أنشأتها، وكثيراً من أعضاء البعثات العلمية الأولى التي أوفدتها إلى أوروبا^(٢٠)، فتخرج فيه بواسطة البعثات

والمدارس علماء ناهون كان لهم الأثر الجلى في نهضة مصر العلمية والاجتماعية، فالأزهر من هذه الناحية كان له فضل كبير على النهضة العلمية الحديثة، ومن جهة أخرى فإن الحكومة كانت تختار من رجاله بعض المتضلعين في اللغة العربية لتنقيح وتهذيب الكتب المترجمة للغة العربية في الطب والرياضيات وغيرها، ويسمون المحررين، وطائفة أخرى لتصحيح الكتب عند طبعها وهم المصححون، ولهؤلاء وأولئك فضل كبير على نهضة التعريب والتأليف^(٢١).

وقد ظلت القوى البشرية المتعلمة تعليمًا أزهيًا الأكثر عددًا والأكثر انتشارًا على سطح الحياة المدنية، كمل ظل التعليم الديني يحتضن أبناء مصر واليمن غير متأثر بمزاج حاكم أو اتفاقية دولية^(٢٢).

وهكذا يتضح لنا مما سبق كيف أن محمد علي لم يكن له أي دور فعال في سير العملية التعليمية داخل جامعة الأزهر، بل تركه على نظامه القديم - للأسباب التي ذكرناها آنفًا - وترى الباحثة أن الأزهر قد تمتع بحرية مطلقة في تقرير الدراسات التي تلقى على طلابه، ولم يخضع لأي توجيه حكومي من قبل حكومة محمد علي، فكان هذا من أهم الأسباب التي دفعت بالكثير من طلاب اليمن الوفود إليه للاستزادة من العلم بين رحابه خلال تلك الفترة.

دور العلماء في دعم العلاقات الثقافية:

لقد كان لانتقال العلماء بين المراكز الثقافية في مصر و اليمن دور فعال ومؤثر في تقوية العلاقات الثقافية بين البلدين.

ومن أبرز العلماء اليمنيين الذين وفدوا إلى مصر وقاموا بالتدريس في الجامع الأزهر محمد بن عبد الرزاق الشهير بمروتنى الحسيني الزبيدي (نسبة إلى زبيد) المولود في عام (١١٤٥هـ / ١٧٣٢م) وقد قدم من اليمن إلى مصر في عام (١١٦٧هـ / ١٧٥٤م) بعد أن زار أقطارًا عديدة، من بينها الحجاز، وكان الزبيدي من أبرز علماء عصره، فقد كان هذا العالم متبحرًا في فقه اللغة العربية وآدابها وفي الحديث والرجال والأنساب^(٢٣).

ولقد قدر لهذا العالم اليمني أن يلعب دوراً مهماً في إثراء الحركة الثقافية في مصر أوائل القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، حيث تلقى العلم على يديه كل من الشيخ إسماعيل الخشاب^(٢٤)، والشيخ حسن العطار^(٢٥)، وشيخ المؤرخين عبد الرحمن الجبرتي^(٢٦)، وهم من أبرز مفكري هذه الحقبة التاريخية^(٢٧).

ولقد ارتبط هذا العالم بطلا به في مصر بروابط وثيقة حيث تأثروا به وأثروا فيه، ولعل من أشهرهم على الإطلاق عبد الرحمن بن حسن الجبرتي: ويرجع الفضل إلى الزبيدي في اهتمام الجبرتي بكتابة التاريخ، حيث أن الشيخ محمد خليل المرادي، مفق دمشقي، قام في نهاية القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، بعمل ترجمة لأعلام ذلك القرن، وطلب في عام (١٢٠٠هـ / ١٧٨٥م) من الشيخ الزبيدي - أثناء إقامته في القاهرة - أن يساعده في ذلك بجمع تراجم المصريين والحجازيين، وعندما بدأ الزبيدي القيام بهذا العمل، طلب من تلميذه عبد الرحمن بن حسن الجبرتي أن يشاركه في جمع تراجم العلماء المصريين، خصوصاً أن الزبيدي كان حديث العهد بمصر، وبالفعل شرع الجبرتي في القيام بهذا العمل، ولكن وفاة الزبيدي والتي أعقبها وفاة المرادي أيضاً في العام نفسه، أدى في النهاية إلى انفراد الجبرتي بهذا العمل الذي طوره فيما بعد وهو المعروف باسم "عجائب الآثار في التراجم والأخبار" إلى أن وافته المنية بمصر عام (١٢٣٦هـ / ١٨٢٠م)^(٢٨).

ولم تتوقف إسهامات الزبيدي على التدريس بالجامع الأزهر بل وضع خلال إقامته بالقاهرة شرحه الشهير للقاموس وسماه "تاج العروس من شرح جواهر القاموس"، و"عقود الجواهر المنفية في أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة"، و"جذور الاقتباس في نسب بني العباس"، كما شرح أيضاً بعض أجزاء من كتاب إحياء علوم الدين للغزالي، و"العقد الثمين في طرق الإلباس والتلقين"، و"حكمة الإشراق إلى كتاب الآفاق" وألف غير ذلك كثيراً من الكتب والرسائل في علم الأنساب والأسانيد وتخاريج الأحاديث، وأصاب شهرة عريضة في أنحاء العالم الإسلامي، وظل مقيماً في القاهرة علماً من أعلام اللغة العربية حتى أصيب بمرض الطاعون ووافته المنية في (شعبان ١٢٠٥هـ / إبريل ١٧٩١م)^(٢٩).

ولقد ظل الأزهر الشريف مقصدًا للعديد من العلماء اليمنيين حيث تشير الوثائق إلى الشيخ إبراهيم اليمني الذي تصدى للتدريس في الجامع الأزهر أوائل القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، إلى جانب انخراطه في مجال الالتزام الزراعي أسوة بعلماء ذلك العصر^(٣٠). وكذا الشيخ عمر الحضرمي الذي تصدى للتدريس في الجامع الأزهر، إلى جانب قيامه بممارسة النشاط التجاري داخل المجتمع المصري^{(٣١)*}.

وهكذا كانت القاهرة مأوى لكثير من طلاب العلم والعلماء، فقد حرص عدد ليس بالقليل من طلاب اليمن إلى الحجىء إلى مصر للدراسة في الأزهر الشريف، كما اتخذ بعض العلماء اليمنيين مصر وطنًا ثانيًا لهم، وإن لم يقطعوا صلتهم بمواطنهم الأصلية، والبعض الآخر كان يقيم فيها فترة من الوقت ثم يعود إلى اليمن مرة ثانية، مما كان له بدون شك أثره الكبير في دعم العلاقات الثقافية وازدهارها بين مصر واليمن خلال تلك الفترة.

كما شهدت اليمن على امتداد تاريخها أفواجًا من العلماء المصريين الذين أتوا إليها واستقروا فيها وأخذوا منها وأعطوا لها، وقد شكلت هذه الأفواج تيارًا مستمرًا في ازدهار العلاقات الثقافية بين البلدين، ومن أوضح الأمثلة على ذلك: على بن عمر بن محمد الحسيني، المولود بقنا والذي قدم مصر وتلقى العلم بها على يد كثير من الأساتذة، ثم زار كثيرًا من البلاد الإسلامية ومنها اليمن حيث دخل صنعاء واجتمع بإمامها^(٣٢) ودخل زيد واجتمع بمشايخها وأخذ عنهم واستأنسوا به وأكرموه وصار يعقد لهم حلق الذكر، وبعد عشرين عامًا عاد إلى مصر مرة ثانية في عام (١١٨٢هـ / ١٧٦٨م) ولكنه ما لبث أن سافر إلى اليمن للمرة الثانية وزار كثيرًا من المدن اليمنية ومنها صنعاء وكوكان وزيد فزادت شهرته هناك وأقبل عليه كثير من أهل اليمن وأحبوه وأكرموه، ثم رجع إلى مصر عام (١١٩٤هـ / ١٧٨٠م) وما زال على حاله في عبادة وحسن توجهه إلى الله حتى وافته المنية عام (١١٩٨هـ / ١٧٨٤م)^(٣٣).

كذلك محمد بن أحمد أبو الفضل، الشهير بالنجاشي، والمولود تقريبًا في عام (١١٦٠هـ / ١٧٤٧م)، والذي تتلمذ على يد كثير من فضلاء عصره، وسافر إلى اليمن في عام (١١٧٣هـ / ١٧٦٠م) وزار بعض المدن اليمنية، مثل: زيد، والتقى بكثير من

العلماء اليمنيين المشهورين هناك، مثل: عبد الرحمن بن أحمد، ومحمد بن علاء الدين وسليمان بن يحيى وغيرهم كثير، ثم ما لبث أن عاد إلى مصر في عام (١١٨٢هـ / ١٧٦٨م)، واشتهر ذكره عند كثير من الأعيان، وكان إنساناً حسناً مجموع الفضائل رأساً في فن الحديث، واسع الاطلاع، مع ما عنده من جودة الحفظ والفهم السريع، وإدراك المعاني الغريبة وحسن الإيراد للمسائل الفقهية والحديثية، وله مؤلفات في فن الحديث؛ إلا أنه لم يستقر في مصر كثيراً فظل ينتقل بين البلاد العربية إلى أن وافته المنية عام (١٢٠٠هـ / ١٧٨٦م) ^(٣٤).

يتضح لنا مما سبق وجود العديد من المؤثرات الثقافية المصرية التي وجدت طريقها إلى قلب المجتمع اليمني أوائل القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، عن طريق بعض العلماء المصريين الذين وفدوا إلى اليمن واستقروا فيها وخالطوا أهلها وحكامها أواخر القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، ولم ينقطع وفود العلماء المصريين إلى اليمن، حيث تشير الوثائق إلى حرص محمد علي علي إرسال بعض علماء الدين من الأئمة لمرافقة القوات العسكرية في اليمن، وعرف هؤلاء باسم "أئمة الأورط" وكان من مهامهم بذل الحمة في إلقاء النصائح المؤثرة للقوات العسكرية الموجودة هناك لتشويقهم في تأدية الواجبات المنوطة بهم ^(٣٥). كما ساهم احترام وتقدير اليمنيين لهؤلاء العلماء في تذليل بعض العقبات التي واجهت القوات المصرية في اليمن حيث يتضح من خلال الأوامر الصادرة من محمد علي ضرورة اتباع المسؤولين في اليمن للمنهج السلمي في مواجهة العصاة والمتمردين قبل اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة ^(٣٦).

وهكذا لم ينقطع وفود العلماء اليمنيين إلى مصر، أو وفود العلماء المصريين إلى اليمن، واستطاع كل منهم الاندماج والاختلاط بالمجتمع الذي انتقلوا إليه، إلى جانب الدور الإيجابي الذي قاموا به في نشر الثقافة داخل هذه المجتمعات مما كان له أكبر الأثر في دعم وازدهار العلاقات الثقافية بين مصر واليمن خلال تلك الفترة.

ثانيًا: العلاقات الاجتماعية:

اليمنيون في مصر:

لم تكن العلاقات الاجتماعية بين مصر واليمن وليدة القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي فحسب بل ترجع إلى ما قبل العصور التاريخية، حيث كانت مصر دومًا ومنذ أقدم العصور مهجرًا للقبائل اليمنية التي نزحت إليها واستقرت في ربوعها^(٣٧)، وازداد هذا الارتباط بالفتح الإسلامي لمصر عام (٢١هـ / ٦٤٢م)^(٣٨)، ويرجع ذلك للدور البارز الذي قامت به القبائل اليمنية في مجال الفتح الإسلامي لمصر، فكانت عماد جيش عمرو بن العاص الفاتح^(٣٩)، وأمر الأخير جموع القبائل التي اشتركت معه في الفتح - وعلى الأخص القبائل اليمنية - بالانتشار في أرض النيل واتخاذ المنازل في كل مكان منها^(٤٠)، وقد استمر نزوح هذه القبائل من اليمن إلى مصر في أعقاب الفتح^(٤١)، وباتت مدن مصر وقراها منذ العصر الإسلامي الأول ميدانًا مفتوحًا لأبناء اليمن يؤمونها ويمارسون فيها نشاطاتهم المختلفة^(٤٢).

ومن الأمثلة على هذه القبائل: قبائل الأزد^(٤٣)، ولها فروع متعددة، منها: غسان والأنصار، وخزاعة، والعتيك، والحجر، وعك، وغافق^(٤٤)، وقد استوطنت أسيوط وعلى الأخص مدينة منفلوط^(٤٥) وما زالت حتى الآن تحمل إحدى قرى أسيوط اسم الأنصار^(٤٦)، وقبائل مالك، وهي تنقسم إلى قبليتين كبيرتين: الأولى: المعافر^(٤٧)، وبطونها في مصر كثيرة ومتعددة، منها: بنو موهب، وبنو كاسر المدى، وبنو حليف وشعبان، وبشر، وقد استوطن جانب كبير منهم بالإسكندرية^(٤٨)، والثانية: هي خولان^(٤٩) وكانت بطونها كثيرة ومتعددة أيضًا، ومنها: الجديدة، وسعد، وبنو جعل، وقد استوطنوا في قرى البهنسا^{(٥٠)*}.

أضف إلى ذلك قبيلة طى وهي من أكبر القبائل التي نزلت بمصر، وبلى، وجهينة، وهم بطن من بطون قبيلة قضاة اليمنية، وقبيلة خم^(٥١) ومن بطون خم قبيلة بنى مر التي نزلت بأسيوط وما زالت قرية بنى مر في أسيوط تحمل اسم هذه القبيلة حتى اليوم^(٥٢)، كما كان استقرار قبيلة بلى فيما بين جهة قنا والقصر من صعيد مصر، هذا بالإضافة إلى قبيلة

جزام وكهلان التي استقرت في الجزء الشمالي الشرقي من الأراضي المصرية^(٥٣)، وغيرها من القبائل اليمنية التي اتخذت من مصر وطناً ثانياً لها، والتي لم يقتصر وجود هذه القبائل في مكان معين أو منطقة محددة - كما أوضحنا سابقاً - بل في جميع أنحاء مصر.

ومما لا شك فيه أن القبائل اليمنية التي وفدت إلى مصر قد تركت بعض الأثر في تكوين مصر الاجتماعي ولكن كانت رابطة الإسلام تلغى الحاجز الجنسي أو العنصري، كما كانت هذه العناصر الوافدة تندمج اجتماعياً بشكل تدريجي في الشعب وتذوب فيه، ولم يسجل التاريخ هجرات راجعة عائدة إلى أوطانها الأصلية من بين هذه العناصر^{(٥٤)*}.

وفي بداية القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي كانت بعض القبائل العربية - وعلى الأخص القبائل اليمنية - التي وفدت إلى مصر في القرون السابقة قد استقرت تماماً واندججت في المجتمع المصري وأخذ أفرادها يمارسون أنشطة اقتصادية مختلفة في مجال الزراعة وباقي الحرف، بينما بقي البعض الآخر في مرحلة البداوة وعدم الاستقرار؛ لذا أطلقت عليهم المصادر المعاصرة لفظ (البدو) أو (العربان)، وكثيراً ما كانت القبيلة الواحدة تنقسم إلى قسمين، قسم يحترف الزراعة ويعيش في البيوت المعتادة ويسكن هؤلاء عادة قريباً من النيل ويعرفون (بعرب الحيط)، وقسم آخر يعيش في الخيام (الحيش) ويعيش على الرعي ويحيا حياة التجوال مع قطعانه على تخوم الصحراء ويعرف (بعرب الحيش)، وغالبا ما مارس هؤلاء حياة النهب والسلب وتمسكوا بنظام حياتهم ورأوا أنفسهم أفضل من العرب الذين استقروا واحترفوا الزراعة، فقد كانوا يرون في حياتهم الحرية المحبة إليهم^(٥٥).

وفي أوائل القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، كانت هناك بعض القبائل اليمنية التي استقرت تماماً داخل المجتمع المصري، حيث منحتهم الأجهزة الإدارية أرضاً إما على سبيل "مسموح المشايخ" أو "مسموح العربان"^(٥٦) وبذلك أصبحوا من أعيان الريف المحليين، ومن عداد الفلاحين، ومن هؤلاء أولاد عايد في الشرقية، وعندما أعطاهم محمد علي حرية الاختيار بين أن يعاملوا كعرب رُحَّل ومن ثم يتخلون عن أراضيهم وأملاكهم، أو أن يعاملوا كفلاحين ويخضعوا للضرائب، اختاروا المعاملة الأخيرة، وتعهدوا بأن يدفعوا الضرائب كما يدفع الفلاحون^(٥٧). أما غالبية القبائل اليمنية في مصر فكانت لا

تزال في مرحلة البداوة وعدم الاستقرار، وكانوا دائمي التنقل والتجول في الصحراء، مما جعلهم في حرب مستمرة مع الفلاحين، فقد انصرف كثير من العربان إلى قطع الطريق والاعتداء على القرى الآمنة، ومن أشد تلك القبائل بأسًا، وأكثرها عنفًا وشهرة قبائل جهينة وبلي^{(٥٨)*}.

وقد بلغ العربان في بداية عهد محمد علي حدًا كبيرًا من الجبروت والبأس فكانوا يسلبون وينهبون ويقطعون الطرق على التجار والقوافل والأهالي، حتى أنهم كانوا يفرضون الإتاوات على الأهالي وإلا تعرضت زراعتهم للقلع والحرق ونهب مواشيهم^(٥٩). هذا من جانب، ومن جانب آخر كان البدو يحكم طبيعتهم رعاة، وكان الصوف الناتج من أغنامهم ضروريًا لصناعة الملابس، كما أن خيولهم وجمالهم كانت ضرورية للجيش، فقد أخذ محمد علي يتعامل معهم على أنهم عناصر منتجة وذات قيمة في المجتمع، كما أخذ يسعى من أجل توطينهم داخل المجتمع بهدف تحقيق الاستقرار والأمن الداخلي^(٦٠).

ومن ثم فكر محمد علي مليا في علاج حالة العربان، ورأى من الحكمة بادئ الأمر أن يهادن زعماء القبائل، ويسلك حيالهم مسلك المحاسنة، فعقد الاتفاقيات معهم، ولكن القبائل نقضت هذه الاتفاقيات، فأدرك محمد علي أنه لا مناص من أخذهم بالقوة، فجرد عليهم كتائب الفرسان فأخذت تناوشهم وتسد عليهم السبل إلى أن أذعنوا وثابوا إلى الطاعة وطلبوا الصلح فرضى أن يصالحهم على أن يقيم زعمائهم بالقاهرة ليكونوا رهائن عنده يضمن بهم طاعتهم وولاء قبائلهم، وأجرى عليهم الرواتب والأرزاق فكان لهذه الوسيلة تأثير كبير في إخماد القبائل إلى الهدوء والسكينة، ولجأت الحكومة إلى وسيلة حكيمة تصرف بها البدو المنتشرين في أطراف البلاد عن عيشة البداوة وتدخلهم في حظيرة العمران، فاقطعتهم أراض شاسعة أعفتها من الضرائب ينتفعون بها ويستغلونها^(٦١).

وكانت هذه الأراضي على أنواع ثلاثة: كان النوع الأول مفروضًا أن يُمنح ويخضع لضريبة قدرها نصف ضريبة "الخراج" أما النوع الثاني فكان معفى من الضرائب شريطة أن يفلح البدو الأرض بأنفسهم، أما النوع الثالث فكان في صورة "أبعادية" وكانت هذه توزع

بمساحات متفاوتة ابتداء من قرى بأكملها توهب للزعماء القبليين، إلى مساحات تتراوح بين ١٠٠ و ١٥٠ و ٢٠٠ فدان للأشخاص الأقل شأنًا^(٦٢).

وقد كانت هذه الوسيلة من بواعث تحضير القبائل البدوية، وإدماجها في جسم الهيئة الاجتماعية، ولما اجتذب محمد علي رؤساء العشائر من العربان حبيب إليهم أن ينتظموا في سلك الجيش النظامي الذي أسسه، وعرض عليهم أن تدفع الحكومة لمن ينتظم من العربان في سلك الجيش أجورهم على شرط أن يأتي كل منهم بفرسه وسلاحه، واستفاد الجيش المصري منهم، حيث شاركوا في حروب السودان والحجاز وسورية والأناضول، واتخذ منهم إبراهيم باشا حرسه الخاص، ولقد كان إدماج القبائل البدوية في جسم الهيئة الاجتماعية من أهم أعمال العمران التي قام بها محمد علي^{(٦٣)*}.

ولم يكن التجنيد والانخراط في السلك العسكري يزعج البدو؛ لأنهم كانوا من زمن بعيد يلحقون أفرادًا غير نظاميين بالجيش^(٦٤) واستطاع محمد علي - بدأب وحزم - أن يحول العربان من عنصر اضطراب في المجتمع إلى أداة لخدمة السلطة، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا تمكن الحاكم من إخضاع العربان للنظام أولاً، وإلزامهم به وفق ضوابط معينة ثانيًا، ثم تحويلهم من قوة سلبية إلى قوة إيجابية، مما مهد السبيل لاندماج العربان في جماعة (المواطنة) وانصهارهم في بوتقة المجتمع المصري^(٦٥).

يتضح مما سبق الدور الذي قام به محمد علي في إدماج القبائل اليمنية التي هاجرت إلى مصر - في الفترات السابقة - داخل المجتمع المصري وجعلها جزء لا يتجزأ منه، ولقد استمرت الهجرات اليمنية إلى مصر في عصر محمد علي، وإن اختلف طابعها عن ذي قبل، فكانت إما فردية وإما عائلية، كما اختلفت عواملها فجاءت نتيجة بعض الظروف السياسية التي فرضت على المهاجرين وأجبرتهم على الفرار من اليمن واللجوء إلى مصر لجوءًا سياسيًا، أو بهدف الممارسات الاقتصادية المختلفة من نشاط تجاري، أو شغل بعض الوظائف الإدارية التابعة للحكومة المصرية.

حيث لم تقتصر سياسة محمد علي في شبة الجزيرة العربية واليمن على القوة وحدها من أجل إخضاع السلفيين، بل لجأ إلى سياسة المهادنة واستخدام اللين؛ لاستمالتهم إلى

جانبه وقام ياغراء رؤساء السلفيين والأشراف بالأموال، وأنفق عليهم بسخاء من الخزائنة المصرية، كما قام بترغيبهم في الانجاء إلى مصر والاستقرار فيها واتخاذها وطنًا ثانيًا لهم بغية الوصول إلى هدفه المنشود^(٦٦). ويتضح ذلك جليًا من خلال الأمر الصادر من محمد علي إلى الكتخدا بك (وكيل محمد علي) في (١٦ ذي الحجة ١٢٣٤هـ / ٥ أكتوبر ١٨١٩م) الذي ينص على لزوم ترتيب وتنظيم المعاشات الشهرية اللازمة للأشراف اليمنيين والرؤساء الوهابيين وإعطاء الشريف أحمد المقيم بالمحروسة ٧٥٠٠ قرش^(٦٧).

ومن الأشراف اليمنيين الذين أصدر محمد علي أوامره بإرسالهم إلى مصر الشريف أحمد بن الشريف حمود، بيد أن بقاءه في مصر لم يدم طويلاً حيث وافته المنية عام (١٢٣٥هـ / ١٨٢٠م) إثر إصابته بمرض الجدري تاركًا خلفه في مصر زوجته وأولاده بدون واصل عليهم، مما جعل لجله الصبي البالغ من العمر خمس أو ست سنوات يلتبس من محمد علي العودة إلى اليمن وطنه الأصلي، حتى لا يبقوا في مصر في حالة من الانفرد والعزلة وذلك نظرًا لأن زوجة المرحوم كانت في الأصل عتيقة إمام اليمن^(٦٨).

وتفيد الوثائق بأن محمد علي قد استجاب لهذا الطلب، وصرح لهم بالعودة إلى موطنهم الأصلي اليمن، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد بل قام بتوفير جميع المساعدات اللازمة لهم لتسهيل عملية رحيلهم من مصر إلى اليمن. ويتضح ذلك من خلال الأمر الصادر منه إلى حضرة كتخدا بك بتاريخ (٢٢ شوال ١٢٣٥هـ / ٢ أغسطس ١٨٢٠م)، والذي نص على إعطاء مصروف إلى أفراد عائلة الشريف أحمد بن الشريف حمود بمقدار ٢٠٠ ريال فرانسة هذا إلى جانب إرسال مكاتبته إلى أمين جمر السويس تفيد ضرورة إعداد المتونة والجمال وما يلزم لسفرهم إلى اليمن^(٦٩).

كما تشير إحدى الوثائق إلى أن محمد علي قد أصدر الأوامر بالسماح إلى الشريف منصور بن الشريف يحيى^(٧٠) المقيم في اليمن بالقدوم إلى مصر للإقامة بها. عقب الالتماس الذي رفعه إليه ويظهر ذلك من خلال الرسالة التي بعث بها محمد علي إلى أحمد باشا (سر عسكر الحجاز) في (١٥ المحرم ١٢٥٢هـ / ٢ مايو ١٨٣٦م) والتي جاء فيها: «أنه قد

أجاب التماس الشريف منصور المقيم في جهة اليمن وعفا عنه فلا مانع من قدومه إلى مكة المكرمة للإقامة فيها أو إلى المحروسة ليقيم مع والده الشريف يحيى^(٧١).

ولم يقتصر الأمر على رؤساء السلفيين والأشراف فقط بل شمل أيضًا كبار رجال السياسة في اليمن، ويرجع ذلك للصراع الدامي المستمر بين المتنافسين علي الإمامة الزيدية في صنعاء، واستعانة كل منهم بحشود القبائل الطامعة في السلب والنهب للانتقام من أعدائه من أجل الوصول إلى الإمامة هناك، مما دفعهم إلى اللجوء إلى مصر هربًا من الاشتراك في الحروب التي كانت تندلع بينهم من حين لآخر، ومن ذلك لجوء السيد شرف الدين نجم المرحوم إمام صنعاء^(٧٢) غير أن إقامته في مصر، على ما يبدو، لم تدم طويلًا، فتشير الوثائق إلى قيام محمد علي بإصدار أوامره إلى حبيب أفندي (مأمور ديوان الخديوي) في (٧ جمادى الآخرة ١٢٥٢هـ / ١٩ سبتمبر ١٨٣٦م) بتقديم المساعدات اللازمة للسيد شرف الدين للعودة إلى اليمن^(٧٣) كما أصدر أوامره إلى (سر عسكر اليمن) بضرورة تخصيص مرتب مناسب له نظرًا لقيامه بالهروب من اليمن عقب وفاة والده إلى مكة المكرمة ثم إلى مصر، ولقد رأى ضرورة إعادته إلى اليمن مع توفير الحماية اللازمة له بأن يكون في معية السر عسكر مع صرف هذا المرتب له للانتفاع به واستخدامه في بعض الأمور عند اللزوم^(٧٤).

وتظهر احدي الوثائق رغبة إمام صنعاء القدوم إلى مصر في (الحرم ١٢٥٥هـ / مارس ١٨٣٩م)، ولكنها لم تدمنا بالمزيد من المعلومات سواء عن هويته أو عن اكتمال هذه الزيارة، هل تحققت أم لا؟ ولكن الذي يهمنا في هذا المجال مدى اهتمام محمد علي بهذا الخبر من خلال مراسلاته إلى محافظ القصير والتي أخبره فيها بأنه وصل إلى مسامعه أن إمام صنعاء سيصل إلى مصر عن طريق القصير، وعلى ذلك فقد أصدر الأوامر إليه بأن يقدم إلى إمام صنعاء عند وصوله إلى القصير واجبات الضيافة وليس هذا فحسب بل يعمل على شخصه (وصوله) إلى مصر على نفقة الحكومة وذلك عن طريق إعطائه الدواب والقوارب اللازمة له، وتوفير طعامه وشرابه أيضًا^(٧٥). كما أشارت الوثائق أيضًا إلى قيام محمد علي بإصدار أوامره إلى محافظ السويس بإمداد مندوب إمام اليمن القادم إلى مصر عن طريق

ميناء السويس بالطعام والشراب والمؤن والدواب غير أنها لم تفصح لنا أيضًا عن شخصية هذا الإمام^(٧٦).

ولقد أقام في مصر أيضًا السيد محمد بن يحيى منصور، ابن عم الإمام المهدي عبد الله بن المتوكل، ويتضح ذلك جليًا من خلال الرسالة التي بعثت من شورى المعاونة^(٧٧) إلى علي بك (وكيل المجلس العالي) في (٤ ربيع الأول ١٢٥٦ هـ / ٦ مايو ١٨٤٠ م) والتي تضمنت ضرورة إعطاء تعيين للسيد محمد بن يحيى منصور، ابن عم عبد الله المهدي إمام صنعاء سابقًا وأتباعه وعددهم ١٠ أشخاص الذين حضروا إلى المحروسة مع التوصية بتوفير منزل لهم وإسكانهم في الإسكندرية^(٧٨).

ويتضح مما سبق قيام محمد علي باحتواء هذه العناصر اليمنية الوافدة إلى مصر سواء أكانوا من السلفيين أم من الأشراف أم من كبار رجال السياسة في اليمن، كما أحاطهم بكثير من مظاهر الرعاية والاهتمام. وترجع الباحثة ذلك إلى رغبته في تدعيم نفوذه داخل اليمن عن طريق توثيق العلاقات الإنسانية بين مصر واليمن مما كان له أكبر الأثر في تقوية الروابط الاجتماعية بين البلدين خلال هذه المرحلة.

ولم يقتصر وجود اليمنيين في مصر على هؤلاء فقط، بل كان للانتفاع الاقتصادي بين مصر واليمن أثره العميق على قيام علاقات اجتماعية قوية بين أبناء البلدين، فقد كان لبعض اليمنيين الموجودين بمصر دور بارز في مجال الالتزام الزراعي داخل البلاد ونذكر منهم: محمد اليمني ومصطفى اليمني^(٧٩)، ولطيف عمر اليمني^(٨٠)،

وإبراهيم اليمني^(٨١). كما جذبت الحركة التجارية النشطة في مصر عددًا من التجار اليمنيين للاستقرار بها لممارسة النشاط التجاري في مختلف السلع، بل إن أفراد هذه الفئة أصبح لهم مكانة اجتماعية متميزة - على اختلاف طوائفهم - داخل المجتمع المصري، ومن الأمثلة على ذلك: عبد الله بن مصطفى اليمني من طائفة أعيان التجار^(٨٢)، ومصطفى اليمني من طائفة أعيان التجار^(٨٣)، ومحمد الدين بن مصطفى اليمني من أعيان التجار^(٨٤)، وعبد الوهاب بن محمد بارحيني الحضرمي من التجار^(٨٥)، وجميل ناس بن علي ناس الحضرمي من

طائفة أعيان التجار^(٨٦)، وعمر بن محمد بازدي الحضرمي من التجار^(٨٧)، وأحمد باراس بن عبد الله اليمني من التجار^(٨٨).

كما تشير العديد من الوثائق إلى أن اليمنيين الذين استقروا داخل مصر تمتعوا بكثير من الحرية داخل المجتمع المصري كما كانوا على درجة كبيرة من الثراء مما دفعهم إلى الإقبال على شراء الملكيات العقارية، وربما يفسر ذلك رغبتهم في الاستقرار والتوطن داخل مصر. ومن ذلك قيام محمود عامر بن سالم الحضرمي بشراء عقار كائن بخط الجمالية^(٨٩)، وشراء نفيسة خاتون بنت عبد الله اليمني عقار كائن ببولاق^(٩٠)، وشراء علي اليمني بن إبراهيم اليمني عقار كائن بخط سويقة^(٩١).

وليس هذا فحسب بل إن الجالية اليمنية التي عاشت داخل مصر استطاعت الاندماج والاختلاط بالمجتمع المصري مما دفع المصريين إلى اتخاذ بعض منهم كوكلاء شرعيين لهم لممارسة عملية البيع والشراء نيابة عنهم. ومن ذلك اتخاذ كل من زليخة بنت كاشف الشرقاوي وأختها لوالدتها نفيسة بنت عبد الله لعبد الوهاب بن محمد الحضرمي وكلياً شرعياً لهما^(٩٢). كما استعانت خديجة بنت عبد الله الحلبي بالحضرمي عمر أبوازارة كوكيل شرعي لها^(٩٣). أضف إلى ذلك أحمد باراس ابن عبد الله اليمني وهو الوكيل الشرعي عن كل من نفيسة خاتون بنت سليمان النقاوي السويسي^(٩٤)، وزليخة خاتون بنت محمد أفندي السويسي^(٩٥). وربما يرجع ذلك إلى اشتهار هؤلاء اليمنيين بالأمانة والإخلاص داخل المجتمع المصري مما دفع المصريين إلى الثقة فيهم والاندماج معهم واتخاذ بعضهم كوكلاء شرعيين عنهم، مما يدل على قوة الترابط الاجتماعي بينهم.

ولم يقتصر الأمر على هذا فحسب بل كانت المحكمة في بعض الأحيان تستعين بشهادة اليمنيين في مصر في القضايا الخاصة بالالتزام وعمليات البيع والشراء التي كانت تتم بين المصريين أو بين أعيان التجار المصريين باعتبار أن هؤلاء اليمنيين من طائفة أعيان التجار - كما ذكرنا آنفاً - مما يدل على اندماجهم بالمصريين وإعطاء الحق لهم في التعامل مع أبناء المجتمع المصري والاختلاط به، ومن الأمثلة على ذلك: فقد استشهد بمصطفى اليمني على إسقاط التزام كل من إبراهيم أغا^(٩٦)، وإبراهيم الحرشاوي^(٩٧)، وعمر

الحبشي^(٩٨)، كما شهد عبد الرؤوف اليميني على إسقاط التزام كل من أحمد الوسقى^(٩٩)، وإبراهيم اليميني^(١٠٠)، كما شهد عمر اليميني على إسقاط التزام محمد السعدي^(١٠١). كما شهد على بن أحمد الحضرمي على شراء فاطمة بنت على طوغان عقاراً بناحية مينا الروضة^(١٠٢)، كما شهد محمد عبود الحضرمي التاجر بمصر على شراء محمد حجاج النصير من أعيان التجار جميع العقار الكائن بمصر المحروسة من محمد أفندي كاتب السويسي بن مصطفى أفندي^(١٠٣)، وأخيراً شهد سالم شباخي من أعيان التجار واثني آخرين عن أحمد الحريري من أعيان التجار بخان الخليلي^(١٠٤) عن بيع مخلفات والده لابنه أحمد الحريري^(١٠٥).

وعلى أية حال فإن اليمينين الذين استقروا في مصر قد تمتعوا بمكانة مرموقة داخل المجتمع المصري والدليل على ذلك أن المحاكم لم تكن تستعين بهم في الاستشهاد على عمليات البيع والشراء فقط بل كانت تستعين بهم أيضاً كشهود في الفصل في القضايا التي كانت تقام بين الأهالي داخل المجتمع المصري، ومن الأمثلة على ذلك: شهد عبد الهادي اليميني التاجر بوكالة الخشب ومن معه من الشهود الآخرين على الدعوى المقامة من عبد الوهاب بن محمد بارحيني الحضرمي التاجر بخط الجمالية بمصر على الذمي دميري بن أنسطاس الإنجليزي، عن مبلغ مستحق له عنده من ثمن زيتون باعه له فيما قبل تاريخه ورفض الأخير إرجاع المبلغ، فعرض الأمر على المحكمة للفصل فيه وبعد أن رفعت الدعوة أمام محكمة مصر الكبرى على المدعى عليه أنكر ذلك، فما كان من المدعى إلا أن أحضر عبد الهادي اليميني التاجر بوكالة الخشب بالجمالية وعبد الرحمن الغزى بنفس الخط، وشهدا بحق عبد الوهاب الحضرمي في المبلغ نظير قيمة الزيتون، وبعد شهادة الشهود تم الحكم على المدعى عليه بالنفقة^(١٠٦). ويتضح من خلال دراسة الوثائق أن أفراد الجاليات العربية، عند ما يقوم أحدهم برفع دعوى ما أمام المحاكم المصرية، كان شهوده في غالب الأمر من بني جلدته.

كما تمت الاستعانة بعمر باعثن الحضرمي ومن معه من الشهود الآخرين من مصر كشاهد على الدعوى المقامة من كل من أحمد خربوطلي وزوجته عائشة على عبد الله أغا

خربوطلي عن مبلغ مستحق لهم من تركة والده ورفض الأخير إرجاع هذا المبلغ، فعرض الأمر على المحكمة للفصل فيه^(١٠٧).

وقد توثقت العلاقات الاجتماعية بين أبناء الجالية اليمنية في مصر وأبناء المجتمع المصري وذلك عن طريق إقبال بعض اليمنيين على الزواج من المصريات^(١٠٨) ويرجع ذلك إلى حرص اليمنيين على الاندماج بالدم المصري والاختلاط بمجتمعه، ومن الأمثلة على ذلك: زواج مصطفى أغا بن عثمان أغا موشلى من مدينة الحديدة اليمنية من فاطمة بنت علي وأنجبت منه أولادها الثلاثة علي ومحمد وزينب^(١٠٩)، كما أقبل جميل ناس بن علي ناس الحضرمي أيضاً على الزواج من المصريات^(١١٠)، ويبدو أن موافقة المصريين على مصاهرة اليمنيين ارتبطت بمدى ما حققه هؤلاء من مكانة وثراء داخل المجتمع المصري، ويظهر ذلك من خلال حجم التركات التي خلفوها بعد وفاتهم حيث انحصرت تركة مصطفى أغا اليمني في ورثته الشرعيين وهم زوجته فاطمة وأولاده الثلاثة وقد بلغت هذه التركة ٤٠٠٠٠ قرش لهم بدون شريك^(١١١). كما انحصرت تركة جميل ناس بن علي ناس الحضرمي في ورثته الشرعيين زوجته المصرية وأولاده دون شريك، وقد بلغ مقدارها كما نصت الوثائق على ٦٩٥٦٦ قرشاً^(١١٢).

كما سبق يتضح عدم انغلاق الجالية اليمنية على نفسها داخل مصر، بل حرصت على الامتزاج بالمصريين والارتباط بهم برباط النسب والمصاهرة، مما ساعد على تعميق الروابط الاجتماعية فيما بينهم وبين أفراد المجتمع المصري آنذاك، وتشير إحدى الوثائق إلى نجاح بعض اليمنيين الذين استقروا في مصر في الانخراط في سلك بعض وظائف الأجهزة الإدارية للحكومة المصرية، ومنهم على سبيل المثال: علي اليمني الذي كان يعمل مستخدماً بالسلك^(١١٣).

وعلى العموم فإنه يمكن القول بأن أبناء الجالية اليمنية قد تمتعوا بكثير من الحرية داخل مصر، ولذا لم يقتصر وجودهم على منطقة معينة بل كانوا منتشرين في جميع أنحاء البلاد. وربما يفسر ذلك إحساسهم بالأمان والاندماج داخل المجتمع المصري وعدم

شعورهم بالغربة بين أبنائه، مما دفعهم إلى الانتشار في جميع أنحاء وليس الاستقرار أو التجمع في مكان محدد، مما يدل على مدى الترابط الاجتماعي بين مصر واليمن خلال تلك الفترة.

المصريون في اليمن:

كما رأينا في العرض السابق كيف أن كثيراً من اليمنيين قد قصدوا مصر واستقروا فيها ومارسوا أنشطتهم المختلفة هناك دون قيد أو شرط ووجدوا فيها الأمان والطمأنينة، فعلى الجانب الآخر فإن كثيراً من المصريين قد قصدوا اليمن أيضاً واستقر بعضهم في المدن للعمل في الوظائف الإدارية هناك، ومارس البعض الآخر أنشطة اقتصادية مختلفة فيها.

فبعد أن تم لقوات محمد علي في اليمن السيطرة على معظم المدن والموانئ هناك أخذ يعمل على إرسال كثير من الموظفين المصريين للعمل في الجهاز الإداري الذي أقامه من أجل إحكام سيطرته على تلك المناطق، وتعطينا الوثائق العديد من الأمثلة عليهم، وتذكر منهم: محمد أفندي الذي تم تعيينه محافظاً للحديدة وأميناً لجمركها، حيث أصدر محمد علي أمره العالي إلى مختار بك (مدير المجلس العالي) في (٢٨ شوال ١٢٥٠هـ / ٢٧ فبراير ١٨٣٥م) والذي جاء فيه: «تعيين محمد أفندي محافظ ينبع الأسبق محافظاً للحديدة وأميناً لجمركها ويرسل إلى الجهة المذكورة على وجه السرعة»^(١١٤). كما أصدر إليه محمد علي أيضاً في (٢٢ ذي الحجة ١٢٥٠هـ / ٢٠ إبريل ١٨٣٥م) بتعيين سليمان أغا البرزنلي محافظاً لمخا وأميناً لجمركها^(١١٥).

وعلى ما يبدو وكما يظهر من الوثائق أن هؤلاء الموظفين كان يتم تغييرهم من وقت إلى آخر، فتشير إحدى الوثائق وهي بتاريخ (٣ رجب ١٢٥١هـ / ٢٥ أكتوبر ١٨٣٥م) أن محافظ الحديدة وأمين جمركها في ذلك الوقت كان يدعى علي الدين أغا^(١١٦)، كما تم تعيين زهدي أفندي مأموراً لجمرك مخا، ويتضح ذلك بجلاء من خلال الأمر الصادر من محمد علي إلى (وكيل ناظر المجلس العالي) في (٣ شعبان ١٢٥١هـ / ٢٤ نوفمبر ١٨٣٥م) والذي جاء فيه: «بأن يعين زهدي أفندي ناظر عوائد مصر القديمة مأموراً لجمرك مخا بعلاوة ٢٠٠ قرش على ماهيته الحالية، ويرسله إلى الجهة المذكورة وأن ينظر في تعيين ناظر لعوائد مصر القديمة بدلاً عنه»^(١١٧).

وفي عام (١٢٥٣هـ / ١٨٣٧م) تم تعيين محمد أفندي أمين جهرك زبيد^(١١٨)، كما أسندت إلى حسن أفندي محافظة مخا وأمانة الجمرك^(١١٩)، كما تم تعيين عبد الله أفندي محافظ تعز^(١٢٠)، كما أرسل محمد علي باشا إلى سر عسكر اليمن في (٨ رجب ١٢٥٣هـ / ٣ أكتوبر ١٨٣٧م) ثلاثة أشخاص من أغوات البيرون^(١٢١) نصب أحدهم في جهرك زبيد، والثاني في جهرك لحية، والثالث عين محافظاً لزبيد^(١٢٢)، وفي عام (١٢٥٤هـ / ١٨٣٨م) تم تعيين عبد الرحمن أفندي محافظاً على ميناء لحية^(١٢٣)، ومحمد أغا - من أغوات البيرون - أميناً لجمرك زبيد^(١٢٤)، وعثمان واجد أفندي محافظاً لمدينة تعز^(١٢٥)، وعلى هادي أفندي أميناً لخزانة الجيش باليمن^(١٢٦)،

وفي عام (١٢٥٥هـ / ١٨٣٩م) تم تعيين سليمان أفندي ناظرًا لشونة الحديد^(١٢٧).

ومن الجدير بالذكر أن هؤلاء الموظفين الذين كان يرسلهم محمد علي إلى اليمن كانوا ممن سبق لهم العمل في ديوان المعاونة وغيره من دواوين الحكومة الأخرى في مصر، ويتضح ذلك من خلال الأمر الصادر من الأخير إلى (قائد اليمن) إبراهيم باشا يكن في (٣ ذي الحجة ١٢٥٣هـ / ٢٨ فبراير ١٨٣٨م) بخصوص إرسال التقارير له عن الموظفين الذين تم إرسالهم إلى اليمن من ديوان المعاونة أو مصالح أخرى^(١٢٨)، وربما قصد محمد علي من وراء ذلك أن يكون الموظفين المصريين في اليمن من ذوى الخبرة ممن تولوا وظائف إدارية في دواوين الحكومة المصرية؛ حتى يكونوا على دراية تامة تمكنهم من تصريف الشؤون الإدارية هناك. ومع ذلك لم تحمل هذه الخبرة بينهم وبين رغبة محمد علي في تقصى أحوالهم من خلال التقارير الرسمية التي يرسلها له (سر عسكر اليمن) لبيان مدى كفاءتهم في إنجاز المهام المسندة إليهم في اليمن.

كما تشير إحدى الوثائق أن إبراهيم باشا يكن (سر عسكر اليمن) كان في بعض الأحيان ما يطلب من محمد علي إرسال إليه بعض الموظفين للعمل عنده، ويتضح ذلك من خلال الأمر الصادر من محمد علي إلى مختار بك (مدير المجلس العالي) في (١٤ ذي الحجة ١٢٥١هـ / ١ إبريل ١٨٣٦م) والذي نص على: «إرسال الموظفين اللازمين للبنادر

التابعة للحكومة المصرية في اليمن بناء على طلب إبراهيم باشا يكن سر عسكر اليمن»^(١٢٩).

وعلى أية حال فلم يقتصر وجود الموظفين المصريين في اليمن على هؤلاء فقط، بل إنه نظرًا لوجود الجيش والأسطول المصريين في اليمن تطلب الأمر وجود ديوان خاص بالحسابات الخاصة بمرتباتهم وسائر المصاريف، مما استلزم إرسال مأمورين وكتبه من مصر لهذا الديوان^(١٣٠)، ومن الأمثلة على ذلك: محمد أبو سيد الذي كان يعمل في أعمال جهره مخا الكتابية^(١٣١)، وإبراهيم أفندي الذي تولى منصب مأمور حسابات جميع الآليات في اليمن، والشيخ محمد الذي كان يعمل كاتبًا لدى هذا المأمور^(١٣٢)، والشيخ عبد الرحمن الذي كان يعمل باشكاتب لدى محافظ مخا^(١٣٣)، كما تشير إحدى الوثائق بأن محمد علي كان يتابع بنفسه أحوال هؤلاء الكتاب ومرتباتهم، ويتضح ذلك من خلال الأمر الصادر منه إلى مفتش عموم الدواوين والمصالح بخصوص الاهتمام بشأن مرتبات الكتاب اللازمين للآليات الموجودة باليمن^(١٣٤).

كما أن الديوان الذي أنشأه محمد علي في اليمن الخاص بجمع البن من المدن اليمنية هناك، تتطلب الأمر إرسال رجل كفء من مصر يكون على خبرة وعلم بشئون التجارة؛ ليتولى رئاسة هذا الديوان، إلى جانب إرسال بعض معاونين والقواسم لمساعدته في ذلك، ومن الأمثلة على الذين تولوا منصب مأمور اشتراء البن في اليمن: علي رضا أفندي^(١٣٥)، وعلي أغا^(١٣٦)، وصالح أغا^(١٣٧)، بالإضافة إلى ذلك كان محمد علي يرسل بعض الموظفين للعمل كمعاونين للباشا (سر عسكر اليمن)، ومنهم: إسماعيل حقي أفندي^(١٣٨)، ومصطفى بك^(١٣٩).

ونظرًا للاهتمام الشديد من جانب محمد علي بالصحة العامة للمصريين في اليمن سواء أكانوا من رجال الجيش والأسطول، أم الموظفين في مختلف الميادين، فإنه كان يعمل على إرسال الكثير من الأطباء من مصر إلى هناك للعمل بها وتوفير العناية الطبية اللازمة للعسكريين والمدنيين على حد سواء، ويتضح ذلك من خلال الأمر الصادر من محمد علي إلى وكيل (ديوان الجهادية)^(١٤٠) في (٢٨ رمضان ١٢٥٢هـ / ٦ يناير ١٨٣٧م) والذي

نص على: «إرسال العدد الكافي من الأطباء اللازمين للحجاز واليمن»^(١٤١). كما وجد أيضاً عدد من الصيادلة والمرضى المصريين الذين عملوا في مستشفيات الحديدة وزبيد^(١٤٢).

ومما لا شك فيه أن هؤلاء المصريين الذين عاشوا في اليمن - ولو لفترة قصيرة - لم ينغلخوا على أنفسهم بل حدث الاندماج بينهم وبين المجتمع اليمني الذي عاشوا معه وتأثروا به وأثروا فيه، مما كان له بدون شك تأثير كبير على تقوية الروابط الاجتماعية فيما بينهم خلال تلك الفترة.

ومن الجدير بالذكر أن هؤلاء الموظفين تم ترحيلهم من اليمن إلى مصر بعد خروج القوات المصرية من هناك، ويتضح ذلك جلياً من خلال الأمر الصادر من المعية إلى والي جدة في (غاية المحرم ١٢٥٨ هـ - / ١٣ مارس ١٨٤٢ م) والذي جاء فيه: «طلب إعادة عبد الحليم أفندي وكيل خزانة مكة المكرمة وغيره من الموظفين المصريين الذين لم يبق حاجة إلى وجودهم في الحجاز، وإرسال من يرد من اليمن أيضاً من الموظفين المصريين إلى مصر»^(١٤٣). وتأكيذاً للأمر السابق ونظراً إلى حرص محمد علي الشديد على تقوية الروابط الاجتماعية بين قوات الجيش والأسطول المصريين في اليمن وبين اليمنيين، فإنه كان يعمل على التقرب من المشايخ هناك، وذلك عن طريق منحهم الهدايا التي كان يأمر بإرسالها لهم إلى هناك بناءً على رغبة إبراهيم باشا يكن (سر عسكر اليمن) فتشير بعض الوثائق إلى أن محمد علي كان يصدر الأوامر دائماً إلى حبيب أفندي (مدير الديوان الخديوي) من أجل إرسال الكساوي (الملابس) التي طلبها إبراهيم باشا يكن (سر عسكر اليمن) من أجل إكسائها إلى بعض مشايخ اليمن^(١٤٤).

كما كانت الأوامر الصادرة من محمد علي دائماً إلى إبراهيم باشا يكن (سر عسكر اليمن) بأن لا يتدخل في شئون الشرفاء في اليمن، وأن يعاملهم بالحسنى والسياسة حتى تنتهي مسألة تأديب العصاة هناك^(١٤٥).

كما تشير العديد من الوثائق إلى أن محمد علي كان في معظم مراسلاته إلى إبراهيم باشا يكن (سر عسكر اليمن) يؤكد عليه ضرورة العمل على إكرام من يظهر الطاعة من

النقباء والمشايخ وإرضائهم، ولم يقتصر الأمر على هؤلاء فقط، بل أكد عليه أن يعمل على كسب قلوب الأهالي أيضاً^(١٤٦)، وبناء على ذلك فإن الأوامر الصادرة من إبراهيم باشا يكن إلى قواته أثناء الزحف لاستكمال عملية فتح المدن اليمنية؛ كانت تتضمن ضرورة عدم وقوع أي اعتداء من جانبهم على أموال أهالي القرى والمدن أثناء الزحف وأن يعاملوا الناس بالحسنى مع إكرامهم، كل حسب درجته ومركزه^(١٤٧).

ولعل من أهم التطورات التي نتجت عن اتباع هذه السياسة أن أقيمت القبائل اليمنية على الدخول في طاعة الحكومة المصرية، مما كان له أكبر الأثر على تحريك القسوات المصرية في الأراضي اليمنية، وسهل عليهم السيطرة على كثير من البلاد هناك دون مقاومة تذكر من قبل الأهالي^(١٤٨).

وعلى أية حال فلم يقتصر وجود المصريين في اليمن على هؤلاء فقط، بل كان للارتفاع الاقتصادي بين مصر واليمن أثره العميق على قيام علاقات اجتماعية قوية بين أبناء البلدين، فقد جذبت الحركة التجارية النشطة في اليمن خلال تلك الفترة عدداً من التجار المصريين للاستقرار بها لممارسة النشاط التجاري على نطاق واسع، وفي مختلف السلع داخل المجتمع اليمني، ونذكر منهم: السيد أحمد باسقاف^(١٤٩)، والحاج يوسف أغا والذي اشتهر هناك بتجارة البن عام (١٢٥١هـ / ١٨٣٦م)، ويعلق كاتب الوثيقة على ذلك بقوله "منذ سنين طويلة" مما يفيد استقراره في اليمن والمخراطة في المجتمع اليمني لسنوات عديدة^(١٥٠)، والحواجة نعمان البغدادي. الذي وصفته الوثائق بأنه من أشهر التجار المصريين بميناء الحديدة باليمن^(١٥١). مما يدل على وجود جالية مصرية كبيرة تعمل في هذا الميناء بالنشاط التجاري.

وهكذا فإنه يمكن القول أن القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي وبخاصة النصف الأول منه شهد استقرار عدد كبير من اليمنيين في مصر وعدد كبير من المصريين في اليمن. ولم تنغلق أيًا منها على نفسها بل عاشت وتعايشت كل منهما في المجتمع الذي انتقلت إليه، واندجت معه وأثرت فيه وتأثرت به، مما أدى إلى تقوية العلاقات الاجتماعية بين مصر واليمن خلال تلك الفترة.

وقد كان من نتائج انفتاح المجتمع المصري واليمني على بعضهما البعض، وانتشار الجالية اليمنية في مصر والجالية المصرية في اليمن، في معظم أحياء وشوارع القرى والمدن التي عاشوا فيها، وعملهم بالأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تمس حياة المجتمع اليومية والتي تدعوا إلى الاحتكاك اليومي والدائم بين أفراد المجتمع والتعامل فيما بينهم، أن أدت إلى توطيد علاقاتهم الاجتماعية بفئات المجتمع الذي عاشوا فيه، وبالتالي أثروا في المجتمع، وتأثروا به، فكان ذلك وراء التشابه في كثير من العادات والتقاليد والتي لا تزال تمثل جزء من المورثات الشعبية في وقتنا الحاضر.

ومما قوى هذا التقارب استمرار سيل الهجرة بين البلدين والتفاعل الحي والمستمر بينهما فمنذ أن أخذت بعض القبائل اليمنية، وعلى وجه الدقة بعض جماعات منها، تهاجر وتستقر في وادي النيل، فإن كثيراً من الألفاظ التي تستخدمها أهل القبائل في اليمن ويصعب فهمها على سكان القاهرة مثلاً ما زالت مستعملة في بعض جهات الصعيد، كما نسمع أيضاً في بعض واحات الصحراء الغربية ألفاظاً منها لا يستخدمها سكان وادي النيل، كما أن الملابس التي تستخدمها بعض نساء اليمن وطريقة تصفيف شعر النساء تشبه كل الشبه بعض أهل الواحات وخاصة واحة سيوة، وتفسير ذلك سهل ميسور فإن هذا التشابه في الملابس وهذه البقايا من الكلمات ليست إلا أثراً باقياً من القبائل اليمنية التي هاجرت من مواطنها واستقرت في مصر وامتزجت بسكان البلاد^(١٥٢).

ومما يجدر ذكره أن فئة التجار، استطاعت عن طريق مكانتها المتميزة التي وصلت إليها، أن تلعب دوراً كبيراً في التأثير الاجتماعي لبنية المجتمع الذي انتقلوا إليه وعاشوا معه، نتيجة لاتساع دائرة علاقاتهم الاجتماعية التي شملت كل الفئات، وقد كان لكل ذلك تأثيره في انتشار العادات والتقاليد، والتأثير المتبادل، مما قوى العلاقات الاجتماعية بين المجتمع المصري واليمني خلال تلك الفترة.

هوامش الفصل الثالث

(١) العلماء: المقصود بهم رجال الدين العارفون بالله ومنهم شيخ الجامع الأزهر، والمفتون بإقامة الحق وإبطال الباطل، والمدرسون بالمساجد، والذين يعلمون الناس العلم بمعرفة الله تعالى ومعرفة دينهم، والفقهاء المقيمون في الأزهر لطلب العلم. (انظر: عفاف مسعد السيد العبد: مرجع سابق، ص ٢٤٤).

(٢) الجامع الأزهر: كان الجامع الأزهر من غرس الدولة الفاطمية أينع ثمره، وتجددت نظرتة، على مر العصور، ومازال بعد نيف وألف عام أعظم الآثار الباقية التي خلفتها الدولة الإسلامية بمصر أيام الفاطميين في العاصمة الجديدة مسجد جامع على نحو ما اتبع في إنشاء القسطنطين والعسكر، وبدأ بإنشائه في (٢٤ جمادى الأولى ٣٥٩هـ - / إبريل ٩٧٠م)، وقد تم بناؤه في عامين وثلاثة أشهر، وافتتح للصلاة في يوم الجمعة السابع من رمضان عام (٣٦١هـ - / ٩٧٢م). وكانت الحكمة واضحة في إنشاء المسجد الجديد، بل كانت أشد وضوحًا في المقصد والمغزى من أية فرصة سابقة، فقد كانت الدولة الفاطمية دولة الإمامة الشيعية، وكان الجامع الأزهر أول مسجد أقامته الشيعة بمصر. ومن ثم فقد كان قيام الجامع الأزهر رمزًا لسيادة دعوة دينية جديدة هي الدعوة الشيعية، كما كانت القاهرة المعزية رمزًا لظفر دولة الجديدة وسيادتها. فقد أنشئ الجامع الأزهر ليكون مسجدًا رسميًا للدولة الفاطمية في حاضرتها الجديدة، ومنبرًا لدعوها الدينية، ورمزًا لسيادتها الروحية، وما لبث الجامع الأزهر بعد ذلك أن أصبح قوام الحياة الجامعية والفكرية في العالم الإسلامي. (انظر: محمد عبد الله عنان: تاريخ الجامع الأزهر، ط ٢، مؤسسة الخانجي، القاهرة، ١٩٥٨، ص ١٧، ٦٥).

(٣) محمد عبد اللطيف عبد الفتاح الغراوى: دور المؤسسات الدينية والخيرية في التعليم في مصر العثمانية (٩٢٣ - ١٢١٣هـ - / ١٥١٧ - ١٧٩٨م) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب بدمهور، جامعة الإسكندرية، قسم التاريخ والآثار المصرية والإسلامية، عام ١٤٢٥هـ - / ٢٠٠٤م، ص ١٤٥، ١٤٦.

(٤) عبد العزيز محمد الشناوى: الأزهر جامعًا وجامعة، ط ١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٢٣٢.

(٥) عبد العزيز محمد الشناوى: مرجع سابق، ص ٢٣٢.

(٦) الرواق: هو البناء الذي يسكنه جماعة من الطلبة متحدى الجنس أو المذهب، كرواق الأتراك والمغاربة والصعايدة والحنفية، وقد أنشأ هذه الأروقة أهل البر من المسلمين تيسيراً لطلب العلم وابتغاء المثوبة، وللأزهر جملة من الأروقة يبلغ عددها زهاء ٣٠ رواقاً وزاوية، وقد كان من تمام التيسير على طلبة العلم أن يكون للرواق مكتبة خاصة به، غالباً تبتدى بقليل من الكتب يقفها أهل البر ثم تتكاثر، فكان لكثير من الأروقة مكتبات لا تخضع لأنظمة المكتبات التي وضعت أخيراً لضبطها، وصيانتها والحفاظ عليها، وكان الانتفاع بها متروكاً لمن ينشده من أهل الرواق. (انظر: الأزهر الشريف: الأزهر تاريخه وتطوره، ط ٢، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٢٢٦). وكان الرواق يفرش بما يلزمه من فرش، كما يزود بجانبه أماكن للاغتسال وأخرى للوضوء وغيرها لإعداد الطعام (انظر: عبد الحميد يونس، وعثمان توفيق: الأزهر، ط ١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٦، ص ٤٨، ٤٩). كما كان لكل رواق شيخ مهمته الدفاع عن المجاورين بهذا الرواق والتحدث في أمورهم المتعلقة بمصالحهم ومصالح الرواق مع أولى الأمر، وينظم العلاقة بين الرواق الذي يتولى مشيخته وبين مشيخة الأزهر، كما أنه يقوم بتوزيع دخل الرواق من الأوقاف المحبوسة عليه على طلبة الرواق ومدرسيه، وكذلك بفض المنازعات التي تنشأ بين طلبة الرواق بعضهم وبعض أو بينهم وبين مدرسيهم. (انظر: محمد عبد اللطيف الغراوي: مرجع سابق، ص ١٦٥، ١٦٦).

(٧) عبد العزيز محمد الشناوى: مرجع سابق، ص ٢٤١.

(٨) إلهام محمد علي ذهني: مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن التاسع عشر ١٨٠٥ - ١٨٧٩، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٥١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٢٩٤.

(٩) عبد العزيز محمد الشناوى: مرجع سابق، ص ٢٤١.

(١٠) رواق البرنية، يطلق عليه أيضاً رواق البرنادية، ورواق البرنو. وهو مخصص للطلبة الوافدين من السنغال، والنيجر، وغنيا، وساحل الذهب، وغانا ويقع في زاوية الرحبة المسقوفة خارج باب الأتراك في المسافة الواقعة بين رواق الأتراك ورواق اليمنية. (انظر: عبد العزيز محمد الشناوى: مرجع سابق، ص ٢٦٤).

(١١) عبد العزيز محمد الشناوى: مرجع سابق، ص ٢٩٦، ٢٩٧.

- (١٢) وزارة الأوقاف وشئون الأزهر: الأزهر تاريخه وتطوره، الاتحاد الاشتراكي العربي، القاهرة، ١٩٦٤، ص ١٧٩.
- (١٣) المرجع السابق، ص ١٨١.
- (١٤) عبد العزيز محمد الشناوى: مرجع سابق، ص ٢٩٦، ٢٩٧.
- (١٥) عبد العزيز محمد الشناوى: مرجع سابق، ص ٢٩٧.
- (١٦) عبد الحميد البطريق: مرجع سابق، ص ٣٩.
- (١٧) عبد المنعم إبراهيم الجميعة: تاريخ مصر الاقتصادية، ص ٥٥.
- (١٨) عبد الرحمن الراقى: مرجع سابق، ص ٥٤٨.
- (١٩) المرجع السابق: ص ٥٤٩.
- (٢٠) أحمد زكريا الشلق وآخرون: محمد علي وعصره، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٥٧٩.
- (٢١) عبد الرحمن الراقى: مرجع سابق، ص ٥٤٩، ٥٥٠.
- (٢٢) سامى سليمان محمد السهم: مرجع سابق، ص ٢٣٩.
- (٢٣) عبد العزيز محمد الشناوى: دور الأزهر في الحفاظ على الطابع العربي لمصر إبان الحكم العثماني، وزارة الثقافة، القاهرة، ١٩٧١، ص ٣٢، ٣٣؛ الأزهر جامعًا وجامعة، ص ٢٣٦؛ على بركات، رؤية الجبرتي لبعض قضايا عصره، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ١٠٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٢؛ خير الدين الزركلى، مرجع سابق، ص ٧٠؛ عبد الرحمن ابن حسن الجبرتي: مرجع سابق، ج ٤، ص ٣٠٣، ٣٠٨، ٣٠٩.
- (٢٤) الشيخ إسماعيل الخشاب: هو إسماعيل بن سعد الشهير بالخشاب، كان أبوة يعمل بالتجارة، ثم احترف تجارة الأخشاب ومن هنا جاء نسبة؛ وليس لدينا تاريخ لمولده، ولكن ما نعلمه أنه لم يشأ أن يمتحن مهنة أبيه، بل اتجه إلى التعليم؛ فحفظ القرآن وتثقف بثقافة العصر الدينية واللغوية، وتلقى العلم على مشايخ العصر، أمثال: الشيخ العروسي، شيخ الجامع الأزهر، واتصل بالشيخ محمد مرتضى الزبيدي، وبالشيخ محمد الأمير. وبرز في فقه الشافعية؛ ثم أقبل على قراءة الكتب حتى المحاضرات والمحاورات، واستحضر المناسبات والماجريات وقال الشعر الرائق. (انظر: عمر عبد العزيز عمر وآخرون: دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ١١٩).

(٢٥) الشيخ حسن العطار، هو الشيخ حسن بن محمد بن محمود العطار الذي ولد عام (١١٨٠هـ / ١٧٦٦م)؛ وتنحدر عائلته من المغرب ثم نزلت إلى مصر وأقامت بها، وكان أبوه الشيخ محمد كتن، رجلاً فقيراً عطاراً، ولكنه اشتغل بالعلم، ولما لاحظ إقبال ولده حسن على العلم ساعده على تحصيله، حيث تردد على الأزهر وحضر حلقات كبار مشايخه في ذلك العصر، ومنهم الشيخ محمد الأمير والشيخ مرتضى الزبيدي. (انظر: عمر عبد العزيز عمر وآخرون: دراسات في تاريخ مصر، ص ١٠٩) ..

(٢٦) الشيخ عبد الرحمن الجبرتي: هو عبد الرحمن بن حسن بن برهان الدين الحنفى (١١٦٨ - ١٢٤١هـ / ١٧٥٤ - ١٨٢٥م) الذي ينتسب وأسرته إلى جبرت بالحشة، ويعتبر أحد كبار المؤرخين في العالم الإسلامي في جميع أزمته، فهو بلا جدال أعظم المؤرخين العرب في الأزمنة الحديثة، ونشأ الجبرتي في أسرة اشتهرت بخدمة العلم، فكان والده الشيخ حسن الجبرتي (١١١٠ - ١١٨٨هـ / ١٦٩٨م - ١٧٧٤م) عالماً من أكبر علماء عصره في العلوم الشرعية والرياضية والتوقيت، ولقد اختلطت في الشيخ حسن الجبرتي: الذي كان من ثراه الأزهرين، شخصية العالم بشخصية رجل الأعمال، فمع اشتغاله بالعلم كان يمارس النشاط التجاري، وكان في الوقت نفسه أستاذاً في الأزهر ولم يقصر اهتمامه على تدريس الفقه وعلوم الدين، بل وجه نفسه إلى دراسات أخرى متعددة؛ فتعلم اللغتين التركية والفارسية وأجادهما، ودرس الرياضيات، والهندسة، والجبر، والمساحة، والجغرافيا، والفلك، وحل الرموز وقام بتدريسها. وتجاوزت شهرته حدود مصر والبلاد الإسلامية. (انظر: عمر عبد العزيز عمر وآخرون: دراسات في تاريخ مصر، ص ٧٨، ٧٩).

(٢٧) عمر عبد العزيز عمر (وآخرون): دراسات في تاريخ مصر، ص ٧٨، ٧٩، ١٠٩، ١١٩.

(٢٨) محمد أنيس: الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤ - ١٩١٤)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٢٦٢؛ على بركات، مرجع سابق، ص ١٢ - ١٤.

(٢٩) عبد العزيز محمد الشناوي: دور الأزهر في الحفاظ على الطابع العربي لمصر، ص ٣٤؛ الأزهر جامعاً وجامعة، ص ٢٣٦، ص ٢٣٧؛ خير الدين الزركلى، مرجع سابق، ج ٧، ص ٧٠؛ عبد الرحمن بن حسن الجبرتي: مصدر سابق، ج ٤، ص ٣١٣، ٣٢٠.

(٣٠) سجلات إسقاطات القرى، س ٤١، ص ٥٨، مادة بدون رقم، بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١٢٣٠هـ / ٢١ نوفمبر ١٨١٥م.

(٣١) محكمة الباب العالي: س ٤١٢، ص ٣١٠، ٣١١، م ٧٥١، بتاريخ ١٦ شعبان ١٢٥٥هـ/ ٢٥ أكتوبر ١٨٣٩م. * كما حرص طلاب اليمن بسبب تأصل الرعة الدينية في نفوسهم على المجئ إلى مصر، وتلقى علوم الفقه والشريعة في رواق اليمنية، حيث اتخذ هؤلاء الطلاب من مصر وطنًا ثانيًا لهم، ينهلون من معين ثقافتها الإسلامية ثم يفضلون العودة إلى موطنهم الأصلي حيث يقومون بالإفتاء أو الوعظ والإرشاد وإمامة الصلاة في أحد المساجد أو التدريس، وهناك فريق آخر من أبناء هذا الرواق أجزى للتدريس ودخل في عداد مدرسي الأزهر (انظر : سجلات الأزهر: طلاب أروقة اليمن والهند والجبرت والبرنادية، س ١، بتاريخ من ١٤ المحرم ١٣٢٩هـ/ ١٥ يناير ١٩١١م - إلى ٢٥ ربيع الأول ١٣٣٢هـ/ ٢١ فبراير ١٩١٤م).

(٣٢) كان إمام اليمن في ذلك الوقت هو المهدي عباس بن الحسيني بن القاسم (١١٣٩ - ١١٦١هـ/ ١٧٤٨ - ١٨٧٥م). (انظر: أيمن فؤاد سيد: مرجع سابق، ص ٤١٣).

(٣٣) عبد الرحمن بن حسن الجبرتي: مصدر سابق، ج-٣، ص ١٢٨، ١٢٩.

(٣٤) عبد الرحمن بن حسن الجبرتي: مصدر سابق، ج-٣، ص ١٨٨، ١٨٩.

(٣٥) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ١١٨، بتاريخ ٣ ربيع الأول ١٢٥٣هـ/ ٨ يونيو ١٨٣٧م.

(٣٦) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ثم من ولده العزيز إبراهيم إلى وفاته، مخطوط رقم ٢٤٨٤، ج-١، ص ٣١٧، مادة بدون رقم، بتاريخ ٥ شعبان ١٢٤٦هـ/ ١٩ يناير ١٨٣١م؛ نفس المصدر: مخطوط رقم ٢٤٨٤، ج-١، ص ٣٤٦، مادة بدون رقم، بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٤٨هـ/ ٢٥ يوليو ١٨٣٢م.

(٣٧) مصطفى كامل شملول الشريف: عروبة مصر من قبائلها، القاهرة، ١٩٦٢، ص ١١.

(٣٨) سعد بدير الحلواني: العلاقات بين مصر والحجاز ونجد في القرن الـ ١٩، ط ٢، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٧.

(٣٩) السيد طه أبو سديرة: القبائل اليمنية في مصر منذ الفتح العربي حتى نهاية العصر الأموي من ٢٠ إلى ١٣٢هـ/ ٦٤٠ - ٧٥٠ ميلادية، مكتبة الشعب، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٣.

(٤٠) مصطفى كامل شملول الشريف: مرجع سابق، ص ١٩.

(٤١) السيد طه أبو سديرة: مرجع سابق، ص ٣.

- (٤٢) سعد بدير الحلواني: مرجع سابق، ص ٧.
- (٤٣) الأزد: كانت قبائل الأزد من أعظم الأحياء، وأكثرها بطونا، وأمدّها فروعا، وموطنهم الأصلي في جبال السراة بأطراف اليمن، وكان بعض أقسامها موضع السخرية من العرب وذلك لاشتغالهم بالنساجة، وقد استقروا في مصر منذ الفتح الإسلامي لها. (انظر: عبد الله خورشيد البري: القبائل العربية في مصر في القرون الثلاثة الأولى للهجرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٤٧، ١٤٨).
- (٤٤) عبد الله خورشيد البري: مرجع سابق، ص ١٥٠ - ١٥٢، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٨، ١٦٠؛ السيد طه أبو سديرة: مرجع سابق، ص ١١.
- (٤٥) منفلوط: مدينة قديمة اسمها القبطي (Manbalout)، وهي قاعدة مركز منفلوط، محافظة أسيوط. (انظر: محمد رمزي: مرجع سابق، ق ٢، ج ٤، ص ٧٨).
- (٤٦) مصطفى كامل شملول الشريف: مرجع سابق، ص ٢٩.
- (٤٧) المعافر: قبيلة كبيرة قوية، كانوا يقيمون في اليمن في مكان ممتاز وكانوا أهل مروءة ونخوة، فكانوا أقوياء مناضلين مثلما كانوا مهرة ينتجون الثياب المعافرة التي اشتهروا بها. وقد شهدوا فتح مصر. (انظر: عبد الله خورشيد البري: مرجع سابق، ص ٢٠٠، ٢١٠).
- (٤٨) عبد الله خورشيد البري: مرجع سابق، ص ٢٠٤، ٢٠٥.
- (٤٩) خولان: امتازت بلادهم في اليمن بال عمران وكثرة الحبوب. وكانت صعدة أكبر مدنها، مركزا مهما للدباغة في الجاهلية، واعتنقوا الإسلام، وعدهم النبي في خير القبائل، ولكنهم ارتدوا ثم أعادهم أبوبكر إلى الإسلام، وقد افرقت خولان في الفتوحات فرل كثير منهم الشام، ولعب آخرون منهم دورا مهما بين العرب الجنوبيين الذين اشتركوا في فتح مصر وأقاموا فيها، فهم في مصر منذ الفتح وكانوا كثيرين. (انظر: عبد الله خورشيد البري: مرجع سابق، ص ٢٠٧، ٢٠٨).
- (٥٠) عبد الله خورشيد البري: مرجع سابق، ص ٢١٠، ٢١١. * البهنسا، هي قرية قديمة، كانت في العصر العثماني ولاية، وهي الآن إحدى قرى مركز بني مزار، محافظة المنيا. (انظر: محمد رمزي، مرجع سابق، ق ٢، ج ٣، ص ٢١١، ٢١٢).
- (٥١) مصطفى كامل شملول الشريف: مرجع سابق، ص ٢٨؛ السيد طه أبو سديرة: مرجع سابق، ص ١٧، ١٩، ٦٧.

- (٥٢) مصطفى كامل شملول الشريف: مرجع سابق، ص ٢٩.
- (٥٣) السيد طه أبو سديرة: مرجع سابق، ص ٦٧.
- (٥٤) إيمان محمد عبد المنعم عامر: العربان ودورهم في المجتمع المصري في النصف الأول من القرن التاسع عشر، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٩٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٤٢. * لم يسجل التاريخ إلا بعض حالات نادرة من الهجرات المصرية إلى الشام وبرقة وذلك أثناء الكوارث، فتحدث المقرئ عن هرب الفلاحين من الضرائب الفادحة إلى الشام. كذلك في عام (١٢٠٠هـ / ١٧٨٥م) هرب المصريون من الوباء الذي ساد السبلات فكانت شوارع صيدا وعكا وفلسطين تعج بالمصريين، كذلك تكررت تلك الظاهرة أيام محمد علي هربا من السخرة ونزع الملكية، ففي إحدى المرات هاجر نحو ٦ آلاف من الفلاحين إلى سوريا وحاول هو تعقبهم دون جدوى. (انظر: إيمان محمد عبد المنعم عامر: مرجع سابق، ص ٤٢).
- (٥٥) إيمان محمد عبد المنعم عامر: مرجع سابق، ص ٤٣، ٤٤.
- (٥٦) مسموح العربان: أرض معفاة من الضرائب وممنوحة لزعماء البدو. (انظر: عفاف لطفى السيد: مصر في عهد محمد علي، ترجمة: عبد السميع عمر زين الدين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٤٣٠).
- (٥٧) عفاف لطفى السيد: مرجع سابق، ص ١٧٦، ١٨٧.
- (٥٨) ليلي عبد اللطيف أحمد: سياسة محمد علي إزاء العربان في مصر، ط ١، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٤٩، ٥٠؛ إيمان محمد عبد المنعم عامر: مرجع سابق، ص ٦٨، ٦٩. * أضيف إلى ذلك قبائل أولاد علي، والصوالة، والخويطات، وطرايين، والطميلات، والنقاحات، والزهرات، ومحاز، وبني واصل، والسمالو، والفرجان، والترافع، والعريزي، وأولاد وافي، والعبادة والمعازة. (انظر: ليلي عبد اللطيف أحمد: مرجع سابق، ص ٥٠؛ إيمان محمد عبد المنعم عامر: مرجع سابق، ص ٦٩).
- (٥٩) ليلي عبد اللطيف أحمد: مرجع سابق، ص ٥٠؛ إيمان محمد عبد المنعم عامر: مرجع سابق، ص ٦٩.
- (٦٠) أحمد زكريا الشلق وآخرون: مرجع سابق، ص ٩٠، ٩١.
- (٦١) عبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق، ص ٥٥٢.

- (٦٢) عفاف لطفي السيد: مرجع سابق، ص ١٨٩.
- (٦٣) عبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق، ص ٥٢٢. *وعن سياسة محمد علي الخاصة بتجنيد البدو سواء في شبه الجزيرة العربية أو اليمن، راجع الفصل الثاني من الرسالة، ص ٨١-٨٤.
- (٦٤) عفاف لطفي السيد: مرجع سابق، ص ١٨٩.
- (٦٥) إيمان محمد عبد المنعم عامر: مرجع سابق، ص ٢٢٨.
- (٦٦) لمزيد من التفاصيل راجع الفصل الثاني.
- (٦٧) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٢، دفتر ٣، صفحة بدون رقم، م ٤٦٤، بتاريخ ١٦ ذى الحجة ١٢٣٤هـ / ٥ أكتوبر ١٨١٩م.
- (٦٨) المصدر السابق: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٣، دفتر ٤، صفحة بدون رقم، م ١١٦، بتاريخ غرة رمضان ١٢٣٥هـ / ١٢ يونيو ١٨٢٠م. انظر ملحق رقم (١٩).
- (٦٩) المصدر السابق: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٤، دفتر ٥، ص ٥٤، م ٢٦٠، بتاريخ ٢٢ شوال ١٢٣٥هـ / ٢ أغسطس ١٨٢٠م.
- (٧٠) الشريف يحيى: هو يحيى بن محمد بن أحمد الحسن التهامي، جد "آل يحيى". وذريته في قرية "محبوبة بوادي ضمد باليمن"، تولى أعمال المخلاف السليماني، أيام الإمام المنصور صاحب صنعاء، فبنى معاقل حصينة، واختط بعض البقاع، وحدث سيرته، ومات أيًا من الحج في قرية البيض من أعمال جازان. (انظر: خير الدين الزركلي، مرجع سابق، ج ٨، ص ١٧٠).
- (٧١) عابدين: ملخصات الدفاتر: محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م ٧٠، بتاريخ ١٥ المحرم ١٢٥٣هـ / ٢ مايو ١٨٣٦م.
- (٧٢) لم تشر الوثائق إلى ماهية إمام صنعاء المذكور، وترجح الباحثة أنه الإمام المهدي عبد الله بن المتوكل الذي تولى الإمامة في الفترة ما بين عامي (١٢٣١هـ - ١٢٥١هـ / ١٨١٦م - ١٨٣٥م).
- (٧٣) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٨٩، دفتر ٧٩، ص ٨، م ٢٩، بتاريخ ٧ جمادى الآخرة ١٢٥٢هـ / ١٩ سبتمبر ١٨٣٦م؛ نفس المصدر، تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٨٩، دفتر ٧٩، ص ٨، م ٣٠، بتاريخ ٧ جمادى الآخرة ١٢٥٢هـ / ١٩ سبتمبر ١٨٣٦م.

(٧٤) عابدين: ملخصات دفاتر: محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م ١٩٤، بتاريخ ٧ جمادى الآخرة ١٢٥٢هـ / ١٩ سبتمبر ١٨٣٦م.

(٧٥) عابدين: ملخصات دفاتر: محفظة ٤٩، دفتر ٢٢٤، صفحة بدون رقم، م ٧٨، بتاريخ غرة المحرم ١٢٥٥هـ / ١٧ مارس ١٨٣٩م؛ نفس المصدر، ملخصات دفاتر، محفظة ٤٩، دفتر ٢٢٤، ص ٦٣٤، م ٦٥٦، بتاريخ ٨ المحرم ١٢٥٥هـ / ٢٤ مارس ١٨٣٩م.

(٧٦) عابدين: ملخصات دفاتر: محفظة ٤٩، دفتر ٢٢٤، ص ٦٦٧، م ٦٨٩، بتاريخ ٨ المحرم ١٢٥٥هـ / ٢٤ مارس ١٨٣٩م.

(٧٧) شورى المعاونة: ديوان شورى المعاونة أو ديوان المعاونة أو ديوان الكتخدا جميعها أسماء لمسمى واحد، وقد أنشئ هذا الديوان في عام (١٢٢٠هـ / ١٨٠٥م) وكان يتكون من (قلم التحريرات) ويختص بالمكاتبات الواردة من الأقاليم الصادرة إليها، و(قلم الجفالك والعهد السنية) وهو الذي كان يتولى الإشراف على إدارة الجفالك والعهد الخاصة بالبasha وأولاده. (انظر: أحمد محمد حسن الدماصي، مرجع سابق، ص ١٣٧).

(٧٨) ديوان المعاونة: ملخصات دفاتر شورى المعاونة، محفظة ١٨، دفتر ٢٨٢، ص ٩٤، م ٢٥٦، بتاريخ ٤ ربيع الأول ١٢٥٦هـ / ٦ مايو ١٨٤٠م.

(٧٩) سجلات إسقاطات القرى: س ٣٤، ص ٤٣، مادة بدون رقم، بتاريخ ١٠ رمضان ١٢٢١هـ / ٢١ نوفمبر ١٨٠٦م. انظر ملحق رقم (٧).

(٨٠) المصدر السابق: س ٣٥، ص ٩٢، مادة بدون رقم، بتاريخ ١٧ رجب ١٢٢٨هـ / ١٦ يوليو ١٨١٣م.

(٨١) سجلات إسقاطات القرى: س ٤١، ص ٥٨، مادة بدون رقم، بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١٢٣٠هـ / ٢١ نوفمبر ١٨١٥م.

(٨٢) محكمة الباب العالي: س ٣٧٠، ص ٤٤، م ٧٨، بتاريخ ٢١ المحرم ١٢٣٧هـ / ١٨ أكتوبر ١٨٢١م. انظر ملحق رقم (١٢).

(٨٣) المصدر السابق: س ٣٧٠، ص ٤٥، م ٧٩، بتاريخ ٢١ المحرم ١٢٣٧هـ / ١٨ أكتوبر ١٨٢١م.

(٨٤) المصدر السابق: س ٣٧٠، ص ٤٥، م ٨٠، بتاريخ ٢١ المحرم ١٢٣٧هـ / ١٨ أكتوبر ١٨٢١م. انظر ملحق رقم (١٣).

(٨٥) المصدر السابق: س ٣٨٣، ص ١٤، م ٥٥، بتاريخ ١١ ذى القعدة ١٢٤٣هـ / ٢٥ مايو ١٨٢٨م.

(٨٦) المصدر السابق: س ٤١١، ص ٣٦، ٣٧، م ٩٧، بتاريخ ٢٦ شوال ١٢٥٤هـ / ١٢ يناير ١٨٣٩م.

(٨٧) المصدر السابق: س ٤١٢، ص ٣١٠، ٣١١، م ٧٥١، بتاريخ ١٦ شعبان ١٢٥٥هـ / ٢٥ أكتوبر ١٨٣٩م انظر ملحق رقم (١٢).

(٨٨) المصدر السابق: س ٤١٧، ص ١٧١، م ٣٤٠، بتاريخ ٢٩ ذى القعدة ١٢٥٧هـ / ١٢ يناير ١٨٤٢م؛ نفس المصدر: س ٤١٧، ص ١٧١، ١٧٢، م ٣٤١، بتاريخ ٢٩ ذى القعدة ١٢٥٧هـ / ١٢ يناير ١٨٤٢م.

(٨٩) المصدر السابق: س ٣٦١، ص ١٥٧، م ٣٥٥، بتاريخ ١٥ جمادى الأولى ١٢٣٤هـ / ١٢ مارس ١٨١٩م.

(٩٠) المصدر السابق: س ٣٩٦، ص ٣٩٧، م ١٦٠٤، بتاريخ غاية ذى القعدة ١٢٤٩هـ / ١٠ إبريل ١٨٣٤م. ملحق رقم (١٥).

(٩١) المصدر السابق: س ٤١٠، ص ١٦٣، م ٤٩٧، بتاريخ ١٢ المحرم ١٢٥٤هـ / ٧ إبريل ١٨٣٨م.

(٩٢) محكمة الباب العالي: س ٣٨٠، ص ١٥، ١٦، م ٤٧، بتاريخ ١٢ شعبان ١٢٤٢هـ / ١١ مارس ١٨٢٧م.

(٩٣) المصدر السابق: س ٤٠٩، ص ١٧٣، م ٤١٥، بتاريخ ١٤ صفر ١٢٥٤هـ / ٧ مايو ١٨٣٨م. انظر ملحق رقم (١٦).

(٩٤) المصدر السابق: س ٤١٧، ص ١٧١، م ٣٤٠، بتاريخ ٢٩ ذى القعدة ١٢٥٧هـ / ١٢ يناير ١٨٤٢م. انظر ملحق رقم (١٧).

(٩٥) المصدر السابق: س ٤١٧، ص ١٧١، ١٧٢، م ٣٤١، بتاريخ ٢٩ ذى القعدة ١٢٥٧هـ / ١٢ يناير ١٨٤٢م.

(٩٦) سجلات إسقاطات القرى: س ٣٩، ص ٥٣، مادة بدون رقم، بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٢٧هـ / ٧ سبتمبر ١٨١٢م.

(٩٧) المصدر السابق: س ٣٩، ص ٣، مادة بدون رقم، بتاريخ ١٥ ربيع الأول ١٢٢٧هـ / ٢٩ مارس ١٨١٢م.

(٩٨) المصدر السابق: س ٣٤، ص ١٧، مادة بدون رقم، بتاريخ ٢٠ شعبان ١٢٢١هـ / ٢ نوفمبر ١٨٠٦م.

(٩٩) سجلات إسقاطات القرى: س ٣٨، ص ٢١، مادة بدون رقم، بتاريخ ١١ جمادى الآخرة ١٢٢٦هـ / ١٩ يوليو ١٨١١م.

(١٠٠) المصدر السابق: س ٣٩، ص ١٣٧، مادة بدون رقم، بتاريخ غرة رجب ١٢٢٧هـ / ١١ يوليو ١٨١٢م. انظر ملحق رقم (٨).

(١٠١) المصدر السابق: س ٤١، ص ٣٦، مادة بدون رقم، بتاريخ ٢٠ ربيع الأول ١٢٢٠هـ / ١٨ يونيو ١٨٠٥م.

(١٠٢) محكمة الباب العالي: س ٣٧١، ص ٦٠، م ١٢٣، بتاريخ ٢٨ رجب ١٢٣٧هـ / ٢٠ إبريل ١٨٢٢م.

(١٠٣) المصدر السابق: س ٣٨٥، ص ٢١، م ٥٥، بتاريخ ٢٢ ربيع الأول ١٢٤٥هـ / ٢١ سبتمبر ١٨٢٩م.

(١٠٤) خان الخليلي: خان كبير بالقاهرة، ولا تزال المنطقة التي كان بها تحمل نفس الاسم. (انظر: عبد الرحمن بن حسن الجيرتي: مصدر سابق، ج ١، ص ٢٥٧).

(١٠٥) محكمة الباب العالي: س ٤٠١، ص ٢٨١، م ١٤٥٣، بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٥١هـ / ١١ نوفمبر ١٨٣٥م.

(١٠٦) المصدر السابق: س ٣٨٢، ص ١٤، م ٥٥، بتاريخ ١١ ذى القعدة ١٢٤٣هـ / ٢٥ مايو ١٨٢٨م.

(١٠٧) محكمة الباب العالي: س ٣٨٤، ص ٥٠٥، م ١٥٢٨، بتاريخ ٢٧ صفر ١٢٤٥هـ / ٢٨ أغسطس ١٨٢٩م. انظر ملحق رقم (٢٠).

(٢) ومما يجدر ذكره في هذا المجال أن أهم العادات المتبعة في المجتمع المصري واليميني عند الإحتفال بالزواج لم تختلف مراسيمها كثيراً عن بعضها البعض بل كانت متشابهة إلى حد كبير، مما يفسر إقبال اليمينيين الموجودين في مصر علي الزواج من المصريات . (لزيد من التفاصيل انظر: أحمد فخري، مرجع سابق، ص ٤٤ - ٤٨ ؛ إدوارد وليم لين، المصريون المحدثون شمائلهم

وعاداتهم، ترجمة: عدلي طاهر نور، جـ ٢، ط ٣، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٧٨، ١٧٩، ١٨٨، ١٨٩؛ ج. دي شابرول، دراسة في عادات وتقاليد سكان مصر المحدثون، ضمن كتاب موسوعة وصف مصر، المصريون المحدثون، جـ ١، ترجمة: زهير الشايب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٥٧، ٨٠، ٨١، ٨٤، (١٥٦ - ١٥٨)

(١٠٩) محكمة الباب العالي: س ٤٠٥، ص ٢١، م ٥٩، بتاريخ ١٢ المحرم ١٢٥٣هـ / إبريل ١٨٣٧م. انظر ملحق رقم (٢١).

(١١٠) محكمة مصر الشرعية: تركات، س ٢، ص ٣٠٨، م ٤١٠، بتاريخ ٦ رمضان ١٢٥٥هـ / ١٣ نوفمبر ١٨٣٩م؛ نفس المصدر: تركات، س ٣، ص ٧٠، ٧١، ٧٢، م ٩٣، بتاريخ ٢٧ ذى القعدة ١٢٥٥هـ / ١ فبراير ١٨٤٠م. انظر ملحق رقم (١٤).

(١١١) محكمة الباب العالي: س ٤٠٥، ص ٢١، م ٥٩، بتاريخ ١٢ المحرم ١٢٥٣هـ / ١٨ إبريل ١٨٣٧م.

(١١٢) محكمة مصر الشرعية: تركات، س ٢، ص ٣٠٨، م ٤١٠، بتاريخ ٦ رمضان ١٢٥٥هـ / ١٣ نوفمبر ١٨٣٩م؛ نفس المصدر: تركات، س ٣، ص ٧٠، ٧١، ٧٢، م ٩٣، بتاريخ ٢٧ ذى القعدة ١٢٥٥هـ / ١ فبراير ١٨٤٠م.

(١١٣) محكمة الباب العالي: س ٤١٠، ص ١٦٣، م ٤٩٧، بتاريخ ١٢ المحرم ١٢٥٤هـ / ٧ إبريل ١٨٣٨م. انظر ملحق رقم (٢٢).

(١١٤) معين سينة تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦٠، دفتر ٥٤، صفحة بدون رقم، م ٤١٤، بتاريخ ٢٨ شوال ١٢٥٠هـ / ٢٧ فبراير ١٨٣٥م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٩، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٤١٤، بتاريخ ٢٨ شوال ١٢٥٠هـ / ٢٧ فبراير ١٨٣٥م.

(١١٥) مجلس ملكية: محفظة ١، صفحة بدون رقم، م ١٩٩، بتاريخ ٢٢ ذى الحجة ١٢٥٠هـ / ٢٠ إبريل ١٨٣٥م.

(١١٦) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٧٦، دفتر ٦٨، صفحة بدون رقم، م ٢٦٧، بتاريخ ٣ رجب ١٢٥١هـ / ٢٥ أكتوبر ١٨٣٥م.

(١١٧) محافظ الأبحاث: محفظة ٩٩، الحجاز، ص ٣٦٨، م ٣٦٧، بتاريخ ٣ شعبان ١٢٥١هـ / ٢٤ نوفمبر ١٨٣٥م.

(١١٨) ديوان المعاونة: ملخصات دفاتر شورى المعاونة، محفظة ١٠، دفتر ٢٧٤، ص ٢٥،
 ١٩٦م، بتاريخ ٢١ ربيع الآخر ١٢٥٣هـ / ٢٥ يوليو ١٨٣٧م؛ عابدين: ملخصات دفاتر،
 محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م ٩٦، بتاريخ ١٥ جمادى الأولى ١٢٥٣هـ /
 ١٧ أغسطس ١٨٣٧م؛ نفس المصدر، ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة
 بدون رقم، م ١٠٧، بتاريخ ٢٣ رمضان ١٢٥٣هـ / ١١ ديسمبر ١٨٣٨م.

(١١٩) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٢١٥، بتاريخ ١٥ ذى
 القعدة ١٢٥٣هـ / ١٠ فبراير ١٨٣٨م، عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر
 ٢٢١، صفحة بدون رقم، م ١٢٠، بتاريخ ٢٨ ذى الحجة ١٢٥٣هـ / ٢٤ مارس
 ١٨٣٨م؛ نفس المصدر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م ٢٨٢، بتاريخ ١٢
 شوال ١٢٥٥هـ / ١٩ ديسمبر ١٨٣٩م.

(١٢٠) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م ٢٤٨، بتاريخ ٥
 رمضان ١٢٥٣هـ / ٣ ديسمبر ١٨٣٧م.

(١٢١) أغوات البيرون، كلمة أغوات جمع أغا وهى كلمة تركية من المصدر (أغمق) بمعنى سيد
 أو كبير، أو أخ كبير (انظر: محمد علي الأنسى، مصدر سابق، ص ٢٨)؛ وقيل إنها من الكلمة
 الفارسية (أقا) وتطلق في التركية كلقب مثل الرئيس، والقائد، وشيخ القبيلة، وعلى الخادم
 الخاص الذي يؤذن له بدخول غرف النساء. (انظر: أحمد السعيد سليمان، مرجع سابق،
 ص ١٧). أما أغوات البيرون، فهم رجال الحاشية أو رجال بلاط الباشا الذين يعملون خارج
 القصور، وهى عناصر تنتمى إلى جنسيات من ألحاء الدولة العثمانية، أغلبها من الأتراك
 الوافدين إلى البلاط بتركية من الخليفة في استانبول، كانت تتلقب بالألقاب التركية والفارسية
 وترفع عن العربية، فاللقاب أفراد الحاشية مثل ((الأمير أخور)) تعنى رئيس الاسطبلات المنوط
 به الإشراف على الماشية. و((القبوجى باشى)) هو رئيس البوابين، و((القهوجى باشى)) هو
 الخادم المكلف بتقديم القهوة للوالى، و((القمشجى)) وهو السائس، و((المعجون أغاسى)) وهو
 الكيماوى بصيدلية القصر. و((الابريقدار)) حامل إبريق الماء للوضوء، و((الجنسدارجى))
 المكلف بغسل الملابس، و((اليسقجى)) وهو الحاجب، و((العشى باشى)) وهو الطاهى،
 و((الشماشجى)) وهو الخادم الموكل إليه حفظ ملابس الرجال، وكان يساعد الوالى في
 ارتداء ملابسه، و((التوتنجى)) يقوم بإعداد التبغ للتدخين. (انظر: عبد السميع سالم الهراوى،

- مرجع سابق، ص ٢٣٠؛ حلمي أحمد شلبي، الموظفون في مصر في عصر محمد علي، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٣٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٣٠، (٣١).
- (١٢٢) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٢١٤، بتاريخ ٨ رجب ١٢٥٣هـ / ٣ أكتوبر ١٨٣٧م.
- (١٢٣) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص ٦٨، م ٦٣، بتاريخ ١١ ربيع الأول ١٢٥٤هـ / ٤ يولية ١٨٣٨م.
- (١٢٤) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠١، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٣٠، بتاريخ ٧ المحرم ١٢٥٤هـ / ٢ إبريل ١٨٣٨م؛ عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص ٦٩، بتاريخ ١٢ رجب ١٢٥٤هـ / ١ أكتوبر ١٨٣٨م.
- (١٢٥) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص ٨٣، م ٧٨، بتاريخ ٣ رمضان ١٢٥٤هـ / ٢٠ نوفمبر ١٨٣٨م.
- (١٢٦) المصدر السابق: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص ٩١، م ٨٦، بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٥٤هـ / ٧ نوفمبر ١٨٣٨م؛ نفس المصدر، ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص ٩٤، م ٨٩، بتاريخ ٢١ ذى الحجة ١٢٥٤هـ / ٧ مارس ١٨٣٩م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٢، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٤٨، بتاريخ ٢١ ذى الحجة ١٢٥٤هـ / ٧ مارس ١٨٣٩م.
- (١٢٧) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٩، دفتر ٢٢٤، ص ١٦، م ١٠٢، بتاريخ ١٢ شوال ١٢٥٥هـ / ١٩ ديسمبر ١٨٣٩م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٣، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ١٤٨، بتاريخ ١٢ شوال ١٢٥٥هـ / ١٩ ديسمبر ١٨٣٩م.
- (١٢٨) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م ١١٤، بتاريخ ٣ ذى الحجة ١٢٥٣هـ / ٢٨ فبراير ١٨٣٨م.
- (١٢٩) مجلس ملكية: محفظة ١، صفحة بدون رقم، م ١٨٥، بتاريخ ١٤ ذى الحجة ١٢٥١هـ / ١ إبريل ١٨٣٦م.
- (١٣٠) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ١٢٩، بتاريخ ٢١ ربيع الأول ١٢٥٣هـ / ٢٥ يولية ١٨٣٧م؛ مجلس ملكية: محفظة ٢، ص ١٥٦، م ١٢٩، بتاريخ ٢١ ربيع الأول ١٢٥٣هـ / ٢٥ يولية ١٨٣٧م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز،

صفحة بدون رقم، م ٨٢، بتاريخ ٢١ جمادى الأولى ١٢٥٣هـ / ٢٣ أغسطس ١٨٣٧م؛
ديوان المعاونة: ملخصات دفاتر شورى المعاونة، محفظة ١٨، دفتر ٢٨٢، ص ٤، م ١٠،
بتاريخ ٤ المحرم ١٢٥٦هـ / ٧ مارس ١٨٤٠م.

(١٣١) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٨١، دفتر ٧١، صفحة بدون رقم،
م ٤٩٤، بتاريخ ٢٩ ذى الحجة ١٢٥١هـ / ١٥ إبريل ١٨٣٦م. (ملحق رقم ٢٣).

(١٣٢) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٢٠٣، بتاريخ ١٩ شوال
١٢٥٣هـ / ١٦ يناير ١٨٣٨م؛ مجلس ملكية: محفظة ٢، ص ١٩٠، م ٢٠٣، بتاريخ ١٩
شوال ١٢٥٣هـ / ١٦ يناير ١٨٣٨م.

(١٣٣) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٦، الحجاز، صفحة ومادة بدون رقم، مكاتبات بدون تاريخ.
(١٣٤) ذوات، محفظة ٧، ص ٤٢، م ٧٣، بتاريخ ٢٩ ذى الحجة ١٢٥٣هـ / ٢٥ مارس
١٨٣٨م؛ معية سنية، ملخصات الأوامر العلية المستخرجة من الدفاتر، محفظة ٤، كراس
٣٢، ص ٣، مادة بدون رقم، بتاريخ ١٩ جمادى الآخرة ١٢٥٤هـ / ٨ سبتمبر ١٨٣٨م.
انظر ملحق رقم (٢٢) .

(١٣٥) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٨١، دفتر ٧١، صفحة بدون رقم،
م ٩٣٣، بتاريخ ٢٢ ربيع الآخر ١٢٥٢هـ / ٦ أغسطس ١٨٣٦م.

(١٣٦) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م ٣٧٦، بتاريخ ٩
رمضان ١٢٥٣هـ / ٧ ديسمبر ١٨٣٦م.

(١٣٧) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠١، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ١٠٥، بتاريخ ٢٢ ربيع
الآخر ١٢٥٤هـ / ١٥ يوليو ١٨٣٨م؛ عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣،
ص ٧٩، م ٧٣، بتاريخ ٢٧ رجب ١٢٥٤هـ / ١٦ أكتوبر ١٨٣٨م؛ ديوان المعاونة:
ملخصات دفاتر شورى المعاونة، محفظة ١٢، دفتر ٧٨، ص ٢٤٤، م ١٥٩٢، بتاريخ ٢٧
رجب ١٢٥٤هـ / ١٦ أكتوبر ١٨٣٨م.

(١٣٨) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٨٩، دفتر ٧٩، ص ٢٨، م ١٣١،
بتاريخ ٢٧ جمادى الآخرة ١٢٥٢هـ / ٩ أكتوبر ١٨٣٦م.

(١٣٩) ديوان خديوى، وثائق تركية من الجناح العالى إلى جهات، محفظة ٦، ص ٤٩، م ٥٠،
بتاريخ ٢٣ ذى القعدة ١٢٥٣هـ / ١٨ فبراير ١٨٣٨م.

(١٤٠) ديوان الجهادية، وهو ما نسميه اليوم (وزارة الدفاع)، وكان هذا الديوان يشرف على التجنيد الذي أصبح يتم على أسس القواعد المقتبسة من النظام الفرنسي. وعلى ضبط وتدريب أفراد القوات المسلحة، وعلى الخدمات الطبية للجيش وإقامة المستشفيات العسكرية، وصيانة أبنية الجيش وتحصيناته ومراقبة مخازن التموين ومعامل الذخيرة، وكان الديوان مسئولاً عن رفع رواتب الجند ومتأخرات تلك الرواتب، والجدير بالذكر أن الباشا عندما أعاد تنظيم ديوان الجهادية أحال حوالي ٤٠ ضابطاً تركياً إلى التقاعد، وعين بدلاً منهم شباباً ممن تخرجوا في المدارس الحربية التي أنشأها. (انظر: عمر عبد العزيز عمر، تاريخ مصر الحديث، ص ٢٦٢؛ عبد الحميد البطريق، مرجع سابق، ص ٣٣، ٣٤).

(١٤١) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٨٧، دفتر ٧٧، ص ٤٥، م ٢٧٩، بتاريخ ٢٨ رمضان ١٢٥٢هـ / ٦ يناير ١٨٣٧م.

(١٤٢) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ١٨، بتاريخ ٣ ربيع الأول ١٢٥٣هـ / ٨ يولية ١٨٣٧م.

(١٤٣) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٦، دفتر ٩، صفحة بدون رقم، م ٣٨٨، بتاريخ غايمة المحرم ١٢٥٨هـ / ١٣ مارس ١٨٤٢م.

(١٤٤) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦٣، دفتر ٥٧، صفحة بدون رقم، م ١٩٢، بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٢٥٠هـ / ١١ أغسطس ١٨٣٤م؛ ديوان خديوى، وثائق تركية مترجمة من الجناح العالى إلى جهات، محفظة ٢، ص ٢٤٥، م ٢١١، بتاريخ غرة ربيع الآخر ١٢٥٠هـ / ٧ أغسطس ١٨٣٤م.

(١٤٥) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م ٢٤١، بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٥٢هـ / ٢٣ نوفمبر ١٨٣٦م؛ نفس المصدر، ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م ٢٤٥، بتاريخ ١٤ شعبان ١٢٥٢هـ / ٢٤ نوفمبر ١٨٣٦م.

(١٤٦) المصدر السابق: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م ٩٤، بتاريخ ٢٦ ربيع الآخر ١٢٥٣هـ / ٣٠ يوليو ١٨٣٧م؛ نفس المصدر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م ٤٧، بتاريخ ٤ شعبان ١٢٥٣هـ / ٣ نوفمبر ١٨٣٦م؛ نفس المصدر، ملخصات الدفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢١، صفحة بدون رقم، م ٤٩، بتاريخ ٦

- شعبان ١٢٥٣هـ / ٥ نوفمبر ١٨٣٦م؛ نفس المصدر، ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م ١٠٣، بتاريخ ٢٢ شعبان ١٢٥٣هـ / ٢١ نوفمبر ١٨٣٦م.
- (١٤٧) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة ومادة بدون رقم، بتاريخ ٢٧ جمادى الأولى ١٢٥٣هـ / ٢٩ أغسطس ١٨٣٧م. انظر ملحق رقم (٢٤).
- (١٤٨) المصدر السابق: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة ومادة بدون رقم، بتاريخ ٤ جمادى الأولى ١٢٥٣هـ / ٦ أغسطس ١٨٣٧م.
- (١٤٩) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦، دفتر ٧، صفحة بدون رقم، م ١٦٦، بتاريخ ٢٦ جمادى الآخرة ١٢٣٦هـ / ٣١ مارس ١٨٢١م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ١٦٦، بتاريخ ٢٦ جمادى الآخرة ١٢٣٦هـ / ٣١ مارس ١٨٢١م.
- (١٥٠) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م ١٦، بتاريخ ٣ ذى القعدة ١٢٥١هـ / ٢٠ فبراير ١٨٣٦م.
- (١٥١) المصدر السابق: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م ٦٤، بتاريخ ٥ المحرم ١٢٥٢هـ / ٢٢ إبريل ١٨٣٦م؛ نفس المصدر، ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م ٤٠٢، بتاريخ ٢٩ المحرم ١٢٥٣هـ / ٥ مايو ١٨٣٧م؛ نفس المصدر، ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م ٨٩، بتاريخ ٤ ربيع الأول ١٢٥٣هـ / ٨ يولية ١٨٣٧م.
- (١٥٢) أحمد فخري: مرجع سابق، ص ٣٤.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة العلاقات المصرية اليمنية في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، ولقد تبين من خلالها أنه كان هناك ثمة روابط وثيقة ربطت بين البلدين تمثلت في العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

فمن الناحية السياسية أوضحت الدراسة الدور الذي قامت به قوات محمد علي في شبه الجزيرة العربية من أجل القضاء على السلفيين الذين اشتد خطرهم هناك، وذلك بعد أن تم لها إسقاط الدولة السعودية الأولى عام (١٢٣٣هـ / ١٨١٨م)، ولم يقف الأمر عند هذا فحسب بل إن هذه القوات تابعت فلول السلفيين في شمال اليمن تلبية لنداء إمام اليمن، المتوكل على الله أحمد (١٢٢٤ - ١٢٣٢هـ / ١٨٠٩ - ١٨١٦م)، وبعد أن تم لها القضاء عليهم هناك واسترداد البلاد التي سيطروا عليها، تم الاتفاق مع الإمام المهدي عبد الله بن أحمد المتوكل بن علي المنصور (١٢٣١ - ١٢٥١هـ / ١٨١٦ - ١٨٣٦م) عام (١٢٣٦هـ / ١٨٢٠م) بإعادة جميع المناطق التي استولت عليها قوات محمد علي إلى سلطة الإمام مقابل أن يدفع الإمام ضريبة سنوية وقدرها مائة ألف ريال وثلاثة آلاف قنطار من البن ترسل سنوياً للباب العالي. هذا باستثناء منطقة أبي عريش التي تم الاتفاق بشأنها مع الإمام المهدي على أن يتم تسليمها لعلی بن حيدر ليحكمها باسم السلطان العثماني، وقد احتفظ بها محمد علي حتى تكون خط رجعة له عندما ما تتاح له الفرصة المناسبة لضم اليمن إلى حكمه المباشر:

وقد أثبتت هذه الدراسة أن مشروع فتح اليمن كان يراود خاطر محمد علي في هذا الوقت، فقد كان مهتماً بشكل كبير بالقضاء على أي تمرد يحدث من قبل الثوار في عسير وشمال اليمن، ولم يدخر في ذلك وسعاً سواء بالطرق الدبلوماسية أو الحربية من أجل إحكام

سيطرته عليها، كما كان حريصًا كل الحرص في أثناء ذلك على كسب ولاء وتبعية إمام اليمن له، وقد اتضح ذلك جليًا من خلال مراسلاته المستمرة إلى أحمد باشا (محافظة مكة) آنذاك، وحثه فيها دائمًا على معاملة الإمام معاملة حسنة وأخذه بالسياسية واللين.

كما أوضحت الدراسة أن تأزم الموقف بين محمد علي والسلطان العثماني محمود الثاني (١٢٢٣ - ١٢٥٥هـ / ١٨٠٨ - ١٨٣٩م)، كان من أهم العوامل التي ساعدت على قيام ثورة محمد أغا (تركجة بيلمن) بالحجاز، وقد زادت الأوضاع سوءً بعد إصدار السلطان العثماني فرمانًا يقر فيه هذا الثائر واليًا على الحجاز، الأمر الذي أزعج محمد علي وجعله يقدم على إرسال حملة إلى الحجاز، بقيادة أحمد باشا يكن، وقد ترتب عليها هروب هذا الثائر إلى اليمن في عام (١٢٤٨هـ / ١٨٣٢م) واستيلائه على الحديدة، ومخا، وبعض المدن الداخلية بها باسم السلطان العثماني. ومما دفع محمد علي لإعداد حملة جديدة وأرسلها إلى اليمن على رأسها أحمد باشا في أواخر عام (١٢٤٩هـ / ١٨٣٣م) وقد تمكنت من إيقاع الهزيمة بالثائر ولجؤه إلى الفرار.

ولقد تبلور في ذلك الوقت في ذهن محمد علي مشروع فتح اليمن وضمها إلى حكمه المباشر بدلًا من الدولة العثمانية التي ساءت علاقاته بها، وبناءً على ذلك فقد أرسل حملة جديدة على اليمن عام (١٢٥٠هـ / ١٨٣٥م)، انقسمت قسمين: حملة بحرية بقيادة علي بك، وحملة برية بقيادة إبراهيم باشا يكن، وقد قامت قوات هذه الحملة بدور فعال ومؤثر في تلك المرحلة المهمة، حيث تمكنت من السيطرة الفعلية على الموانئ اليمنية الواقعة على الساحل الشرقي للبحر الأحمر، مثل: الحديدة، ومخا، واللحية، وزبيد، ما عدا ميناء عدن، كما تمكنت أيضًا من السيطرة على معظم المدن الداخلية، مثل: بيت الفقيه، وتعز، وجبل رأس، والعدين وكادت أن تستولي على صنعاء نفسها، وبالتالي سقوط اليمن بأكمله في أيدي القوات المصرية، الأمر الذي أزعج الإمام الناصر عبد الله بن الحسن بن أحمد بن

المهدي (١٢٥٢ - ١٢٥٦ هـ / ١٨٣٦ - ١٨٤٠ م) وأصبح يهدد نفوذه وسلطانه في المنطقة؛ فأخذ يقاوم الجيش المصري بكل ما يملك من عتاد وجنود، ولكنه فشل في مقاومته، ولم يجد بداً من عقد الصلح مع محمد علي، بيد أن هذا الصلح لم يخرج إلى حيز الوجود.

وفي الوقت الذي كانت فيه القوات المصرية تواصل زحفها على اليمن، كانت بريطانيا تراقب الموقف هناك بحذر شديد، وفي عام (١٢٥٣ هـ / ١٨٣٧ م) لم تكن ترغب في أن تقدم على خطوة عدائية عنيفة ضد محمد علي ولاسيما وأنه كان يبذل أقصى ما في وسعه لإقناع السلطات البريطانية برغبته في المحافظة على المصالح البريطانية في الجزيرة العربية بوجه عام واليمن بوجه خاص، ولكن التوغل المصري في اليمن واقترب قوات الجيش المصري من عدن جعل بريطانيا تخشى على مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية في المنطقة؛ فسارعت باحتلال عدن في (٤ ذي القعدة ١٢٥٤ هـ / ١٩ يناير ١٨٣٩ م) واتخذت منها قاعدة لإيقاف التوسع المصري في جنوب اليمن، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل إن بريطانيا أخذت تؤلب الدول الأوروبية ضد محمد علي من أجل تصفية الوجود المصري في اليمن، وفي شبه الجزيرة العربية بأكملها، وعندئذ أدرك محمد علي أنه قادم على حرب خطيرة مع الحلفاء، شغلت باله وتضاءلت معها مسألة وجود قواته في اليمن، وشعر بأنه في أشد الحاجة إلى قواته المتناثرة في أرجاء الحجاز ونجد واليمن، وفي الوقت ذاته كانت الإنذارات الشديدة اللهجة تتوالى عليه من الحكومة البريطانية تطلب منه إجلاء قواته عن هذه المناطق، ونتيجة لذلك فقد أصدر محمد علي أوامره إلى إبراهيم باشا يكن (قائد القوات المصرية باليمن) في (١٣ ذي الحجة ١٢٥٥ هـ / ١٧ فبراير ١٨٤٠ م) بالانسحاب من اليمن وتسليم ما تحت يديه من الأراضي اليمنية إلى الشريف حسين بن علي بن حيدر ليتولى حكمها باسم الدولة العثمانية، وقد غادر إبراهيم باشا اليمن بالفعل في (٧ ربيع الأول ١٢٥٦ هـ / ٩ مايو ١٨٤٠ م).

وعلى أية حال نخلص مما سبق إلى التأكيد على أن اليمن كادت أن تسقط بأكملها في أيدي قوات الجيش المصري، لكن نظرًا للثورات المستمرة التي كانت تقوم بها القبائل اليمنية المتمردة على الوجود المصري في هذه المنطقة والتي فقد الجيش المصري بسبب مقاومتها والقضاء عليها كثيرًا من الجنود والذخيرة، وكثيرًا ما عاقت تحركاته هناك وحالت دون إحكام سيطرته على كثير من المدن، والأهم من ذلك موقف بريطانيا المعادي للتوسع المصري هناك، والذي دفعها إلى استخدام كثير من الضغوط السياسية والاقتصادية لتصفية هذا الوجود من أجل حماية مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية في المنطقة، وقد نجحت فيه بالفعل بعد أن ألبت الموقف الدولي ضده محمد علي، مما حال في نهاية الأمر دون تنفيذ ذلك المشروع.

ومن الناحية الاقتصادية فإن مصر تحت حكم محمد علي قد شهدت اندماجًا في الاقتصاد العالمي بوجه عام واليمن بوجه خاص بدرجة لم تعرفها طوال قرون طويلة سابقة، وذلك لما أحدثته من تغييرات جذرية في كافة النظم الاقتصادية التي كانت سائدة قبل وصوله إلى الحكم في مصر، مما كان له أكبر الأثر على الأوضاع الاقتصادية التي كانت سائدة في اليمن وعلى الأخص بعد وقوع معظم بلاد اليمن تحت السيطرة المصرية.

فبالنسبة للزراعة، أظهرت الدراسة أن اليمنيين الموجودين داخل مصر كان لهم دور في مجال الالتزام الزراعي في البلاد، فبدراسة وثائق سجلات إسقاطات القرى وضح وجود بعض اليمنيين بها إما التزام قطعة معينة من الأرض أو التنازل عن التزام. كما أن محمد علي إلى جانب اهتمامه بإحياء الزراعة في مصر، قد حظيت بعض أنواع الغلات الزراعية في اليمن منه أيضًا بنفس الاهتمام، ولعل من أهمها على الإطلاق هو محصول البن الذي نال منه اهتمامًا كبيرًا، فقد بذل جهودًا كبيرة من أجل تحسين إنتاجية الأراضي هناك من هذا المحصول عن طريق إرسال شجيرات (شتلات) البن جيدة السلالة لغرسها هناك، وليس

هذا فحسب بل كان يعمل على إقناع مشايخ القبائل التي وقعت تحت السيطرة المصرية وترغيبهم في غرس أشجار البن والعمل على الإكثار منها في تلك المناطق.

وقد أوضحت الدراسة أن جهود محمد علي في اليمن لم تقتصر على إحياء الزراعة فقط، بل نالت الصناعة منه أيضاً نفس الاهتمام، والسبب الرئيس في ذلك هو سد حاجة الجيش المصري المرابط في اليمن من المثولة اللازمة له وغيرها من المستلزمات بدلاً من تصنيعها في مصر وتصديرها إلى هناك، ومنها إنشاء بعض المطاحن في الحديدة، كما اهتم كذلك باستخراج المعادن من باطن الأرض في اليمن مثل النحاس، كما أن محمد علي كان يرسل كثيراً من الحرفيين إلى هناك نظراً لقلة وجودهم في تلك الجهات، مثل صانعي مخازن المياه والبراميل وذوى الخبرة بالجمال، كما أن إبراهيم باشا يكن (سر عسكر اليمن) كان يرسل من هناك إلى مصر بعض المتخصصين في عمل الشنط المعروفة بكفة لصنعها في مصر.

أما بالنسبة للتجارة، فإن اهتمام محمد علي بطرق المواصلات البرية والبحرية قد أدى إلى ازدهار النشاط التجاري بين مصر واليمن بذلك شهدت السوق المصرية واليمنية نشاطاً تجارياً متزايداً، ومن ثم فإن فئة التجار اليمنيين في مصر مارسوا نشاطهم التجاري على نطاق واسع، واتخذوا من السوق المصرية مركزاً لنشاطهم التجاري وجنوا عن طريق ذلك أرباحاً طائلة مما دفعهم إلى امتلاك العقارات بمختلف أنواعها كنوع من الاستثمار لفائض رءوس أموالهم، كما أن حصر تركات الذين توفوا منهم توضح مدى الثراء الذي أصبحوا عليه من وراء اشتغالهم بالعمل التجاري في داخل المجتمع المصري خلال تلك الفترة.

وقد شهدت نفس الفترة التي برزت فيها فئة من التجار اليمنيين في مصر، بروز فئة من التجار المصريين في اليمن مارسوا نشاطهم التجاري على نطاق واسع واتخذوا من السوق اليمنية مركزاً لنشاطهم التجاري، كما أقبل هؤلاء التجار على امتلاك الوكالات

التجارية هناك من أجل توسيع نطاق تجارتهم سواء في الداخل أم في الخارج، مما دفع هؤلاء التجار إلى الاستعانة بوكلاء تجاريين لهم مقيمين في مصر، يقومون بعقد الصفقات التجارية نيابة عنهم، وبالمثل استطاع هؤلاء التجار تكوين ثروات ضخمة من وراء اشتغالهم بالعمل التجاري هناك، فعن طريق حصر مخلفات بعض هؤلاء التجار يبرز حجم الثروات الضخمة التي كونوها، كما كان من حق الورثة الشرعيين نقل كامل رأس مال التاجر المتوفى إلى مسقط رأسه متى أرادوا.

أما بالنسبة للمصادر والواردات، فقد كانت صادرات مصر إلى اليمن كثيرة ومتنوعة ولعل من أهمها على الإطلاق الغلال؛ لسد حاجة الجيش والأسطول المصري الرابض في الأراضي اليمنية من المواد الغذائية اللازمة لهم، هذا بخلاف المستلزمات الأخرى، كما تنوعت واردات مصر من اليمن أيضاً ويأتي على رأسها البن الذي كان يصدر إلى مصر بكميات كبيرة، بالإضافة إلى بعض السلع الأخرى مثل الجلود... وغيرها. ولقد لعبت الموانئ المصرية واليمنية دوراً مهماً في ازدهار حركة التبادل التجاري بين البلدين خلال تلك الفترة، بيد أن هذه العلاقات التجارية ما لبثت أن أصابها الاضمحلال والركود أواخر حكم محمد علي إثر تربص الدول الأوروبية به، ومعاهدة لندن وتدابيرها.

أما العلاقات الثقافية والاجتماعية فهي امتداد حتمي للعلاقات بين البلدين، كما أنها تمثل من جانب آخر نتاجاً طبيعياً مباشراً أفرزته العلاقات السياسية والاقتصادية آنذاك، ولقد ساهم الأزهر في دعم العلاقات الثقافية بين البلدين حيث أصبحت القاهرة قبلة للعلماء والطلاب الذين يرغبون في تحصيل العلم من جميع أنحاء العالم الإسلامي بما في ذلك اليمن، حيث ظل الأزهر طوال عصر محمد علي محتفظاً بشخصيته وزعامته للثقافة الإسلامية العليا في مصر وسائر أنحاء العالم الإسلامي.

وتعكس لنا العلاقات الاجتماعية مدى حرص محمد علي الشديد على دعمها عن طريق إدماج القبائل اليمنية التي هاجرت إلى مصر داخل المجتمع المصري وجعلها جزءاً لا يتجزأ منه، كما أنه أعطى اليمنيين الذين أتوا إلى مصر - سواء أكانوا من أتباع السلفيين أم من الأشراف أم من كبار رجال السياسة - كثيراً من الاهتمام والرعاية وليس هذا فحسب بل إنه لم يضع أية قيود على حركة اليمنيين داخل المجتمع المصري، وعلى ذلك نرى إقبال بعض اليمنيين الذين قصدوا مصر على شراء الملكيات العقارية بغرض الإقامة والتوطن بها؛ ولذا حرصت الغالبية العظمى من اليمنيين على العمل بالتجارة إلى جانب بعض الوظائف الأخرى، كما اتجه بعضهم إلى الارتباط برباط المصاهرة مع المصريين مما ساعد على تدعيم العلاقات بين الجانبين، كما شهدت اليمن خلال مرحلة الدراسة وجود جالية مصرية تمثلت في فئة التجار والموظفين الذين كان يرسلهم محمد علي للعمل في المدن اليمنية التي تم له السيطرة عليها، إلى جانب الأطباء والصيادلة والمرضين وأئمة الأورط، ولم تكن هذه الجالية منغلقة على نفسها بل حدث الاندماج بينها وبين المجتمع اليمني الذي عاشوا فيه، ونظراً للحرص الشديد من جانب محمد علي على تقوية هذه الروابط كان دائماً يصدر أوامره إلى إبراهيم باشا يكن (سر عسكر اليمن) بأن يعمل على التقرب من المشايخ هناك وليس هذا فحسب بل يعمل على كسب قلوب الأهالي أيضاً، ولعل من أهم النتائج التي ترتبت على هذه السياسة أن أقبلت القبائل اليمنية على الدخول في طاعة الحكومة المصرية.

لمحة موجزة عن تطور العلاقات المصرية اليمنية في النصف الثاني من

القرن التاسع عشر:

ظلت مصر منذ الفترة التي أعقبت عام (١٢٥٦هـ / ١٨٤٠م) بعيدة عن الأحداث السياسية في اليمن؛ واستمر الوضع على هذا النحو حتى عام (١٢٨٠هـ / ١٨٦٣م) حيث حدثت بعض الاضطرابات في اليمن والحجاز ضد الحكم العثماني،

وتجمعت قبائل عسير تحت راية أميرهم محمد بن عائض محاولة الاستيلاء على منطقة قمامة وتهديد الأراضي الحجازية، وعندئذ اتخذت العلاقات المصرية اليمنية منعطفًا آخر وكسأن التاريخ يعيد نفسه ولكنه يختلف عن ذي قبل نظرًا لاختلاف الظروف السياسية التي أحاطت بالبلدين حينذاك.

وفي الوقت نفسه حرصت السياسة العثمانية آنذاك على أن تفرض سيطرتها الفعلية على المناطق التي انسحب منها المصريون في شبه الجزيرة العربية عامة واليمن خاصة، حتى لا تتيح الفرصة للقوى المحلية كالسلفيين... وغيرهم من العودة إلى الظهور على مسرح الأحداث وتهديد النفوذ العثماني من جديد. وكان يسودها رغبة أكيدة لإعادة بسط نفوذها الفعلي على المناطق التابعة لها اسميًا ومن بينها اليمن، وعندما عجزت السلطات العثمانية الحاكمة في الحجاز والتي تمثلت في عزت حقي باشا الوالي العثماني (حاكم عام الحجاز) والشريف عبد الله (حاكم مكة) أن تقضى على الثورة العسيرية؛ فلجأ الباب العالي إلى والي مصر إسماعيل باشا (١٢٨٠ - ١٢٩٧ هـ / ١٨٦٣ - ١٨٧٩ م) للاستعانة به في قمع هذه الثورة، ولما كان والي مصر يسعى في ذلك الوقت للحصول على فرمان من الباب العالي يجعل ولاية مصر وراثية في أكبر أبنائه، رحب بتلك الدعوة إرضاء للسلطان العثماني آنذاك عبد العزيز (١٢٧٨ - ١٢٩٣ هـ / ١٨٦١ - ١٨٧٦ م) ومن ثم فقد أعدت مصر قوة حربية قوامها ٥٤٤٤ جنديًا من المشاة والفرسان الباشبوزق (الغير نظاميين) مزودة بأربعة مدافع جبلية تحت قيادة إسماعيل صادق بك، وأبحرت تلك القوة في (٢٨ ذى الحجة ١٢٨٠ هـ / ٣ يونيو ١٨٦٤ م)، من ميناء السويس متجهة إلى جدة ومنها إلى شمال اليمن.

وعلى هذا النحو كان تدخل مصر في اليمن في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، وهو يشبه - إلى حد كبير - تدخلها في شتون شبه الجزيرة

العربية في عهد محمد علي، حينما استعان به السلطان العثماني للقضاء على الدعوة السلفية، ولكن والى مصر لم يكن على استعداد لأن يقدم تضحيات كبيرة كتلك التي قدمها محمد علي، حتى لا يلاقى مصيره، ولهذا فقد أثر سياسة الدين، وعدم المخاطرة بالدخول في حرب ضد الثوار بأية حال من الأحوال، مع بذل كل المساعي الممكنة للوصول إلى تسوية سلمية بين الطرفين المتنازعين.

هذا فضلاً عن أن والى مصر حرص أيضاً علي إقناع رجال الحكومة في الأستانة بحسم النزاع بالطرق السلمية، ونجح في الحصول على موافقة الباب العالي على تلك السياسة، وخصوصاً بعد أن أظهر الثوار اليمنيون رغبتهم في الدخول في طاعة الدولة العثمانية. وعلى ذلك تم انسحاب القوات المصرية من شمال اليمن في (رمضان ١٢٨٢هـ / يناير ١٨٦٦م) بعد أن أمضت حوالي سنتين دون حرب أو قتال مع الثوار.

ولا شك في أن انتهاء مسألة العسير بهذا الوضع نتيجة جهود مصر، قد زاد من نفوذ مصر في شبه الجزيرة العربية عامة واليمن خاصة ورفع من شأنها. وكانت مصر تعمل دائماً لتقوية نفوذها في اليمن، وكان ذلك إما بالتدخل بناء على رغبة وأوامر السلطان العثماني، وإما بدعم الصلات الطيبة مع الحكام المحليين في اليمن وتوثيقها خاصة مع الحكام أصحاب النفوذ الحقيقي في تلك البلاد، بيد أن اندلاع الثورة العسيرية من جديد في أواخر عهد السلطان العثماني عبد العزيز دفعت بالدولة العثمانية أن ترسل حملة جديدة إلى اليمن عام (١٢٨٨هـ / ١٨٧١م)؛ لأحكام السيطرة العثمانية هناك، وكان لمصر - بناء على تكليف من الباب العالي - دور فعال في تقديم مواد التموين اللازمة للجيش العثماني في اليمن أثناء إخماد ثورة العسيرين. وتمكن العثمانيون من العودة إلى اليمن عام (١٢٨٩هـ / ١٨٧٢م) بعد جلائهم عنها منذ قرنين ونيف من الزمان، وأقاموا حكومة عثمانية في صنعاء والتي أصبحت عاصمة الولاية، وسوف يستمر حكمهم لها حتى هزيمتهم في نهاية الحرب العالمية الأولى وتم إجلاؤهم عنها أواخر عام (١٣٣٧هـ / ١٩١٨م).

وأخيراً فإنه يمكن القول أن العلاقات المصرية اليمنية لم يقتصر وجودها على القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي فقط بل ظلت مستمرة واتخذت أشكالاً عدة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وما زالت مستمرة حتى وقتنا الحاضر تربط بين هذين الشعبين العريقين علاقات وطيدة قائمة على الود والصداقة فيما بينهما وستظل مستمرة إلى ما شاء الله.

والله ولي التوفيق.

الملاحق

ملحق رقم (١)

محتوى الوثيقة: تمرد طائفة قبيلة يام ضد الحكم المصرى فى اليمن.

المصدر: محافظ بحر براء، محفظة: ٧ ، ص ٤٢ ، رقم المادة: ٢١٠ .

بتاريخ: ٣ شوال ١٢٣٥هـ / ١٤ يوليو ١٨٢٠م.

من أحمد باشا محافظ مكة إلى الجناب العالى

إلى موطنى اقدام حضرة صاحب الدولة والرافة والمرحمة مولاي ولى النعم طال بقاؤه:
معروض عبدكم: أنه عند ورود أمركم الشريف الواجب الامتثال إلى طرف عبدكم
هذا، بيد عبدكم القواص بشأن إرسال مندوب إلى أمام إقليم اليمن لاستجلاب بقية المائة
ألف ريال والثلاثة آلاف قنطار من المتعهد بها للدولة العلية أطلعنا على جميع مضمون الميثاق
حرفا فحرفا وقابلناه بالسمع والطاعة وعلى هذا نفيدكم أنه قد ورد إلى مكة المكرمة لحد
الآن من المبالغ المذكورة مبلغ اثنين وخمسين ألف ريال وسبعمائة ريال وكسر وسلم ذلك
المبلغ الوارد الخزينة ولى النعم وقد اعطيت حواله بمبلغ اثنين عشر ألف ريال لعبدكم الحاج
يوسف الموكل لتحصيل المبالغ المذكورة فى حديدة وأرسلنا إلى الإمام المومى إليه مندوبنا
الخاص قبل عدة أيام مع تحريرات لأجل جلب المبلغ الباقي البالغ خمسة وثلاثين ألف ريال
مع البن السنوى المعلوم المقدار لكن ورد بعد عدة أيام إلى مكة لطرف عبدكم هذا رجل
من أبى عرش وأفاد أنه نزل مقدار أربعة آلاف من العساكر من قبيلة يام فى جهات أبى
عريش وأخذوا يطالبون بعوائدهم القديمة بالحاج وبدأو ينهبون القرى المتفرقة وساروا، نحو
لحى وحديدة وقد أفاد رستم افندى أمين جمرى جدة أنه وردت قبل يوم من تاريخ عريضتى
هذه سفينة خفيفة (قائجة) إلى مرفأ جدة من طرف اليمن من جزيرة قمران ولما سئل رئيسها
عن حوادث تلك الجهات أفاد أنه ورد فى اليوم الرابع عشر من شهر رمضان الشريف
مقدار أربعة آلاف أو خمسة آلاف من عساكر قبيلة يام إلى لحي وطلبوا عوائدهم وانتهبوا
بندر لحي واحرقوا البلدة وخربوها فالتجأ أهالى لحي عموماً رجالا ونساءً إلى جزيرة قمران
الواقعة تجاههم وهم الآن فى الجزيرة المذكورة ثم توجه الأشقياء المذكورين ينهبون القرى فى

ممر، سبيلهم إلى حديدة فحاصروها فبقى عساكر الإمام محصورين في القلعة وأن رئيس السفينة المذكور تركهم على هذه الحالة فاجترأنا على عرض هذا الخبر كما بلغنا واقعاً، كان أو غير واقع لافادة ذلك فالأمر والإرادة في هذا الشأن وسائر الشؤون لحضرة صاحب الدولة والرافة والمرحمة ولي نعمتي ومولاي،

عبدكم

أحمد محافظ مكة

ملحق رقم (٢)

محتوى الوثيقة: تجنيد القبائل اليمنية في الجيش المصري
المصدر: معية سنية تركي، تراجم ملخصات الدفاتر، رقم الدفتر: ٦٨، محفظة: ٧٦،
ص ١٣٥، مادة ٣٩٩، بتاريخ: ١٥ شعبان ١٢٥١هـ / ٦ ديسمبر ١٨٣٥م.

من الجناب العالي إلى أحمد باشا سر عسكر الأقطار الحجازية
قد أطلعت على التقارير المفصلة الواردة في محاضر مجلس جدة المتضمنة كيفية تجنيد عساكر من العرب في الحديدة بمعرفة أمين بك والشريف حسين ومقدار ماهياتهم والتبذير الواقع في تخصيص الماهيات واستغرقت جدّاً من هذه الإجراءات. ما هذه الطريقة الغربية في التجنيد.

أن الأجوبة التي سردها أمين بك في هذه الصدد هي عبارة عن روايات دائرة في الأفواه كيف يجري تخصيص ماهيته لبعض أنفار العساكر بمبلغ أربعة ريال ونصف ريال وربع وثمان الريال ولبعضهم ثلاثة ريال ونصف ريال خلاف مرتب البقسماط ولبعض ثلاثة عشر ريال، فما هذه الغرابة في قيد العساكر وفي أية جهة تُصرف ماهيات فاحشة مثل هذه. نعم.
ابن وان كنت كلفت خورشيد باشا بأن يفيد مقدار من عساكر العرب فإن كيفية تجنيدهم كانت مجهولة لدى فلما علمت بها الآن تكدر خاطري. إن اسرافات أمين بك معلومة لدينا مع هذا كيف يمكن احتمال هذه الاسرافات أني لا خيل أولئك العساكر بتلك

ملحق رقم (٤)

محتوى الوثيقة: استيلاء القوات المصرية على تعز والعدين ومحاولة إمام صنعاء استردادها مرة ثانية منهم.

المصدر: محافظ الأبحاث، الحجاز، محفظة: ١٠٠، ص: بدون رقم، المادة: ٢٠، بتاريخ: ٢٥ رجب ١٢٥٣هـ / ٢٥ أكتوبر ١٨٣٧م.

يعرض الخادم الدائم:

أن الإمام ناصرًا مازال منذ أفل إقليم تعز وإقليم عدين في حوزة الحكومة الخديوية قائمًا على مهاجمتنا من ناحيتين مما أدى إلى توالى الوقائع بيننا وبينه فإذا كانت العساكر العربية التى أرسلنا علينا لم تشتبك معنا فى قتال الالباءت بالهزيمة والنكلى فإنه لم يرتدع عن دأبه بل كلما هزم له جمع راح يحشد العساكر من قبائل أخرى زاحفًا علينا كرة توكرة ومرة إثر مرة حتى خضنا إلى يوم تسطير عريضتنا هذه غمارست معارك قاتلنا فيها قبائل ذوى محمد وذوى حسين وفهم وخوالان وأرحاب وحاشد وكل معركة يجزم عبدكم العاجز امرة ياذن الله ومعونة الباهرة وانفار الجناب الخديوى الطاهرة متخذًا من التدابير اللازمة كل ما هو واف بقهر الأعداء الأشرار وتدميرهم على يد الفئة القليلة التى معنا من الجنود وهكذا تيسر لنا لقاء أهل الشقاوة والعدوان وانزلنا بهم الخسران والخزلان من كل مكان إذ كنا لا نتوالى فى إيصال العساكر إلى المحلات التى ترحف عليها قوى الإمام من الناحيتين بحيث لم يسط العدو على جهة من جهاتنا الضعيفة الآو قد أدركها مددنا فشدت أزرها فى الوقت المناسب أى دون أن يضيع دقيقة واحدة من الوقت وبذلك كُتبت لنا الغلبة على العدو وصار لا يقوى على اللقاء ولا يصبر على البلاء حتى فر آخر الأمر إلى صنعاء.

والان تحتل عساكرنا المنصورة الأماكن التى استولت عليها حيث يرابطون معتزين بما أحرزوا من مجد و نصرة، بعدما ولى ناصر إلى صنعاء مدحورًا خائب الرجاء.

وها أنا ذا اليوم أتجاسر فأرفع هذه البشرى إلى ولى النعم وجوهر الكرم ليتفضل فيجبط بها علمًا وعلى كل حال فالرأى والتقدير لمن بيده مقاليد الأمور.

إبراهيم توفيق

فى ٢٥ رجب سنة ١٢٥٣هـ

ملحق رقم (٥)

محتوى الوثيقة: اعراض القبائل اليمنية عن إمام صنعاء بعد هزائمه المتتالية أمام القوات المصرية ورغبتهم في نفس الوقت في موالاه القوات المصرية هناك.

المصدر: محافظ الأبحاث، الحجاز، محفظة: ١٠٠ ، ص: بدون رقم، مادة: ١٨٥، بتاريخ :

١٩ شوال ١٢٥٣هـ / ١٦ يناير ١٨٣٨م.

من إبراهيم توفيق إلى الجنباب العالى

يعرض الخادم الدائم .

أنه قد تشرف بتلقى إرادة ولى النعم الصادرة بتاريخ ١٩ رجب ١٢٥٣ التى جاء فيها أنه نظراً إلى أن إمام صنعاء لم يقو فيما وقع بيننا وبينه من الحرب على مقاومة العساكر الجهادية بل كان كلما اصطدم بهم فى معركة من المعارك فقد جنده الاصطبار وأظهروا سيما الإنكسار، حتى ارتد هارباً إلى صنعاء بعد ما حلت الهزيمة بأشياعه الذين كانوا زهاء خمسة عشر ألف فارس وبعدها انفرط عقدهم وتفرقوا أبدى سبابة ونظراً إلى أن دحر الإمام وقهرة على هذه الصورة قد يسر الأمور ومهد السبل التى يمكن بها إدخال اليمن بأجمعها فى حوزة الطاعة والانقياد بحيث أصبح الوصول إلى تحقيق المقاصد وشيك الحصول؛ ونظراً إلى ما هو جار الآن من الاستعداد وتهيئة المواد التى لابد منها البدء فى استمالة وفتح بعض الجهات الواجب أخذها والاستيلاء عليها فإن رأى العالى قد استقر على الاكتفاء الآن بالمحافظة على ما هو فى قبضتنا من البلدان بحيث لا نتخطاه ولا نتجاوز مداه ... هذا ما صدرت به إرادة ولى النعم القاطعة على حين أن ما برز للعيان من ضعف الإمام فى هذه الأيام ومن محاصرة القبائل ومضايقتهم له طلباً لحقوقهم ومن تمام عجزه عن ايفاء هذه الحقوق لشدة املاقه وضيق ذات يده قد اظهرت القبائل المذكورة على ما صار إليه أمرة من الهوان وقلة الشأن فضلاً عن أنهم ما كادوا يوقنون باستحالة تحصيل حقوقهم المقررة من قديم الزمان ويجزمون بأنهم سيحرمون معاشهم حتى انعطفت أفئدتهم نحونا ورغبوا بأجمعهم فى موالاتنا فلا ينفك نقباؤهم يترددون علينا التماساً للخدمة ... ولذلك رأيت يا مولاي أن أبعث معاويني عبدكم إسماعيل أفندى رسولاً إلى جانبكم السامى ليعرض بالتفصيل على

العتبات العلية الخديوية أنه لو تفضل ولى النعم فتعلقت ارادته بإرسال آلايين من العساكر الجهادية وأربعمائة من الفرسان بمد بهم عبده فى هذه الظروف التى أضحت فيها قوى الإمام لكان ذلك موجبا لتسهيل الاستيلاء على صنعاء فى هذه الأيام نعى بوصول اسماعيل أفندى ان يتفضل ولى النعم الكريم الشيم فيقف من تقريراته الشفوية على أحوال هذه البلاد. هذا ما اقتضى تسطير عريضتى وتجديد عقد عبوديتى وعلى كل حال فالأمر والتدبير بيد مولانا.

١٩ شوال ١٢٥٣

العبد

إبراهيم توفيق

ملحق رقم (٦)

محتوى الوثيقة: حرص محمد على على كسب ثقة إنجلترا أثناء تحرك قواته فى اليمن
المصدر: محافظ الأبحاث، الحجاز، محفظة ١٠٠ ، ص: بدون رقم، مادة : بدون رقم، بتاريخ : ٢٩ ذى الحجة ١٢٥٣هـ / ٢٥ مارس ١٨٣٨م.
أن النسخ الأصلية لهذه الخطابات أرسلت طي خطاب من اليك الترجمان إلى بوغوص بك ٢٩ ذى الحجة سنة ٥٣.

من أسيوط

صورة الخطاب المرسل إلى بوغوص بك وفيها:

أن العريضة المقدمة طية والخطاب العربى العبارة المرفق بها قد قدمتها من دولة ولى النعم إبراهيم باشا إلى عتاب الجناب العالى الخديوى فمضى أطلعتم عليهما فأخبروا جناب الكولنيل كامبل بمضوفهما واذكروا له أن أمر ارسال العساكر المصرية إلى اليمن وضم تلك الجهات إلى ممتلكات الحكومة المصرية قد استتوذن بشأنه قبلاً من الدولة الفخمة الإنجليزية بواسطة القنصل الموما إليه وان الشروع فى تنفيذ ذلك قد تم بناءً على موافقة الحكومة الإنجليزية وافهموه أنه إذا ما تحقق أن الدولة المشار إليها أو حاكم الهند سيعمد معه إلى

من أنسيوط

محتوى الوثيقة: يعنى يتنازل عن التزامه، المصدر: سجلات اسقطات القرى، سجل ٣٤، ص ٤٣، مادة بدون رقم. بتاريخ ١٠ رمضان ١٢٢١هـ / ٢١ نوفمبر ١٨٠٦م.

[illegible]

محتوى الوثيقة: استعانة بعض المحاكم بشهادة اليمنيين بمصر فى القضايا الخاصة باسقاط الالتزام من شخص لآخر، المصدر: سجلات اسقاطات القرى، سجل ٣٩، ص ١٣٧، مادة: بدون رقم، بتاريخ : غرة رجب ١٢٢٧هـ / ١١ يوليو ١٨١٢م.

[illegible]

ملحق رقم (٩)

محتوى الوثيقة: اهتمام محمد على بالبن اليمنى، المصدر: محافظ الأبحاث الحجاز، محفظة ١٠١، ص: بدون رقم، مادة ٣١٥، بتاريخ: ١٦ المحرم ١٢٥٤هـ / ٢١ أبريل ١٨٣٨م.

من إبراهيم توفيق باشا بالحديدة إلى الجناب العالى

هذا ما يرفق عبدكم الدائم الخضوع

أطلعت على مضمون الأمر السامى الواجب الامتثال الذى زاد صحيفة الصدور شرفاً المؤرخ ٢٩ شوال ٣٥، غرة ٣١٥ وقد جاء فيه أن البن لم يعد يورد إلى بنادر اليمن بكثرة كما كان فى السنين السابقة وأن عدم توريده أكان من ضعف محصول البن لقدم أشجاره أم كان ناشئاً عن سبب آخر مع أن أشجارها تثمر جيداً ؟ وأنه إذا كان ذلك ناشئاً عن قدمها فيجب سلوك طريقة فى اقناع كبراء البلاد التى تحت حكمنا وترغيبهم فى غرس أشجار البن وتكثيرها وأن نرفع حقيقة الأمر إلى اعتباركم السامية. فاعرض أننا قد أدخلنا مقاطعى تعز والعدين فى حوزة الحكومة المصرية عنوة كما رفعت ذلك من قبل إلى اعتباركم العلية وتيسر لنا بفضل أنفاسكم الطاهرة تأديب شرذمة المفسدين الأشرار الذين بمقاطعة تعز فطهر إقليم تعز منهم ونظمت وارداته تنظيمًا حسنًا. وقد يوجد فى هذا البلد أشجار بن الا أنها تُعد من قبيل الجزئيات كما أنها فنيت بسبب الظلم والعداوى الواقعين فى عهد حكام صنعاء أما إقليم العدين فقد توجد بجبالها أشجار البن بكثرة ألا إن أكثر تلك الجبال لا تزال خاضعة للمفسدين ولم تظهر مثلما ظهر إقليم تعز ويجب تأديب المفسدين القاطنين بتلك الجهات ولكننا أجلنا أمر تأديبهم إلى حين ورود الجنود من المحروسة لأن الجنود الذين لدينا قليل والحالة لا تسمح بتفريقهم وتجزئهم ولأنهم يسكنون جبالاً منيعة. أما البن السوارى إلى السواحل فهو من الجبال التى ليست تابعة للحكومة المصرية وأما قلة توريده بالنسبة إلى السنين السابقة فهو ناشئ على ما فهم عبدكم هذا، عما حدث للرعية من ظلم أئمة صنعاء وعدوانهم منذ قديم من الزمن وعن نفور الرعية منهم وعن عدم التفاهم إلى الشئون الملكية فاستولت القبائل على أكثر الأراضى فى مقابل حقوقهم المعتادة وأخذ هؤلاء يزعم أصحاب أشجار البن لجر المنافع فتلفت أشجار البن حتى أصبح الشخص الذى كان يملك عشرة

أفدنة مثلاً لم يبق لديه إلا فدان واحد وأصبح الرعية لا يقدرّون على غرس أشجار جديدة كما أصبحوا إلا يرجون فائدة من محصولها فقلت أشجار البن فاما اذا فتحت صنعاء بعون الله تعالى كما هو غاية أملنا ورُفُعت أيدي المفسدين عن الرعية وشمل أصحاب أشجار البن بعين المراحم الخديوية وغُرست أشجار البن بكل اعتناء ورغبة زاد حاصل البن سنة بعد سنة وبلغ مركزه الأول وتوفر كثير من أشجار البن هذا ما لزم بيانه اتخذناه ذريعة لتقديم العبودية.

ملحق (١٠)

محتوى الوثيقة: قيام محمد على بإنشاء الصناعات الصغيرة باليمن..، المصدر: عابدين، ملخصات دفاتر، محفظة: ٤٦، دفتر ٢٢١، مادة ٩٠، ص ٧٤، بتاريخ: ١٨ ربيع الأول ١٢٥٣هـ / ٢٢ يونية ١٨٣٧م.

كتب إبراهيم باشا سر عسكر اليمن كتاباً قال فيه أن الطاحون الذى انشى بينار الحديد لأجل جنود الآلايين المعسكرين باليمن لن يكون كافياً لا سيما إذا كان يرجى ورود نحو ألابين (آخرين) إلى اليمن؛ وقد بلغت نفقات الطاحون الذى انشى الفين وثمانمائة وخمسة عشر قرشاً. ثم استعلم: هل يُنشأ عدد من الطواحين لأجل العساكر بصرف مثل هذا المبلغ أم يكتفى فى إعاشة الجنود بإرسال الدقيق والبقسمات من جدة. وقد اطلع المجلس على كشف ثلاثة الطواحين التى انشئت بجدة نعلم أن كل واحد منها قد تم انشاؤه بنفقة قدرها سبعة عشر ألفاً وأربعمائة وخمسة وأربعون قرشاً وأن حجرى الطاحون الذى بالحديدة قد أرسلا من جدة وكان ثمنهما ألفاً ومائتى قرش لم يكن داخلاً فى نفقات الطواحين التى بجدة وأن بينهما (أى بين النفقتين) فرقاً يزيد على ستة آلاف قرش؛ ألا أن من الواجب انشاء الطواحين المطلوبة فقرر المجلس إنشاء طاحونين هوائيين بكل اغنياء فى المحل المذكور كما قرر إرسال دقيق وبقسمات من جدة على قدر الإمكان.

الأمر: إلى إبراهيم باشا - يجب الاعتناء باتقاء الزيادة (الاسراف) فى نفقات الطواحين المطلوب انشاؤها.

١٨ ربيع الأول سنة ١٢٥٣.

محتوى الوثيقة: حرص بعض أعيان التجار اليمنيين على شراء الخواتم في عام ١٢٣٧ هـ بمسند
تنشيط التجارة الداخلية، المصدر: سجلات محكمة الباب العالي، رقم ١٧٠، ص ٤٤،
مادة ٧٨، بتاريخ: ٢١ محرم ١٢٣٧ هـ / ١٨ أكتوبر ١٨٢١ م

[illegible]

محتوى الوثيقة: إقبال بعض التجار اليمنيين على شراء العقارات من بعض المصريين بهدف الإقامة والتوطن في مصر، المصدر: سجلات محكمة الباب العالي، سجل ٤١٢، ص ٣١٠، ٣١١، مادة ٧٥١، بتاريخ: ١٦ شعبان ١٢٥٥هـ - / ٢٥ أكتوبر ١٨٣٩م.

[illegible]

محتوى الوثيقة: حجة مخافات جميل ناس بن على ناس الحضرمي اليمني التاجر بالرقيق
الأسود بخط الجمالية بالقاهرة، المصدر: سجلات محكمة مصر الشرعية ، تركات، سجل
٣، ص ٧٠، ٧١، ٧٢، مادة ٩٣، بتاريخ : ٢٧ القعدة ١٢٥٥هـ / ١ فبراير ١٨٤٠م.

٨٢٦	٨٢٧	٨٢٨	٨٢٩	٨٣٠	٨٣١	٨٣٢	٨٣٣	٨٣٤	٨٣٥	٨٣٦	٨٣٧	٨٣٨	٨٣٩	٨٤٠	٨٤١	٨٤٢	٨٤٣	٨٤٤	٨٤٥	٨٤٦	٨٤٧	٨٤٨	٨٤٩	٨٥٠	٨٥١	٨٥٢	٨٥٣	٨٥٤	٨٥٥	٨٥٦	٨٥٧	٨٥٨	٨٥٩	٨٦٠	٨٦١	٨٦٢	٨٦٣	٨٦٤	٨٦٥	٨٦٦	٨٦٧	٨٦٨	٨٦٩	٨٧٠	٨٧١	٨٧٢	٨٧٣	٨٧٤	٨٧٥	٨٧٦	٨٧٧	٨٧٨	٨٧٩	٨٨٠	٨٨١	٨٨٢	٨٨٣	٨٨٤	٨٨٥	٨٨٦	٨٨٧	٨٨٨	٨٨٩	٨٩٠	٨٩١	٨٩٢	٨٩٣	٨٩٤	٨٩٥	٨٩٦	٨٩٧	٨٩٨	٨٩٩	٩٠٠	٩٠١	٩٠٢	٩٠٣	٩٠٤	٩٠٥	٩٠٦	٩٠٧	٩٠٨	٩٠٩	٩١٠	٩١١	٩١٢	٩١٣	٩١٤	٩١٥	٩١٦	٩١٧	٩١٨	٩١٩	٩٢٠	٩٢١	٩٢٢	٩٢٣	٩٢٤	٩٢٥	٩٢٦	٩٢٧	٩٢٨	٩٢٩	٩٣٠	٩٣١	٩٣٢	٩٣٣	٩٣٤	٩٣٥	٩٣٦	٩٣٧	٩٣٨	٩٣٩	٩٤٠	٩٤١	٩٤٢	٩٤٣	٩٤٤	٩٤٥	٩٤٦	٩٤٧	٩٤٨	٩٤٩	٩٥٠	٩٥١	٩٥٢	٩٥٣	٩٥٤	٩٥٥	٩٥٦	٩٥٧	٩٥٨	٩٥٩	٩٦٠	٩٦١	٩٦٢	٩٦٣	٩٦٤	٩٦٥	٩٦٦	٩٦٧	٩٦٨	٩٦٩	٩٧٠	٩٧١	٩٧٢	٩٧٣	٩٧٤	٩٧٥	٩٧٦	٩٧٧	٩٧٨	٩٧٩	٩٨٠	٩٨١	٩٨٢	٩٨٣	٩٨٤	٩٨٥	٩٨٦	٩٨٧	٩٨٨	٩٨٩	٩٩٠	٩٩١	٩٩٢	٩٩٣	٩٩٤	٩٩٥	٩٩٦	٩٩٧	٩٩٨	٩٩٩	١٠٠٠
-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	------

[illegible]

٢٥٠	٢٤٠	٢٣٠	٢٢٠	٢١٠	٢٠٠	١٩٠	١٨٠	١٧٠	١٦٠	١٥٠	١٤٠	١٣٠	١٢٠	١١٠	١٠٠	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠	٥٠	٤٠	٣٠	٢٠	١٠	٠	١٠	٢٠	٣٠	٤٠	٥٠	٦٠	٧٠	٨٠	٩٠	١٠٠	١١٠	١٢٠	١٣٠	١٤٠	١٥٠	١٦٠	١٧٠	١٨٠	١٩٠	٢٠٠	٢١٠	٢٢٠	٢٣٠	٢٤٠	٢٥٠	٢٦٠	٢٧٠	٢٨٠	٢٩٠	٣٠٠	٣١٠	٣٢٠	٣٣٠	٣٤٠	٣٥٠	٣٦٠	٣٧٠	٣٨٠	٣٩٠	٤٠٠	٤١٠	٤٢٠	٤٣٠	٤٤٠	٤٥٠	٤٦٠	٤٧٠	٤٨٠	٤٩٠	٥٠٠	٥١٠	٥٢٠	٥٣٠	٥٤٠	٥٥٠	٥٦٠	٥٧٠	٥٨٠	٥٩٠	٦٠٠	٦١٠	٦٢٠	٦٣٠	٦٤٠	٦٥٠	٦٦٠	٦٧٠	٦٨٠	٦٩٠	٧٠٠	٧١٠	٧٢٠	٧٣٠	٧٤٠	٧٥٠	٧٦٠	٧٧٠	٧٨٠	٧٩٠	٨٠٠	٨١٠	٨٢٠	٨٣٠	٨٤٠	٨٥٠	٨٦٠	٨٧٠	٨٨٠	٨٩٠	٩٠٠	٩١٠	٩٢٠	٩٣٠	٩٤٠	٩٥٠	٩٦٠	٩٧٠	٩٨٠	٩٩٠	١٠٠٠	١٠١٠	١٠٢٠	١٠٣٠	١٠٤٠	١٠٥٠	١٠٦٠	١٠٧٠	١٠٨٠	١٠٩٠	١١٠٠	١١١٠	١١٢٠	١١٣٠	١١٤٠	١١٥٠	١١٦٠	١١٧٠	١١٨٠	١١٩٠	١٢٠٠	١٢١٠	١٢٢٠	١٢٣٠	١٢٤٠	١٢٥٠	١٢٦٠	١٢٧٠	١٢٨٠	١٢٩٠	١٣٠٠	١٣١٠	١٣٢٠	١٣٣٠	١٣٤٠	١٣٥٠	١٣٦٠	١٣٧٠	١٣٨٠	١٣٩٠	١٤٠٠	١٤١٠	١٤٢٠	١٤٣٠	١٤٤٠	١٤٥٠	١٤٦٠	١٤٧٠	١٤٨٠	١٤٩٠	١٥٠٠	١٥١٠	١٥٢٠	١٥٣٠	١٥٤٠	١٥٥٠	١٥٦٠	١٥٧٠	١٥٨٠	١٥٩٠	١٦٠٠	١٦١٠	١٦٢٠	١٦٣٠	١٦٤٠	١٦٥٠	١٦٦٠	١٦٧٠	١٦٨٠	١٦٩٠	١٧٠٠	١٧١٠	١٧٢٠	١٧٣٠	١٧٤٠	١٧٥٠	١٧٦٠	١٧٧٠	١٧٨٠	١٧٩٠	١٨٠٠	١٨١٠	١٨٢٠	١٨٣٠	١٨٤٠	١٨٥٠	١٨٦٠	١٨٧٠	١٨٨٠	١٨٩٠	١٩٠٠	١٩١٠	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٤٠	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٣٠	٢٠٤٠	٢٠٥٠	٢٠٦٠	٢٠٧٠	٢٠٨٠	٢٠٩٠	٢١٠٠	٢١١٠	٢١٢٠	٢١٣٠	٢١٤٠	٢١٥٠	٢١٦٠	٢١٧٠	٢١٨٠	٢١٩٠	٢٢٠٠	٢٢١٠	٢٢٢٠	٢٢٣٠	٢٢٤٠	٢٢٥٠	٢٢٦٠	٢٢٧٠	٢٢٨٠	٢٢٩٠	٢٣٠٠	٢٣١٠	٢٣٢٠	٢٣٣٠	٢٣٤٠	٢٣٥٠	٢٣٦٠	٢٣٧٠	٢٣٨٠	٢٣٩٠	٢٤٠٠	٢٤١٠	٢٤٢٠	٢٤٣٠	٢٤٤٠	٢٤٥٠	٢٤٦٠	٢٤٧٠	٢٤٨٠	٢٤٩٠	٢٥٠٠	٢٥١٠	٢٥٢٠	٢٥٣٠	٢٥٤٠	٢٥٥٠	٢٥٦٠	٢٥٧٠	٢٥٨٠	٢٥٩٠	٢٦٠٠	٢٦١٠	٢٦٢٠	٢٦٣٠	٢٦٤٠	٢٦٥٠	٢٦٦٠	٢٦٧٠	٢٦٨٠	٢٦٩٠	٢٧٠٠	٢٧١٠	٢٧٢٠	٢٧٣٠	٢٧٤٠	٢٧٥٠	٢٧٦٠	٢٧٧٠	٢٧٨٠	٢٧٩٠	٢٨٠٠	٢٨١٠	٢٨٢٠	٢٨٣٠	٢٨٤٠	٢٨٥٠	٢٨٦٠	٢٨٧٠	٢٨٨٠	٢٨٩٠	٢٩٠٠	٢٩١٠	٢٩٢٠	٢٩٣٠	٢٩٤٠	٢٩٥٠	٢٩٦٠	٢٩٧٠	٢٩٨٠	٢٩٩٠	٣٠٠٠	٣٠١٠	٣٠٢٠	٣٠٣٠	٣٠٤٠	٣٠٥٠	٣٠٦٠	٣٠٧٠	٣٠٨٠	٣٠٩٠	٣١٠٠	٣١١٠	٣١٢٠	٣١٣٠	٣١٤٠	٣١٥٠	٣١٦٠	٣١٧٠	٣١٨٠	٣١٩٠	٣٢٠٠	٣٢١٠	٣٢٢٠	٣٢٣٠	٣٢٤٠	٣٢٥٠	٣٢٦٠	٣٢٧٠	٣٢٨٠	٣٢٩٠	٣٣٠٠	٣٣١٠	٣٣٢٠	٣٣٣٠	٣٣٤٠	٣٣٥٠	٣٣٦٠	٣٣٧٠	٣٣٨٠	٣٣٩٠	٣٤٠٠	٣٤١٠	٣٤٢٠	٣٤٣٠	٣٤٤٠	٣٤٥٠	٣٤٦٠	٣٤٧٠	٣٤٨٠	٣٤٩٠	٣٥٠٠	٣٥١٠	٣٥٢٠	٣٥٣٠	٣٥٤٠	٣٥٥٠	٣٥٦٠	٣٥٧٠	٣٥٨٠	٣٥٩٠	٣٦٠٠	٣٦١٠	٣٦٢٠	٣٦٣٠	٣٦٤٠	٣٦٥٠	٣٦٦٠	٣٦٧٠	٣٦٨٠	٣٦٩٠	٣٧٠٠	٣٧١٠	٣٧٢٠	٣٧٣٠	٣٧٤٠	٣٧٥٠	٣٧٦٠	٣٧٧٠	٣٧٨٠	٣٧٩٠	٣٨٠٠	٣٨١٠	٣٨٢٠	٣٨٣٠	٣٨٤٠	٣٨٥٠	٣٨٦٠	٣٨٧٠	٣٨٨٠	٣٨٩٠	٣٩٠٠	٣٩١٠	٣٩٢٠	٣٩٣٠	٣٩٤٠	٣٩٥٠	٣٩٦٠	٣٩٧٠	٣٩٨٠	٣٩٩٠	٤٠٠٠	٤٠١٠	٤٠٢٠	٤٠٣٠	٤٠٤٠	٤٠٥٠	٤٠٦٠	٤٠٧٠	٤٠٨٠	٤٠٩٠	٤١٠٠	٤١١٠	٤١٢٠	٤١٣٠	٤١٤٠	٤١٥٠	٤١٦٠	٤١٧٠	٤١٨٠	٤١٩٠	٤٢٠٠	٤٢١٠	٤٢٢٠	٤٢٣٠	٤٢٤٠	٤٢٥٠	٤٢٦٠	٤٢٧٠	٤٢٨٠	٤٢٩٠	٤٣٠٠	٤٣١٠	٤٣٢٠	٤٣٣٠	٤٣٤٠	٤٣٥٠	٤٣٦٠	٤٣٧٠	٤٣٨٠	٤٣٩٠	٤٤٠٠	٤٤١٠	٤٤٢٠	٤٤٣٠	٤٤٤٠	٤٤٥٠	٤٤٦٠	٤٤٧٠	٤٤٨٠	٤٤٩٠	٤٥٠٠	٤٥١٠	٤٥٢٠	٤٥٣٠	٤٥٤٠	٤٥٥٠	٤٥٦٠	٤٥٧٠	٤٥٨٠	٤٥٩٠	٤٦٠٠	٤٦١٠	٤٦٢٠	٤٦٣٠	٤٦٤٠	٤٦٥٠	٤٦٦٠	٤٦٧٠	٤٦٨٠	٤٦٩٠	٤٧٠٠	٤٧١٠	٤٧٢٠	٤٧٣٠	٤٧٤٠	٤٧٥٠	٤٧٦٠	٤٧٧٠	٤٧٨٠	٤٧٩٠	٤٨٠٠	٤٨١٠	٤٨٢٠	٤٨٣٠	٤٨٤٠	٤٨٥٠	٤٨٦٠	٤٨٧٠	٤٨٨٠	٤٨٩٠	٤٩٠٠	٤٩١٠	٤٩٢٠	٤٩٣٠	٤٩٤٠	٤٩٥٠	٤٩٦٠	٤٩٧٠	٤٩٨٠	٤٩٩٠	٥٠٠٠	٥٠١٠	٥٠٢٠	٥٠٣٠	٥٠٤٠	٥٠٥٠	٥٠٦٠	٥٠٧٠	٥٠٨٠	٥٠٩٠	٥١٠٠	٥١١٠	٥١٢٠	٥١٣٠	٥١٤٠	٥١٥٠	٥١٦٠	٥١٧٠	٥١٨٠	٥١٩٠	٥٢٠٠	٥٢١٠	٥٢٢٠	٥٢٣٠	٥٢٤٠	٥٢٥٠	٥٢٦٠	٥٢٧٠	٥٢٨٠	٥٢٩٠	٥٣٠٠	٥٣١٠	٥٣٢٠	٥٣٣٠	٥٣٤٠	٥٣٥٠	٥٣٦٠	٥٣٧٠	٥٣٨٠	٥٣٩٠	٥٤٠٠	٥٤١٠	٥٤٢٠	٥٤٣٠	٥٤٤٠	٥٤٥٠	٥٤٦٠	٥٤٧٠	٥٤٨٠	٥٤٩٠	٥٥٠٠	٥٥١٠	٥٥٢٠	٥٥٣٠	٥٥٤٠	٥٥٥٠	٥٥٦٠	٥٥٧٠	٥٥٨٠	٥٥٩٠	٥٦٠٠	٥٦١٠	٥٦٢٠	٥٦٣٠	٥٦٤٠	٥٦٥٠	٥٦٦٠	٥٦٧٠	٥٦٨٠	٥٦٩٠	٥٧٠٠	٥٧١٠	٥٧٢٠	٥٧٣٠	٥٧٤٠	٥٧٥٠	٥٧٦٠	٥٧٧٠	٥٧٨٠	٥٧٩٠	٥٨٠٠	٥٨١٠	٥٨٢٠	٥٨٣٠	٥٨٤٠	٥٨٥٠	٥٨٦٠	٥٨٧٠	٥٨٨٠	٥٨٩٠	٥٩٠٠	٥٩١٠	٥٩٢٠	٥٩٣٠	٥٩٤٠	٥٩٥٠	٥٩٦٠	٥٩٧٠	٥٩٨٠	٥٩٩٠	٦٠٠٠	٦٠١٠	٦٠٢٠	٦٠٣٠	٦٠٤٠	٦٠٥٠	٦٠٦٠	٦٠٧٠	٦٠٨٠	٦٠٩٠	٦١٠٠	٦١١٠	٦١٢٠	٦١٣٠	٦١٤٠	٦١٥٠	٦١٦٠	٦١٧٠	٦١٨٠	٦١٩٠	٦٢٠٠	٦٢١٠	٦٢٢٠	٦٢٣٠	٦٢٤٠	٦٢٥٠	٦٢٦٠	٦٢٧٠	٦٢٨٠	٦٢٩٠	٦٣٠٠	٦٣١٠	٦٣٢٠	٦٣٣٠	٦٣٤٠	٦٣٥٠	٦٣٦٠	٦٣٧٠	٦٣٨٠	٦٣٩٠	٦٤٠٠	٦٤١٠	٦٤٢٠	٦٤٣٠	٦٤٤٠	٦٤٥٠	٦٤٦٠	٦٤٧٠	٦٤٨٠	٦٤٩٠	٦٥٠٠	٦٥١٠	٦٥٢٠	٦٥٣٠	٦٥٤٠	٦٥٥٠	٦٥٦٠	٦٥٧٠	٦٥٨٠	٦٥٩٠	٦٦٠٠	٦٦١٠	٦٦٢٠	٦٦٣٠	٦٦٤٠	٦٦٥٠	٦٦٦٠	٦٦٧٠	٦٦٨٠	٦٦٩٠	٦٧٠٠	٦٧١٠	٦٧٢٠	٦٧٣٠	٦٧٤٠	٦٧٥٠	٦٧٦٠	٦٧٧٠	٦٧٨٠	٦٧٩٠	٦٨٠٠	٦٨١٠	٦٨٢٠	٦٨٣٠	٦٨٤٠	٦٨٥٠	٦٨٦٠	٦٨٧٠	٦٨٨٠	٦٨٩٠	٦٩٠٠	٦٩١٠	٦٩٢٠	٦٩٣٠	٦٩٤٠	٦٩٥٠	٦٩٦٠	٦٩٧٠	٦٩٨٠	٦٩٩٠	٧٠٠٠	٧٠١٠	٧٠٢٠	٧٠٣٠	٧٠٤٠	٧٠٥٠	٧٠٦٠	٧٠٧٠	٧٠٨٠	٧٠٩٠	٧١٠٠	٧١١٠	٧١٢٠	٧١٣٠	٧١٤٠	٧١٥٠	٧١٦٠	٧١٧٠	٧١٨٠	٧١٩٠	٧٢٠٠	٧٢١٠	٧٢٢٠	٧٢٣٠	٧٢٤٠	٧٢٥٠	٧٢٦٠	٧٢٧٠	٧٢٨٠	٧٢٩٠	٧٣٠٠	٧٣١٠	٧٣٢٠	٧٣٣٠	٧٣٤٠	٧٣٥٠	٧٣٦٠	٧٣٧٠	٧٣٨٠	٧٣٩٠	٧٤٠٠	٧٤١٠	٧٤٢٠	٧٤٣٠	٧٤٤٠	٧٤٥٠	٧٤٦٠	٧٤٧٠	٧٤٨٠	٧٤٩٠	٧٥٠٠	٧٥١٠	٧٥٢٠	٧٥٣٠	٧٥٤٠	٧٥٥٠	٧٥٦٠	٧٥٧٠	٧٥٨٠	٧٥٩٠	٧٦٠٠	٧٦١٠	٧٦٢٠	٧٦٣٠	٧٦٤٠	٧٦٥٠	٧٦٦٠	٧٦٧٠	٧٦٨٠	٧٦٩٠	٧٧٠٠	٧٧١٠	٧٧٢٠	٧٧٣٠	٧٧٤٠	٧٧٥٠	٧٧٦٠	٧٧٧٠	٧٧٨٠	٧٧٩٠	٧٨٠٠	٧٨١٠	٧٨٢٠	٧٨٣٠	٧٨٤٠	٧٨٥٠	٧٨٦٠	٧٨٧٠	٧٨٨٠	٧٨٩٠	٧٩٠٠	٧٩١٠	٧٩٢٠	٧٩٣٠	٧٩٤٠	٧٩٥٠	٧٩٦٠	٧٩٧٠	٧٩٨٠	٧٩٩٠	٨٠٠٠	٨٠١٠	٨٠٢٠	٨٠٣٠	٨٠٤٠	٨٠٥٠	٨٠٦٠	٨٠٧٠	٨٠٨٠	٨٠٩٠	٨١٠٠	٨١١٠	٨١٢٠	٨١٣٠	٨١٤٠	٨١٥٠	٨١٦٠	٨١٧٠	٨١٨٠	٨١٩٠	٨٢٠٠	٨٢١٠	٨٢٢٠	٨٢٣٠	٨٢٤٠	٨٢٥٠	٨٢٦٠	٨٢٧٠	٨٢٨٠	٨٢٩٠	٨٣٠٠	٨٣١٠	٨٣٢٠	٨٣٣٠	٨٣٤٠	٨٣٥٠	٨٣٦٠	٨٣٧٠	٨٣٨٠	٨٣٩٠	٨٤٠٠	٨٤١٠	٨٤٢٠	٨٤٣٠	٨٤٤٠	٨٤٥٠	٨٤٦٠	٨٤٧٠	٨٤٨٠	٨٤٩٠	٨٥٠٠	٨٥١٠	٨٥٢٠	٨٥٣٠	٨٥٤٠	٨٥٥٠	٨٥٦٠	٨٥٧٠	٨٥٨٠	٨٥٩٠	٨٦٠٠	٨٦١٠	٨٦٢٠	٨٦٣٠	٨٦٤٠	٨٦٥٠	٨٦٦٠	٨٦٧٠	٨٦٨٠	٨٦٩٠	٨٧٠٠	٨٧١٠	٨٧٢٠	٨٧٣٠	٨٧٤٠	٨٧٥٠	٨٧٦٠	٨٧٧٠	٨٧٨٠	٨٧٩٠	٨٨٠٠	٨٨١٠	٨٨٢٠	٨٨٣٠	٨٨٤٠	٨٨٥٠	٨٨٦٠	٨٨٧٠	٨٨٨٠	٨٨٩٠	٨٩٠٠	٨٩١٠	٨٩٢٠	٨٩٣٠	٨٩٤٠	٨٩٥٠	٨٩٦٠	٨٩٧٠	٨٩٨٠	٨٩٩٠	٩٠٠٠	٩٠١٠	٩٠٢٠	٩٠٣٠	٩٠٤٠	٩٠٥٠	٩٠٦٠	٩٠٧٠	٩٠٨٠	٩٠٩٠	٩١٠٠	٩١١٠	٩١٢٠	٩١٣٠	٩١٤٠	٩١٥٠	٩١٦٠	٩١٧٠	٩١٨٠	٩١٩٠	٩٢٠٠	٩٢١٠	٩٢٢٠	٩٢٣٠	٩٢٤٠	٩٢٥٠	٩٢٦٠	٩٢٧٠	٩٢٨٠	٩٢٩٠	٩٣٠٠	٩٣١٠	٩٣٢٠	٩٣٣٠	٩٣٤٠	٩٣٥٠	٩٣٦٠	٩٣٧٠	٩٣٨٠	٩٣٩٠	٩٤٠٠	٩٤١٠	٩٤٢٠	٩٤٣٠	٩٤٤٠	٩٤٥٠	٩٤٦٠	٩٤
-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	----

محتوى الوثيقة: إقبال اليمينين على شراء العقارات كوكلاء شرعيين عن إحدى السيدات من أصحابها المصريين بفرض الإقامة والتوطن، المصدر: سجلات محكمة الباب العالي، سجل ٤٠٩، ص ١٧٣، مادة ٤١٥، بتاريخ: ١٤ صفر ١٢٥٤هـ / ٧ مايو ١٨٣٨م.

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

ملحق رقم (١٨)

محتوى الوثيقة: اهتمام محمد على بتسويق البفتة البيضاء في اليمن، المصدر: محافظ الأبحاث، الحجاز، محفظة ١٠٢، ص بدون رقم، مادة ١٨، بتاريخ: ١٠ شوال ١٢٥٤هـ — ٢٧ / ديسمبر ١٨٣٨م.

سیدی حضرة صاحب الدولة الباشمعاون الخدیوی

لقد تلقت أمرکم الکریم المؤرخ فی ٢٦ ربيع الأول ١٢٥٤ الذي رغبت فيه أن أمرا فی دولتکم بالثمن الذي يمكن أن يباع به ثوب البفتة البيضاء صنع مصر ومقدار ما يباع منها فی مدة سنة كما تسلمت ثوب البفتة المرسل مع القواص كأنموذج وعلى أثر ذلك، ونزولا على الأمر استقدمت إلى تجار الحديد وعرضت عليهم هذا النوع من البفتة وسألتهم عن الثمن الذي يباع به الثوب الواحد منها. ومقدار ما يمكن تصريفه منها فی خلال سنة فأجابوا بقولهم أن أهالی اليمن لا يرغبون فی مثل هذه البفتة البيضاء وهم يميلون إلى استعمال الملابس المصبوغة الملونة فإذا ما لونت هذه البفتة بالألوان البفتة التي ترد فی كل سنة من إنجلترا وأمريكا، وقل ورود البفتة الملونة منهما أمكن بيع ثمانية آلاف ثوب فی الحديد بسعر ٦٠ الكوب الواحد. أو بثمان قل، وبناءً على رغبة هؤلاء التجار قص نصف هذه البفتة وسلم النصف المقصوص منها إلى تجار الحديد ليتولوا صبغها وبعد أن صبغت أردنا أن نعرف الفرق بين البفتة المصرية المصبوغة، والبفتة الإنجليزية فألقينا أن البفتة الإنجليزية ملائمة للصبغ ولذا جاءت صبغتها على مايرام أما البفتة المصرية فقد غدت بعد صبغها جافة عديمة اللمعان ولقد أرسلنا النصف الآخر من البفتة إلى تجار المخا حيث صبغت هناك وقد جاء فی الخطاب الوارد إلينا من محافظ مخا أن الصبغة لم تكن ناجحة وأن التجار أخبروه بإمكان تصريف ١٢ ألف ثوباً فی السنة هناك بسعر ٥٠ الكوب الواحد هذا وبعد ٨ — ١٠ أيام مشوا فی دولتکم بينما زج من البفتة الإنجليزية والأمريكية المصبوغة، على سبيل التجربة، وسنقدم إذ ذاك أيضاً بيان ما يرد إلى اليمن من إنجلترا وأمريكا من البفتة فی خلال سنة أو أكثر. والمفهوم من كلام تجار الحديد ومخا أنه يمكن أن يصرف فی خلال سنة ٨ آلاف ثوب فی الحديد، ١٢ ألف ثوباً فی مخا فأرجوا أن تعرضوا ذلك على الأعتاب وأن توافقونا بالإدارة التي تصدر فی هذا الشأن

توفیق إبراهيم

ملحق رقم (١٩)

محتوى الوثيقة: حُسن معاملة محمد على للأشراف اليمنيين المقيمين في مصر والسماح لهم إذا رغبوا في أى وقت بالعودة إلى وطنهم، المصدر: معية سنية تركى، تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٣، دفتر ٤، ص: بدون رقم مادة: ١١٦، بتاريخ : غرة رمضان ١٢٣٥هـ / ١٢ يونيو ١٨٢٠م.

من الجنب العالى إلى الكتخدا بك

بناء على الأشعار الواقع إلى مثينكم حين وجود المرحوم خليل باشا محافظ مكة المكرمة من الحائزين لرتبة (ميرميران) الكرام في جهة اليمن سابقاً بشأن استجلاب الشريف حمود مع ابنة وعيالة واولاده الى مصر واستكمال أسباب اقامتهم فيها باعزاز واکرام على وفق الارادة السنية كان استجلب المومى إليه إلى مصر واستكمال أسباب اقامته برفاهية مع عيالة وأولاده وحيث توفى المومى إليه في هذه المرة من مرض الجدرى أخذ يتردد إلى عند مثينكم بين حين وآخر ابنة الصبي الذى سنة خمس سنوات أوست سنوات وعيالة يشكون عن بقائهم ايتاما راجين أن يرسلوا إلى طرف اليمن الذى هو وطنهم وقاية لهم من أن يبقوا هنا في حالة، افراد بمناسبة أن زوجة المرحوم عتيقة أمام اليمن في الأصل وقد حررت قائمة مخالصة هذه في سياق بيان أنه إذا استصدرت الرخصة السنية حرمة، لجدارقم بالعاطفة يعادون ويسيرون إلى صوب قصدهم مرفهين، وفي صدر، الاستئذان في ذلك فمأمول مخلصكم عند حصول علم رافتكم بذلك عنايتكم، بالاشعار إلى طرف مثينكم إذا صدرت الرخصة السنية باسعاف مسؤولهم.

محتوى الوثيقة: الاستعانة ببعض اليمنيين في الشهادة على الدعاوى المقامة بين الأهالي داخل المجتمع المصرى فى المحكمة الشرعية، المصدر: سجلات محكمة الباب العالى، سجل ٣٨٤ ، رقم الصفحة: ٥٠٥ ، رقم المادة: ١٥٢٨ ، بتاريخ : ٢٧ صفر ١٢٤٥هـ / ٢٨ أغسطس ١٨٢٩م .

[illegible]

ملحق رقم (٢٣)

محتوى الوثيقة: السماح لبعض المصريين بالعمل في بعض الوظائف الإدارية باليمن، المصدر: محافظ ذوات، محفظة ٧ ، ص ٤٢ ، مادة ٧٣ ، بتاريخ : ٢٩ ذى الحجة ١٢٥٣هـ / ٢٥ مارس ١٨٣٨م.

من الجنب العالى إلى مفتش عموم الدواوين.

أمر منه إلى مفتش الدواوين والمصالح بأنه بناء على مضبطة ديوان التفتيش والمكاتب التى تدوال بشأن المائتين وعشرين نفرًا لكتبة المقتضى تعيينهم إلى الآلايات المقيمين ببر الشام والحجاز واليمن والسودان وكريد وبخصوص الماهيات والضمان المقتضية لهم كان صدر أمر لناظر المدارس بتدارك هؤلاء الكتبة بأى طريقة كانت وتخصيص ما يلزم تخصيصه من الماهيات والضمان وقد علم مما ورد منه وجود ستين نفرًا من متخرجى مدرسة المحاسبة وإمكان تعيينهم حسب الطلب فبناء على ما ذكر يجرى مخابرة ناظر المدارس فى ترتيب وتعيين الستين نفر المذكورين والبحث عن الباقي وتعيينهم حسب القواعد المتبعة.

ملحق رقم (٢٤)

محتوى الوثيقة: حُسن معاملة القوات المصرية لليمنيين بعد سيطرتهم على اليمن أثناء تحركاتهم في اليمن ومساعدة بعض اليمنيين لهم في فتح بعض مدنها، المصدر: محافظ الأبحاث، الحجاز، سجل ١٠٠، ص بدون رقم، مادة بدون رقم، بتاريخ: ٢٧ جمادى الأولى ١٢٥٣هـ / ٢٩ أغسطس ١٨٣٧م.

صورة الخطاب المرسل من صادق أفندى البكباشى الرابع فى الآلاى العشرين المشاة عساكر الجهادية.

سيدى صاحب الدولة ولى النعم الذى لا يمن.

وفقاً لإحكام أوامركم العادلة لم يقع أى اعتداء من العساكر على أموال أهالى القرى فى أثناء الطريق، من باب زبيد إلى العدين. بل عاملنا الناس بأحسن واکرمناهم، كل حسب درجة ومركزه واقدمنا على دخول العدين بما استلزمته الحالة من العناية وبدون استعمال السلاح وستشيع أخبار عدلكم وهمتكم بعد الآن أن شاء الله ويتم الاستيلاء على الأقاليم الأخرى وتدخل فى طاعته الحكومة بيد اننا نلتمس موافاتنا بأورطة كاملة، على الأقل، من عساكر الجهادية، واربعمائة نفر من غير الجهادية لتستمدهم فى المحافظة على بعض النواحي، وتقاتل بهم الأعداء فيما إذا قاموا بحركة فان الملحوظ أن يتم الاستيلاء على المناطق الأخرى وأن يقبض على إمام صنعاء ويقدم إلى مقامكم السر عسكرى إذ أن جميع الناس فى هذه الأيام، نظراً لضعف الإمام ولما ينالهم من الجور والأذى منه قد اشاحوا بوجوههم عنه وتحولوا نحو دولتكم فاذا وافقت ارادتكم على ارسال العساكر على نحو ما تقدم نرجوا أن تفضلوا بموافاتنا بها

٢٧ جمادى الأولى سنة ٥٣.

المصادر والمراجع

أولاً: وثائق غير منشورة:

أرشف دار للوثائق القومية بالقاهرة

- ١- محكمة الباب العالي.
- ٢- محكمة مصر الشرعية.
- أ- تركات.
- ٣- سجلات إسقاطات القرى.
- ٤- محافظ الأبحاث.
- ٥- محافظ معية سنبة تركي.
- أ- تراجم ملخصات الدفاتر.
- ب- ملخصات الأوامر العلية المستخرجة من الدفاتر.
- ٦- محافظ عابدين.
- أ- ملخصات دفاتر.
- ٧- محافظ بحر برا.
- ٨- محافظ ديوان المعاونة.
- أ- أوامر إلى المعاونة.
- ب- ملخصات دفاتر شورى المعاونة.
- ٩- محافظ ذوات.
- ١٠- محافظ ديوان خديوي.
- أ- وثائق تركي مترجمة من الجنب العالي إلى جهات.
- ١١- محافظ ديوان التجارة والمبيعات.
- ١٢- محافظ مجلس ملكية.

- ١٣- محافظ المجلس الخصوصي.
- ١٤- ديوان مجلس أحكام مصر.
- أ- دفتر أمور إدارة وإجراءات
- ١٥- محافظ ديوان كتنخدا تركي.
- أ- تراجم ملخصات الدفاتر.
- ١٦- وثائق مصورة في مخطوطات.
- ١٧- بطاقات الدار [أدراج].

الوثائق الأجنبية:

"Foreign Office Records "F. O

نسخة مصورة من وثائق الخارجية البريطانية المحفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة.

ثانيًا: المخطوطات:

- ١- مؤلف مجهول: مخطوط ملوك عثمان ونوابهم بمصر القاهرة إلى غاية تاريخه،
نسخة مصورة تحت رقم ٢٣٨١، بمكتبة كلية الآداب، جامعة
الإسكندرية، عن النسخة المحفوظة بدار الكتب المصرية، تحت رقم
٢٤٠٨ من المكتبة التيمورية.

ثالثًا: مصادر عربية منشورة:

- ١- أبي الضيا عبد الرحمن الربيع: قرّة العيون بأخبار اليمن الميمون، تحقيق: محمد بن
على الأكوع الحوالي، الطبعة الثانية، صنعاء، ١٩٨٨.

- ٢- أحمد شلبي بن عبد الغنى: أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات الملقب بالتاريخ العيني، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٨.
- ٣- أمين سامى باشا: تقويم النيل، عصر محمد علي، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٤٦هـ / ١٩٢٨م.
- ٤- الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني: صفة جزيرة العرب، تحقيق: محمد بن علي الأكوخ الحوالى، دار اليمامة، الرياض، ١٩٧٧.
- ٥- تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي المقرئزي: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروفة بالخطط المقرئزية، المجلد الأول، الجزء الأول، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د.ت.
- ٦- عبد الرحمن بن حسن الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الجزء الأول والثالث والرابع والسابع والثامن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣.
- ٧- عبد الله بن علي الوزير: تاريخ اليمن خلال القرن الحادي عشر الهجري - السابع عشر الميلادي ١٠٤٥ - ١٠٩٠هـ / ١٦٣٥ - ١٦٨٠م، المسمى تاريخ طبق الحلوى وصحاف المن والسلوى، تحقيق: محمد عبد الرحيم جازم، الطبعة الأولى، مركز الدراسات والبحوث اليمنى، صنعاء، ١٩٨٥.
- ٨- علي باشا مبارك: الخطط التوفيقية لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، الجزء الثاني والثالث، الطبقة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٣م.

- ٩- قطب الدين النهروالى: البرق اليماني في الفتح العثماني (تاريخ اليمن في القرن العاشر الهجري مع توسع في أخبار غزوات الجراكسة والعثمانيين لذلك القطر)، تحقيق: حمد الجاسر، دار التنوير، بيروت، ١٩٨٦.
- ١٠- محمد بن على الشوكاني: ذكريات الشوكاني، تحقيق: صلاح رمضان محمود، دار العودة، بيروت، ١٩٨٣.
- ١١- مصطفى ابن الحاج إبراهيم: تاريخ وقائع مصر القاهرة كنانة الله في أرضه، تحقيق: صلاح أحمد هريدي علي، الطبعة الثانية، الإسكندرية، ٢٠٠٠.
- ١٢- يحيى بن الحسين بن القاسم: غاية الأمان في أخبار القطر اليماني، تحقيق: سعيد عبد الفتاح عاشور، مراجعة: محمد مصطفى زيادة، القسم الثاني، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٨.

رابعاً: القواميس والمعاجم:

- ١- إبراهيم أحمد المقحفى: معجم المدن والقبائل اليمنية، دار الكلمة، صنعاء، ١٩٨٥.
- ٢- جوان فوتشر كنج: معجم تاريخ مصر (من الفتح العربي إلى نهاية عهد السادات)، ترجمة: عنان علي الشهاوي، مراجعة: عاصم الدسوقي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
- ٣- خير الدين الزركلى: الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، الجزء الثالث والسابع والثامن، الطبعة الرابعة عشر، دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

٤- شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الحموي: معجم البلدان، تحقيق: فريد عبد العزيز الجندي، الجزء الثاني والرابع، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.

٥- محمد رمزي: القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥، القسم الثاني، الجزء الأول والثالث والرابع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.

٦- محمد علي الأنسي: قاموس اللغة العثمانية المسمى البدري اللامعات في منتخبات اللغات (يحتوي على الكلمات التركية والألفاظ الفارسية والإفرنجية المتداولة في اللغة العثمانية)، بيروت، ١٣١٨هـ / ١٩٠٠م.

٧- وزارة الشؤون البلدية والقروية: أطلس المدن السعودية، الوضع الراهن ١٤٠٧هـ، المملكة العربية السعودية، د. ت.

خامساً: رسائل جامعية غير منشورة:

١- أحمد عبد العزيز علي عيسى: العلاقات بين ولاية مصر والدولة العثمانية في القرن السابع عشر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب بدمنهور، جامعة الإسكندرية، قسم التاريخ والآثار المصرية والإسلامية، عام ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٥م.

٢- راضي محمد جودة يونس: مدينة السويس في النصف الأول من القرن التاسع عشر (١٨٠٥ - ١٨٤٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، قسم التاريخ، عام ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٥م.

٣- رسمية محمد علي حجازي: تجارة مصر الخارجية في عهد محمد علي ١٨٠٥ - ١٨٤٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الإنسانية

(فرع البنات)، جامعة الأزهر، قسم التاريخ، عام ١٤٠٩هـ /
١٩٨٩م.

٤- -----: تجارة مصر الخارجية منذ عام ١٨٤٩ حتى عام ١٨٨٢م،

رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الإنسانية (فرع البنات)، جامعة الأزهر، قسم التاريخ، عام ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.

٥- فايزة محمد محمد حسن ملوك: الجيزة من الحملة الفرنسية حتى الاحتلال البريطاني لمصر (١٢١٣ - ١٣٠٠هـ / ١٧٩٨ - ١٨٨٢م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب بدمهور، جامعة الإسكندرية، قسم التاريخ والآثار المصرية والإسلامية، عام ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

٦- محمد عبد اللطيف عبد الفتاح الغراوي: دور المؤسسات الدينية والخيرية في التعليم في مصر العثمانية (٩٢٣ - ١٢١٣هـ / ١٥١٧ - ١٧٩٨م) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب بدمهور، جامعة الإسكندرية، قسم التاريخ والآثار المصرية والإسلامية، عام ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

سادساً: المراجع العربية:

١- أبو الحمد محمود فرغلي: الدليل الموجز لأهم الآثار الإسلامية والقبطية في القاهرة، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩١.

٢- أحمد أحمد الحقة (دكتور): تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٥.

٣- أحمد حسين شرف الدين: اليمن عبر التاريخ (من القرن الرابع عشر قبل الميلاد إلى القرن العشرين) دراسة جغرافية - تاريخية - سياسية شاملة

(مزينة بالصور والخرائط)، الطبعة الأولى، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٩٦٣.

٤- أحمد زكريا الشلق (دكتور) وآخرون: محمد علي وعصره، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٥.

٥- إدوار جوان: مصر في القرن التاسع عشر (سيرة جامعة لحوادث ساكن الجنان محمد علي باشا وإبراهيم باشا والمغفور له سليمان باشا الفرنسي من النواحي الحربية والسياسية والقصصية)، ترجمة: محمد مسعود، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٣١.

٦- إدوارد وليم لين: المصريون المحدثون شمائلهم وعاداتهم، ترجمة: عدلي طاهر نور، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ١٩٩٨.

٧- أحمد السعيد سليمان (دكتور): تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩.

٨- أحمد فخري (دكتور): اليمن ماضيها وحاضرها، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٥٧.

٩- أحمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور): في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٣.

١٠- أحمد محمد حسن الدماصي (دكتور): الاقتصاد المصري في القرن التاسع عشر "دراسة وثائقية لنظام الاحتكار، وأثره في التطور الاقتصادي لمصر" (١٨٠٠ - ١٨٤٠)، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤.

- ١١- أحمد الشربيني (دكتور): تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية ١٨٤٠ - ١٩١٤، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٨٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥.
- ١٢- الأزهر الشريف: الأزهر تاريخه وتطوره، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٨٣.
- ١٣- إلهام محمد علي ذهني (دكتور): مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن التاسع عشر ١٨٠٥ - ١٨٧٩، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٥١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥.
- ١٤- أمين مصطفى عفيفي عبد الله (دكتور): تاريخ مصر الاقتصادية والمالي في العصر الحديث، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥١.
- ١٥- أمين سعيد: اليمن، تاريخه السياسي منذ استقلاله في القرن الثالث الهجري، الطبعة الأولى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٥٩.
- ١٦- أنتوني نتنج: العرب منذ العصر الجاهلي حتى عصر جمال عبد الناصر، ترجمة: حلمي سلامة، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٤.
- ١٧- أندريه ريمون (دكتور): المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة: لطيف فرج، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩١.
- ١٨- إيمان محمد عبد المنعم عامر (دكتور): العربان ودورهم في المجتمع المصري في النصف الأول من القرن التاسع عشر، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٩٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧.
- ١٩- أيمن فؤاد سيد (دكتور): مصادر تاريخ اليمن في العصر الإسلامي، المجلد السابع، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، ١٩٧٤.

- ٢٠- السيد رجب حراز (دكتور): المدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال البريطاني ١٥١٧ - ١٨٨٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠.
- ٢١- السيد طه أبو سديرة (دكتور): القبائل اليمنية في مصر منذ الفتح العربي حتى نهاية العصر الأموي من ٢٠ إلى ١٣٢هـ / ٦٤٠ - ٧٥٠ ميلادية، مكتبة الشعب، القاهرة، ١٩٨٨.
- ٢٢- السيد مصطفى سالم (دكتور): الفتح العثماني الأول لليمن ١٥٣٨ - ١٦٣٥، الطبعة الثالثة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٧.
- ٢٣- ----- تكوين اليمن الحديث، اليمن والإمام يحيى ١٩٠٤ - ١٩٤٨، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٦٣.
- ٢٤- جاد طه (دكتور): معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت.
- ٢٥- -----: سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية ١٧٩٨م - ١٩٦٣م، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت.
- ٢٦- جرجى زيدان: كتاب تاريخ مصر الحديث من الفتح الإسلامي إلى الآن مع فذلكة في تاريخ مصر القديم، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، مطبعة الهلال، القاهرة، ١٩٢٥.
- ٢٧- جلال يحيى (دكتور): مصر الحديثة ١٥١٧ - ١٨٠٥، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٩.
- ٢٨- -----: العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، د.ت.

- ٢٩- جلال أمين (دكتور): قصة ديون مصر الخارجية من عصر محمد علي إلى اليوم، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٧.
- ٣٠- جمال الدين محمد سعيد (دكتور): اقتصاديات مصر، الطبعة الثانية، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٩٦٤.
- ٣١- جودة حسنين جودة (دكتور): العالم العربي، دراسة في الجغرافيا الإقليمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٦.
- ٣٢- -----: شبه الجزيرة العربية، دراسة في الجغرافية الإقليمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ت.
- ٣٣- جون مارلو: تاريخ النهب الاستعماري لمصر من الحملة الفرنسية ١٧٩٨ إلى الاحتلال البريطاني ١٨٨٢، ترجمة: عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦.
- ٣٤- جورج يانج: تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل، ترجمة: علي أحمد شكري، صفحات من تاريخ مصر، العدد ٥، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٠.
- ٣٥- حسن محمود الشافعي: العملة وتاريخها، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠.
- ٣٦- حسين مؤنس: الشرق الإسلامي في العصر الحديث، الطبعة الثانية، مطبعة حجازي، القاهرة، ١٩٣٨.
- ٣٧- حلمي أحمد شلبي (دكتور): الموظفون في مصر في عصر محمد علي، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٣٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩.
- ٣٨- حلمي محروس إسماعيل (دكتور): تاريخ العرب الحديث من الغزو العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٧.

٣٩- ج. دي شابروول : دراسة في عادات وتقاليده سكان مصر المحدثين، ضمن كتاب موسوعة وصف مصر، المصريون المحدثون، الجزء الأول، ترجمة : زهير الشايب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢ .

٤٠- راشد البراوي (دكتور)، ومحمد حمزة عيش: التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٥ .

٤١- رأفت الشيخ (دكتور): التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٩٢ .

٤٢- -----: تاريخ العرب الحديث، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ١٩٩٤ .

٤٣- ريمون فلاور: مصر منذ قدوم نابليون حتى رحيل عبد الناصر (حكاية مصر في العصر الحديث)، ترجمة: سيد أحمد علي الناصري، تقديم ومراجعة: يونان لبيب رزق، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠ .

٤٤- راغب العلي (دكتور) وآخرون: دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، منشورات جامعة دمشق، ١٩٩٧ .

٤٥- سامي سليمان محمد السهم (دكتور): التعليم والتغير الاجتماعي في مصر في القرن التاسع عشر، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٦٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠ .

٤٦- سعد بدير الحلواني (دكتور): العلاقات بين مصر والحجاز ونجد في القرن الـ١٩، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٩٥ .

- ٤٧- سعيد عبد الفتاح عاشور (دكتور): العصر المالكي في مصر والشام، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٥.
- ٤٨- -----: الأيوبيون والمماليك في مصر والشام، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٦.
- ٤٩- سمير محمد أحمد العبدلي: الوحدة اليمنية والنظام الإقليمي العربي، تقديم: عبد العزيز المقالح، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧.
- ٥٠- شاكِر الجوهري (دكتور): الصراع في عدن، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٢.
- ٥١- شوقي عطا الله الجمل (دكتور): سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤.
- ٥٢- صلاح أحمد هريدي على (دكتور): دراسة عن بعض جمارك مصر في القرن الثامن عشر (الإسكندرية - دمياط - رشيد - البرلس)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩.
- ٥٣- -----: دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر (١٥١٧ - ١٨٨٢م)، الإسكندرية، ١٩٩٧.
- ٥٤- -----: عسير تحت الحكم العثماني (١٢٨٩ - ١٣٣٦هـ / ١٨٧٢ - ١٩١٤م)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧.
- ٥٥- -----: دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر ١٢٢٠هـ / ١٨٠٥م - ١٣٠٠هـ / ١٨٨٢م، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٠.

٥٦- صلاح أحمد هريدي علي (دكتور): دراسات في تاريخ العرب الحديث، دار الوفاء، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

٥٧- -----: الحرف والصناعات في عهد محمد علي، تقديم: عمر عبد العزيز عمر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٣.

٥٨- صوفيا لين بول: حريم محمد علي باشا، ترجمة ودراسة: عزة كرامة، القاهرة، ١٩٩٩.

٥٩- طارق عبد العاطي غنيم يومي: سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر ١٢٢٦ - ١٢٦٥هـ / ١٨١١ - ١٨٤٨م، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ١٤٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩.

٦٠- طه عبد العليم رضوان (دكتور): في جغرافية العالم الإسلامي، الدول العربية، الجزء الثاني، الطبعة السادسة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٨.

٦١- عبد الحميد يونس وعثمان توفيق: الأزهر، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٦.

٦٢- عبد الحميد البطريق (دكتور): عصر محمد علي وفهضة مصر في القرن التاسع عشر (١٨٠٥ - ١٨٨٣)، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ١٥٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩.

٦٣- عبد الحميد حامد سليمان (دكتور): الملاحاة النيلية في مصر العثمانية ١٥١٧ - ١٧٩٨، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ١٧٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠.

- ٦٤- عبد الرحمن الرافي: عصر محمد علي، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢.
- ٦٥- عبد الرحمن زكى (دكتور): موسوعة مدينة القاهرة في ألف عام، الطبعة الثامنة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٧م.
- ٦٦- عبد الرحمن فهمي (دكتور): النقود المتداولة أيام الجبرتي، ضمن بحوث ندوة عبد الرحمن الجبرتي، إشراف: أحمد عزت عبد الكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦.
- ٦٧- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (دكتور): من وثائق شبه الجزيرة العربية في عصر محمد علي ١٢٣٤ - ١٢٥٦هـ / ١٨١٩ - ١٨٤٠م، المجلد الأول، دار المتنبي، الدوحة، ١٩٨٢.
- ٦٨- -----: الريف المصر في القرن الثامن عشر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٦.
- ٦٩- عبد السميع سالم الهراوي: لغة الإدارة العامة في مصر القرن التاسع عشر، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٩٦٣.
- ٧٠- عبد العزيز سليمان نوار (دكتور): الشعوب الإسلامية، الأتراك العثمانيون الفرس مسلمو الهند، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩١.
- ٧١- عبد العزيز محمد الشناوي (دكتور): دور الأزهر في الحفاظ على الطابع العربي لمصر إبان الحكم العثماني، وزارة الثقافة، القاهرة، ١٩٧١.
- ٧٢- -----: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الأول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠.
- ٧٣- -----: الأزهر جامعًا وجامعة، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٣.

٧٤- عبد الله بن أحمد الثور: مختصر من تاريخ اليمن، دار الاستقلال، القاهرة، ١٩٧٩.

٧٥- عبد الله خورشيد البري (دكتور): القبائل العربية في مصر في القرون الثلاثة الأولى للهجرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢.

٧٦- عبد المنعم إبراهيم الجميحي (دكتور): مصر في التاريخ الحديث والمعاصر ١٧٩٨ - ١٩٧٣، مع مجموعة بحوث ودراسات، الطبعة الأولى، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، ١٩٩٢.

٧٨- -----: تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في عصر محمد علي، دراسة في وثائق ديوان التجارة والمبيعات، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، ١٩٩٥.

٧٩- -----: عصر محمد علي دراسة وثائقية، سلسلة تاريخ المصريين، العدد، ٢٤٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣.

٨٠- عفاف لطفي السيد (دكتور): مصر في عهد محمد علي، ترجمة: عبد السميع عمر زين الدين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤.

٨١- عفاف مسعد السيد العبد (دكتور): دور الحامية العثمانية في تاريخ مصر (١٥٦٤ - ١٦٠٩م)، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ١٧٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠.

٨٢- علاء طاهر (دكتور): العالم الإسلامي في الاستراتيجيات العالمية المعاصرة، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربي - الأوروبي، القاهرة، ١٩٩٨.

٨٣- علي بركات (دكتور): رؤية الجبرتي لبعض قضايا عصره، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ١٠٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧.

- ٨٤- عمر الفاروق السيد رجب (دكتور): المدن الحجازية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١.
- ٨٥- عمر عبد العزيز عمر (دكتور): تاريخ مصر الحديث والمعاصر ١٥١٧ - ١٩١٩، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣.
- ٨٦- -----: تاريخ المشرق العربي (١٥١٦ - ١٩٢٢)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦.
- ٨٧- -----: وآخرون: دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣.
- ٨٨- فاروق عثمان أباطة (دكتور): الحكم العثماني في اليمن ١٨٧٢ - ١٩١٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥.
- ٨٩- -----: عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩ - ١٩١٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦.
- ٩٠- -----: تاريخ مصر الحديث والمعاصر، دار الرشاد، الإسكندرية، ١٩٨٤.
- ٩١- -----: دراسات في تاريخ العالم العربي والإسلامي الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧.
- ٩٢- -----: دراسات في تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩.
- ٩٣- فالتر هنتس: المكايل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة: كامل العسيلي، الطبعة الثانية، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٥٥.
- ٩٤- فتحي محمد أبو عيانة (دكتور): جغرافية العالم العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣ م.

- ٩٥- -----: دراسات في جغرافية شبه جزيرة العرب، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤.
- ٩٦- فردلوسون: الأصول الاجتماعية للسياسة التوسعية لمصر في عهد محمد علي، ترجمة: عنان الشهاوي، مراجعة وتقديم: رءوف عباس، المشروع القومي للترجمة، العدد ٩٥٤، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥.
- ٩٧- فؤاد فراج: تاريخ المدينة القديمة ودليل المدينة الحديثة، المجلد الثالث، الجزء الأول، دار المعارف، القاهرة، ١٩٤٣.
- ٩٨- فيليب رفلة: الدول العربية اقتصاديتها وجغرافيتها، الطبعة الأولى، سعد الدين للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٥.
- ٩٩- كريم ثابت: محمد علي، مطبعة المعارف، مصر، د.ت.
- ١٠٠- ليلي عبد اللطيف أحمد (دكتور): الإدارة في مصر في العصر العثماني، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٨.
- ١٠١- -----: سياسة محمد علي إزاء العربان في مصر، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨٦.
- ١٠٢- مالكوم. ياب: نشوء الشرق الأدنى الحديث ١٧٩٢ - ١٩٢٣م، ترجمة: خالد الجبلي، الأهالي للنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٨م.
- ١٠٣- محمد أنيس (دكتور): الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤ - ١٩١٤)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٩.
- ١٠٤- محمد بك فريد: كتاب البهجة التوفيقية في تاريخ مؤسس العائلة الخديوية، الطبعة الأولى، المطبعة الأميرية، مصر، ١٨٩١.

١٠٥- محمد حسن العيدروس (دكتور): تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر، الطبعة الأولى، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ١٩٩٦.

١٠٦- محمد حرب (دكتور): العثمانيون في التاريخ والحضارة، المركز المصري للدراسات العثمانية، القاهرة، ١٩٩٤.

١٠٧- محمد سعيد العطار: التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن، أبعاد الثورة اليمنية، الطبعة الأولى، دار الطليعة، القاهرة، ١٩٦٥ م.

١٠٨- محمد صبري (دكتور): تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث، صفحات من تاريخ مصر، العدد ١٣، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦.

١٠٩- محمد عبد الله عنان (دكتور): تاريخ الجامع الأزهر، الطبعة الثانية، مؤسسة الخانجي، القاهرة، ١٩٥٨.

١١٠- محمد عبد العال أحمد (دكتور): بنو رسول وبنو طاهر وعلاقات اليمن الخارجية في عهدهما ٦٢٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٣١ - ١٥١٧ م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٨٠.

١١١- محمد عبد الغنى سعودي (دكتور): الوطن العربي، المكتبة النموذجية، القاهرة، د.ت.

١١٢- محمد فؤاد شكري وآخرون: بناء دولة مصر محمد علي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٨.

١١٣- محمد محمد سطيحة (دكتور): اليمن شماله وجنوبه، معهد الدراسات الإسلامية، القاهرة، ١٩٧٢.

١١٤- محمد محمود التسروجي (دكتور): الجيش المصري في القرن التاسع عشر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧ م.

- ١١٥- محمد يحيى الحداد: تاريخ اليمن السياسي، دار الهنا، القاهرة، ١٩٧٦.
- ١١٦- محمود أبو العلا (دكتور): جغرافية شبه جزيرة العرب، الجزء الرابع، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٩م.
- ١١٧- محمود رزق سليم: الأشرف قانصوه الغورى، دار مصر للطباعة، مصر، د.ت.
- ١١٨- مصطفى بركات: الألقاب والوظائف العثمانية، دراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية "من خلال الآثار والوثائق والمخطوطات" (١٥١٧ - ١٩٢٤م)، دار غريب، القاهرة، د.ت.
- ١١٩- مصطفى كامل شملول الشريف: عروبة مصر من قبائلها، القاهرة، ١٩٦٢.
- ١٢٠- ناصر الأنصاري: موسوعة حكام مصر من الفراعنة إلى اليوم مع صورهم وأعلامهم ورموزهم، الطبعة الرابعة، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩١.
- ١٢١- نللى حنا (دكتور): تجار القاهرة في العصر العثماني، "سيرة أبوطايقية شاهبندر التجار"، ترجمة وتقديم: رءوف عباس، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧.
- ١٢٢- هنرى دودويل: محمد علي مؤسس مصر الحديثة، ترجمة: أحمد عبد الخالق بك، علي أحمد شكري، مكتبة الآداب، القاهرة، د.ت.
- ١٢٣- هيلين آن ريفلين: الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة: أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصطفى الحسيني، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧.

١٢٤- وزارة الأوقاف وشئون الأزهر: الأزهر تاريخه وتطوره، الاتحاد الاشتراكي

العربي، القاهرة، ١٩٦٤م.

١٢٥- يسرى الجوهري (دكتور): الوطن العربي، دراسة في الجغرافية التاريخية

والإقليمية، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٩.

١٢٦- -----: آسيا الإسلامية، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٠.

سابعاً: المراجع الأجنبية:

1- Abdel Hamid El - Batrik: Egyptian – Yemeni Relations

(1819 – 1840) and Their Implications for British Policy in The Red Sea, In P. M. Holt, Political and Social Change in Modern Egypt, Oxford University Press, London, 1968.

2-Charles Augustus Murray.,A Short Memoir of Mohammed Ali, Bernard Quaritch, London, 1898.

3-Charles Issawi,The Economic History of The Middle East 1800 – 1914 ،The University of Chicago Press, Chicago and London, 1966.

4-Cl. Huart, Histoire des Arabes ،Tome II, Librairie Paul Geuthner, Paris, 1913.

5-D. C. Hogarth., Arabia, at the Clarendon Press, Oxford, 1922.

6- John Marlowe., Anglo – Egyptian Relations 1800 – 1953 ،The Cresset Press, London, 1954.

7- Philip K. Hitti., History of the Arabs From The Earliest Times to The Present ،Sixth Edition, Macmillan Co ltd, London, 1956.

- 8- P. M. Holt., Egypt and The Fertile Crescent (1516 – 1922) A political History, Cornell University Press, London, 1966.
- 9- M. Sabry, L'Empire Egyptien Sous Mohamed – Ali et La Question d'orient (1811 – 1849) Egypte – Arabie – Soudan – Morée – Crète – Syrie – Palestine, Librairie Orientaliste , Paul Geuthner, Paris. 1930.
- 10- Rene Cattauí Bey, Lerégne de Mohamed Aly D'après les Archives Russes en Égypte, Tome II, La Mission du Colonel Duhamel 1834 - 1837, Roma.
- 11- Samuel R. Gardiner, Student's History of England From The Earliest Times to The Conclusion of The Great War, Longmans, Green and Co, London, 1923.
- 12- Shaw. S. J, Ottoman Egypt in the Age of The French Revolution, Cambridge Massachustter, 1964.

ثامناً: الدوريات العربية:

- ١ – حسين عبد الله العمري (دكتور): عدن بين محوري طموحات محمد علي وأطماع الاستعمار البريطاني، مجلة دراسات يمنية، العدد السابع عشر، مركز الدراسات والبحوث اليمنى، صنعاء، ١٩٨٤.
- ٢ – زين العابدين شمس الدين نجم (دكتور): النظام القضائي في أقاليم مصر في القرن التاسع عشر، مجلة كلية الدراسات الإنسانية، العدد السادس، القاهرة، ١٩٨٨.

- ٣- لطيفة محمد سالم (دكتور): بريطانيا ومصر بين التسوية وتولية عباس الأول ١٨٤١ - ١٨٤٨ في ضوء الوثائق البريطانية، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ٣٣، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، ١٩٨٦.
- ٤- محمد إبراهيم منصور (دكتور): دور الدولة المصرية في عملية النمو الرأسمالي في عهد محمد علي (١٨٠٥ - ١٨٤٨)، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ٣٣، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، ١٩٨٦.
- ٥- محمد رفعت : سباق بين مصر وبريطانيا علي عدن في عام ١٨٣٨ م، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، العدد الأول، مطبعة دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة، ١٩٦٩.
- ٦- محمد شفيق غربال : مصر عند مفترق الطرق (١٧٩٨ - ١٨٠١ م)، رسالة حسين أفندي الروزنامجي بعنوان ترتيب الديار المصرية في عهد الدولة العثمانية، مجلة كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول (القاهرة)، المجلد الرابع، الجزء الأول، ١٩٣٦.
- ٧- محمد محمود السروجي (دكتور): سياسة مصر العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ثورة العسير (١٨٦٤ - ١٨٦٦)، مجلة كلية الآداب جامعة الإسكندرية، المجلد التاسع، مطبعة جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، ١٩٥٦.

صدر من هذه السلسلة

- ١- د. عبد العظيم رمضان: مصطفى كامل في محكمة التاريخ، ط ١، ١٩٨٧، ط ٢، ١٩٩٤.
- ٢- رشوان محمود جاب الله: علي ماهر، ١٩٨٧.
- ٣- د. عبد السلام عبد الحليم عامر: ثورة يوليو والطبقة العاملة، ١٩٨٧.
- ٤- د. محمد نعمان جلال: التيارات الفكرية في مصر المعاصرة، ١٩٨٧.
- ٥- د. علي عبد السميع الجبروري: غارات أوربا على الشواطئ المصرية في العصور الوسطى، ١٩٨٧.
- ٦- لمعي المطيعي: هؤلاء الرجال من مصر، ج ١، ١٩٨٧.
- ٧- د. عبد المنعم مجاهد: هؤلاء الرجال من مصر، ١٩٨٧.
- ٨- د. علي بركات: رؤية الجبروتي لأزمة الحياة الفكرية، ١٩٨٧.
- ٩- د. محمد أنيس: صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل، ١٩٨٧.
- ١٠- محمود فوزي: توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية، ١٩٨٧.
- ١١- شكري القاضي: مائة شخصية مصرية وشخصية، ١٩٨٧.
- ١٢- د. نبيل راغب: هدى شعراوي وعصر أكتوبر، ١٩٨٨.
- ١٣- د. عبد العظيم رمضان: أكذوبة الاستعمار المصري للسودان: رؤية تاريخية، ط ١، ١٩٨٨، ط ٢، ١٩٩٤.
- ١٤- د. سيدة إسماعيل كاشف: مصر في عصر الولاية من الفتح العربي إلى قيام الدولة الطولونية، ١٩٨٨.
- ١٥- د. علي حسن الخربوطلي: المستشرقون والتاريخ الإسلامي، ١٩٨٨.
- ١٦- د. حلمي أحمد شلبي: فصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعي في مصر: دراسة عن دور الجمعية الخيرية (١٨٩٢ - ١٩٥٢)، ١٩٨٨.
- ١٧- د. محمد نور فرحات: القضاء الشرعي في مصر في العصر العثماني، ١٩٨٨.
- ١٨- د. علي السيد محمود: الجوارى في مجتمع القاهرة المملوكية، ١٩٨٨.
- ١٩- د. أحمد محمود صابون: مصر القديمة وقصة توحيد القطرين، ١٩٨٨.
- ٢٠- د. محمد أنيس: دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩: المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي، ١٩٨٨.
- ٢١- د. توفيق الطويل: التصوف في مصر إبان العصر العثماني، ج ١، ١٩٨٨.
- ٢٢- جمال بدوي: نظرات في تاريخ مصر، ١٩٨٨.
- ٢٣- د. توفيق الطويل: التصوف في مصر إبان العصر العثماني، ج ٢، ١٩٨٨.

- ٢٤- د. نجوى كامل: الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية ١٩١٩ - ١٩٣٦، ١٩٨٩.
- ٢٥- هاملتون جب، هارولد بوين: المجتمع الإسلامي والغرب، ج ١، ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، ١٩٨٩.
- ٢٦- د. سعيد إسماعيل علي: تاريخ الفكر العربي في مصر الحديثة، ١٩٨٩.
- ٢٧- ألفريد ج. بتلر: فتح العرب لمصر، ج ١، ترجمة محمد فريد أبو حديد، ١٩٨٩.
- ٢٨- ألفريد ج. بتلر: فتح العرب لمصر، ج ٢، ترجمة محمد فريد أبو حديد، ١٩٨٩.
- ٢٩- د. سيدة إسماعيل كاشف: مصر في عصر الإخشيديين، ١٩٨٩.
- ٣٠- د. حلمي أحمد شلبي: الموظفون في مصر في عهد محمد علي، ١٩٨٩.
- ٣١- شكري القاضي: خمسون شخصية مصرية وشخصية، ١٩٨٩.
- ٣٢- لمعي المطيعي: هؤلاء الرجال من مصر، ج ٢، ١٩٨٧.
- ٣٣- د. تحالده محمود الكومي: مصر وقضايا الجنوب الأفريقي: نظرة على الأوضاع الراهنة ورؤية مستقبلية، ١٩٨٩.
- ٣٤- د. يونان لبيب رزق، محمد مزين: تاريخ العلاقات المصرية المغربية منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢، ١٩٩٠.
- ٣٥- عبد الحميد توفيق زكي: أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة، ١٩٩٠.
- ٣٦- هاملتون جب، هارولد بوين: المجتمع الإسلامي والغرب، ج ٢، ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، ١٩٩٠.
- ٣٧- د. سليمان صالح: الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد: تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن، ١٩٩٠.
- ٣٨- د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، ١٩٩٠.
- ٣٩- د. جميل عبيد: قصة احتلال محمد علي لليونان ١٨٢٤ - ١٨٢٧، ١٩٩٠.
- ٤٠- د. عبد المنعم الجميعي: الأسلحة الفاسدة ودورها في حرب فلسطين ١٩٤٨، ١٩٩٠.
- ٤١- د. رفعت السعيد: محمد فريد الموقف والمأساة، رؤية عصرية، ١٩٩١.
- ٤٢- محمد شفيق غربال: تكوين مصر عبر العصور، ١٩٩٠.
- ٤٣- إبراهيم عبد العزيز: رحلة في عقول مصرية، ١٩٩٠.
- ٤٤- د. محمد عفيفي: الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني، ١٩٩١.
- ٤٥- وليم الصوري: الحروب الصليبية، ج ١، ترجمة وتعليق د. حسن حبشي، ١٩٩١.
- ٤٦- د. عبد الرؤوف أحمد عمرو: تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٩ - ١٩٥٩، ١٩٩١.

- ٤٧- د. لطيفة محمد سالم: تاريخ القضاء المصري الحديث، ١٩٩١.
- ٤٨- د. زبيدة عطا: الفلاح المصري بين العصر القبطي والعصر الإسلامي، ١٩٩١.
- ٤٩- د. عبد العظيم رمضان: العلاقات المصرية الإسرائيلية ١٩٤٨ - ١٩٧٩، ١٩٩٢.
- ٥٠- د. إسكندر: الصحافة المصرية والقضايا الوطنية ١٩٤٦ - ١٩٥٤، ١٩٩٣.
- ٥١- تحرير: عبد العظيم رمضان: تاريخ المدارس في مصر الإسلامية (أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة في أبريل ١٩٩١)، ١٩٩٢.
- ٥٢- د. إهام ذهني: مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر، ١٩٩٢.
- ٥٣- د. محمد كمال الدين عز الدين: أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة، ١٩٩٢.
- ٥٤- د. محمد عفيفي: الأقباط في مصر في العصر العثماني، ١٩٩٢.
- ٥٥- د. وليم الصوري: الحروب الصليبية، ج٣، ترجمة وتعليق د. حسن حبشي، ١٩٩٢.
- ٥٦- د. حلمي أحمد شلبي: المجتمع الريفي في عصر محمد علي: دراسة عن إقليم المنوفية، ١٩٩٢.
- ٥٧- د. سيدة إسماعيل كاشف: مصر الإسلامية وأهل الذمة، ١٩٩٢.
- ٥٨- د. إبراهيم عبد الله المسلمي: أحمد حلمي سجين الحرية والصحافة، ١٩٩٣.
- ٥٩- د. عبد السلام عبد الحليم عامر: الرأسمالية الصناعية في مصر من التمسير إلى التأميم ١٩٥٧ - ١٩٦١، ١٩٩٣.
- ٦٠- د. الحميد توفيق زكي: المعاصرون من رواد الموسيقى العربية، ١٩٩٣.
- ٦١- د. عبد العظيم رمضان: تاريخ الإسكندرية في العصر الحديث، ١٩٩٣.
- ٦٢- لمعي المطيعي: هؤلاء الرجال من مصر، ج٣، ١٩٩٣.
- ٦٣- د. سيدة إسماعيل كاشف، د. جمال الدين سرور، د. سعيد عبد الفتاح عاشور: موسوعة تاريخ مصر عبر العصور: تاريخ مصر الإسلامية، أعدها للنشر د. عبد العظيم رمضان، ١٩٩٣.
- ٦٤- د. محمد نعمان جلال: مصر وحقوق الإنسان بين الحقيقة والافتراء، دراسة وثائقية، ١٩٩٣.
- ٦٥- د. سهام نصار: موقف الصحافة المصرية من الصهيونية ١٨٩٧ - ١٩١٧، ١٩٩٣.
- ٦٦- د. نريمان عبد الكريم أحمد: المرأة في مصر في العصر الفاطمي، ١٩٩٣.
- ٦٧- تحرير: عبد العظيم رمضان: مساعي السلام العربية الإسرائيلية، الأصول التاريخية (أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس في أبريل ١٩٩٣).
- ٦٨- د. وليم الصوري: الحروب الصليبية، ج٣، ترجمة وتعليق د. حسن حبشي، ١٩٩٣.
- ٦٩- د. محمد أبو الإسعاد: نبوية موسى ودورها في الحياة المصرية ١٨٨٦ - ١٩٥١، ١٩٩٣.
- ٧٠- أ. س. تروتون: أهل الذمة في الإسلام، ترجمة وتعليق د. حسن حبشي، ١٩٩٤.

- ٧١- تريفور إيفانز: مذكرات اللورد كيلرن ١٩٣٤ - ١٩٤٦، ج ١، ترجمة د. عبد الرؤوف أحمد عمرو، ١٩٩٤.
- ٧٢- د. أمينة أحمد إمام: رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية في العصر الفاطمي (٣٥٨ هـ - ٥٦٧ هـ)، ١٩٩٤.
- ٧٣- د. رءوف عباس حامد: تاريخ جامعة القاهرة، ١٩٩٤.
- ٧٤- د. سمير يحيى الجمال: تاريخ الطب والصيدلة المصرية، ج ١: في العصر الفرعوني، ١٩٩٤.
- ٧٥- د. سلام شافعي محمود: أهل الذمة في مصر في العصر الفاطمي الأول، ١٩٩٥.
- ٧٦- د. سعيد إسماعيل علي: دور التعليم المصري في النضال الوطني زمن الاحتلال البريطاني، ١٩٩٥.
- ٧٧- د. وليم الصوري: الحروب الصليبية، ج ٤، ترجمة وتعليق د. حسن حبشي، ١٩٩٤.
- ٧٨- نعمات أحمد عتمان: تاريخ الصحافة السكندرية ١٨٧٣ - ١٨٩٩، ١٩٩٥.
- ٧٩- فريد دي يونج: تاريخ الطرق الصوفية في مصر في القرن التاسع عشر، ترجمة عبد الحميد فهمي الجمال، ١٩٩٥.
- ٨٠- د. السيد حسين جلال: قناة السويس والتنافس الاستعماري الأوروبي ١٨٨٢ - ١٩٠٤، ١٩٩٥.
- ٨١- د. رمزي ميخائيل: تاريخ السياسة والصحافة المصرية من هزيمة يونيو إلى نصر أكتوبر، ١٩٩٥.
- ٨٢- د. سيدة إسماعيل كاشف: مصر في فجر الإسلام من الفتح العربي إلى قيام الدولة الطولونية، ١٩٩٤.
- ٨٣- أحمد شفيق باشا: مذكراتي في نصف قرن، ج ١، ١٩٩٤.
- ٨٤- أحمد شفيق باشا: مذكراتي في نصف قرن، ج ٢، القسم الأول، ١٩٩٤.
- ٨٥- د. حلمي أحمد شلبي: تاريخ الإذاعة المصرية: دراسة تاريخية (١٩٣٤ - ١٩٥٢)، ١٩٩٥.
- ٨٦- د. أحمد الشرييني: تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية (١٨٤٠ - ١٩١٤)، ١٩٩٥.
- ٨٧- تريفور إيفانز: مذكرات اللورد كيلرن ١٩٣٤ - ١٩٤٦، ج ٢، ترجمة د. عبد الرؤوف أحمد عمرو، ١٩٩٤.
- ٨٨- عبد الحميد توفيق زكي: التذوق الموسيقي وتاريخ الموسيقى المصرية، ١٩٩٠.
- ٨٩- د. عبد الحميد حامد سليمان: تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني، ١٩٩٥.
- ٩٠- د. نريمان عبد الكريم: معاملة غير المسلمين في الدولة الإسلامية، ١٩٩٦.
- ٩١- بيكر مانسفيلد: تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط، ترجمة عبد الحميد فهمي الجمال، ١٩٩٦.
- ٩٢- د. نجوى كامل: الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦)، ١٩٩٦.
- ٩٣- د. نبيه بيومي عبد الله: قضايا عربية في البرلمان المصري (١٩٢٤ - ١٩٥٨)، ١٩٩٦.
- ٩٤- د. سهر إسكندر: الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤)، ١٩٩٦.

- ٩٥- تحرير: د. عبد العظيم رمضان: مصر وأفريقيا، الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة (أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة).
- ٩٦- مالكولم كير: عبد الناصر والحرب العربية الباردة (١٩٥٨ - ١٩٧٠)، ترجمة د. عبد السوءوف أحمد عمرو.
- ٩٧- د. إيمان عامر: العربان ودورهم في المجتمع المصري في النصف الأول من القرن التاسع عشر.
- ٩٨- د. محمد سيد محمد: هيكل والسياسة الأسبوعية.
- ٩٩- د. سمير يحيى الجمال: تاريخ الطب والصيدلة المصرية (العصر اليوناني - الروماني)، ج ٢.
- ١٠٠- د. عبد العزيز صالح، د. جمال مختار، د. محمد إبراهيم بكر، د. إبراهيم نصحي، د. فاروق القاضي: موسوعة تاريخ مصر عبر العصور (تاريخ مصر القديمة)، أعدها للنشر د. عبد العظيم رمضان.
- ١٠١- اللواء مصطفى عبد المجيد نصير، اللواء عبد المجيد كفاي، اللواء سعد عبد الحفيظ، السفير جمال منصور: ثورة يوليو والحقيقة الغائبة.
- ١٠٢- د. تيسير أبو عرجة: المقطم جريدة الاحتلال البريطاني في مصر (١٨٨٩ - ١٩٥٢).
- ١٠٣- د. علي بركات: رؤية الجبرتي لبعض قضايا عصره.
- ١٠٤- د. فاطمة علم الدين عبد الواحد: تاريخ العمال الزراعيين في مصر (١٩١٤ - ١٩٥٢).
- ١٠٥- د. أحمد فارس عبد المنعم: السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية (١٨٠٥ - ١٩٨٧).
- ١٠٦- د. سليمان صالح: الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد (تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن).
- ١٠٧- دلب هير: الأصولية الإسلامية، ترجمة عبد الحميد فهمي الجمال.
- ١٠٨- سليم خليل نقاش: مصر للمصريين، ج ٤.
- ١٠٩- سليم خليل نقاش: مصر للمصريين، ج ٥.
- ١١٠- البيومي إسماعيل الشربيني: مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك)، ج ١.
- ١١١- البيومي إسماعيل الشربيني: مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك)، ج ٢.
- ١١٢- د. محمد الجوادي: إسماعيل باشا صدقي.
- ١١٣- د. عز الدين إسماعيل: الزبير باشا ودوره في السودان في عصر الحكم المصري.
- ١١٤- أحمد رشدي صالح: دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي.
- ١١٥- أحمد شفيق باشا: مذكراتي في نصف قرن، ج ٢.
- ١١٦- علاء الدين وحيد: أديب إسحاق عاشق الحرية.
- ١١٧- عبد الرازق إبراهيم عيسى: تاريخ القضاء في مصر العثمانية ١٥١٧ - ١٧٩٨.
- ١١٨- د. البيومي إسماعيل الشربيني: النظم المالية في مصر والشام زمن سلاطين المماليك.

- ١١٩- حسين محمد أحمد يوسف: النقابات في مصر الرومانية.
- ١٢٠- لويس جرجس: يوميات من التاريخ المصري الحديث.
- ١٢١- د. محمد عبد الحميد الحناوي: الجلاء ووحدة وادي النيل (١٩٤٥ - ١٩٥٤).
- ١٢٢- سليم خليل نقاش: مصر للمصريين، ج ٦.
- ١٢٣- د. سعيد عبد الفتاح عاشور: السيد أحمد البدوي.
- ١٢٤- د. محمد نعمان جلال: العلاقات المصرية الباكستانية في نصف قرن.
- ١٢٥- سليم خليل نقاش: مصر للمصريين، ج ٧.
- ١٢٦- سليم خليل نقاش: مصر للمصريين، ج ٨.
- ١٢٧- إبراهيم محمد إبراهيم: مقدمات الوحدة المصرية السورية ١٩٤٣ - ١٩٥٨.
- ١٢٨- جمال بدوي: معارك صحفية.
- ١٢٩- د. يحيى محمد محمود: الدين العام وأثره في تطور الدين المصري (١٨٧٦ - ١٩٤٣).
- ١٣٠- سمير فريد: تاريخ نقابات الفنانين في مصر (١٩٨٧ - ١٩٩٧).
- ١٣١- ترجمة: د. عبد الرؤوف أحمد عمرو: الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢.
- ١٣٢- د. ماجدة محمد محمود: دار المندوب السامي في مصر، ج ١.
- ١٣٣- د. ماجدة محمد محمود: دار المندوب السامي في مصر، ج ٢.
- ١٣٤- ترجمة: جمال سعيد عبد الغني: الحملة الفرنسية على مصر في ضوء مخطوط عثمانى للدارندلي.
- ١٣٥- د. محاسن محمد الوقاد: اليهود في مصر المملوكية في ضوء وثائق الجنيزة ٦٤٨ - ٩٣٢هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧م.
- ١٣٦- تقديم: عبد العظيم رمضان: أوراق يوسف صديق.
- ١٣٧- د. محمد عبد الغني الأشقر: تجار التوابل في مصر في العصر المملوكي.
- ١٣٨- السيد يوسف: الأخوان المسلمون وجذور التطرف الديني والإرهاب في مصر.
- ١٣٩- محمد قابيل: موسوعة الغناء المصري في القرن العشرين.
- ١٤٠- طارق عبد العاطي غنيم: سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر (١٢٢٦ - ١٢٦٥هـ / ١٨١١ - ١٨٤٨م).
- ١٤١- لطفي أحمد نصار: وسائل الترفيه في عصر سلاطين المماليك.
- ١٤٢- أحمد شفيق باشا: مذكراتي في نصف قرن، ج ٢، ط ٢، ١٩٩٩.
- ١٤٣- د. منيرة محمد الهمشري: دبلوماسية البطالة في القرنين الثاني والأول ق.م.
- ١٤٤- د. عبد العليم خلاف: كشوف مصر الأفريقية في عهد الخديو إسماعيل.

- ١٤٥ - د. منيرة محمد الهمشري: النظام الإداري والاقتصادي في مصر في عهد دقلديانوس (٢٨٤-٣٠٥ م).
- ١٤٦ - د. أحمد عبد الرازق: المرأة في مصر المملوكية.
- ١٤٧ - د. رفعت السعيد: حسن البناء: متى... كيف... لماذا؟
- ١٤٨ - د. سمير فوزي: القديس مرقص وتأسيس كنيسة الإسكندرية، ترجمة نسيم مجلي.
- ١٤٩ - حسام محمد عبد المعطي: العلاقات المصرية الحجازية في القرن الثامن عشر.
- ١٥٠ - د. سمير يحيى الجمال: تاريخ الموسيقى المصرية (أصولها وتطورها).
- ١٥١ - السيد يوسف: جمال الدين الأفغاني والثورة الشاملة.
- ١٥٢ - د. محاسن محمد الوقاد: الطبقات الشعبية في القاهرة المملوكية (٦٤٨-٩٣٢ هـ / ١٢٥٠-١٥١٧ م).
- ١٥٣ - د. علي عبد السميع الجبروري: الحروب الصليبية: المقدمات السياسية.
- ١٥٤ - د. علي عبد السميع الجبروري: هجمات الروم البحرية على شواطئ مصر الإسلامية في العصور الوسطى.
- ١٥٥ - د. عبد الحميد البطريق: عصر محمد علي ونهضة مصر في القرن التاسع عشر (١٨٠٥-١٨٨٣).
- ١٥٦ - د. سمير يحيى الجمال: تاريخ الطب والصيدلة في العصر الإسلامي، ج ٣.
- ١٥٧ - د. سمير يحيى الجمال: تاريخ الطب والصيدلة في العصر الإسلامي، ج ٤.
- ١٥٨ - د. محمد عبد الغني الأشقر: نائب السلطنة المملوكية في مصر (٦٤٨-٩٣٢ هـ / ١٢٥٠-١٥١٧ م).
- ١٥٩ - د. محمد فريد حشيش: حزب الوفد (١٩٣٦-١٩٥٢) ج ١.
- ١٦٠ - د. محمد فريد حشيش: حزب الوفد (١٩٣٦-١٩٥٢) ج ٢.
- ١٦١ - سلاطين باشا: السيف والنار في السودان.
- ١٦٢ - د. تمام همام تمام: السياسة المصرية تجاه السودان (١٩٣٦-١٩٥٣).
- ١٦٣ - محمد سيد العشماوي: مصر والحملة الفرنسية.
- ١٦٤ - تحرير: د. عبد العظيم رمضان: الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ (أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة) بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة في الفترة: ٢٠ - ٢١ ديسمبر ١٩٩٧.
- ١٦٥ - سامي سليمان محمد السهم: التعليم والتغير الاجتماعي في مصر في القرن التاسع عشر.
- ١٦٦ - السيد يوسف: مذكرات معتقل سياسي (صفحة من تاريخ مصر).
- ١٦٧ - د. صفى علي محمد عبد الله: الحركة العلمية والأدبية في القسطنطينية منذ الفتح العربي إلى نهاية الدولة الإخشيدية.
- ١٦٨ - يسري عبد الغني: مؤرخون مصريون من عصر الموسوعات.
- ١٦٩ - د. صفى علي محمد عبد الله: مدن مصر الصناعية في العصر الإسلامي إلى نهاية الفاطميين (٢١ - ٥٦٧ هـ / ٦٤٢-١١٧١ م).

- ١٧٠- مجدي عبد الرشيد بحر: القرية المصرية في عصر سلاطين المماليك (٦٤٨-٩٣٢هـ / ١٢٥٠-١٥١٧م).
- ١٧١- محمد رفعت الإمام: تاريخ الجالية الأرمنية في مصر في القرن التاسع عشر.
- ١٧٢- فاطمة مصطفى عامر: تاريخ أهل الذمة في مصر من الفتح العربي إلى نهاية العصر الفاطمي، ج ١.
- ١٧٣- فاطمة مصطفى عامر: تاريخ أهل الذمة في مصر من الفتح العربي إلى نهاية العصر الفاطمي، ج ٢.
- ١٧٤- د. أحمد عبد الحليم دراز: مصر وليبيا فيما بين القرن السابع والقرن الرابع ق.م.
- ١٧٥- عادل إبراهيم الطويل: محمد توفيق نسيم باشا ودوره في الحياة السياسية.
- ١٧٦- د. عبد الحميد حامد سليمان: الملاحة الدولية في مصر العثمانية (١٥١٧-١٧٩٨).
- ١٧٧- لواء د. صلاح سالم: سياسة مصر العسكرية إزاء حروب الشرق الأوسط.
- ١٧٨- د. سحر علي حنفي: العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى في القرن الثامن عشر.
- ١٧٩- د. عفاف مسعد السيد العبد: دور الحماية العثمانية في تاريخ مصر (١٥٦٤-١٦٠٩م).
- ١٨٠- د. عبد العظيم رمضان: الحقيقة التاريخية حول قرار تأمين شركة قناة السويس.
- ١٨١- ترجمة وتعليق: د. حسن حبشي: الحرب الصليبية الثالثة (صلاح الدين وريتشارد، ج ١).
- ١٨٢- ترجمة وتعليق: د. حسن حبشي: الحرب الصليبية الثالثة (صلاح الدين وريتشارد، ج ٢).
- ١٨٣- شاهد على العصر: مذكرات محمد لطفي جمعة.
- ١٨٤- ياسر عبد المنعم محاريق: المتوفية في القرن الثامن عشر.
- ١٨٥- د. أحمد سيد أحمد: تاريخ مدينة الخرطوم تحت الحكم المصري.
- ١٨٦- د. أحمد صبحي منصور: العقائد الدينية في مصر الإسلامية (بين الإسلام والتصوف).
- ١٨٧- د. عادل عبد الحافظ حمزة: نيابة حلب في عصر سلاطين المماليك (١٢٥٠-١٥١٧م)، ج ١.
- ١٨٨- د. عادل عبد الحافظ حمزة: نيابة حلب في عصر سلاطين المماليك (١٢٥٠-١٥١٧م)، ج ٢.
- ١٨٩- عرفة عبده علي: يهود مصر منذ عصر الفراعنة حتى عام ٢٠٠٠م.
- ١٩٠- د. عبد الحميد عبد الجليل أحمد شلي: العلاقات السياسية بين مصر والعراق (١٩٥١-١٩٦٣م).
- ١٩١- د. محسن علي شومان: اليهود في مصر العثمانية حتى أوائل القرن التاسع عشر، ج ١.
- ١٩٢- د. محسن علي شومان: اليهود في مصر العثمانية حتى أوائل القرن التاسع عشر، ج ٢.
- ١٩٣- د. عبد الله شحاتة: الإمام محمد عبده بين المنهج الديني والمنهج الاجتماعي.
- ١٩٤- د. فتحي الصنقاوي: تاريخ الآلات الموسيقية الشعبية.
- ١٩٥- د. نريمان عبد الكريم أحمد: مجتمع أفريقيا في عصر الولاة.
- ١٩٦- د. عبد العظيم محمد سعودي: تاريخ تطور الري في مصر (١٨٨٢-١٩١٤).

- ١٩٧- د. عبد الحميد زايد: القدس الخالدة.
- ١٩٨- د. عادل عبد الحافظ حمزة: العلاقات السياسية بين الدولة الأيوبية والإمبراطورية الرومانية المقدسة زمن الحروب الصليبية .
- ١٩٩- د. بهاء الدين إبراهيم: المعبد في الدولة الحديثة في مصر الفرعونية.
- ٢٠٠- تحرير د. عبد العظيم رمضان: تاريخ سواحل مصر الشمالية عبر العصور (أعمال الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع كلية الآداب جامعة الإسكندرية من ٢٢-٢٣ أبريل ١٩٩٨).
- ٢٠١- سميرة فهمي على عمر: إمارة الحج في مصر العثمانية ١٥١٧-١٧٩٨.
- ٢٠٢- د. ماجدة محمد محمود: المندوبون الساميون في مصر.
- ٢٠٣- فتحي أبو طالب: الصراع الدولي على عدن والدور المصري.
- ٢٠٤- د. مرفت صبحي غالي: العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا (١٩٣٥-١٩٤٥).
- ٢٠٥- السيد محمد أحمد عطا: تاريخ الغربية وأعمالها في العصر الإسلامي (٢١-٥٦٧هـ / ٦٤٢-١١٧١م)
- ٢٠٦- سليم خليل نقاش: مصر للمصريين، ج ٩.
- ٢٠٧- د. سعيد عبد الفتاح عاشور: الظاهر بيبرس.
- ٢٠٨- لواء د. كمال أحمد عامر: الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت، ج ١.
- ٢٠٩- لواء د. كمال أحمد عامر: الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت، ج ٢.
- ٢١٠- د. سعيد عبد الفتاح عاشور: قبرس والحروب الصليبية.
- ٢١١- د. علي عبد السميع الجبروري: إمارة الرها الصليبية.
- ٢١٢- شلي إبراهيم الجعيد: العامة في مصر في العصر الأيوبي (٥٦٧-٦٤٨هـ / ١١٧١-١٢٥٠م).
- ٢١٣- عثمان علي محمد عطا: الأزمات الاقتصادية في مصر في العصر المملوكي وأثرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي (٦٤٨-٩٣٢هـ / ١٢٥٠-١٥١٧م).
- ٢١٤- د. علي عبد السميع الجبروري: الثغور البرية الإسلامية على حدود الدولة البيزنطية في العصور الوسطى.
- ٢١٥- د. إصلاح عبد الحميد ربحان: الفتح الإسلامي لمدينة كابول (٣١هـ / ٦٥١م).
- ٢١٦- د. فرغلي تسن هريدي: الرأسمالية الأجنبية في مصر (١٩٣٧-١٩٥٧)، ج ١.
- ٢١٧- د. سيد عثماوي: العيب في الذات الملكية (١٨٨٢-١٩٥٢).
- ٢١٨- د. السيد محمد أحمد عطا: إقليم الغربية في عصر الأيوبيين والمماليك (٥٦٧-٩٣٢هـ / ١١٧١-١٥١٧م).
- ٢١٩- د. عبد العظيم رمضان: ثورة ١٩١٩ في ضوء مذكرات سعد زغلول.

- ٢٢٠- د. حمادة حسني أحمد محمد: التنظيمات السياسية لثورة يوليو.
- ٢٢١- ونستون تشرشل: حرب النهر، ترجمة عز الدين محمود.
- ٢٢٢- د. عبد الحميد زايد: مصر الخالدة (مقدمة في تاريخ مصر الفرعونية منذ أقدم العصور حتى عام ٢٣٢ ق.م)، ج ١.
- ٢٢٣- د. عبد الحميد زايد: مصر الخالدة (مقدمة في تاريخ مصر الفرعونية منذ أقدم العصور حتى عام ٢٣٢ ق.م)، ج ٢.
- ٢٢٤- إعداد وتقديم: د. عبد العظيم رمضان: الدور الوطني للكنيسة المصرية عبر العصور (أعمال ندوة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة).
- ٢٢٥- د. سيد محمد موسى حمد: مصر ودول حوض النيل.
- ٢٢٦- د. عبد العزيز محمد الشناوي: البهجرة في حفر قناة السويس.
- ٢٢٧- أمل محمود فهمي: العلاقات المصرية العثمانية على عهد الاحتلال البريطاني (١٨٨٢ - ١٩١٤).
- ٢٢٨- د. حسن حبشي: تاريخ العالم الإسلامي، ج ١.
- ٢٢٩- ترجمة: د. حسن حبشي: ذيل وليم الصوري.
- ٢٣٠- د. عز الدين إسماعيل أحمد: تاريخ الجيش المصري في عصور ما قبل التاريخ.
- ٢٣١- د. سمير عبد المقصود السيد: الشوام في مصر منذ الفتح العثماني حتى أوائل القرن التاسع عشر.
- ٢٣٢- د. فرغلي تسن هريدي: الرأسمالية الأجنبية في مصر (١٩٣٧ - ١٩٥٧)، ج ٢.
- ٢٣٣- محمود قاسم: الفيلم التاريخي في مصر.
- ٢٣٤- د. أنتوني سوريال عبد السيد: العلاقات المصرية الأثيوبية، ج ١.
- ٢٣٥- د. أنتوني سوريال عبد السيد: العلاقات المصرية الأثيوبية، ج ٢.
- ٢٣٦- د. أحمد محمد عبد الحليم دراز: مصر وفلسطين فيما بين القرنين الحادي عشر والثامن ق.م.
- ٢٣٧- تحرير: د. عبد العظيم رمضان: حكومة مصر عبر العصور (أعمال لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة من ٢٢ - ٢٣ أبريل).
- ٢٣٨- د. سيدة إسماعيل كاشف: الوليد بن عبد الملك (٨٦ - ٩٦ هـ / ٧٠٥ - ٧١٥ م).
- ٢٣٩- د. سيدة إسماعيل كاشف: عبد العزيز بن مروان.
- ٢٤٠- د. حسين كفاقي: هنري كوريل الأسطورة والوجه الآخر.
- ٢٤١- د. سليمان محمد حسين: تجار القاهرة في القرنين السادس عشر والسابع عشر.
- ٢٤٢- د. عبد المنعم إبراهيم الجميعي: عصر محمد علي: دراسة وثائقية.
- ٢٤٣- مصطفى الغريب محمد: محمد حسين هيكمل ودوره في السياسة المصرية (١٨٨٨ - ١٩٥٦).

- ٢٤٤- د. أحمد عبد اللطيف حنفي محمد: المغاربة والأندلسيون في مصر الإسلامية من عصر الولاة حتى نهاية العصر الفاطمي، ج ١، الدراسات السياسية.
- ٢٤٥- د. أحمد عبد اللطيف حنفي محمد: المغاربة والأندلسيون في مصر الإسلامية من عصر الولاة حتى نهاية العصر الفاطمي، ج ٢، الدراسات الحضارية.
- ٢٤٦- عبده مباشر: ، إسلام توفيق: حرب الاستراف، ج ١.
- ٢٤٧- عبده مباشر: ، إسلام توفيق: حرب الاستراف، ج ٢.
- ٢٤٨- السيد يوسف: عبد الرحمن الكواكبي رائد القومية العربية وشهيد الحرية.
- ٢٤٩- د. محمد فريد حشيش: معاهدة ١٩٣٦، ج ١، العلاقات المصرية البريطانية.
- ٢٥٠- د. محمد فريد حشيش: معاهدة ١٩٣٦، ج ٢، نصوص محاضر المفاوضات.
- ٢٥١- د. عزت قرني: تاريخ الفكر السياسي والاجتماعي في مصر الحديثة (١٨٣٤-١٩١٤).
- ٢٥٢- أحمد محمود جمعة: إنشاء جامعة الدول العربية، ج ١.
- ٢٥٣- أحمد محمود جمعة: إنشاء جامعة الدول العربية، ج ٢.
- ٢٥٤- أحمد محمود جمعة: إنشاء جامعة الدول العربية، ج ٣.
- ٢٥٥- د. مرفت أسعد عطا الله: العلاقات بين مصر ولبنان في عهد محمد علي.
- ٢٥٦- د. السيد حسين جلال: قناة السويس والأطماع الاستعمارية الدولية.
- ٢٥٧- سمير عبد الله سليمان: الدواوين في مصر خلال العصر الفاطمي (٣٥٨-٥٦٧هـ / ٩٦٩-١١٧١م).
- ٢٥٨- د. محمد صبحي عبد الحكيم: مدينة الإسكندرية.
- ٢٥٩- د. حسن حبشي: تاريخ العالم الإسلامي، ج ٢.
- ٢٦٠- د. محمد مؤنس عوض: رواد تاريخ العصور الوسطى.
- ٢٦١- د. عبد الحميد زايد: الشرق الخالد، ج ١.
- ٢٦٢- د. عبد الحميد زايد: الشرق الخالد، ج ٢.
- ٢٦٣- أحمد حسين: مذكرات أحمد حسين.
- ٢٦٤- جان إيف إمرور: الإسكندرية ملكة الحضارات، ترجمة فاطمة عبد الله محمود، مراجعة د. محمود ماهر طه.
- ٢٦٥- د. إصلاح عبد الحميد ربحان: هرات من الفتح الإسلامي إلى نهاية القرن الثاني الهجري.
- ٢٦٦- د. نريمان عبد الكريم أحمد: دراسات في تاريخ مصر الإسلامية.
- ٢٦٧- طارق الكومي: أمراء أسرة محمد علي ودورهم في المجتمع.
- ٢٦٨- المشكلة الفلسطينية وموقف مصر حكومة وشعباً منها (١٩١٧-١٩٣٩).
- ٢٦٩- د. أحمد دراج: الممالك والفرنجة في القرن التاسع الهجري الخامس عشر الميلادي، ٢٠٠٧.
- ٢٧٠- محمد قابيل: فرسان اللحن الجميل: الموجي - بليغ - الطويل، ٢٠٠٩.

- ٢٧١- مجدي رشاد عبد الغني: العلاقات المصرية الليبية (١٩٤٥ - ١٩٦٩)، ٢٠٠٧.
- ٢٧٢- محمد بن صفصاف: حركة محمد عبده وعبد الحميد بن باديس الإصلاحية وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ج ١، ٢٠٠٨.
- ٢٧٣- محمد بن صفصاف: حركة محمد عبده وعبد الحميد بن باديس الإصلاحية وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ج ٢، ٢٠٠٨.
- ٢٧٤- د. عبد الواحد النبوي: المعارضة في البرلمان المصري (١٩٢٤ - ١٩٣٦)، ٢٠٠٨.
- ٢٧٥- د. حسام محمد عبد المعطي: العائلة والثروة، البيوت التجارية المغربية في مصر العثمانية، ٢٠٠٨.
- ٢٧٦- جرجس حنين: الأطنان والضرائب في القطر المصري، ٢٠٠٨.
- ٢٧٧- د. عبد الحميد ناصف: دير سانت كاترين في العصر العثماني، ٢٠٠٨.
- ٢٧٨- د. إيمان المهدي: الخبز في مصر القديمة، ٢٠٠٨.
- ٢٧٩- د. باسنت فتحي: تعددية التعليم الابتدائي في مصر ١٩٢٣ - ١٩٩٣، ٢٠٠٨.
- ٢٨٠- محمد مبروك: الإدارة المالية في عصر محمد علي، ٢٠٠٩.
- ٢٨١- إبراهيم ماضي: زي أمراء الممالك في مصر والشام، ٢٠٠٩.
- ٢٨٢- د. صفاء حافظ: المواني والثغور المصرية من الفتح الإسلامي حتى نهاية العصر الفاطمي، ٢٠١٠.
- ٢٨٣- د. رضا أسعد: أعيان الريف المصري في العصر العثماني، ٢٠١٠.
- ٢٨٤- د. جمال كمال محمود: الأرض والفلاح في صعيد مصر في العصر العثماني، ٢٠١٠.
- ٢٨٥- د. بثينة إبراهيم مرسى إبراهيم: تطور الديانة المصرية القديمة ٢٠١٠.

وبين يديك العدد الأخير:

- ٢٨٦- زوات عرفان: العلاقات المصرية اليمنية، النصف الأول من القرن التاسع عشر، ٢٠١٠.

منافذ بيع الهيئة المصرية العامة للكتاب

مكتبة المعرض الدائم	مكتبة ساقية
١١٩٤ كورنيش النيل - رملة بولاق	عبد المنعم الصاوي
مبنى الهيئة المصرية العامة للكتاب	الزمالك - نهاية ش ٢٦ يوليو
القاهرة - ت : ٢٥٧٧٥٣٦٧	من أبو الفدا - القاهرة

مكتبة مركز الكتاب الدولي	مكتبة المبتديان
٣٠ ش ٢٦ يوليو - القاهرة	١٣ ش المبتديان - السيدة زينب
ت : ٢٥٧٨٧٥٤٨	أمام دار الهلال - القاهرة

مكتبة ٢٦ يوليو	مكتبة ١٥ مايو
١٩ ش ٢٦ يوليو - القاهرة	مدينة ١٥ مايو - حلوان خلف مبنى الجهاز
ت : ٢٥٧٨٨٤٣١	ت : ٢٥٥٠٦٨٨٨

مكتبة شريف	مكتبة الجيزة
٣٦ ش شريف - القاهرة	١ ش مراد - ميدان الجيزة - الجيزة
ت : ٢٣٩٣٩٦١٢	ت : ٣٥٧٢١٣١١

مكتبة عربى	مكتبة جامعة القاهرة
٥ ميدان عربى - التوفيقية - القاهرة	بجوار كلية الإعلام - بالحرم الجامعى - الجيزة
ت : ٢٥٧٤٠٠٧٥	

مكتبة الحسين	مكتبة رادوبيس
مدخل ٢ الباب الأخضر - الحسين - القاهرة	ش الهرم - محطة المساحة - الجيزة
ت : ٢٥٩١٣٤٤٧	مبنى سينما رادوبيس

مكتبة أكاديمية الفنون

ش جمال الدين الأفغانى من شارع
محطة المساحة - الهرم
مبنى أكاديمية الفنون - الجيزة
ت : ٣٥٨٥٠٢٩١

مكتبة الإسكندرية

٤٩ ش سعد زغلول - الإسكندرية
ت : ٠٣/٤٨٦٢٩٢٥

مكتبة الإسماعيلية

التمليك - المرحلة الخامسة - عمارة ٦
مدخل (أ) - الإسماعيلية
ت : ٠٦٤/٣٢١٤٠٧٨

مكتبة جامعة قناة السويس

مبنى الملحق الإدارى - بكلية الزراعة -
الجامعة الجديدة - الإسماعيلية
ت : ٠٦٤/٣٣٨٢٠٧٨

مكتبة بورفؤاد

بجوار مدخل الجامعة
ناصية ش ١١ ، ١٤ - بورسعيد

مكتبة أسوان

السوق السياحى - أسوان
ت : ٠٩٧/٢٣٠٢٩٣٠

مكتبة أسيوط

٦٠ ش الجمهورية - أسيوط
ت : ٠٨٨/٢٣٢٢٠٣٢

مكتبة المنيا

١٦ ش بن خصيب - المنيا
ت : ٠٨٦/٢٣٦٤٤٥٤

مكتبة المنيا (فرع الجامعة)

مبنى كلية الآداب - جامعة المنيا - المنيا

مكتبة طنطا

ميدان الساعة - عمارة سينما أمير - طنطا
ت : ٠٤٠/٣٣٣٢٥٩٤

مكتبة المحلة الكبرى

ميدان محطة السكة الحديد
عمارة الضرائب سابقاً

مكتبة دمنهور

ش عبدالسلام الشاذلى - دمنهور

مكتبة المنصورة

٥ ش الثورة - المنصورة
ت : ٠٥٠/٢٢٤٦٧١٩

مكتبة منوف

مبنى كلية الهندسة الإلكترونية
جامعة منوف

مكتبات ووكلاء

البيع بالدول العربية

لبنان

شارع الستين - ص.ب: ٣٠٧٤٦ جدة :
٢١٤٨٧ - هاتف : المكتب: ٦٥٧٠٧٢٢ -
٦٥١٠٤٢١ - ٦٥١٤٢٢٢ - ٦٥٧٠٦٢٨ .

٣ - مكتبة الرشيد للنشر والتوزيع -
الرياض - المملكة العربية السعودية -
ص.ب: ١٧٥٢٢ - الرياض: ١١٤٩٤ -
هاتف : ٤٥٩٣٤٥١ .

٤ - مؤسسة عبدالرحمن السديري الخيرية -
الجوف - المملكة العربية السعودية - دار
الجوف للعلوم ص.ب: ٤٥٨ الجوف - هاتف:
٠٠٩٦٦٤٦٢٤٧٧٨٠ فاكس: ٠٠٩٦٦٤٦٢٤٣٩٦٠

الأردن - عمان

١ - دار الشروق للنشر والتوزيع
هاتف : ٤٦١٨١٩٠ - ٤٦١٨١٩١
فاكس: ٠٠٩٦٢٦٤٦١٠٠٦٥

٢ - دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع
عمان - وسط البلد - شارع الملك حسين
هاتف : ٩٦٢٤٦٢٦٦٢٦ +
تلى فاكس : ٩٦٢٦٤٦١٤١٨٥ +
ص.ب: ٥٢٠٦٤٦ - عمان: ١١١٥٢ الأردن.

الجزائر

١ - دار كتاب الغد للنشر والطباعة والتوزيع
حي 72 مسكن م.ب.أ.ع. عمارة هـ
محل ٠٢ - جـيـجل - هاتف :
034477122 - فاكس : 034495697
موبايل : 0661448800

١ - مكتبة الهيئة المصرية العامة للكتاب
شارع صديديا المصيطبة - بناية الدوحة -
بيروت - هاتف: ٩٦١/١/٧٠٢١٣٣
ص.ب : ٩١١٣ - بيروت - لبنان
٢ - مكتبة الهيئة المصرية العامة للكتاب
بيروت - الفرع الجديد - شارع الصيداني -
الحمراء - رأس بيروت - بناية سنتر ماريا.
ص.ب : ١١٣/٥٧٥٢
فاكس: ٠٠٩٦١/١/٦٥٩١٥٠

سوريا

دار المدى للثقافة والنشر والتوزيع -
سوريا - دمشق - شارع كرجيه حداد -
المتفرع من شارع ٢٩ أيار - ص.ب: ٧٣٦٦ -
الجمهورية العربية السورية

تونس

دار المعارف

طريق تونس كلم 131 المنطقة
الصناعية بأكودة
ص.ب: 215 - 4000 سوسة - تونس .

المملكة العربية السعودية

١ - مؤسسة العبيكان - الرياض -
تقاطع طريق الملك فهد مع طريق
العروبة (ص.ب: ٦٢٨٠٧) رمز ١١٥٩٥ -
هاتف : ٤٦٥٤٤٢٤ - ٤١٦٠٠١٨

٢ - شركة كنوز المعرفة للمطبوعات
والأدوات الكتابية - جدة - الشرفية -

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب
ص.ب : ٢٣٥ الرقم البريدي : ١١٧٩٤ رمسيس
www.egyptianbook.org.eg
E - mail : info@egyptian.org.eg

كان اليمن دائماً بُعداً حاضراً في علاقات مصر الإقليمية، نظراً لأهمية موقع اليمن استراتيجياً وتجارياً، وقد خضع اليمن للحكم المصري فترات طويلة، منذ العصر الأيوبي، وكذلك اهتم سلاطين المماليك بالسيطرة على اليمن والتواجد هناك لتأمين تجارتهم مع الشرق. ولم يغفل العثمانيون أهمية اليمن في صراعاتهم مع البرتغاليين، ولذلك خرجت من مصر حملات عدة للسيطرة على اليمن، ودخل العثمانيون في صراع طويل مع أئمة اليمن. ولكن هذا الصراع تحول إلى تعاون بين العثمانيين وإمام اليمن المتوكل على الله أحمد (١٨٠٩ - ١٨١٦م) الذي استنجد بالسلطان العثماني وبواليه على مصر محمد علي باشا. وعندما شرع محمد علي في محاربة الحركة السلفية في الجزيرة العربية، كان اليمن حاضراً في ذهنه، واتخذ أحد محاور الصراع، خاصة بعد أن قضى محمد علي على الحركة السلفية في الحجاز ونجد، ولجأت كثير من فلولهم إلى شمال اليمن، فطاردهم هناك، وقد نجح في ذلك بالفعل من خلال الحملات التي أرسلها إليهم، ونجح في بسط سيطرته على شمال اليمن. ولكن الصراع لم يلبث أن تجدد حيث عانى محمد علي من تمرد القبائل في شمال اليمن وعسير، ولم يستقر الحكم المصري هناك إلى أن انسحبت القوات المصرية من اليمن في سنة ١٨٤٠. وهذا الكتاب لا يكتفي بالصراع بين محمد علي وأئمة اليمن والقبائل في شمال اليمن بل يتجاوز ذلك إلى دراسة العلاقات الاقتصادية والثقافية والدينية بين البلدين. وهي علاقات أكثر عمقاً وتأثيراً في تاريخ البلدين. الباحثة "زوات عرفان" في رصد ملامح تلك العلاقات من خلال الأصلية الموجودة بدار الوثائق القومية.

١٠ جني

الهيئة المصرية العامة للكتاب

ISBN # 9789774216917



6 221149 019485